شرح
قطر الندى وبلّ الصّدى

تصنيف ابي محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري
المتوفى في سنة 761 من الهجرة

ومعه كتاب

«سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى»

تأليف
محمد محيي الدّين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه!

دار الفكر

بسم الله الرّحمن الرّحيم

قا ل الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، جمال المتصدرين، وتاج القرّاء، تذكرة أبي عمرو، وسيبويه، والفرّاء: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله ابن هشام الأنصارى، فسح الله في قبره!!

الحمد لله رافع الدّرجات لمن انخفض لجلاله، وفاتح البركات لمن انتصب لشكر إفضاله، وا لصلاة والسلام على من مدّت عليه الفصاحة روقها[1]، وشدّت به البلاغة نطاقها[2]، المبعوث بالآيات الباهرة والحجج، المنـــزّل عليه قرآنٌ عربيٌّ غير ذي عوجٍ، وعلى آله الهادين، وأصحابه الذين شادوا الدّين، وشرّف وكرّم.

وبعد، فهذه نكتٌ حرّرتها على مقدّمتي المسمّاة بـــ «قطر النّدى، وبلّ الصّدى» رافعة لحجابها، كاشفةٌ لنقابها، مكملةٌ لشواهدها، متمّمةٌ لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح[3] من طلاب علم العربية إليها. والله المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلها، وأن يذلّل لنا طرق الخيرات وسبلها؛ إنّه جوادٌ كريمٌ، رؤوف رحيمٌ، وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكّلت وإليه أنيب[4].

---

(1) الرواق ـــ بكسر الراء، بزنة الكتاب ـــ أصله بيت كالفسطاط، وقيل: هو سقف في مقدم البيت.

(2) النطاق ـــ بكسر النون ـــ ما يشد به الوسط كالحزام، وقيل : شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها عليها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس له حجزة ولا ني فق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نطق بزنة كتب.

(3) البغية: الحاجة والطلبة، وجنح: مال. (4) أنيب: أرجع.

ص ـــ الكلمة قولٌ مفردٌ.

ش ـــ تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة [1]، كقوله تعالى : (كلاّ إنّها كلمةٌ هو قائلها)[2] إشارة إلى قوله : (ربّ ارجعون لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت)[2] ، وفي الاصطلاح على القول المفرد.

والمراد بالقول : اللفظ الدّالّ على معنىً : كرجل، وفرسٍ .

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف [3]: سواء دلّ على معنىً : كزيد، أم لم يدل كديز ـــ مقلوبَ زيدٍ ـــ

وقد تبين أنّ كلّ قول لفظٌ ولا ينعكس[4].

والمراد بالمفرد: ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو : «زيد »؛ فإن أجزاءه ـــ وهي : الزاي، والياء، والدّال ـــ إذا أفردت لا تدلّ على شيء مما يدلّ هو عليه، بخلاف قولك «غلام زيدٍ» فإن كلاً من جزءيه ـــ وهما : الغلام، وزيد ـــ دلٌّ على جزء معناه؛ فهذا يسمى مركباً، لا مفرداً.

---

(1) في نسخة «على الجملة المفيدة».

(2) من الآيتين 99 و 100 من سورة المؤمنين، ونظير هذه الآية قوله تعالى (وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والنا س أجمعين) وقوله سبحانه (وجعل كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى) وإطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية والكلية.

(3) يقال للحروف التي تتألف الكلمة منها «حروف المباني» وهي بخلاف حروف المعاني؛ فإنها تطلق على ما يقابل الأسم اء والأفعال، كحروف الجر، وحروف العطف، وحروف النداء، وحروف الاستثناء، وحروف النفي، وحروف التنبيه، ونحو ذلك، أي الحروف التي لكل واحد منها معنى، ولهذا تجدهم يقولون في تقسيم الكلمة «وهي اسم وفعل وحرف جاء لمعنى» أي دل على معنى.

(4) يعني أنه ليس كل لفظ قولا؛ لأن ما لا يدل على معنى كديز يسمى لفظاً ولا يسمى قولاً.

فإن قلت: فلِمَ لا اشترطت في الكلمة الوضع، كما اشترط من قال : الكلمة لفظٌ وضعع لمعنًى مفردٍ؟

قلتت: إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظَ جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع، ومهملٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع، ولما أخذت القول جنساً للكلمة ـــ وهو خاصٌّ بالموضوع [1] ـــ أغناني ذلك عن اشتراط الوضع .

فإن قلت: فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟

قلتت: لأن اللفظ جنسٌ بعيدٌ؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل، كما ذكرنا، والقول جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمستعمل ، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر.

* * *

ص ـــ وهي: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

ش ـــ لّما ذكرت حدّ الكلمة، بيّنت أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع:

الاسم، والفعل، والحرف . والدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء[2]؛ فإن علماء هذا الفن تتبّعوا كلام العرب، فلم يجدوا إلا ثلاثة

---

(1) قد يقال «إن القول قد يطلق على الرأي وقد يطلق على الاعتقاد أيضاً » فالجواب إن إطلاق القول على اللفظ الموضوع إطلاق حقيقي، وأما إطلاقه على الرأي أو على الاعتقاد فهو إطلاق مجازي، والألفاظ التي تذكر في التعريفات إنما تحمل على معانيها الحقيقية.

(2) وأيضا فالكلمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها، وإما أن تدل على معنى في نفسها، والأول الحرف، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها، وإما لا، الأول الفعل والثاني الاسم، والدليل الذي ذكره الم ؤلف على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة استقرائي؛ فيسمى الحصر بالنسبة إليه «الحصر الاستقرائي» والديل الذي ذكرناه لذلك عقلي، وعليه يسمى الحصر «الحصر العقلي».

أنواع ولو كان[1] ثمّ نوعٌ رابع لعثروا على شيء منه.

* * *

ص ـــ فأمّا الاسم فيعرف : بأل كالرّجل، و ب التّنوين كرجلٍ، وبالحديث عنه كتاء ضربتُ.

ش ـــ لما بيّنت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة، شرعت في بيان ما يتميز به كلّ واحدٍ منها عن قسيميه؛ لتتم فائدة ما ذكرته، فذكرت للاسم ثلاث علاماتٍ[2]:

(1) علامةً من أوله، وهي الألف واللام[3]، كالفرس، والغلام.

(1) وعلامةً من آخره، وهي التنوين، وهو «نونٌ زائدةٌ، ساكنةٌ، تلحق الآخر لفظاً، لا خطّاً ، لغير توكيد » نحو : «زيدٍ، ورجلٍ،، وصهٍ، وحينئذٍ، ومسلماتٍ» فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التنوين في آخرها.

(3) وعلامةً معنوية، وهي الحديث عنه كـــ «قام زيدٌ »، فزيدٌ : اسم؛ لأنك حدّثت عنه بالقيام، وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها

---

(1) في نسخة «فلو كان» بالفاء مكان الواو.

(2) فإن قلت: كان الأولى في تمييز كل واحد عن أخويه أن يذك ر تعريفه ويحده بالحد الذي اصطلح النحاة عليه، لأن الحد أتم فائدة وأشد تحقيقاً؛ لكونه مطرداً منعكساً.

فالجواب عن ذلك أنه قصد التسهيل على المبتدئين، فذكر لهم ما لا يكاد يخفى على أحد منهم وهو العلامات.

(3) كان الأولى أن يعبر بدل قوله «أل» أو «الألف واللام» بأن يقول «بأداة التعريف» فإن كلمة التعريف أكثر شمولاً، لأن النحاة يختلفون في أداة التعريف؛ فمنهم من يقول : الألف واللام جميعهما هما أداة التعريف، ومنهم من يقول : أداة التعريف هي اللام وحدها، وأيضاً فإن أداة التعريف عند حمير هي «أم» وسيأتي في كلامه بيان أن «أم» الحميرية مثل أل، ولو قال «بأداة التعريف» لشمل ذلك كله.

استدلّ على اسمية التاء في «ضربتُ» ألا تري أنّها لا تقبل «أل» ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم، سوى الحديث عنها فقط.

* * *

ص ــ وهو ضربان: معربٌ: وهو: ما يتغيّر آخره بسبب العوامل الدّاخلة عليه: كزيدٍ، ومبنيٌّ، وهو بخلافه: كهؤلاءِ في لزوم الكسر، وكذلك حذامِ، وأمسِ، في لغة الحجازيّين، وكأحدَ عشرَ وأخواته في لزوم الفتح، وكقبلُ وبعدُ وأخواتهما في لزوم الضمّ، إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه، وكمنْ وكمْ في لزوم السّكون، وهو أصل البناء.

ش ــ لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقّبت ذلك ببيان انقسامه إلى معربٍ، ومبنيٍّ، وقدّمت المعرب لأنه الأصل، وأخّرت المبنيّ لأنه الفرع.

وذكرت أنّ المعرب[1] هو «ما يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل» كزيد، تقول: «جاءني زيدٌ»، و«رأيت زيداً» و«مررت بزيدٍ» ألا ترى أن آخر «زيد» تغيّر بالضمة، والفتحة، والكسرة، بسبب ما دخل عليه من «جاءني»، و«رأيت»، والباء، فلو كان التغير في غير الآخر

---

(1) كان ينبغي أن يقدم بيان الإعراب والبناء على بيان المعرب والمبني، لأن المعرب مأخوذ ومشتق من الإعراب، والمبني مأخوذ ومشتق من البناء، ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة ما منه الاشتقاق، والإعراب يطلق في اللغة على واحد من ثلاثة معان: البيان، والتغيير، والتحسين، ومن الأول تقول «أعرب فلان عما في نفسه» أي أبان، ومن الثاني قولهم «عربت معدة البعير» أي فسدت، و«أعربتها أنا» أي أفسدتها، ومن الثالث قولهم «جارية عروب» أو «عروبة» أي حسناء، والإعراب في اصطلاح النحاة «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منـزلة آخرها» وسنذكر تعريف البناء فيما يلي قريباً عند ذكر المبني.

لم يكن إعرا باً، كقولك في «فلْ س» إذا صغرته «فلَ يس»، وإذا كسّرته [1] «أفـلُس، وفلُوس»، وكذا لو كان التغير في الآخر، ولكنه ليس بسبب العوامل، كقولك: «جلسْتُ حيثُ جلسَ زيدٌ »؛ فإنه يجوز أن تقول : «حيثُ » بالضم، و«حيثَ » بالفتح، و «حيثِ » بالكسر، إلاّ أن هذه الأوجه الثلاثة ل يست بسبب العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جلسَ » وقد وجد معه التغير المذكور؟

* * *

ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبنيّ [2]، وأنه «الذي يلزم طريقة واحدةً، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه »، ثم قسمته إلى أربعة أقسام : مبنيّ على الكسر، ومبنيّ على الفتح، وم بنى على الضم، ومبنى على السكون .

ثم قسمت المبنيّ على الكسر إلى قسمين:

(1) قسم متّفق عليه، وهو «هؤلاءِ » فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال.

(2) وقسم مختلفٍ فيه، وهو «حَ ذَامِ، وقَطَ امِ»، ونحوهما من الأعلام المؤنّثة الآتية على وزن «فعَ ال»، و«أمسِ » إذا أردتَ به اليوم الذي قبل يومك .

فأما باب «حَ ذَامِ» ونحوه : فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً [3]؛

---

(1) كسرته: يعني جمعته جمع تكسير.

(2) وأما البناء فمعناه لغة: وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت، ومعناه في اصطلاح النحاة «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب : من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من ساكنين».

(3) يريد من الإطلاق هنا أن يقول : سواء أكان آخر الاسم الذي على هذه الزنة راء كالأمثلة التي ذكرها المؤلف (في ص 19) ومثل «جعار» اسم للضبع، و «ظفار» اسم لبلدة، و«نوار» اسم لامرأة الفرزدق الشاعر؛ أم لم يكن آخره راء مثل «حذام، وقطام، ورقاش، وقطاف ـــ أسماء نساء، ومثل «دراب» اسم بلد، ومثل «سجاح» اسم للكذابة التي ادعت النبوة، و«سكاب» اسم لفرس، وفيها يقول الشاعر:

أبيت اللّعن إنّ سَكَابِ عِلقٌ نفيسٌ لا يعارُ ولا يباعُ

1 – البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كما في اللسان (مادة رقش) أنهما للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وفيها يقولهما، والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل

فيقولون: جاءتني حذامٍ، ورأيت حذام، ومررت بحذام »، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

1 ـــ فلولا المزعجات من اللّيالي لما ترك القطا طيب المنامِ

إذا قالت حذام فصدِّقوها فإن القولَ ما قالت حذامِ

(رقم 481) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم 481) وفي كتابه شذور الذهب (رقم 38) وأنشده قبلهم ابن جني في الخصائص (1 / 569).

اللغة: «المزعجات» جمع مزعجة، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج، وهو الإقلاق «القطا» طائر يشبه الحمام «المنام» النوم «قالت» فعل ماض من القول «حذام» اسم امرأة الشاعر كما عرفت «صدقوها» انسبوها للصدق،، ولا ترموها بالكذب.

المعنى: هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا أنه القول المعتد به الذي لا يصح خلافه فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزم ان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب «حذام» فاعل بقال، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، وها: مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإع راب صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بقال، وتقدير الكلام: فإن القول هو الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل في الموضعين جميعاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكو ن مرفوعاً، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبنياً، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم، وتفصيل مقالتهم في الشرح.

فذكرها في البيت مرّتين مكسورةً، مع أنها فاعلٌ.

وافترقت بنو تميم فرقتين؛ فبعضهم يعرب ذلك كلّه : بالضم رفعاً [1]، وبالفتح نصباً وجرّاً ؛ فيقول «جاءتني حذامُ » بالضم، و «رأيت حذامَ ، ومررت بحذامَ» بالفتح، وأكثرهم يفصل بين ما كان آ خره راءً ـــ كوبارِ : اسم لقبيلة، وحضارِ: اسمٌ لكوكب، وسفار : اسم لماء ـــ فيبنيه على الكسر، كالحجازيين [2] وما ليس آخره راء ـــ كحذامِ ، وقطامِ ـــ فيعربه إعراب

---

(1) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

ندمتُ ندامةَ الكُسَعيّ لمّا غدت مِنّي مطلقةً نوارُ

ولو أنّي ملكت يدي ونفسي لكان إليّ للقدَرِ الخِيارُ

الشاهد في قوله «نوارُ» فإنه جاء به مرفوعاً بالضمة الظاهرة لكونه فاعل «غدت» بدليل القافية في البيت الثاني.

(2) من ذلك قول الفرزدق همام بن غالب ـــ وهو من شواهد كتاب شذور الذهب للمؤلف (ش 39)، واستشهد به أيضاً صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:

متى ما ترِدْ يوماً سفارِ تجدْ بها أُدَيهِمَ يرمي المستجيز المعوِّرا

وإذا تأملت في هذا الشاهد وفي الشاهد الذي ذكرناه قريباً ونسبناه إلى الفرزدق أيضاً، تبين لك أمران، الأول أن بني تميم يجيئون بما آخره را ء مبنياً على الكسر أحياناً كهذا الشاهد، ومعرباً إعراب ما لا ينصرف أحياناً أخرى، والثاني أن الفرزدق قد استعمل في شعره هاتين اللغتين. وكل منهما لغة لفريق من قبيلته.

ما لا ينصرف[1].

وأما «أمسِ» إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر؛ فيقولون : «مضى أمسِ ، واعتكفت أمسِ ، وما رأيته مذ أمس » بالكسر في الأحوال الثلاثة، قال الشاعر:

2 – منعَ البقاءَ تقلّبُ الشّمسِ وطلوعُها من حيثُ لا تمسِي

---

(1) والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه، والعلمية والتأنيث عند المبرد.

2 ـــ هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، أو لأسقف نجران، وقد استشهد المؤلف في التوضيح بالشطر الأخير من هذه الأبيات في باب ما لا ينصرف (رقم 484) وذكر الأبيات كلها في كتابه شذور الذهب (ش 41) وذكر البيتين ابن منظور في لسان العرب (أ م س).

اللغة: «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل. أي: القاطع، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

والمعنى: إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس ـــ وه ي كوكب عظيم جداً ـــ ليست بباقية على حالة واحدة، بل يعتريها التغير والأفول، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة.

ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر لأنني مشاهد له، وقد احتال على أن أعمل شيئاً، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أرده، لأنه قد ذهب وانقطع، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود؟

الإعراب: «منع» فعل ماض «البقاء» مفعول به مقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف و «الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف، وطلوع معطوف على تقلب، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «من» حرف جر «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسي» فعل مضارع تام، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرفف عطف، وطلوع : معطوف أيضاً على تقلب، وطلوع مضاف وها :

وطلوعُها حمراءَ صافيةً وغروبُها صفراءَ كالورسِ

اليومُ أعلمُ ما يجيءُ بِهِ ومضى بفصلِ قضائِهِ أمسِ

مضاف إليه «حمراء» حال من ضمير المؤنث المجرور محلا بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة لحمراء أو حال ثان «وغروبها» الواو عاطفة، وغروب: معطوف على تقلب، وغروب مضاف وها: مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلا بإضافة غروب إليها «كالورس جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان، أو صفة لصفراء، «اليوم» بالرفع مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» اسم موصول: مفعول به لأعلم، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما، وجملة أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وهو اليوم إذا قرأته بالرفع، وهو أجود، بل هو الصحيح الجائز.

الشاهد فيه: قوله «أمس» في آخر الأبيات؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة الآخر . بدليل قوافي الأبيات كلها، وهي فاعل لمضى، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا : إما لفظاً، أو تقديراً، وإما محلاً.

وبناء «أمس» على الكسر هو لغة أهل الحجاز، وقد قرر النحاة ــ بعد استقراء كلام أهل الحجاز وتتبع استعمالاتهم ــ أنهم لا يبنون أمس على الكسر إلا إذا أريد به معين «ولم يضف، ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر، وإن فقد شرطا من هذه الشروط الخمسة أعربوه، وسر بنائه عندهم أنه تضمن معنى حرف وهو «أل» المعرفة.

فأمسِ في البيت فاعلٌ لمضى، وهو مكسور كما ترى.

وافترقت بنو تميم فرقتين:

(1) فمنهم من أعربه: بالضمة رفعاً، وبالفتحة مطلقاً [1]، فقال : مضى أمسُ ، بالضمة، واعتكفت أمس، وما رأيته مذ أمس، بالفتح، قال الشاعر:

3 – لقد رأيتُ عجباً مذْ أمسَا عجائزاً مِثلَ السّعالي خمساً

يأكُلْنَ ما في رحلهنّ همْسا لا ترَكَ الله لهنّ ضِرْساً

ولا لقِينَ الدّهرَ إلاّ تعْساً

---

(1) وهو حينئذٍ معرب إعراب ما لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس المعرف بأل.

3 ــ هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج2ص44)، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لا ينصرف، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره، وذكر الأعلم في شرح شواهد كتاب سيبويه الثاني، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور (ش 42).

اللغة «عجائزا» جمع عجوز، وهي المرأة الطاعنة في السن «السعالى» بفتح السين ــ جمع سعلاة ــ بكسر السين وسكون العين ــ وهي الغول، وقيل : ساحرة الجن «همسا» الهمس: الخفاء وعدم الظهور «لا ترك الله لهن ضرسا» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن، وقوله «ولا لقين الدهر ــ إلخ» دعاء عليهن أيضاً.

المعنى: يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلاً خفياً، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير : والله لقد رأيت ــ إلخ، قد : حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجباً» مفعول به لرأى، وأصله صفة لموصوف محذوف، والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجباً، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة

نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزاً» صرفه للضرورة، وهو بدل من قوله عجباً، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز، ومثل مضاف و «السعالى» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «خمسا» بدل من عجائز أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «يأكُلْنَ» فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موصول: مفعول به ليأكل. مبني على السكون في محل نصب «في» حرف جر «رحلهن» رحل: مجرور بفي، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وهو ما، «همساً» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لمصدر محذوف، والتقدير : يأكُلْنَ أكلاً همساً – أي خفياً – ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه «لا»حرف نفي دال على الدعاء «ترك» فعل ماضٍ «الله» فاعل بترك «لهنّ» جار ومجرور متعلق بترك «ضرساً» مفعول به لترك.

الشاهد فيه ؛ قوله «مذ أمسا» فإنه أتى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب.

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر؛

اعتَصِمْ بالرّجاءِ إنّ عنّ بأسُ وَتَناسَ الّذي تَضَمّن أمسُ

فإن قوله «أمس» مرفوع بالضمة، بدليل القافية في آخر المصراع الأول، وهو فاعل لقوله «تضمن» ولو كان مبنياً للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب.

(2) ومنهم من أعربه بالضمة رفعاً، وبناه على الكسر نصباً وجرّاً.

وزعم الزّجّاجيّ أن من العرب من يب ني «أمس » على الفتح، وأنشد علي ه قوله: * مُذْ أمسَ * [3] وهو وهمٌ، والصّوابُ ما قدمناه من أنه معربٌ غير منصرفٍ، وزعم بعضهم أن «أمسا »[1] في البيت فعلٌ ماضٍ، وفاعله مستتر، والتقدير: «مُذْ أمسَى المساءُ».

* * *

ولما فرغتُ من ذكر المبنيّ على الكسر، ذكرت المبنيّ على الفتح، ومثّلته بأحَ دَ عشَ رَ وأخواته [2]، تقول «جاءني أحَ دَ عشَ رَ رجلاً، ورأيتُ أحَ دَ عشَ رَ رجلاً، ومررتُ بأحَ دَ عشَ رَ رجلاً » بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول في أخواته، إلا «اثني عشر » فإن الكلمة الأولى منه تعرب: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، تقول:

---

(1) كان صوابه حينئذ أن يكتب «أمسى» بالياء، لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياء.

(2) أخوات «أحد عشر» هي: «اثنا عشر» و«ثلاث عشرة» إلى «تسع عشرة» وكل هذه الأعداد المركبة مبنية الصدر والعجز، إلا «اثني عشر» فإن عجز هذا المركب وهو «عشر» مبني على الفتح، وأما صدره ــ وهو اثنا في المذكر واثنتا في المؤنث ــ فهو معرب كإعراب المثنى : بالألف رفعاً. وبالياء نصباً وجراً، تقول؛ «عندي اثنا عشر كتاباً » وتقول: «اشتريتُ اثني عشر كتاباً » أما بناء ما بني منها فلتضمنه معنى حرف من حروف المعاني وهو واو العطف، لأن قولك: «أحدَ عشَر» في معنى قولك «أحد وعشر» فحذفت الواو لقصد مزج الاسمين معاً وجعلهما اسماً واحداً، وكان البناء على حركة ليعلم أن لهذا المركب أصلاً في الإعراب وذلك قبل مزجه، وكانت الحركة فتحة للخفة، وهكذا يسأل في كل اسم مبني على حركة؛ لماذا بني مع أن الأصل في الاسم الإعراب؟ ولماذا بني على حركة مع أن الأصل في البناء أن يكون على السكون؟ ولماذا كانت الحركة خصوص الفتحة أو الضمة أو الكسرة؟.

«جاءني اثنا عشرَ رجُلاً، ورأيتُ اثني عشَرَ رجُلاً، ومررْتُ باثني عشَرَ رجلاً».

وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي «وأخواته» لأنني سأذكر ــ فيما بَعْدُ ــ أنّ «اثنين، واثنتين» يعربان إعراب المثنى مطلقاً، وإن ركّبا.

* * *

ولما فرغت من ذكر المبنيّ على الفتح ذكرت المبنيّ على الضمّ، ومثّلته بقبلُ، وبعدُ، وأشرت إلى أنّ لهما أربع حالات:

(1) إحداها: أن يكونا مضافين؛ فيعربان نصباً على الظرفية، أو خفضاً بمن[1]، تقول: «جئتك قبلَ زيدٍ وبعدَهُ» فتنصبهما على الظرفية، و«مِنْ قبلِهِ، ومِنْ بعدِهِ»، فتخفضهما بمن، قال الله تعالى: (كذّبتْ قبلَهُمْ قَوْمُ نوحٍ)[2] (فبأيِّ حديثٍ بعدَ اللهِ وآياتِهِ يؤمِنُونَ)[3]، وقال الله تعالى: (ألَمْ يأتِهِمْ نبأُ الّذين مِنْ قبلِهِمْ)[4] (منْ بعدِ ما أهلكْنا القرونَ الأولى)[5].

(2) الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه، وينوى ثبوت لفظه؛ فيعربان الإعراب المذكور، ولا ينوّنان لنية الإضافة، وذلك كقوله:

---

(1) إنما أعربا في الحالة الأولى ــ وهي إضافتهما لفظا ــ لأن الإضافة من خصائص الأسماء؛ فهي تعارض سبب البناء . والأصل في الاسم الإعراب كما أنبأتك، وأعربا في الحالة الثانية، لأن اللفظ المحذوف منوي فهو كالموجود، وسيأتي (في ص 29 و 31) بقية لهذا الكلام.

(2) من الآية 42 من سورة الحج.

(3) من الآية 6 من سورة الجاثية.

(4) من الآية 70 من سورة التوبة.

(5) من الآية 43 من سورة القصص.

4 – ومِنْ قبلِ نادى كلٌّ مولى قرابة　　　　　فما عطَفتْ مولىً عليهِ العَواطِفُ

---

4 – هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به، وهو من شواهد ابن عقيل (ش 232) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم 642) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه «أوضح المسالك» (344).

اللغة: «نادى» فعل ماض من النداء، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك «مولى» للمولى عدة معان تقرب من العشرين، فيطلق على السيد، ويطلق على العبد، ويطلق على ابن العم، ويطلق على الحليف الناصر، ويطلق على غير ذلك «قرابة» مصدر بمعنى القرب.

المعنى: وصف شدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه وذوي نصرته.

الإعراب: «ومن» الواو حرف عطف، من: حرف جر «قبل» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي، فهو متقدم على عامله «نادى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «كل» فاعل نادى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و«مولى» مضاف إليه، ويروى مولى منوناً وغير منون، فإن كان منوناً فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله «قرابة» مفعولاً به لنادى منصوباً بالفتحة الظاهرة، وإن كان «مولى» غير منون فمولى مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجود في اللفظ منع من ظهورها التعذر، وهو على هذا مضاف و «قرابة» مضاف إليه، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفاً لعدم تعلق الغرض بذكره. أي نادى كل مولى قرابة من ينجده، مثلا «فما» الفاء حرف عطف، وما: نافية «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «مولى» أعربه بعضهم بدلا من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله «عليه» الآتي، ويلزم عليه تقديم البدل على المبدل منه وذلك نادر كل الندرة؛ فلا يسوغ الذهاب إليه إلا إن تعين، وليس بمتعين هنا،

الرواية بخفض «قبل» بغير تنوين، أي : ومن قبل ذلك، فحذف «ذلك »
من اللفظ، وقدّره ثابتاً، وقرأ الجحدريّ، والعقيليّ : (للهِ الأمرُ مِ نْ قبْلِ ومِ نْ
بعْدٍ)[1]، بالخفض بغير تنوين، أي: من قبلِ الغَلَ بِ ومِ نْ بعْ دِهِ، فحذف المضاف
إليه، وقدّر وجوده ثابتاً.

(3) الحالة الثالثة: أن يقطعا عن الإضافة لفظاً، ولا ينوى المضاف إليه؛
فيعربان أيضاً الإعراب المذكور، ولكنهما ينوّنان؛ لأنهما حينئذٍ اسمان تامّ ان،
كسائر الأسماء النكرات؛ فتقول : «جئتك قبلاً وبعداً، ومن قبلٍ ومن بعدٍ »
قال الشاعر:

5 ــ فساغ لي الشّراب وكنتُ قبلاً أكادُ أَغصُّ بالماءِ الفُ رَاتِ

وأعربه بعضهم حالاً من ضمير الغائب، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبه ا المجرور بحرف الجر، وهذا ــ مع كونه أخف من سابقه، وله شواهد مسموعة ــ محل اختلاف بين العلماء، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم؛ فإنه يجور أن يكون قوله «مولى» مفعولاً به لعطفت تقدم على الفاعل، وقوله «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله عطفت، و «العواطف» فاعل عطفت، وهذا الإعراب خير من سابقيه.

الشاهد فيه : قوله: قوله «من قبل» فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يقصده، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .

(1) من الآية 4 من سورة الروم.

5 – نسب قوم هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فساغ لي الشّراب وكنتُ قبلاً أكادُ أَغصُّ بالماءِ الحميمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح، وفي شرح ابن عقيل (233) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (643) كما أنشده الشارح، وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم 345) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم 46).

اللغة: «ساغ لي الشراب» سهل مروره في حلقي، وحلا مذاقه، وطاب لي شربه «أَغصّ» بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة، وهومن الغصص ـــ بفتح الغين والصاد ـــ والغصص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق «الماء الحميم» كما هي الرواية الصحيحة ـــ هو الماء البارد، والفرات، كما في الرواية الأخرى ـــ هو الشديد العذوبة، ومنه قوله تعالى: (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) من الآية 12 من سورة فاطر.

المعنى: يقول: إنه ـــ بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي ـــ طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

الإعراب: «فساغ» الفاء حرف عطف، ساغ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو واو الحال، وكان فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «قبلاً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه النصب كان «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال، وقوله: «بالماء» جار ومجرور متعلق بأغص «الحميم» صفة للماء، وصفة المجرور مجرورة.

الشاهد فيه: قوله «قبلاً» فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نوّنه، وذلك لأن المنوي كالثابت، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يمتنع

وقرأ بعضهم: (للهِ الأمرُ مِنْ قبلٍ ومن بعدٍ) بالخفض والتنوين.

(4) الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه، وي نوى معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذٍ على الضم[1]، كقراءة السبعة: (للهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ).

وقولي «وأخواهما» أردت به أسماء الجهات الست[2]، وأوّل،، ودون، ونحوهن[3]، قال الشاعر:

6 ـــ لعمركَ ما أدري وإني لأوجَلُ على أيِّنا تعدُو المنيّةُ أوّلُ

تنوين المضاف مع نية المضاف إليه.

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين:

ونحن قلتنا الأسدَ أسدَ شَنُوءة فما شرِبوا بعداً على لذّةٍ خمرا

(1) إنما بنيت هذه الألفاظ عند حذف المضاف إليه ونية معناه لأنها أشبهت الحرف في الاحتياج إلى ذلك المحذوف كما بنيت الأسماء الموصولة لاحتياجها احتياجا متأصلاً إلى الصلة، فإن قلت: فلماذا لم تبن مع ذكر هذا المضاف إليه مع أن الموصولات تبنى مع ذكر الصلة؟ فإن جواب هذا السؤال أن الإضافة من خصائص الأسماء كما قدمنا لك، فإذا ذكر المضاف إليه أو حذف لكنه كان منوياً بلفظه فقد أبعد ذلك شبهه بالحرف، وإذا حذف المضاف إليه و لم ينو لفظه ولا معناه صار اسماً تاماً، وزال الاحتياج الذي هو سبب البناء.

(2) هي فوق وتحت ووراء وأمام ويمين وشمال، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام .

(3) مما بني على الضم وألحق بهذه الظروف لفظ «غير» الواقعة بعد «ليس» في نحو قولك : «قبضت عشرة قروش ليس غير » ومن العلماء من يلحق «لا» النافية بليس في نحو «قبضت عشرة لا غير» ومنهم من أنكر صحة ذلك واقتصر على ليس، فإن قلت : فكيف تعرب «ليس غير» في هذا المثال؟ قلت: ليس فعل ماض ناقص، وغير : يجوز أن يكون اسم ليس مبنياً على الضم في محل رفع، والخبر محذوف، وتقدير الكلام على هذا : ليس غير العشرة مقبوضاً، كما يجوز أن يكون «غير» خبر ليس مبنياً على الضم في محل نصب، واسمها محذوف، وتقدير الكلام على هذا الوجه : ليس المقبوض غير العشرة.

6 – البيت لمعن بن أوس، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (ج2 ص 218) وفي ديوان الحماسة لأبي

تمام (ج2 ص7) وزهر الآداب (737 بتحقيقنا) وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم 639)، والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (348) وفي كتابه شذور الذهب (رقم 45).

اللغة: «عمرك» أي حياتك «ما أدري» ما أعلم «أوجل» أخاف «تعدو» تجترئ فتثب عليه وتسطو، ويروى تغدو ـــ بالغين المعجمة ـــ أي: تجيئه في وقت الغداة «المنية» الموت.

المعنى: يقول لصاحبه: أقسم لك بحياتك إني لا أعلم ـــ مع أنني خائف ـــ من الذي ينـــزل به الموت منا قبل أن ينـــزل بصاحبه، يريد أن هذه الحياة قصيرة، والمرء في كل لحظة عرضة للموت، فلا يحسن أن نقضي حياتنا في الهجران والقطيعة.

الإعراب: «لعمرك» اللام حرف ابتداء، مبني على الفتح لا محل له من الإ عراب، وعمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعمر مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً . والتقدير: لعمرك قسمي «ما» نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أدري» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «لأوجل» اللام لام الابتداء، وهي اللام المزحلقة، وأوجل : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أوجل أفعل تفضيل بمعنى الأشد وجلا أى خوفاً، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «أينا» اسم استفهام مجرور بعلى، وأى مضاف و «نا» ضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتي «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل تعدو «أول» ظرف زمان،، مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه قوله: تعدو.

الشاهد فيه: قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لا لفظه؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى : (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وفي قول أبي النجم يصف فرساً:

* أقبُّ من تحتُ عريضٌ مِن عَلُ *

وكما يروى في قول العرب : «ابدأ بذا من أول » بضم اللام؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه.

فإن قلت: ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه؟ وما معنى نية لفظه؟

وقال آخر:

7 ــ إذا أَنا لم أُومَنْ عليكَ و لم يَكُنْ   لِقَاؤُكَ إلاّ مِن وَرَاءُ وَرَاءُ

فالجواب: أنك حين تحذف المضاف إليه وأنت تنويه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته، وحينئ ذ تكون قد حذت المضاف إليه ونويت لفظه، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولا عليه بلفظ أي لفظ، وحينئذ تكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه.

فإن قلت: فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتض ي إعراب المضاف، وكانت نية لفظه مقتضية لإعرابه؟

فالجواب عن ذلك: أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كون المضاف إليه غير موجود في الكلام وغير مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم على ما ذكرناه فيما مضى، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة ــ بحسب الظاهر ــ يقتضي بقاء ما ثبت له من البنا ء بسبب شبه الحرف في الاحتياج راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد.

7 – لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، و لم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أومن» أصله أؤمن ــ بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة ــ فق لبت الهمزة الثانية واواً؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أول كلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانيد حرف مد من جنس حركة الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثر وآدم، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية نحو إيمان وإيثار وإيلاف، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واواً نحو أوثر وأومن وأولف «وراء» كلمة بمعنى خلف، ويكون معناها ما استتر عنك و لم تشاهده عيناك.

ولما فرغتُ من ذكر المبنيّ على الضمّ، ذكرت المبني على السكون، ومثّلت له

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا (مثلا) إذا كنت لا تجدني أهلا لأن تأمنني على سرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش.

الإعراب: «إذا» ظرف لما يسقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، على الراجح عند جمهور البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهذا معنى قولنا «خافض لشرطه» وقوله «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أوم ن «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزم ونفي وقلب «يكن» فعل مضارع مجزوم بلم «لقاؤك» لقاء: اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «من» حرف جر «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن، فإذا جعلت قوله «لقاء» فاعلا ليكن على تقدير كونها تامة كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل «وراء» تأكيد للأول.

الشاهد فيه: قوله «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر؛ فدل ذلك على أنها مبنية على الضم، وإنما بنيت لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه لا لفظه، وقد قدمنا لك السر في البناء في هذه الحالة.

بمَنْ، وكَمْ، تقول : جاءني مَ نْ قامَ ، ورأيت مَ نْ قامَ ، ومررت بمَ نْ قامَ »،
فتجد «من» ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول : «كَ مْ مالُ كَ ،
وكَمْ عبداً ملكت، وبكَمْ درهمٍ اشتريت» فـــ «كم » في المثال الأول في موضع رفع
بالابتداء عند سيبويه، وعلى الخبرية عند الأخفش، وفي الثاني في موضع نصب على
المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضع خفضٍ بالباء، وهي ساكنة
في الأحوال الثلاثة كما ترى[1].

ولما ذكرت المبنيّ على السكون متأخراً خشيت من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل؛ فدفعت هذا الوهم بقولي: «وهو أصل البناء».

* * *

ص ـــ وأمّا الفعل فثلاثة أقسامٍ:

(1) ماضٍ، ويعرف بتاء التأنيث السّاكنة، وبناؤه على الفتح، كضرب، إلاّ مع واو الجماعة، فيضمّ كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرّك، فيسكّن

---

(1) لا فرق في «مَنْ» بين أن تكون موصولة، أو استفهامية، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال، كما لا فرق في «كم» بين أن تكون استفهامية، أو خبرية وستعرف في باب التمييز فرق ما بين كم الخبرية والاستفهامية ـــ وإنما بني «من، وكم» لشبههما بالحرف في المعنى أو نحوه. فإن «من» الاستفهامية أشبهت في المعنى همزة الاستفه ام، و«مَنْ» الشرطية أشبهت «إن» الشرطية في المعنى. و«مَنْ» الموصولة أشبهت الحرف في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات، وأما «كَمْ» الخبرية فقد أشبهت في المعنى «رُبّ» فإنها تدل على التكثير، ومن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفا كان يجب أن يوضع لكن العرب لم تضعه، كما قالوا في بناء اسم الإشارة.

كَضَرَبْتُ؛ ومنه: «نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، وليْسَ» في الأصحِّ.

(2) وأمرٌ: ويعرف بدلالته على الطّلب، مع قب وله ياء المخاطبة، وبناؤه على السّكون كاضْ رِبْ، إلاّ المعتلّ فعلى حذف آخره : كاغْ زُ واخْ شَ وارمِ، ونحوَ قوُما، وقوُموا، وقوم ي، فعلى حذف النّون، ومنه : «هَلُ مَّ» في لغة تميم، و«هاتِ»، و«تعالَ» في الأصحِّ.

(3) ومضارعٌ، ويعرف بلم، وافتتاحه بحرفٍ من حروف «نأيتُ »، نحو «نقَومُ ، وأَقومُ ، ويقُ ومُ، وتقُ ومُ» ويضمّ أوّلُ هُ إن كان ماضيه رباعيّ اً، «يُ دَحْرِجُ، ويُكْرِ مُ» ويفتح في غيره كـــ «يضْ رِبُ، ويجْتمِ عُ ويسْ تخْرِجُ» ويسكّن آخره مع نون النّسوة، نحو «يتربّصْ نَ، إلاّ أن يعْفُ ونَ) ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً، نحو (لينْبَذَنَّ) ويعرب فيما عدا ذلك، نحو: يقوم زيدٌ (ولا تتّبعانِّ، لتبلوُنَّ، فإمّا ترَيِنَّ، ولا يصُدُّنَّك).

ش ـــ لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى معربٍ ومبنيٍّ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور، ومفتوح، ومضموم، وموقوف؛ شَرَعتُ في ذكر الفعل، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام [1] : ماضٍ،

---

(1) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريف الفعل قبل أن يذكر أقسامه، فإن مرتبة التعريف متقدمة على مرتبة التقسيم، لأن التعريف يقصد به بيان حقيقة المعرف، والفعل معناه في اللغة الحدث، وفي اصطلاح النحاة هو «كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة، فقولنا «كلمة» جنس في التعريف يشمل الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف، وقولنا «دلت على معنى في نفسها» معناه أن هذا المعنى يفهم من نفس الكلمة من غير حاجة إلى انضمام شيء آخر معها، وبه يخرج الحرف، فإن للحرف معنى كما أنبأتك، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضم له فعل واسم، مثلاً، وخذ لذلك مثلا «مِن» الجارة فإنها تدل على الابتداء لكن لا يظهر إلا إذا قلت «ذهبت من البيت» وقولنا «واقترنت بأحد الأزمنة» يخرج الاسم، لأنه لا دلالة له على الزمان وضعاً.

ومضارعٍ، وأمر، وذكرت لكلّ واحدٍ منها علامته الدالّة عليه، وحكمه الثابت له: من بناء، وإعراب.

وبدأت من ذلك بالماضي، فذكرت أن علامته : أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، كقام وقعد، تقول: «قامَتْ، وقعَدَ تْ»، وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثّلنا، وقد يخرج عنه إلى الضم؛ وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كقولك: «قامُوا، وقعَدُوا»[1] أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك: «قمْتُ، وقعَدْتُ، وقمْنا، وقعَدْنا، والنسوة قمْنَ وقعَدْنَ».

وتلخّص عن ذلك أن له ثلاث حالات : الضم، والفتح، والسكون، وقد بيّنت ذلك.

* * *

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه، ونبّهت على أن الأصح فعليته، وهو أربع كلمات: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسَى، وليس.

فأما «نِعْمَ، وبِئْسَ» فذهب الفرّاء وجماعةٌ من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم ــ وقد بشّر ببنتٍ ــ : «والله ما هي بنعم الولد»[2]، وقول آخر ــ وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ــ : «نعم السّير على بئس العَيْرُ».

---

(1) ومن العلماء من ذهب إلى أن الما ضي المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمسند لضمير الرفع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف أيسر على المبتدئين.

(2) إذا قلت «نعم الرجل محمد» فإعرابه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الرجل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، و«زيد» مبتدأ مؤخر، وفيهه أعاريب أخري على مذهبهم.

وأما «ليس» فذهب الفارسيّ في الحلبيّات إلى أنها حرف نفي بمنـــزلة «ما» النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير.

وأما «عسى» فذهب الكوفيون إلى أنها حر ترجٍّ بمنـــزلة «لعلّ» وتبعهم على ذلك ابن السّرّاج.

والصحيح أن الأربعة أفعالٌ، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنّ، كقوله عليه الصلاة والسلام : «من توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ، ومن اغتسل فالغُسْلُ أفضَلُ»، والمعنى : من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ،

وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا : «نعم» مبتدأ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع «الرجل» بدل من نعم أو عطف بيان عليه مرفوع بالضمة الظاهرة «زيد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون «الولد» في قوله «ما هي بنعم الولد» وكذا «العير» في قول الآخر «على بئس العير» مخفوضين، على أن يكون «الولد» بدلا أو عطف بيان من «نعم» المخفوض محلاً بالباء، و«العير» بدلا أو عطف بيان من «بئس» المخفوض محلاً بعلى، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع.

وتخريج ذلك على أن «ما» نافية مهملة «هي» مبتدأ «بنعم» الباء حرف جر زائد «نعم» اسم بمعنى الممدوح، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح، وله محلان : أحدهما جر بالنظر إلى الباء، وثانيهما رفع بالنظر إلى الخبرية «الولد» بدل أو عطف بيان على «نعم» بالنظر إلى محله الثاني، أو الباء أصلية و«نعم» في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله «هي»، و«الولد» نعت مقطوع؛ فهو خبر مبتدأ محذوف، وقس إعراب المثال الثاني على هذا.

ونعمت الرخصة الوضوء، وتقول: «بئست المرأة حمّالةُ الحطبِ ، وليست هندٌ مفلحةٌ، وعست هندٌ [أن] تزورَنا».

وأما ما استدلّ به الكوفيون فمؤوّلٌ على حذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هى بولدٍ مقولٍ فيه نِعْ مَ الولدُ ، ونعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العيرُ، فحرف الجرّ في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محذوف كما بينا، وكما قال الآخر:

8 – والله ما ليلي بنامَ صاحِبُهْ [ولا مخالِطُ اللّيانِ جانِبُهْ]

---

8 - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وقد استش هد به كثير من العلماء، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم 744).

اللغة: «الليان» بفتح اللام ـــ مصدر لان، مثل اللين، تقول : لان يلين ليناً وليانا ً، هذا هو المعروف المذكور في معاجم اللغة، لكن قال العلامة السجاعى : «والليان بكسر أوله بمعنى اللين » و لم أجد لذلك وجه اً، إلا أن يحمل على أنه جعله مصدر لاينه، وهو بعيد كل البعد، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني :

* عمرك ما زيدٌ بنامَ صاحِبُهْ*

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أي: أقسم والله، وقوله «ما ليلي» ما: نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين، وهى مهملة عند بني تميم «ليلي» اسم «ما» على لغة الحجازيين، ومبتدأ على لغة بني تميم وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «بنام» الباء حرف جر زائد، وهي داخلة على مقدر ليس مذكو راً في الكلام، والتقدير: ما ليلي بليل نام صاحبه. وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثاني، وعلامة نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر

أي بليل مَقولٍ فيه نام صاحبه.

الزائد «صاحبه» صاحب: فاعل نام، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وصاحب مضاف والهاء ضمير الغالب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لليل المحذوف، وقيل: هذه الجملة في محل نصب مقول لقول محذوف؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتا لليل المحذوف، وأ صل الكلام على هذا : والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه «ولا» الواو عاطفة، «لا» زائدة لتأكيد النفي «مخالط» معطوف على محل قوله «بليل نام صاحبه»: إن جعلت محلها نصباً نصبته، وإن جعلت محلها رفعاً رفعته؛ ويجوز جره على أن يكون نعتاً لليل المحذوف تبعاً للفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة معطوفة على جملة «نام صاحبه» ومخالط اسم فاعل من خالط، وهو مضاف و«الليان» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله؛ وقوله جانب من «جانبه» فاعل بمخالط، وجانب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنام» فإن الباء حرف جر، ونا م فعل ماض، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين؛ فلا يختلف أحد في أن الباء حرف جر، كما لا يختلف أحد في أن «نام» فعل ماض، ومن المتفق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم، كما قررنا في الإعراب.

وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن «نعم» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسماً؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك أن كلمة «نام» فعل بالإجماع من الفريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعلية إلى الاسمية؛ فيكون دخول الباء على «نعم» في قول القائل «ما هي بنعم الولد» ودخول «على» على «بئس» في قول الآخر «على بئس العير» =

ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي، وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه ثنّيت بالكلام على فعل الأمر:

فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين، وهما دلالته على الطّلب، وقبوله ياء المخاطبة، وذلك نحو «قم» فإنه دالٌّ على طلب القيام، ويقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة «قُومِي» وكذلك: «اقعُدْ، واقعُدِي، واذْهَبْ واذهَبِي» قال الله تعالى: (فكلي واشربي وقرّي عيناً)[1].

فلو دلت الكلمة على الطلب و لم تقبل ياء المخاطبة ـــ نحو «صَهْ» بمعنى اسكت، و «مَهْ» بمعنى اكفف ـــ أو قبلت ياء المخاطبة و لم تدلّ على الطلب ـــ نحو «أنت يا هند تقومين وتأكلين» ـــ لم يكن فعلَ أمرٍ.

ثم بيّنت أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون، كاضرِبْ، واذهَبْ، وقد يبنى على حذف آخره، وذلك إن كان معتلاً، نحو: اغْزُ، واخْشَ، وارْمِ، وقد يبنَى على حذف النون، وذلك إذا كان مسنداً لألف اثنين، نحو «قومَا»؛ أو

= غير دال على اسمية نعم وبئس، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث في نحو «فبها ونعمت» وفي نحو «بئست المرأة حمالة الحطب».

فإن قلت: فلماذا أولت دليل الكوفيين وزعمت أن مدخول حرف الجر محذوف، ولِمَ لم تؤول دليل البصريين؟

فالجواب عن ذلك أنني وجدت دخول تاء التأنيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام فلم أجرؤ على تأويله، ووجدت دخول حرف الجر غير مطرد في الكلام، كما وجدت حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقين، ووجدت الفريقين يؤولون هذا كما في هذا الشاهد فلذلك جرؤت على تأويل دليل الكوفيين.

(1) من الآية 26 من سورة مريم.

واو جمع، نحو «قوُمُوا» أو ياء مخاطبة نحو «قوُمِي».

فهذه ثلاثة أحوال للأمر أيضاً، كما أن للماضي ثلاثة أحوالٍ.

***

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعلٌ أو اسمٌ؟ نَ بّهتُ عليه، كما فعلتُ مثل ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثة: هلُمّ وهَاتِ، وتعَالَ.

فأما «هَلُمَّ» فاختلفت فيها العرب على لغتين:

إحداهما: أن تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسب من هي مُسنَدَة إليه، فتقول: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا زيدانِ، وهَلُمَّ يا زيدونَ، وهَلُمَّ يا زيدون، وهلمّ يا هِندُ، وهَلُمَّ يا هندانِ، وهَلُمَّ يا هِنداتُ، وهي لغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى (والقائِلينَ لإخوانِهِمْ هَلُمَّ إلينا)[1] أي ائتوا إلينا، وقال تعالى: (قل هَلُمَّ شهُدَاءكُم)[2] أي: أحضروا شهداءكم. وهي عندهم اسمُ فعلٍ، لا فعل أمرٍ، لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها لا تقبل ياء المخاطبة.

والثانية: أن تلحقها الضمائر البارزة، بحسب من هي مسندةٌ إليه، فتقول: هلمّ، وهَلُمَّا، وهَلُمُّوا[3]، وهَلْمُمْنَ، بالفك وسكون اللام، وهَلُمِّي [وهي لغة بني تميم] وهي عند هؤلاء فعل أمرٍ، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

---

(1) من الآية 18 من سورة الأحزاب، وهلم في هذه الآية الكريمة غير متعد إلى المفعول بنفسه، ومعناه أقبل.

(2) من الآية 150 من سورة الأنعام،، وهلم في هذه الآية الكريمة متعد إلى المفعول بنفسه، ومعناه أحضر.

(3) وفي صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرضه الذي مات فيه: «هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

وقد تبين بما استشهدت به من الآتيتين أن «هلمّ» تستعمل قاصرة ومتعدّية.

وأما «هات » و«تعالَ » فعدّهما جماعةٌ من النحويين في أسماء الأفعال، والصواب أنهما فعلا أمر، بدليل أنهما دالاّن على الطلب، وتلحقهما ياء المخاطبة نقول: «هاتي» و«تعالي».

واعلم أن آخر «هاتِ » مكسورٌ أبداً، إلا إذا كان لجماعة المذكّرينَ فإنه يضم؛ فتقول: هات يا زيدُ ، وهاتي يا هندُ ، وهاتيا يا زيدَان، أو يا هندانِ ، وهاتينَ يا هنداتُ، كل ذلك بكسر التاء [1]، وتقول : هاتُوا يا قَوْمُ، بضمها قال الله تعالى: (قلْ هاتوا برهانَكُم)[2].

وأن آخر «تعالَ» مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء، تقول : تعَالَ يا زَيدُ، وتعَالَي يا هند، وتعالَيا يا زيدَانِ[3] وتعَالَوا يا زيدون وتعالَينَ يا هنداتُ ، كل ذلك بالفتح، قال الله تعالى : (قل تَعَالَوا أَتْلُ)[4]، وقال تعالى : (فتعَالَينَ أمتّعكُنّ)[5] ومن ثَمّ لحّنُوا من قال:

9 ــ * تعالِي أقاسِمْكِ الهُموم تعالِي * بكسر اللام

---

(1) وبناء «هات ــ أو تعال ــ يا زيد » على حذف حرف العلة وهو الياء في هات والألف في تَعَالَ، وبناء «هاتيا ــ أو تعاليا ــ يا زيدان » على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، ونظيره ــ في البناء على حذف النون ــ «هاتي ــ أو تعالي ــ يا هند» و«هاتوا ــ أو تعالوا ـــ يا زيدون» فتفطن لذلك، والله يوفقك.

(2) من الآية 111 من سورة البقرة، ومن الآية 24 من سورة الأنبياء، ومن الآية 64 من سورة النمل.

(3) وتقول «تعاليا يا هندان» أيضاً.

(4) من الآية 151 من سورة الأنعام.

(5) من الآية 28 من سورة الأحزاب.

9 ــ هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح لمتنبي، من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم. وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله:

أقُولُ وقد ناحَتْ بقربي حمامةٌ أيا جَارتَا، لو تشعرين بحالِي

معاذَ الهوى ما ذقت طارقة النّوى ولا خطرت منك الهمومُ ببالِ

أيا جارتا ما أنصف الدّهر بيننَا   تعالِي ... ... إلخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على شذور الذهب البيت لأبي نواس، وهو انتقال نظر، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس؛ وقد ذكر جار الله الزمخشري بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشاف.

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع، ولكنه لا يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنة وكثر الدخيل وفشا اللحن، فإنه ولد في سنة (320) من الهجرة، وتوفي سنة (357)، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للمسألة، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل. وذكره المؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ؛ فلا اعتراض عليهما، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه الشذور (رقم 6) لمثل ما ذكره هنا.

اللغة: «ناحت» بكت، وبكاء الحمام: تغريده «لو تشعرين بحالي» يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحد صوتك «معاذ الهوى» أي: أعوذ بالهوى معاذا: أي ألجأ إليه لجوءاً «طارقه النوى» النوى: البعد والفراق، وطارقته:ما يطرق منه ويحدث.

المعنى: يصف حاله في بعده عن أهله وخلانه، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً، ويبث ما يلاقي من آلام الشوق، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به؛ وقال: إنك تغردين لأنك لا تشعرين بمثل شعوري . فأنت طليقة وأنا أسير، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحبي وذوي قرباي، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام.

الإعراب: «تعالي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع «أقاسمك» أقاسم: فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقاسم، مبني على الكسر في محل نصب «الهموم» مفعول ثان لأقاسم، منصوب بالفتحة الظاهرة «تعالى» مثل تعالى السابق في الإعراب، وهو تأكيد له.

ولما فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه، وبيان ما اختلف فيه منه
ثلّثت بالمضارع؛ فذكرت أن علامته أن يصلح دخول «لم» عليه، نحو

التمثيل به: محل التمثيل بهذا البيت قوله «تعالى» حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام؛ بدليل قوافي بقية الأبيات، والمعروف عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها، سواء أسندت إلى الضمير المستتر، أم إلى الضمير البارز لواحدة، أو لاثنين، أو لجمع؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب، ومن يخالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحناً، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت.

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غير مسلم به، وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهين:

الوجه الأول: التزام فتح لامها في كل الأحوال؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف، مثل تغاضى وترَكى، كما ذكره المؤلف.

والوجه الثاني: أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنين، أو جمع النسوة، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور، حكوا أن أهل الحجاز يقولون «تعالي» بكسر اللام، وقرأ الحسن في الآ ية 61 من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً) بضم اللام، وهي من القراءات الشاذة.

وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحناً، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً، ولكنه جار على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال.

﴿لم يَلِدْ، ولم يُولَدْ، ولَم يكُنْ لَهُ كُفُواً أحدٌ﴾[1]؛ وذكرت أنّه لا بدّ أن يكون في أوله حرف من حروف «نأيت» ـــ وهي: النون، والياء، والتاء ـــ نحو «نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم» وتسمى هذه الأربعة «أحرف المضارعة»[2].

وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لإعرّف بها الفعل المضارع؛ لأنّا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي، نحو «أَكرمْتُ زيداً» و«تَعَلَّمْتُ المسألة» و«نَرْجَسْتُ الدواء» إذا جعلت فيه نَرْجِساً، و«يَرْنَأْتُ الشّيبَ» إذا خضبته باليُرَنّاء، وهو الحِنّاءُ؛ وإنما العُمدَةُ في تعريف المضارع دخول «لم» عليه.

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه؛ فذكرت [أنّ] له حكمين: حكماً باعتبار أوله، وحكماً باعتبار آخره.

---

(1) الآيتان 3 و 4 من سورة الإخلاص، ومثل «لم» في الدلالة على أن ما دخلت عليه فعل مضارع جميع الجوازم والنواصب، إلا أن المؤلف رحمه الله قلد ابن مالك في قوله في الألفية: * فعل مضارع يلي لم كيشم *

(2) يشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء ـــ لكي تكون دالة على أن ما بدئ بها فعل مضارع ـــ شرطان، الأول: أن تكون زائدة، فلو كانت أصلية لم تدل على أن مدخولها فعل مضارع، لأنها تكون في أول الفعل الماضي، نحو أكل وأخذ وأمر، ونحو نفع ونقم ونعس، ونحو يفع وينع ويئس، ونحو تبع وتجر وتخذ، والشرط الثاني: أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو أكتب، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو نكتب أو على المتكلم المعظم نفسه لكونه عظيما في حقيقة الأمر أو لكونه يدعى العظمة نحو نكتب، والياء دالة على الغائب المذكر مفردا كان أو غيره ظاهرا أو غيره ـــ نحو يكتب زيد وزيد يكتب، وكذلك المثنى والجمع، أو على جمع الغائبات نحو يكتب الهندات، والتاء دالة على المخاطب ـــ مفردا أو مثنى أو جمعا ـــ نحو تكتب يا زيد وتكتبان يا زيدان وتكتبون يا زيدون، أو على الغائبة نحو تكتب هند أو الغائبتين نحو الهندات تكتبان.

فأما حكمه باعتبار أوّله فإنه يضمّ تارة، ويفتح أخرى، فيضمّ إن كان الماضى أربعة أحرف، سواء كانت كلها أصولاً، نحو: «دَحْرَجَ يُدحْرِجُ» أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً، نحو: «أَكْرَمَ يُكْرِمُ» فإن الهمزة فيه زائدة؛ لأن أصله كَرُمَ، ويفتح إن كان الماضي أقلّ من الأربعة، أو أكثر منها؛ فالأول نحو: «ضَرَبَ يَضْرِبُ» و«ذَهَبَ يَذْهَبُ» و«دَخَلَ يَدْخُلُ»، والثاني نحو: «انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ» و استخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ».

وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارةً يبنى على السكون، وتارة يبنى على الفتح، وتارةً يعرب؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره، كما كان لأخر الماضي ثلاث حالاتٍ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ.

فأما بناؤه على السكون فمشروطٌ بأن يتصل به نون الإناث، نحو: «النسوة يَقُمْنَ»، و(والوالِداتُ يُرْضِعْنَ)[1]، و(المطلّقاتُ يَتَرَبّصْنَ)[2]، ومنه:

(إلاّ أن يَعْفُونَ)[3]؛ لأن الواو أصلية، وهي واو عفا يعفو، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بالنون، والنون فاعل مضمر، عائدٌ على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كيَعْفُونَ في قولك: «الرِّجَال يَعْفُونَ» لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكّرين كالواو في قولك: «يَقُومُون»، وواو الفعل حذفت، والنون علامة الرفع، ووزنه: يفعون، وهذا يقال فيه: «إلاّ أن يَعْفُوا» بحذف نونه، كما تقول: «إلاّ أنْ يَقُومُوا» وسيأتي شرح ذلك كله[4].

(1) من الآية 233 من سورة البقرة.

(2) من الآية 228 من سورة البقرة.

(3) من الآية 237 من سورة البقرة.

(4) إنما بني الفعل المضارع عند اتصاله بنون الإناث رجوعاً إلى الأصل في الأفعال وهو البناء، لأن شبهه بالاسم الذي كان سبب إعرابه قد عارضه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاق هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل، وإنما كان بناؤه مع هذه النون على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون.

وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظاً وتقديراً، نحو
كَلاّ لَيُنْبَذَنَّ)[1]، واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : (ولا تتَّبِعَانِّ
سَبِيلَ الّذين لا يعلمُون)[2]، (لَتُبْلَوُنّ في أموالِكُم)[3]، (فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ
أحداً)[4]؛ فإن الألف في الأول، والواو في الثاني، والياء في الثالث؛ فاصلةٌ بين
الفعل والنون، فهو معربٌ، لا مبنيٌّ[5].

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدّراً كان الفعل أيضاً معرباً، وذلك
كقوله تعالى : (وَلاَ يَصُدُّنَّكَ عن آياتِ اللّهِ)[6]، و(لَتَسْمَعُنَّ)[7] مثله؛
غير أن نون الرّفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال، ثم التقى ساكنان[8] أصله
قبل دخول الجازم «يَصُدُّونَنَّكَ»: فلما دخل الجازم ـــ وهو «لا» الناهية ـــ

ثم إذا دخل عليه والحالة هذه عامل نصب نحو «المقصرات في واجباتهن لن يفلحن» فهو مبني على السكون في محل نصب، وإن اتصل به عامل جزم نحو «إن لم تقمن بواجبكن فلا خير فيكن» فهو مبني على السكون في محل جزم.

(1) من الآية 4 من سورة الهمزة.

(2) من الآية 89 من سورة يونس.

(3) من الآية 186 من سورة آل عمران.

(4) من الآية 26 من سورة مريم.

(5) ذكر قوم من أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظاً وتقديراً هي أن الفعل ركب مع النون مثل تركيب خمسة عشر فأخذ حكم هذا المركب، والصواب أن علة البناء في هذه الحالة قصدهم إلى دفع الإلباس لأنه لو أعرب بالضمة قبل النون لالتبس المسند إلى الواحد المذكر بالمسند إلى الجمع، ولو جعل الإعراب على نفس النون لكان فيه جعل الإعراب على ما يشبه التنوين وهو مما لا يجوز.

(6) من الآية 87 من سورة القصص.

(7) من الآية 186 من سورة آل عمران.

(8) أي فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين . وإنما آثروا حذف الواو ولم يحذفوا النون لما ذكره المؤلف، وهو شيئان؛ أحدهما: أن الواو حرف معتل، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف، وهو الضمة التي من قبلها، فأما النون فلو أنها حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها، وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه.

حذفت النون؛ فالتقى ساكنان : الواو، والنون، فحذفت الواو؛ لاعتلالها، ووجود دليل يدلّ عليها وهو الضمة وقدّر الفعل معرباً ـــ وإن كانت النون مباشرةً لآخره لفظاً ـــ لكونها منفصلة عنه تقديراً، وقد أشرت إلى ذلك كله ممثّلاً[1].

وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين، نحو «يَقُومُ زيدٌ» و«لَنْ يَقُومَ زيدٌ» و«لم يَقُمْ زيدٌ».

* * *

(1) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما، الأول: إن المؤلف لم يذكر في نون النسوة مثل ما ذكره في نون التوكيد أنها قد تكون مباشرة لفظاً وتقديراً فيبنى الفعل، وقد تفصل من الفعل لفظا وتقديرا فيعرب، وذلك لأ نه لا يفصل بين الفعل ونون النسوة أصلاً، والأمر الثاني : أن القول ببناء المضارع إذا باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديرا وبإعرابه إذا فصل بينهما لفظا أو تقديراً هو قول الجمهور، وهو الذي ارتضاه المحققون من النحاة، وذهب الأخفش والزجاج وأبو علي الفارسي إلى أنه مبني في الحالين متى اقترنت به نون التوكيد، نعني سواء أباشرته هذه النون أم فصل بينهما فاصل ملفوظ به كألف الاثنين أو مقدر كواو الجماعة وياء المخاطبة، وزعم هؤلاء أن نون التوكيد من خصائص الفعل، فإذا اقترنت به فقد أكدت أنه فعل، والأصل في الفعل البناء، ورد ذلك ابن م الك بما حاصله أن كثيراً من الأشياء من خصائص الأفعال مثل الجوازم، والسين في نحو سيقوم وسوف في نحو سوف يقوم، وهذه الأشياء تتصل بالفعل المضارع ولا تزيل عنه الإعراب، فلو كان اقتران ما هو من خصائص الفعل به يعيده إلى حكمه الاصلي وهو البناء لأعادته هذه الأشياء إل يه. وذهب جماعة إلى أن المضارع المقترن بنون التوكيد معرب كحاله قبل اقترانه بها، وذهب قوم إلى أنه لا معرب ولا مبني مثل ما قاله جماعة في المضاف إلى ياء المتكلم، ولاتنس أن الصواب في هذه المسألة هو رأي الجمهور الذي يفصل بين النون المباشرة له لفظاً وتقديراً والمنفصلة منه لفظاً أو تقديراً، فيكون مبنياً مع المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لا تهملن في واجبك، ومعرباً مع المنفصلة لفظا نحو قوله تعالى (فاستقيما ولا تتبعان) ومع المنفصلة تقديرا نحو قوله سبحانه (فإما ترين من البشر أحداً) والمباشرة لفظا وتقديرا في المسند للواحد، والمنفصلة لفظا في المسند للاثنين، والمنفصلة تقديرا في المسند للواحدة أو للجمع.

ص ـــ وأمّا الحرف فيُ عرَ فُ: بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم .
والغسل، نحو : هَ لْ، وبَ لْ، ولَ يجِيْ َ منهُ مهما، وإذما، بل ما المصدريّ ة»
ولّما الرّابطة في الأصحّ.

ش ـــ لما فرغت من القول في الاسم والفعل، شرعت في ذكر الحرف،
فذكرت أنه يعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا علامات
الفعل، نحو «هَ لْ» و «بَ لْ» فإنهما لا يقبلان شيئاً من علامات الأسماء،
ولا شيئاً من الأفعال، فانتفى أن يكونا اسمين، وأن يكونا فعلين،
وتعيّن أن يكونا حرفين؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام، وقد انتفي اثنان، فتعين الثالث.

ولما كان من الحروف ما اختلف فيه : هل هو حرف أو اسم؟ نصصت
عليه كما فعلت في الماضي وفعل الأمر، وهو أربعةٌ : إذ ما، ومهما، وما المصدرية،
ولّما الرّابطة.

فأما «إذ ما» فاختلف فيه سيبويه وغيره، فقال سيبويه : إنها حرفٌ بمن ـــزلة
«إن» الشّرطيّة، فإذا قلت : «إذ ما تَ قُ مْ أقُ مْ» فمعناه : إنْ تقُ مْ أَقُ مْ،
وقال المبرّد، وابن السرّاج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال:

متى تقم أقم، واحتجوا بأنها قبل دخول «ما » كانت اسماً، والأصل عدم
التغيير، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً، بدليل أنها كانت للماضي، فصارت
للمستقبل، فدلّ على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة، وفي هذا الجواب نظر [1]
لا يحتمله هذا المختصر.

---

(1) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه؛ وذلك لأن خروج الكلمة
من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه =

وأما «مهما» فزعم الجمهور أنها اسم، بدليل قوله تعالى : (مَهمَا تأتِنَا به من آيةٍ)[1]، فالهاء من «به» عائدةٌ عليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وزعم السّهيلي وابن يسعون أنها حرف[2]، واستدلاّ على ذلك بقول زهير:

10 ــ ومهما تكُنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالهَا تخفى على النّاسِ تعلَمِ

= خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلا؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل . والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال، ومتى دخلت عليه لم النافية دل على الماضي، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً، مثلاً.

(1) من الآية 132 من سورة الأعراف.

(2) ظاهر كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول : إنها حرف في كل كلام وردت هي فيه، ولهذا استدل على بطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كالآ ية الكريمة، واستدل لكونها اسماً في الآية بعود الضمير عليها، لكن من العلماء من زعم أن الذين يقولون إنها حرف لا يرون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً، بل هم يرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما، مثل ما ذكره في بيت زهير، وهذا لا ينافي أنها تكون اسماً في كلام آخر مثل الآية الكريمة.

10– هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني. من معلقته المشهورة التي أولها:

أمِن أمِّ أوفى دمنةٌ لم تَكَلّمِ بحومانةِ الدّراجِ فالمتثلّمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب في مباحث «مهما» (رقم 539) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم 1059).

اللغة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الميم ــ هي كل ما بقي في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم «لم تكلم» أصله لم تتكلم، لحذف إحدى التاءين، والمراد أنها لم تخبر عمن تركوها أين منازلهم الآن، وكيف أحوالهم، و «حومانة الدراج، والمتثلم، اسما مكانين، و«خليقة» أي: خصلة؛ وسجية، وطبيعة، و«خالها» أي: ظنها وحسبها:

معنى بيت الشاهد: يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقديماً قالوا: ما فيك يظهر على فيك، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره.

الإعراب: في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا، ونحن نعربه لك على ما ذهل إليه السهيلي وابن يسعون، ثم نعربه لك على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح، فنقول:

قال السهيلي: «مهما حرف شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم بهما، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن مقدم على اسمه، وعند مضاف و «امرئ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خليقة» اسم تكن، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» خال: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ، وها: مفعول أول لخال مبني على السكون في محل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة ر فعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خليقة، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لخال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفى، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما، وستعرفه، و التقدير: إن خالها تخفى على الناس فليست تخفى عليهم. والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره مع المعطوف. إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم، وقوله : «تعلم » فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما، مجزوم وعلامة جزمه ال سكون، وحرك بالكسر لأجل الروى.

وتقديره البيت على هذا الإعراب: إن تكن خليقة عند امرئ تعلم، إن خالها لا تخفى على الناس وإن خالها تخفى عليهم فليست تخفى.

وقال الجمهور: «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما؛ لأن لفظها مذكر، والمراد منها ههنا الخليقة فهي مفسرة بمؤنث؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار، وقوله : «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تكن، وعند مضاف و «امرئ» مضاف إليه «من خليقة» بيان لمهما؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأي سيبويه أو من ضميرها المستكن في تكن عند الجمهور، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا : أيما صفة تكن هي عند امرئ حال كونها كائنة من خليقة إن خالها لا تخفى ـــ إلخ.

وأجاز الجمهور أيضاً أن نعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتكن، مبني على السكون في محل نصب. و «تكن» فعل الشرط و«من» زائدة، و«خليقة» اسم تكن، و«عند» ظرف متعلق بتكن، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا : أي شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفى على الناس.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله «مهما» حيث ذهب السهيلي، وتبعه ابن يسعون، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعما أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن تجيء هذه الكلمة اسماً، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» الشرطية في قولك «من يَقُم أقم معه» وإما مفعولاً مقدماً مثل «ما» الشرطية =

وتقرير الدليل أنهما أعربا «خليقة» اسماً لتكن، و «من» زائدة؛ فتعين خلوّ الفعل من الضمير، وكون «مهما» لا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا أن تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر، لعدم رابطٍ يربط الجملة الواقعة خبراً له، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب؛ تعين كونها حرفاً[1].

= في قولك «ما تدخر ينفعك» وزعما أن «مهما» في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ، ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جواز ذلك إذا كان في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في «يقم» العائد إلى «من» في المثال المذكور، وزعما أن «تكن» ليس فيها ضمير يعود إلى مهما؛ لأن اسم تكن هو خليفة المجرور لفظاً بمن الزائدة، وأما عدم جواز أن تكون مفعولاً، فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعدياً و لم ينصب مفعوله مثل «تدخر» في المثال السابق؛ فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به، تقول «يدخر علي المال» وهو لم ينصب مفعولاً في المثال؛ فلهذا جاز اعتبار «ما» في محل نصب مفعولاً به لتدخر، وفي البيت ترى أن فعل الشرط ــ وهو تكن ــ لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسماً، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف.

(1) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً، و «مهما» لفظ مفرد مبني، وقد ثبت عند هؤلاء أ نه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً، والرد على ذلك الكلام معروف مما قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت، فإنا بينا أن لها محلاً من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ، والنصب إن جعلت خبر تكن.

والتحقيق أن اسم «تكن» مستتر، و «من خليقة» تفسير لهما، كما أن (من آيةٍ) تفسير لـــ «ما» في قوله تعالى : (ما ننسخْ من آيةٍ)[1]، و«مهما» مبتدأ، والجملة خبر.

***

وأما «ما» المصدرية؛ فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر، نحو قوله تعالى : (وَدُّوا ما عَنِتُّم)[2]، أي ودُّوا عَنَتكم، وقول الشاعر:

11 ـــ يسرُّ المرءَ ما ذهَبَ الليالي وكان ذهابُهُنّ له ذهاباً

---

(1) من الآية 106 من سورة البقرة.

(2) من الآية 118 من سورة آل عمران.

11 – لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين.

اللغة: «ذهاب» بفتح الذال المعجمة ـــ مصدر ذهب، تقول؛ ذهب يذهب ـــ مثل منع يمنع ـــ ذهاباً، مثل جمال، وذهوباً، مثل قعود، ومذهباً، مثل مقعد، فهو ذاهب وذهوب ـــ بفتح الذال ـــ إذا سار أو مر:

المعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله؛ فكما مر منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته.

الإعراب: «يسر» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «المرء» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظارهة «ما» حرف مصدري لا يعم ل شيئاً غير السبك، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ذهب» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الليالي» فاعل ذهب، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، و «ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء «وكان» الواو عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الاعراب «ذهابهن»، ذهاب: اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف وهن: ضمير عائد إلى الليالي مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى المرء، مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بذهاب الأتي «ذهابا» خبر كان، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

أي: يسر المرء ذهاب الليالي.

وقد اختلف فيها؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أن» المصدرية

وذهب الأخفش وابن السَّرَّاج إلى أنها اسم بمنـــزلة «الذي » واقع ع لى

ما لا يعقل، وهو الحدث، والمعنى : ودُّوا الذي عَنِتُّموه، أي : العَنَ تَ الذي

الشاهد فيه قوله «ما» فإنها عند الجمهور حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر، وزعم الأخفش وابن السراح أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما : فأين العائد على الموصول؛ لأن كل موصول اسمى لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا : العائد ضمير محذوف، قلنا لهما : دعوى الحذف باطلة من وجهين:

الوجه الأول: أنه إذا كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً . ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكن وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على «ما» هذه، ولا سبيل إلى هذا الدليل، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه.

الوجه الثاني: أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً متعدياً نحو «أعجبني ما اشتريت» فإنك تستطيع أن تقدر أعجبني الذي اشتريته «أما إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً قاصراً مثل ذهب في بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو «لا أصحبك ما زيد صديقك » فإنه لا سبيل إ لى ادعاء الحذف في هذين الموضعين، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف؛ فإن زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره: يسر المرء الذي ذهب به الليالي، فهو تقدير لا يقرك عليه أحد؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً، و لم تجعله مفعولاً به، وحذف العا ئد المجرور له شروط لم تتحقق في هذا المثال . فإن زعمت أن العائد ضمير محذوف منصوب بذهب كما ذكر المؤلف كنت قد نصبت المفعول بالفعل اللازم . وهو غير سديد ولا مرضي، فافهم ذلك كله، واحرص عليه.

عنتُّموه، ويسرُّ المرء الذي ذهبه الليالي، أي : الذهاب الذي ذهبه الليالي، ويرد [على] هذا القول أنه لم يسمع : «أعجبني ما قمْتَهُ وما قعَدْتَهُ» ولو صحّ ما ذكر لجاز ذلك؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً.

***

وأما «لمّا» فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

(1) نافية بمنـزلة «لم» نحو: (لَمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ)[1] أي: لم يقض ما أمره.

(2) وإيجابية بمنـزلة «إلاّ» نحو قولهم : عزمت عليك لّما فعلت كذا، أي : إلاّ فعلت كذا، أي ما أطلب منك إلاّ فعل كذا.

وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

(3) والثالث : أن تكون رابطةً لوجود شيء بوجود غيره، نحو : «لما جاءني أكرمْتُهُ» فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء، واختلف في هذه، فقال سيبويه: إنها حرف وجودٍ لوجودٍ، وقال الفارسيّ وجماعة : إنها ظرفٌ بمعنى حين، وردّ بقوله تعالى : (فلمَّا قضَيْنا عليهِ الموتَ)[2] الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب؛ وذلك العامل إما «قضينا» أو «دلّهم» إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل «قضينا» مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل «دلّهم» مردود بأن «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3]، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية.

---

(1) من الآية 23 من سورة عبس.

(2) من الآية 14 من سورة سبأ.

(3) مثل «ما» النافية إذا الفجائية فقد أجيبت «لما» بجملة مصدرة بإذا الفجائية نحو قوله تعالى : (فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) ولا يعمل ما بعد إذا الفجائية فيما قبلها.

ص ــ وجميع الحروف مبنيّة.

ش ــ لما فرغت من ذكر علامات الحرف، وب   يان ما اختلف فيه منه، ذكرت حكمه، وأنه مبنيٌّ لا حظ لشيء من كلماته في الإعراب[1].

***

ص ــ والكلام لفظٌ مفيدٌ.

ش ــ لما أنهيت القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة؛ شرعت في تفسير الكلام؛ فذكرت أنه عبارة عن «اللفظ المفيد».

---

(1) الحروف على ستة أنواع، وذلك لأنها إما أن تكون مشتركة بين الأسماء والأفعال بمعنى أنها تدخل على كل واحد من النوعين، وإما أن تكون مختصة بالأسماء بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال، وإما أن تكون مختصة بالأفعال، وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة إما أن تكون عاملة وإما أن تكون غير عاملة.

النوع الأول: الحرف المشترك بين النوعين، وهو مهمل غير عامل وذلك نحو: هل.

النوع الثاني: الحرف المشترك بين النوعين وهو ــ مع ذلك ــ يعمل، وذلك مثل لا وما النافيتين، فإنهما يدخلان على الاسلام والفعل، وهما يعملان في الاسماء عمل ليس؛ فيرفعان الاسم وينصبان الخبر، وذلك نحو قولك «لا أحد أغير من الله» ونحو قوله تعالى (ما هذا بشراً) وقوله سبحانه (ما هن أمهاتهم).

الثالث: الحرف المختص بالاسم وهو عامل، وذلك مثل حروف الجر، ومثل إن وأخواتها.

الرابع: الحرف المختص بالاسم، وهو مهمل غير عامل، وذلك مثل أل المعرفة، و لم تعمل لأنها نزلت من الاسم منـــزلة جزئه.

الخامس: الحرف المختص بالفعل وهو عامل كالنواصب والجوازم.

السادس: حرف مختص بالفعل وهو غير عامل، وذلك مثل قد والسين وسوف.

والاصل أن الحرف المشترك لا يعمل، وأن الحرف المختص بالاسم يعمل الجر وأن الحرف المختص بالفعل يعمل الجزم، وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرج لعلة.

ونعني باللفظ: الصّوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك، فالأول نحو: «رجل» و «فرس». والثاني: كالضمير المستتر في نحو «اضرب»، و «اذهب» المقدَّر بقولك «أنت».

ونعني بالمفيد ما يصحّ الاكتفاء به، فنحو «قام زيدٌ» كلام، لأنه لفظ يصح الاكتفاء به، وإذا كتبت «زيدٌ قائمٌ» مثلا، فليس بكلام، لأنه وإن صح الاكتفاء به [لكنه] ليس بلفظ، وكذلك إذا اشرت إلى أحدٍ بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس بلفظ.

***

ص ــ وأقلّ ائتلافه من اسمين، كــ «زيدٌ قائمٌ»، أو فعلٍ واسمٍ، كــ «قام زيدٌ».

ش ــ صور تأليف الكلام ستٌّ، وذلك لأنه يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

(1) أما ائتلافه من اسمين، فله أربع صور؛ إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً نحو «زيدٌ قائمٌ»، الثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، نحو: «أقائمٌ الزّيدان»؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: «أيقوم الزّيدان»؟ وذلك كلامٌ تامٌّ، لا حاجة له إلى شيء، فكذلك هذا، الثالثة: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، نحو «أمضروبٌ الزيدان»، الرابعة: أن يكونا اسم فعل وفاعله؛

نحو «هيهات العقيق» فهيهات: اسم فعل، وهو بمعنى بَعُدَ، والعقيق: فاعل به.

(2) وأمّا ائتلافه من فعل واسم فله صورتان؛ إحداها: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: «قام زيدٌ»، والثانية: أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو: «ضُرِبَ زيدٌ».

(3) وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً؛ إحداهما : جملة الشرط والجزاء، نحو: «إن قام زيدٌ قمت »، والثانية : جملتا القسم وجوابه، نحو : «أحلِ فُ بالله لزيدٌ قائم».

(4) وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو: «كانَ زيدٌ قائماً».

(5) وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو: «علمت زيداً فاضلاً».

(6) وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو: «أعلمْتُ زيداً عمراً فاضلاً».

فهذه صور التأليف وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم، كما ذكرت وما صرّحتُ به ـــ من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام ـــ هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم.

***

ص ـــ فصلٌ أنواع الإعراب أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ، في اسم وفعلٍ؛ نحو : «زيدٌ يقوم » و «إنّ زيداً لنْ يقومَ ». وجرٌّ في اسمٍ، نحو : «بزيدٍ » وجزمٌ في فعلٍ، نحو : «لم يَقُ مْ»، فيرفع بضمّةٍ، ويُنصب بفتحةٍ، ويُجَرُّ بكسره، ويُجزم بحذف حركة.

ش ـــ الإعراب : أثر ظاهرٌ، أو مقدّر، يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ فالظا هر كالذي في آخر «زيد » في قولك : «جاء زيدٌ » و «رأيت زيداً » و «مررت بزيدٍ ». والمقدّر كالذي في آخر «الفتى » في قولك : «جاء الفتى » و «رأيت الفتى » و «مررت بالفتى » فإنك تقدِّر الضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث؛ لتعذر الحركة فيها؛ وذلك المقدّر هو الإعراب.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

وهذه الأنواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال؛ وهو الرفع والنصب، تقول «زيدٌ يقومُ» و «إنّ زيداً لَنْ يقومَ» وقسم يختصّ به الأسماء وهو الجرّ، تقول: «مررتُ بزيدٍ» وقسمٌ يختص به الأفعال وهو الجزم، تقول: «لم يقم».

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ تدلّ عليها، وهي ضربان: علاماتٌ أصولٌ، وعلاماتٌ فروعٌ.

فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ، وحذف الحركة للجزم، وقد مثّلت كلها.

والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب: خمسة في الأسماء[1] واثنان في الأفعال[2]، وستمرّ بك هذه الأبواب مفصّلةً باباً باباً.

***

ص ـــ إلاّ الأسماء السّتّة، وهي أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مالٍ؛ فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتُجَرُّ بالياء.

ش ـــ هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهو باب الأسماء الستة المعتلّة المضافة، وهي: أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مالٍ.

فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجرّ بالياء نيابة عن الكسرة. تقول: «جاءني أبوه» و «رأيت أباه» و «مررت بأبيه» وكذلك القول في الباقي.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور:

---

(1) هي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب، والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر.

(2) وهما الأفعال الخمسة، والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم.

أحدها: أن تكون مفردةً؛ فلو كانت مثنّاة أعربت بالألف رفعاً، وبالياء جرّا ونصباً، كما تعرب كل تثنية؛ تقول : «جاءني أبوانِ » و «رأيتُ أبوين » و «مررت بأبوينِ»[1] وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك : «جاءني آباؤُ ك» و «رأيت آباءَ ك» و «مررت بآباءِ ك »[2]، وإن كانت مجموعةً جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً . تقول : «جاءني أبونَ» و «رأيتُ أبينَ » و «مررت بأبينَ » و لم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم[3].

الثاني: أن تكون مكبّرة؛ فلو صغّرت أعربت بالحركات نحو : «جائني أُبَيُّكَ » و «رأيت أبيَّكَ » و «مررت بأُبيِّكَ ».

الثالث: أن تكون مضافة، فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضاً بالحركات، نحو: «هذا أبٌ» و «رأيتُ أباً» و «مررتُ بأبٍ»[4].

---

(1) ومنه قوله تعالى: (ورفع أبويه على العرش) وقوله: (ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل).

(2) ومنه قوله جل ذكره: (آباؤكم وأبناؤكم) وقوله تعالت كلمته: (قل إنْ كانَ آباؤكم).

(3) ومنه قول الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، وأنشده سيبويه (2 – 101).

فَلمَّا تبيّنَّ أصواتَنا بكَينَ وفدينَنا بالأبينَا

وقول الآخر، وهو عقيل بن علفة المري:

وكانَ بَنُو فزارَةَ شرَّ قومٍ وكُنتُ لهم كشَرِّ بني الأخِينَا

(4) ومنه قوله سبحانه: (إن له أباً) وقوله سبحانه: (وله أخ) وقوله جلت كلمته: (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل) ومن ذلك قول الشاعر، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب:

هي ما كنّتي وتَزْ عُمُ أنّي لها حَمُ

ولهذا الشرط الأخير شرطٌ، وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم [1] فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضاً بالحركات، لكنها تكون مقدّرة، تقول: «هذا أبي» و «مررْتُ بأبِ ي» فيكون آخرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركات مقرّرة فيه، كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبي» و «أخي» و «حَمِ ي» و «غُلامِ ي»[2].

---

(1) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما، الأول أن كلمة «ذو» ملازمة للاضافة فلا تقع في كلام ما أن تكون منقطعة عن الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء، نحو: الأب والأخ والحم، وتضاف «ذو» إلى اسم جنس ظاهر، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة، فيدخل فيه المصدر نحو: «ذو فضل» و «ذو علم» وأسماء الأعيان ومثناها وجمعها نحو «ذو ذهب» و «ذو فضة» ويخرج المشتقات فلا تقول «ذو عالم» ولا يضاف إلى الضمير، وأما قول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضـــ ـــل من الناس ذووه

فإنه شاذ. والأمر الثاني: أن «ذو» فقد تضاف إلى العلم نحو «أنا الله ذو بكة» وبكة: علم يطلق على مكة المكرمة، وقد يأتي مضافا إلى جملة نحو «اذهب بذي تسلم» أي اذهب في وقت صاحب سلامة، فالباء ظرفية بمعنى «في» و «ذي» صفة لاسم زمان محذوف.

(2) الفصيح في استعمال هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم أن تأتي بها محذوفة ا للامات فتقول «أب، أخي، حم» ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول: «أبي، أخي، حمي»، قال تعالى: (إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة)، وقد أتى بها بعض شعراء العرب بعد أن رد لامها المحذوفة ـــ وأصلها واو ـــ ثم لما أضافها للياء قلب الواو ياء ـــ لاجتماع الواو والياء في كلمة وا حدة وسبق إحداهما بالسكون ـــ وأدغمها في ياء المتكلم، وذلك مثل قول الشاعر:

فلا وأبي لا أنساك حتّى يُنسِّي الوالِهُ الصّبُّ الحنينا

ونحو قول الآخر:

وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار

وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب المبرد وابن مالك و فاقاً للكوفيين إلى أنه جائز من غير ضرورة.

واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظتُ بها مفردةً مكبرةً ، مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلت: «وحموها»، فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث؛ لأبين أن الحم أقاربُ زوج المرأة، كأبيه، وعمِّه، وابن عمه، على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة.

و«الهنُ» قيل: اسم يُكنَى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس، وغير ذلك، وقيل: عما يستقبح التصريح به، وقيل: عن الفرْجِ خاصة[1].

***

ص ـــ والأفصح استعمال الهن كغدٍ.

ش ـــ إذا استعمل الهن غير مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً، أي : محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر أخواته، تقول : «هذا هنٌ» و «رأيت هناً» و «مررت بهنٍ» كما تقول : «يعجبني غدٌ» و «أصوم غداً» و «اعتكفت في غدٍ»[2].

وإذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك؛ فتقول : «جاء هنك» و «رأيت هنك» و «مررت بهنك» كما يفعلون في غدك، وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ؛ فيعربه بالحروف الثلاثة، فيقول : «هذا هَنُوكِ»

---

(1) بقي أن للعرب في إعراب هذه الأسماء لغتين أخريين.

إحداهما تسمى لغة القصر، وهي أن تلزمها الألف في الأحوال الثلاثة، فتقول : جاء أباك، ورأيت أباك ومررت بأباك.

وثانيتهما أن تعربا بالحركات الثلاثة فتقول : جاء أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك، وتسمى هذه لغة النقص.

(2) كذا، ليس هذا التمثيل بمستقيم، والدقيق أن تقول «أعتكف في غد» بفعل مضارع؛ لأنه هو الصالح للمستقبل.

و «رأيتُ هَنَاكِ»، و «مررتُ بهَنِيكِ»، وهي لغة قليلة، وذكرها سيبويه، و لم يطّلع عليها الفرّاء، ولا الزجّاجيّ، فأسقطاه من عدّة هذه الأسماء وعدّاها خمسةً.

***

ص ـــ والمثنّى كـــ «الزّيدانِ»؛ فيرفع بالألف، وجمع المذكّر السّالم، كـــ «الزّيدون» فيرفع بالواو، ويجرّان وينصبان بالياء، و «كلا» و «كلتا» مع الضّمير كالمثنّى، وكذا «اثنان، واثنتان» مطلقاً، وإن ركّبا، و «أولو» و «عشرون» وأخواتُهُ، و «عالَمُون» و «أهلُونَ» و «وابِلُونَ» و «أَرَضُونَ» و «سِنُونَ» وبابُهُ، و «بنُونَ» و «عِلِّيُّونَ» وشبهه ـــ كالجمع.

ش ـــ الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل: المثنى كـــ «الزّيدان» و «العمران» وجمع المذكر السالم كـــ «الزّيدون» و «العمرون»[1].

---

(1) المثنى. اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة على مفرده، نحو: «الزيدان، والعمران، والبكران، والأصل أن تقول: زيد وزيد، وعمرو وعمرو، وبكر وبكر، كما قال الحجاج بن يوسف الثقفي وقد مات ابنه محمد وأخوه محمد: محمد ومحمد في يوم واحد، ثم كره العرب التكرار، فاستعاضوا منه زيادة الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثنين من لفظ واحد.

وخرج ما دل على اثنين من غير زيادة نحو زوج وشفع، كما خرج ما دل على اثنين وفيه زيادة لكن ليس له واحد من لفظه نحو قولك: اثنين، واثنتين، فلا يسمى واحد من هذين مثنى، بل الأول مفرد، والثاني ملحق بالمثنى.

ويشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط: الأول: أن يكون مفرداً فلا يثنى المثنى ولا جمع المذكر السالم، والثاني: أن يكون معرباً، فلا يثنى المبني، وأما «هذان» و «هاتان» من أسماء الإشارة، و «اللذان» و

أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويجرُّ وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة؛ تقول : «جاءني الزّيدانِ»، و «رأيْتُ الزّيدينِ»، و «مررتُ بالزّيدينِ».

وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ: لفظين بشرط، ولفظين بغير شرط.

فاللفظان اللذان بشرط : «كلا» و «كلتا» وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير؛ تقول : «جاءني كلاهما»، و «رأيْتُ كليهما»، و «مررت بكليهما»؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال؛ تقول : «جاءني كلا أخويكَ» و «رأيْتُ كلا أخويكَ» و «مررتُ بكلا أخويكَ» فيكون إعراباً حينئذٍ بحركات مقدّرة في الألف؛ لأنهما مقصوران كالفتى والعصا، وكذا القول في كلتا، تقول : «كلتاهما» رفعاً، و «كلتيهما» جرّاً ونصباً، و «كلتا أختيك» بالألف في الأحوال كلها.

واللفظان اللذان بغير شرط : «اثنان» و «اثنتان»؛ تقول : «جاءني اثنان واثنتان» و «رأيت اثنين واثنتين» و «مررت باثنين واثنتين» فتعربهما إعراب المثنّى، وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو: «اثناهم» أو للظاهر نحو : «اثنا أخويك»

«اللتان» من الموصولات فهي عند الجمهور ألفاظ موضوعة على هذا الوجه، والثالث : عدم التركيب فلا يثنى المركب الإسنادي كتأبط شراً، ولا المركب المزجي كمعديكرب، خلافاً للكوفيين، والرابع : أن يكون منكّراً؛ فلا يثنى العلم إلا إذا نكّر، ولهذا تقترن بمثناه الألف واللام مثل «الزيدان»، والخامس: أن يكون له ثان في الوجود، والسادس: أن يتفق اللفظان، والسابع: أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين، فتثنية الشمس والقمر لا تجوز إلا على أحد وجهين: الأول: أن تغلب أحدهما على الآخر، والثاني: أن تريد المطالع المتعددة لكل منهما، والشرط الثامن. ألاّ يستغنى عنه بتثنية غيره.

أو كانا مركبين مع العشرة، نحو: «جاءني اثنا عشر » و «رأيْ تُ اثني عشَ رَ» و «مررْتُ باثني عشرَ»[1].

وأما جمع المذكر السالم[2] فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء، تقول «جاءني الزّيدونَ» و «رأيتُ الزّيدينَ» و «مررت بالزّيدينَ».

وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً:

(1) منها «أُولُ و» قال الله تعالى : (ولا يأتَ لِ أُولُ و الفضَ لِ مِ نكمْ والسَّ عَ

(1) و قد بقى عليه مما يلحق بالمثنى: ما سمي به مما أصله مثنى. نحو حسنين ومحمدين وسبعين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره، كما ذكره في الملحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سمي به، وهذا النوع يعرب في اللغة الفصحى كإعراب المثنى : بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من ال صرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وقد جاء على هذه اللغة قول تميم بن أبي بن مقبل:

ألاَ يا دِيارَ الحيّ بالسَّبُعانِ أمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ

الشاهد فيه: قوله «بالسبعان» فإنه في الأصل مثنى سبع ثم سمي به مكان معين، وأنت ترى أنه في موضع الجر، وقد جاء به الشاعر بالألف وأعربه بالكسرة الظاهرة على النون كالاسم المختوم بألف ونون وهو مفرد نحو سلمان وعفان وشيطان، وإنما جره بالكسرة لأنه محلى بأل.

(2) جمع المذكر السالم : اسم دل على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفرده بزيادة في آخره، نحو «الزيدين، والبكرين» والأصل أن تقول: زيد وزيد وزيد، وبكر وبكر وبكر، ثلاث مرات على الأقل، ولكنهم استثقلوا التكرار واستطالوه فقد يكون المراد به عشرة أفراد أو عشرين، فعدلوا عن التكرار إلى زيادة في آخره . وخرج جمع المؤنث السالم فإنه دال على أكثر من اثنتين، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناء مفرده. ويشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالما جميع ما شرطناه فيما يراد تثنيته، ويراد هنا أن يكون هذا المفرد إما علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، وإما صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث لكنها قابلة لها.

أن يُؤتوا أولِي القربى)[1]، فأُولو: فاعلٌ، وعلامة رفعه الواو، وأولِي: مفعولٌ وعلامة نصبه الياء، وقال تعالى: (إنّ في ذلِك لَذِكرَى لأُولِي الألبابِ)[2]، فهذا مجرور، وعلامة جره الياء.

(2) ومنها «عشرون» وأخواته إلى التسعين، تقول: «جاءني عِشْرون» و «رأيتُ عِشْرينَ» و «مررْتُ بعشرين وكذلك تقول في الباقي.

(3) ومنها «أهلُونَ» قال الله تعالى: (شَغَلتنا أموالُنا وأهلُونا)[3] (مِنْ أوسطِ ما تُطعمونَ أهليكُمْ)[4] (إلى أهليهم أبداً)[5] الأول فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور.

(4) ومنها «وابِلُونَ» وهو جمع لوابلٍ، وهو المطرُ الغزير.

(5) ومنها «أَرَضُونَ» بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.[6]

(6) ومنها «سِنُونَ» وبابه، وهو كل [اسم] ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم يكسّر، ألاَ ترى أن سنةً أصلها سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء «سَنَوات» أو «سَنَهات» فلما حذفوا من المفرد اللام، وهي الواو أو الهاء، وعوّضوا عنها هاء التأنيث، أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جراً ونصباً؛ ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام، وكذلك القول في نظائره، وهي: عِضَةٌ وعِضُونَ، وعِزَةٌ وعِزُونَ، وثُبَةٌ وثُبُونَ،

---

(1) من الآية 22 من سورة النور.

(2) من الآية 21 من سورة الزمر.

(3) من الآية 11 من سورة الفتح.

(4) من الآية 89 من سورة المائدة.

(5) من الآية 12 من سورة الفتح.

(6) قد جاء جمع الأرض بفتح الراء في الحديث «من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرَضين يوم القيامة» وجاء بسكون الراء في قول الشاعر:

لقد ضجَّتِ الأرْضونَ إذْ قامَ مِنْ بني ... سَدُوسٍ خطيبٌ فَوقَ أعوادِ مِنْبرِ

وقلةٌ وقلُونَ، ونحو ذلك، قال الله تعالى : (الذين جَعَلُوا القرآنَ عِضِينَ)[1]، (عَنِ اليَمِين وعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)[2].

(7) ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب «بنون».

(8) وكذلك «علّيّونَ» وما أشبهه مما سمي به من الجموع، ألا ترى أن علّيّين في الأصل جمع لعِلِّيٍّ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنة، وأعرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال الله تعالى : (كَلاّ إنّ كِتابَ الأبرارِ لَفِي علّيّينَ ، وما أدراكَ ما علّيّونَ)[3].

فعلى ذلك إذا سميت رجلا بـــ «زيدون» قلت : «هذا زيدونَ» و «رأيْتُ زيدينَ» و «مررت بزيدينَ» فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً[4].

---

(1) من الآية 91 من سورة الحجر.

(2) من الآية 37 من سورة المعارج.

(3) الآيتان 18 و 19 من سورة المطففين.

(4) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سمي به مما أصله جمع مذكر سالم.

ومن العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء، فكأنه اسم مفرد آخره ياء ونون مثل غسلين ويقطين: فيأتي به في حالة الرفع بضمة على النون، وفي حالة النصب بفتحة على النون، وفي حالة الجر بكسرة على النون، وينونه في الأحوال كلها ما لم يكن أعجمياً، فإن كان أعجمياً مثل قنسرين أعربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والعجمة فيمنع تنوينه ويجره بالفتحة، ومن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسف» بنصب سنين الأول على النون وكسر سنين الثاني على النون، ولولا ذلك لم ينون الأول ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة، ويخرج على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

رُبَّ حيّ عرندَسٍ ذي طَلاَلٍ   لا يزالُونَ ضاربينَ القِبَابِ

ص ـــ و «أولات» وما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وما سمّي به منهما، فينصب بالكسرة نحو (خَلَقَ الله السّمواتِ) و (أصطَفَىَ البناتِ).

ش ـــ الباب الرابع مما خرج عن الأصل : ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـــ «هندات» و «زينبات »؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، تقول : «رأيْ تُ الهندات والزّينباتِ »، قال الله تعالى : (خَلَ قَ الله السّمواتِ)[1] ، و (أَصطَفَى البناتِ)[2].

فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءتْ الهنداتُ » فترفعه بالضمة، و «مررْتُ بالهنداتِ» فتجره بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـــ «هند وهندات » أو بالتاء كـــ «طلحة وطلحات»، أو بالتاء والمعنى جميعاً كـــ «فاطمة وفاطمات »، أو بالألف المقصورة كـــ «حبلى وحبليات» أو الممدودة كـــ «صحراء وصحراوات » أو يكون مسمّاه مذكراً كـــ «إصطبل وإصطبلات» و «حمّام وحمّامات».

بنصب «ضاربين» بفتحة على النون، ولولا ذلك لحذف النون لإضافته إلى ما بعده.

ومن العرب من يأتي به بالواو والنون في الأحوال كلها، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسماً مفرداً مختوماً بالواو والنون، مثل زيتون وعربون ومفتون، وعليها جاء قول الشاعر:

طالَ ليلي وبتُّ كالمجنونِ ــــ واعتَرَتني الهمومُ بالماطِرونِ

وقول الآخر، وينسب إلى يزيد بن معاوية:

ولها بالماطرونَ إذا ــــ أكلَ النّملُ الذي جَمَعا

الشاهد فيهما: قولهما «بالماطرون» فإن أصله جمع ماطر، ثم سمي به مكان معين، وقد جاء به مجروراً بالكسرة الظاهرة على النون.

(1) من الآية 54 من سورة العنكبوت.

(2) من الآية 53 من سورة الصافات.

وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلمت بنية و احده كـــ «ضَ خْمَةٍ وضَ خْمَات» أو تغيرت كـــ «سَ جْدَة وسَجَدَات » و «حُبْلَى وحُبْلَيَات» و «صَ حْرَاء وصَحْراوات» ألا ترى أن الأول محرّكٌ وسطه، والثاني قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً، ولذلك عدلت عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم، إلى أن قلت: الجمع بالألف والتاء[1] ؛ لأعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر [2]، وما سلم فيه المفرد وما تغير.

وقيّدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو : «بيْت وأبيات » و «مَيْت وأموات » فإن التاء فيهما أصلية، فينصبان بالفتحة على الأصل، تقول : «سكنت أبياتاً » و «حضرت أمواتاً » قال الله تعالى : (وكُنْتُمْ أمواتاً فأحياكم)[3] ، وكذلك نحو : «قضُاةٍ » و «غزاةٍ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل، ألا ترى أن الأصل قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ؛ لأنها من قَضَيْتُ وغَ زَوْتُ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين؛ فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل، تقول : «رأيْتُ قضاةً وغزاةً»[4].

---

(1) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك، وذلك قوله في الخلاصة (الألفية):

وما بتا وألفٍ قد جُمِعا يُكْسرُ في الجرِّ وفي النّصب معا

(2) جمع المؤنث هنا هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزينب أو مع ا لتاء كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزة وطلحة، أو ما كان نحو حمام وإصطبل.

(3) من الآية 28 من سورة البقرة.

(4) اعلم أنه قد دل استقراء كلام العرب على أنهم يجمعون بالألف والتاء خمسة أنواع من الأسماء:

الأول: ما كان مختتما بتاء التأنيث، نحو فاطمة وتمرة وبنت؛ تقول فيهن: فاطمات وتمرات وبنات.

الثاني: علم المؤنث الذي لا تاء فيه، نحو دعد وجمل وزينب، تقول فيهن : دعدات وجملات وزينبات، ويستثنى من هذا النوع حذام وبابه نحو قطام وسفار، فلا يجمع هذا الجمع وإن كان المراد به مؤنثاً.

ص ــ وما لا ينصرف، فيجرّ بالفتحة نحو : «بأفضل منه » إلاّ مع أل نحو: «بالأفضْلِ» أو الإضافة نحو: «بأفضلِكُمْ».

ش ــ الباب الخامس مما خرج عن الأصل : ما لا ينصرف، وهو ما فيه علّتان فرعيتان من عللٍ تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما:

فالأول كــ «فاطمة» فإن فيه التعريف والتأنيث، وهما علّتان فرعيتان عن التنكير والتذكير.

والثاني نحو : «مساجِ دَ» و «مصابِ يحَ»؛ فإنهما جمعان، والجمع فرعٌ عن المفرد، وصيغتهما صيغة منتهى الجموع، ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما، وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما؛ فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع، تقول : كَلْ بٌ وأكْلُ بٌ كَفلِْ سٍ

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو قوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات) وقوله جل ذكره (أن اعمل سابغات) أي دروعاً سابغات، وقوله (وقدور راسيات).

الرابع: مصغر المذكر الذي لا يعقل، نحو دريهمات، وفليسات، ودنينيرات، في جمع مصغر درهم وفلس ودينار، بخلاف مصغر المؤنث، ومصرغر المذكر العاقل فلا يجمعان هذا الجمع.

الخامس: اسم جنس مؤنث بالألف المقصورة نحو حبلى وحبليات، أو الألف الممدودة نحو صحراء وصحراوات.

وأفلس، ثم تقول : أكلبٌ وأكالِب، ولا يجوز في «أكالب» أن يجمع بعد، وكذا أعرُبٌ وأعارِبَ؛ فلا يجوز في أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وآصالٌ على أصائِلَ، فكأنّ الجمع قد تكرر فيهما، فنـزل لذلك منـزلة جمعين.

وكذلك «صحراء» و «حُبلى» فإن فيهما التأنيث وهو فرعٌ من التذكير، وهو تأنيث لازم، منـزّلٌ لزومه منـزلة تأنيثٍ ثانٍ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه أن يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا جرّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق . تقول: «مررْتُ بفاطمةَ ومساجِدَ ومصابيحَ وصحراءَ» فتفتحها كما تفتحها إذا قلت: «رأيتُ فاطمةَ ومساجِدَ ومصابيحَ وصحراءَ» قال الله تعالى : (وأوحَيْنَا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ ويعقوبَ)[1]، وقال تعالى : (يعْمَلونَ لَهُ ما يشاءُ مِنْ محاريبَ وتماثِيلَ)[2].

ويستثنى من ذلك صورتان : إحداهما : أن تدخل عليه «أل»[3]، والثانية أن يضاف، فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو : (وأنْتُمْ عاكِفونَ في المساجِدِ)[4]، والثانية نحو : (في أحْسَنِ تقويمٍ)[1]، وتمثيلي

(1) من الآية 163 من سورة النساء.

(2) من الآية 31 من سورة سبأ.

(3) ومثل أل في هذا الحكم «أم» الحميرية المعروفة، فإن الاسم الممنوع من الصرف لو اقترن بها جر بالكسرة، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أأنْ شِمْتَ من نجدٍ بريقاً تألّقا ... تبيتُ بليلِ امْأَرْمَدِ اعتاد أولقا

الشاهد فيه قوله : «امأرمد» أي الأرمد، وأرمد : وصف على وزن الفعل، ومعناه الذي أصابه الرمد، وهو وجع العين، فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل كأحمر وأبيض، فلما لحقته أم المعرفة الحميرية انصرف فجر بالكسرة الظاهرة.

(4) من الآية 187 من سورة البقرة.

في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله : «مررت بعُ ثمانِنا ». فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكّر، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدٌ السببين المانعين له من الصرف، وهو العلمية، فدخل في باب ما ينصرف، وليس الكلام فيه، بخلا ف «أفضَ لَ»؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضَ فبقَأم لم بضُ فهُمْ وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

12 ــ رأيت الوليدَ بنَ اليزيدَ مُبارَكاً [شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُهْ]

---

(1) من الآية 4 من سورة التين.

12 ــ هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان، وميادة : اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة، منهم المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم 19) وقد أنشده فيه مراراً (ج1 ص63 و158 بتحقيقنا) ومنهم الأشموني (رقم 35) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص 98).

اللغة: «أعباء الخلافة» الأعباء: جمع عبء ــ بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة ــ وهو الحمل الذي يثقل عليك، ويروى في مكانه «بأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حنو ــ بوزن عبء ــ وهو ناحية الشيء، و «كاهله» أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة، قوى على تحمل مهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأهوالها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة، يدبرها ويهيمن عليها.

الإعراب: «رأيت» فعل ماض وفاعله ، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً «الوليد» مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «ابن» نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «اليزيد» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «مباركاً» مفعول ثانٍ لرأى إذا جعلتها علمية، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا ج علتها بصرية «شديداً» معطوف على قوله

مباركاً بحرف عطف محذوف «بأعباء» الباء حرف جر، وأعباء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور م تعلق بشديد، وأعباء مضاف و «الخلافة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «كاهله» كاهل: فاعل بشديد؛ لأن شديداً صفة مشبهة تعمل عمل الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «اليزيد» فإن «أل» في هذه الكلمة تحتمل أمرين؛ الأمر الأول . أن تكون للتعريف «والأمر الثاني أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول . فإنه يتأتى إذا كان الشاعر ــ قبل أن يدخل «أل» عليه ــ قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «يزيد» علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعا من الصرف، فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه «أل» للمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدة كانت العلمية باقية؛ فيكون فيه العلتان العلمية ووزن الفعل؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول «أل» عليه.

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا الموضع.

واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «اليزيد» زائدة ضرورة، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة؛ فلا محل ــ مع هذا الكلام ــ لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتماله سبباً للت فضيل ليس مما يصح التعويل عليه، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب.

لأنه يحتمل أن يكون قدّر في «يزيد» الشّياع فصار نكرة، ثم أدخل عليه «أل» للتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصةً، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و «أل» زائدة فيه كما زعم من مثّل به.

***

ص ـــ والأمثلة الخمسة، وهي: تفعلان، وتفعلون، بالياء والتّاء فيهما، وتفعلين؛ فترفع بثبوت النّون، وتجزم وتنصب بحذفها، نحو: (فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا).

ش ـــ الباب السادس مما خرج عن الأصل: الأمثلة الخمسة.

وهي: كلّ فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو: «يقومانِ» للغائبَين و «تقومان» للحاضرين، أو واو الجمع، نحو: «يقومُونَ» للغائبِينَ، و «تقومونَ» للحاضرين، أو ياء المخاطبة نحو: «تقُومِينَ»[1].

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة[2]،

---

(1) قد رأيت أن المضارع المسند لألف الاثنين يكون مبدوءاً بياء المضارعة أو بتاء المضارعة، وأن المضارع المسند لواو الجماعة يكون مبدوءاً أيضاً بالياء أو بالتاء، وأن المضارعة المسندة إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسة أنواع، ومن هنا سموها «الأفعال الخمسة».

(2) قد تحذف النون التي ترفع بثبوتها الأفعال الخمسة، وهي في هذا الحذف على ضربين.

الأول: جائز في النثر والنظم.

والثاني: شاذ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.

أما الجائز ففي حالة واحدة، وهي أن يكون الفعل ناصباً لياء المتكلم وقبلها نون الوقاية فتجتمع نونان، أولاهما نون الرفع، والثانية نون الوقاية، نحو تضربانني وتضربونني فإن للعرب في هذه الحالة ثلاث لغات، إحداها أن يجيئوا بالنونين على أصلهما، وعلى هذه اللغة قوله تعالى (أتعدانني) وقوله (لم تؤذونني) واللغة الثانية

وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة، تقول : «أنتم تقومون » و «لم تقوموا» و «لَ نْ تقومُ وا» رفعت الأولى لخلوّ ه من الناصب والجازم، وجعلت علامة رفعه النون، وجزمت الثاني بلم، ونصبت الثالث بلن، وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون، قال الله تعالى : (فإنْ لم تفعلوا ولَ نْ تفعلوا)[1] الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحذف.

***

ص ــ والفعل المضارع المعتلّ الآخر؛ فيجزم بحذف آخره، نحو : «لم يَغْزُ» و «لم يَخْشَ» و «لم يَرْمِ».

ش ــ هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفعل [المضارع] المعتل الآخر، نحو: «يَغْزُو» و «يَخْشَى» و «يرمِي».

أن يدغموا إحدى النونين في الأخرى، وقد قرئ بها في قوله تعالى : (أغير الله تأمروني) وفي قوله (أتحاجوني) واللغة الثالثة حذف إحدى النونين.

وأما الذي لا يسوغ إلا في الشعر فعند وجود نون الرفع وحدها، وعليه جاء قول الشاعر.

أبيت أسري وتبيِ تَدْلُكي شعرَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذّكي

الأصل أن يقول. وتبيتين تدلكين، لكنه حذف نون الرفع، ونظيره قول الحماسي، وسيأتي مشروحاً في آخر هذا الكتاب مع ذكر نظائره.

أنا الّذي يجدوني في صُدُورِهمُ لا أرتقي صدراً منها ولا أرِدُ

كان الأصل أن يقول «يجدونني» فحذف نون الرفع ضرورة.

(1) من الآية 14 من سورة البقرة.

فإنه يجزم بحذف آخره؛ فينوبُ حذفُ الحرفِ عن حذف الحركة، تقول :
«لم يغزُ» و «لم يخشَ» و «لم يرمِ»[1].

***

ص ــ فصلٌ : تقدّر جميع الحركات في نحو : غُلَامِي والفتَى، ويسمّى الثّاني مقصوراً، والضّمّة والكسرة في نحو : القاضي، ويسمّى منقوصاً، والضّمّة والفتحة في نحو: يخشى، والضّمّة في نحو : يدعو ويقضي، وتظهر الفتحة في نحو : «إنّ القاضِيَ لَنْ يقضِيَ ولنْ يدعُوَ».

ش ــ علامة الإعراب على ضربين : ظاهرةٍ، وهي الأصلُ ، وقد تقدّمت أمثلتها، ومقدّرةٍ؛ وهذا الفصل معقودٌ لذكرها.

فالذي يقدّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنوَاعٍ:

(1) أحدها: ما يقدّرُ فيه حركات الإعرابِ جميعُها؛ لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، وذلك الاسم المقصور، وهو «الذي آخِرُهُ ألفٌ لازمة» نحو : «الفتى» تقول : «جاءَ الفتَى» و «رأيْتُ الفتَى» و «مررْتُ بالفتَى» فتقدر في الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

---

(1) قد ورد الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ولم يحذف منه حرف العلة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَم يأتيكَ والأنباءُ تنمِي بما لاقَتْ لبُونُ بني زيادِ

فقال «يأتيكَ» ببقاء الياء مع تقدم لم، ومن ذلك قول الآخر:

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا ترضّاها ولا تَملّقِ

فقال «ترضاها» بقاء الألف مع تقدم لا الناهية، ومن ذلك قول الآخر:

هجوت زبَّانَ ثمّ جئتُ معتذراً من هجو زبّانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ

(2) الثاني: ما يقدّر فيه حركات الإعراب جميعها، لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «غلامِي» و «أخِي» و «أبِي»، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه.

(3) الثالث: ما يقدّر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال، وهو الاسم المنقوص، ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها «كالقاضِي» و «الدّاعِي».

(4) الرابع: ما تقدّر فيه الضمة والفتحة للتعذر، وهو الفعل المعتلّ بالألف، نحو: «يخشَى» تقول: «يخشَى زيدٌ» و «لن يخشَى عمرٌو» فتقدّر في الأول الضمة، وفي الثاني الفتحة: لتعذّر ظهور الحركة على الألف.

(5) الخامس: ما تقدّر فيه الضمة فقط، وهو الفعل [المضارع] المعتلّ بالواو[1]، نحو: «زيدٌ يدعُو» وبالياء نحو: «زيدٌ يرمِي».

وتظهر الفتحة لخفتها، على الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال[1]، كقولك: «إنّ القاضيَ لنْ يقضِيَ ولن يدعُوَ» قال الله تعالى: (أجيبوا داعِيَ الله)[2] (لن يؤتِيَهُمُ الله خيراً)[3] (لَنْ ندْعُوَ من دونِهِ إلهاً)[4].

***

(1) ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها، فلا جرم لم يذكر المؤلف الواو إلا في الأفعال.

(2) من الآية 31 من سورة الأحقاف.

(3) من الآية 31 من سورة هود.

(4) من الآية 14 من سورة الكهف.

ص ـــ فعلٌ : يرفع المضارع خالياً من ناصبٍ وجازمٍ، نحو :
«يقومُ زيدٌ».

ش ـــ أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم كان مرفوعاً [1]، كقولك : «يقُ ومُ زيدٌ، ويقْ عُ دُ عمرٌو »، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له، ما هو؟ فقال الفرّاء وأصحابه : رافعه نفس تجرّده من الناصب والجازم، وقال الكسائي : حروف المضارعة ، وقال ثعلب : مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محلّ الاسم، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو : «أن ولن و لم ولّما» امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذٍ حالاًّ محلّ الاسم.

وأصحّ الأقوال الأول، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين، يقولون : مرفوع لتجرّده من الناصب والجازم.

ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كلّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً، ولا قائل به.

---

(1) قد ورد الفعل المضارع غير مسبوق ظاهراً بناصب ولا جازم وهو مجزوم، فمن ذلك قول الشاعر، وينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

مُحمّدُ تَفدِ نَفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا

ونظير ذلك قول امرئ القيس.

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُستحقِبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

فقيل: البيتان ضرورة. وقيل: الأول على تقدير لام الأمر، أي لتفد نفسك كل نفس، وأما الثاني فإن الرواية الصحيحة فيه «فاليوم أسقي» بالبناء للمجهول، وأسقي مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

ويردّ قول البصريين ا رتفاعه في نحو «هلاّ يقومُ » لأن الاسمَ لا يقع بعد حروف التحضيض[1].

***

ص ـــ وينصب بلَنْ، نحو «لن نبرَحَ».

ش ـــ لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثنّى بالكلام على الحالة التي ينصب فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروف أربعة، وهي : لن، وكي؛ وإذن، وأن؛ وبدأ بالكلام على «لَ نْ» لأنها ملازمة للنصب، بخلاف البواقي، وختم بالكلام على «أن» لطول الكلام عليها.

و «لن» حرفٌ يفيد النفي والاستقبال، بالاتفاق [2]، ولا يقتضي تأ بيداً خلافاً للزمخشري في أنموذجه[3]، ولا تأكيداً، خلافاً له في كشّافه، بل قولك «لَ ن أقومَ »

---

(1) قد أجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت في الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيض عليه . فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان؛ لأن أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر، وحرف التحضيض غير عامل، ونظير هذا المثال حرف التنفيس في نحو «سيقوم» وهو وارد أيضاً على كلام البصريين، ومدفوع بما ذكرناه.

(2) معنى ذلك أن انتفاء الحدث الذي يدل عليه الفعل الذي بعدها حاصل في الزمان المستقبل . فإذا قلت: «لن أحضرَ لزيارتِكَ» كان معنى ذلك. ينتفي حضوري لزيارتك في الزمان المستقبل.

(3) مما رد به على الزمخشري في قوله إن «لن» تفيد تأبيد النفي أنها لو كانت تفيد ذلك لما كان يحسن ذكر لفظ الأبد بعدها؛ إذ يكون ذكره بعدها تكراراً، لكن ذكر الأبد بعدها واقع في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: (ولن يتمنوه أبداً) وفي قوله جلت كلمته (ولن تفلحوا إذن أبداً) وأما إفادة التأبيد في نحو قوله تعالى : (لن يخلقوا ذباباً) وفي نحو قوله سبحانه: (لن يخلف الله وعده) فليس مما دلت عليه «لن» بل من دليل خارج.

محتملٌ لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافقٌ لقولك «لا أقوم» في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع «لن» للدعاء خلافاً لابن السرّاج[1]، ولا حجّة له فيما استدل به من قوله تعالى: (قال ربِّ بما أنعمتَ عليّ فلنْ أكونَ ظهيراً للمجرمينَ)[2]، مدعياً أن معناه فاجعلني لا أكون، لإمكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألاّ يظاهر مجرماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مركبة من «لا أنّ» فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فأبدلت [الألف] نونا، خلافا للفرّاء.

***

ص ـــ وبكي المصدريّة، و (لكيلا تأسوَا).

ش ـــ الناصب الثاني «كي» وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمن ـــزلة أن، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظاً كقوله تعالى : (لكيلا

---

(1) ذهب المؤلف في كتابه مغني اللبيب إلى أن «لن» تأتي للدعاء ـــ ومعنى ذلك أن الفعل الذي بعدها للدعاء ـــ واستدل على ذلك بقول الشاعر:

لن تزالُوا كذلِكُمْ ثمّ لا زلـــــــــــت لكم خالداً خلودَ الجبالِ

وجه الاستدلال أن الفعل المعطوف بثم الدعاء، فوجب أن يكون المعطوف عليه ـــ وهو قوله «لن تزالوا» ـــ للدعاء أيضاً، وهذا ظاهر على قول من قال : إن توافق المعطوف عليه والمعطوف في الإنشاء والخبر واجب، فأما من أجاز تخالفهما في ذلك فالأحسن عنده التوافق، فيكون حمل «لكن» على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق من العلماء أحسن من حملها على الخبر، ولكنه ليس بلازم، فلا يكون البيت دليلا لاحتماله وجها آخر.

(2) من الآية 17 من سورة القصص.

تأسوَا)[1] (لكيلا يكونَ على المؤمنينَ حرجٌ)[2] أو تقديراً نحو : «جِئتُكَ كي تكرمَنِي» إذا قدّرت أن الأصل لكي، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيّتها؛

فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر، بمنـــزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت «أن» مضمرة بعدها إضماراً لازماً[3].

***

ص ـــ وبإذن مصدّرةً وهو مستقبل متّصل أو منفصلٌ بقسمٍ، نحو :

«إذن أكرمَك » و: *إذن والله نرميهُم بحربٍ*

ش ـــ الناصب الثالث «إذن» وهي حرف جوابٍ وجزاء عند سيبويه[4]

---

(1) من الآية 23 من سورة الحديد.

(2) من الآية 37 من سورة الأحزاب.

(3) ربما جاءت «كي» مختصرة من كيف، فالمضارع الذي يقع بعدها حينئذ مرفوع؛ إذ لم يتصل به ناصب ولا جازم، وذلك نحو قول الشاعر:

كي تجنحون إلى سلمٍ وما ثئرت قتلاكُم، ولظى الهيجاء تضطرم

أي: كيف تجنحون.

(4) إذا قال لك قائل: «أزورُك غدا» فقلت له: «إذن أكرمك» فقد أجبته بهذا الكلام وجعلت إكرامك له عند مجيئه جزاء له، وعلى هذا لا تقع «إذن» في كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضي الجواب، بل لا بد أن يكون هناك ما يقتضي الجواب إما لفظاً كما مثلنا، وإما تقديراً، وهل هي مقتضية للجواب وللجزاء معاً في كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلوبين إلى أنها تدل عليهما في كل كلام، وتكلف في تخريج بعض الأمثلة بيان ما خفي عن الجزاء فيه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالة «إذن» على الجواب والجزاء معاً في غالب الأمثلة، وقد تتمحض عنده للجواب، فإذا قال لك قائل : «إني أحبك» فقلت له: «إذن أصدقك» أو قلت له : «إذن أظنك صادقاً » فقد أجبته بهذا الكلام، ولكنه لا يكون جزاء . وبيان ذلك أن

وقال الشلوبين: هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي : في الأكثر؛ وقد تتمحّض للجواب؛ بدليل أنه يقال : «أحبّك » فتقول : «إذاً أظنّك صادقاً » إذ لا مجازاة بها هنا.

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعةً في صدر الكلام، فلو قلت : «زيدٌ إذن »، قلت : «أكْرِمُهُ» بالرفع.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فلو حدّثك شخص بحديث فقلت : «إذن تصدق» رفعت، لأن المراد به الحال.

الثالث : أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم، نحو : «إذن أكرمك »، و«إذن والله أمرك»، وقال الشاعر:

13 ــ إذن والله نرميَهُم بحربٍ تشُيبُ الطّفلَ مِنْ قبَلِ المشيبِ

تصديق المتكلم أو ظن صدقه واقع في الحال «والجزاء لا يكون في الحال؛ وهذا بيان ما ذكره المؤلف رضي الله عنه.

13 ــ نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له، وقد بحثت ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابق أو لاحق، و لم يذكر من قيل في شأنه، والبيت قد استشهد به المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم 496) وفي شذور الذهب (رقم 145) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع.

اللغة: «بحرب» كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً، تقول : «الحرب قد وضعت أوزارها» هذا هو الغالب في استعماله، وقد تذكّر إذا أولت بالقتال، فيعود الضمير عليها مذكراً «تشيب» يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتية على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتال كما قلنا، وعلى كل حال هو مضارع أشاب : أي صيره أشيب، فحرف ا لمضارعة مضموم، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع «الطفل» على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير الموصوف، وادعاء الحذف خلاف الأصل «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين ــ اسم زمان من «شاب رأسه» إذا صار شعره

ولو قلت «إذن يا زيد» قلت: «أكرمك» بالرفع، وكذا إذا قلت: «إذن في الدّار أكرمك» و «إذن يوم الجمعة أكرمك» كل ذلك بالرفع[1].

***

أبيض، أي: قبل زمان الشيب.

المعنى: تهدد قوماً من أعدا ئه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها.

الإعراب: «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أقسم والله «نرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لنرمي، مبني على السكون في محل نصب «بحرب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظ اهرة، والجار والمجرور متعلق بنرمي «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب، وقيل مضاف و «المشيب» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إذن والله نرمِيَهم» حيث نصب الفعل المضارع، وهو نرمي، بإذن مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

(1) ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف ـــ يضر، ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل، وهذا محل خلاف بين العلماء، فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر، ويبقى مع الفصل بأحدها لإن عملها في الفعل فتنصبه.

واعلم أن إلغاء «إذن» مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها علماء البصرة بالقبول، لكنها ـــ مع ذلك ـــ نادرة جداً، وأنكر هذه اللغة الكسائي والفراء، فلم يجز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة.

ص ــ وبأن المصدريّة، ظاهرةً نحو : (أنْ يغفر لي) ما لم تسبق بعلمٍ

نحو : (عَلِ مَ أنْ سَ يَكُونُ مِ نْكم مَرْضى) فإنْ سُ بقتْ بظنٍّ فوجهان، نحو :

(وحَسِ بوا أنْ لا تكون فتنةٌ)، ومضمرةً جوازاً بعد عاطفٍ مسبوقٍ

باسمٍ خالص، نح و: *ولُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني * وبعد اللام نحو : (لتبيِّن

للنّاس) إلاّ في نحو : (لئلاّ يعْ لَ م)، (لئلاّ يكون للنّاس) فتظْهَ رُ لا غير،

ونحو : (وما كان الله ليعذّبهم) فتضْمَرُ لا غَيْ رُ، كإضمارها بَ عْ دَ «حتّى » إذا

كان مستقبلاً، نحو : (حتّى يرجع إلينا موسى) وبعد أو التي بمعنى إلى نحو :

لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنى أو التي بمعنى إلاّ نحو:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قناة قومٍ كَسَرْتُ كُعوبها أو تستقيما

وبعد فاء السّببيّة أو واو المعيّة مسبوقتين بنفي محضٍ أو طلبٍ بالفعل نحو :

(لا يُقْضى عَ لَ يهم فيموتُ وا) (ويَعْلَ مَ الصّابرينَ) (ولا تطغَ وا فيه فيَحِ لَّ)

و «لا تأكل السمَّكَ وتشرَبَ اللّبنَ».

ش ــ الناصب الرابع «أن» وهي أمّ الباب، وإنما أخّرت في الذكر لما

قدمناه، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرةً ومضمرةً، بخلاف بقية النواصب؛

فلا تعمل إلا ظاهرةً، مثال إعمالها ظاهرة قوله ت عالى : (والّذي أطمعُ أنْ يغفرَ لي

خطيئتي)[1] (يريد اللهُ أن يخفّفَ عنكُمْ)[2].

(1) من الآية 82 من سورة الشعراء.

(2) من الآية 28 من سورة النساء.

وقيدت «أن» بالمصدرية احترازاً من المفسّرة والزّائدة؛ فإنهما لا ينصبان المضارع.

فالمفسّرة هي: المسبوقة بجملةٍ فيها معنى القول دون حروفه [1]، نحو : «كتبت إليه أن يفعل كذا» إذا أردت به معنى أي.

والزائدة هي: الواقعة بين القسم ولو، نحو : «أقسم بالله أن لو يأتيني زيدٌ لأكرمنّه»[2].

---

(1) يشترط في «أن» المفسرة ثلاثة شروط؛ الأول ـــ وهو الذي ذكره المؤلف ـــ أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتملة على حروفه ولا مؤولة به، فلو جئت بجملة مشتملة على صريح القول لم تحتج إلى تفسير، لأن صريح القول غير محتاج للتفسير، فتكون الجملة بعده مفعولا به ولا يؤتى بأن، والثاني : أن تتأخر عنها جملة، فلو أنك جئت بجملة مشتملة على مفرد يحتاج إلى التفسير ثم أردت أن تفسر هذا المفرد بمفرد لم تأت بأن المفسرة، بل تجيء بأي، فتقول مثلاً: «اشتريت عسجداً أي ذهباً»، والثالث: ألا يدخل عليها حرف جر، لفظاً أو تقديراً، فإن تقدم عليها حرف جر في اللفظ نحو «كتبت إليه بأن قم» أو في التقدير نحو أن تقول: «كتبت إليه أن قم» وأنت تنوي الباء ـــ كانت أن حينئذ مصدرية، لا مفسرة.

والأكثر أن تكون «أن» المفسرة مفسرة لمفعول به محذوف، نحو قوله تعالى : (وناديناه أن يا إبراهيم)، ونحو قولك: «كتبت إليه أن يفعل » برفع «يفعل»، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً، نحو قوله تعالى : (إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم) الآيتان 38 و 39 من سورة طه.

(2) ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يومٌ من الشّرّ مظلم

هذا، وقد زيدت «أن» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا؛ فمنها بين الكاف التي هي حرف جر ومجرورها، كما في نحو قول الشاعر:

كأن ظبيةٍ تعطو إلى وارق السّلم

فيمن رواه بجر ظبية، وسيأتي البيت مشروحا (رقم 60) ومنها الواقعة بعد «لما» الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى: (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا).

واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلمٍ مطلقاً، ولا يظن في أحد الوجهين؛ احترازاً عن المخففة من الثقيلة.

والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالاتٍ:

إحداها: أن يتقدم عليها ما يدلّ على العلم[1]؛ فهذه مخفّفة من الثقيلة لا غير.

ويجب فيما بعدها أمران: أحدهما: رفعه؛ والثاني: فصله منها بحرف من حروف أربعة، وهي: [حرف] التنفيس، وحرف النفي، وقد، ولو؛ فالأول نحو : (عَلِ مَ أن سَ يكونُ)[2]، والثاني نحو : (أفَ لا يرونَ أن لا يرجِ عُ إليهم قَ وْلاً)[3]، والثالث نحو : «علِمْ تُ أنْ قد يقُ ومُ زيدٌ »، والرابع نحو : (أنْ لَ وْ يَشَ اءَ الله لهدَى الناسَ جميعاً)[4]، وذلك لأن قبله (أفلَ مْ ييْ أسِ الذينَ آمنوا) ومعناه ـــ فيما قاله المفسرون ـــ أفلم يعلم، وهي لغة النّخعَ وهوازن، قال سحيمٌ:

---

(1) المراد أن يكون ما تقدم عليها دالا على اليقين، سواء أكان من لفظ العلم أم لم يكن من لفظه نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين. وكذلك «ظن» إذا أريد به اليقين نحو «ظننت أن سيقوم خالد» إذا أردت به معنى أيقنت، فإن كان العلم المتقدم لا يقصد به اليقين، بل يقصد به الظن، جاز أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة، ولهذا قرئ في قوله تعالى : (أفلا يرون أن لا يرجع) برفع «يرجع» على أن «أن» السابقة مخففة من الثقيلة، وبالنصب على أنها مصدرية ناصبة للمضارع.

هذا التفصيل هو الراجح الذي يقر ره جمهور النحاة، وعليه جرى ابن هشام هنا، ومن أجله صار لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات : حالة تتعين فيها لأن تكون مخففة من الثقيلة، وحالة تتعين فيها لأن تكون ناصبة للمضارع، وحالة يجوز فيها الأمران، ومن العلماء من لم يفصل هذا التفصيل.

(2) من الآية 20 من سورة المزمل.

(3) من الآية 80 من سورة طه.

(4) من الآية 31 من سورة الرعد.

14 ــ أقول لهم بالشِّعْبِ إذْ يأسرونني ألَمْ تيأسُوا أنّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ

---

14 ــ قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي، وتبعهم على ذلك المؤلف، وقد أنكر جماعة هذه النسبة، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت بعض أولاد سحيم، لا سحيما نفسه، و ذلك لأنه يقول في آخره «أني ابن فارس زهدم » وزهدم: اسم فرس سحيم، وروى جماعة آخرون البيت هكذا «أني ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال . وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس، وقد راجعت ديوان سحيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت، بل لم أجد له كلمة على هذا الروي.

اللغة: «الشعب» بكسر الشين وسكون العين ــ هو الطريق مطلقاً، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة «يأسرونني» فعل مضارع من الأسر، أي: يأخذونني أسيرا، ويروى في مكانه «بيسرونني» على أنه من الميسر، قالوا: وكان سحيم قد وقع أسيرا في يد قوم، فاستقسموا عليه بالقداح ليأخذه من يخرج له «تيأسوا» تعلموا، وقد روى في مكانه «تعلموا» فذلك دليل علي أنهما بمعنى واحد، كما استدل المؤلف على أن ييأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ: (أفلم يتبين الذين آمنوا) في قوله سبحانه وتعالى: (أفلم ييأس الذين آمنوا).

المعنى: يقول: إني حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون عليّ، قلت لهم: ألم تعلموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور، يخوفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيراً، بل لا بد أن يغير عليهم ويستنقذه من أيديهم.

الإعراب: «أقول» فعل مضارع مر فوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لهم» اللام حرف جر، وهم: ضمير الغائبين، مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بأقول، «بالشعب» جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب بأقول «يأسرونني» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، والنون الثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها «ألم» الهمزة للاستفهام التوبيخي، و لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تيأسوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون

أي: ألم تعلموا، ويؤيّده قراءة ابن عباس : (أفلم يتبيّن)، وعن الفرّاء إنكار كون بيأس بمعلم يعلم، وهو ضعيف.

الثانية : أن يتقدّم عليها ظنٌّ [1]، فيجوز أن تكون مخففةمن الثقيلة،

في محل رفع «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، مبني على السكون في محل نصب «ابن» خبر أن، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف، و «فارس» مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسره الظاهرة، وفارس مضاف و «زهدم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره، وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي تيأسوا الذي هو بمعنى تعلموا.

الشاهد فيه: قوله «تيأسوا» فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا، ويؤيد ذلك أنه روي في مكانه «ألم تعلموا» كما قلنا، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد، وهذا يدل على أن «ييأس» في قوله تعالى: (أفلم ييأس الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) بمعنى يعلم، وبالتالي يدل هذا البيت على أن «أن» في الآية المذكورة مخففة من الثقيلة؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم.

(1) المراد أن بكون اللفظ المتقدم عليها دالا على الظن ــ وهو ترجيح أحد الطرفين الإثبات أو النفي ــ سواء أكان بلفظ الظن أم كان بغير لفظه نحو خال وحسب، ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يقصد به اليقين، بل قصد به الغالب الراجح أو أجرى مجرى الإشارة، كما سبق التنبيه إليه في بيان الحالة الأولى ويشترط لكونها مصدرية ناصبة للمضارع بعد ما يفيد الظن : ألا يفصل بين أن والمضارع فاصل غير لا النافية، فإن فصل بينهما ــ نحو ظننت أن سيقوم علي، وخلت أن ستكون فتنة، وخلت أن لن تجيء ــ لم تكن مصدرية، لأنه لا يفصل بين المصدرية ومنصوبها، وتعينت حينئذ أن تكون مخففة من الثقيلة، ولما كان الفصل بين أن المصدرية ومنصوبها بلا النافية جائزاً كانت محتملة للوجهين إذا فصل بينهما بلا نحو قوله تعالى (وحسبوا ألا تكون فتنة).

فيكون حكمها كما ذكرنا، ويجوز أن تكون ناصبة، وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (أَلَمَ أحسب الناس أن يتركوا)[1]، واختلفوا في قوله تعالى: (وحسبوا أن لا تكون فتنةٌ)[2] فقرئ بالوجهين:

الثالثة: أن لا يسبقها علم ولا ظنٌّ، فيتعين كو لها ناصبةً، كقوله تعالى : (والّذي أطمع أن يغْفِرَ لي خطيئتي)[3].

وأما إعمالُها مضمرة فعلى ضربين، لأن إضمارها إما جائز، أو واجب.

فالجائز في مسائل:

إحداها: أن تقع بعد عاطف[4] مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، كقوله تعالى: (وما كان لبشرٍ أن يكلّمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجابٍ أو يُ رْسِ لَ رسولاً)[5] في قراءة من قرأ من السبعة بنصب (يرسل) وذلك بإضمار «أن» والتقدير: أو أن يُرسِلَ، وأن والفعلُ معطوفان على (وَحْياً) أي وحْياً أو إرسالاً، و «وحياً» ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت «أن» في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر:

15 ـــ ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشّفوفِ

---

(1) الآيتان 1 ، 2 من سورة العنكبوت.

(2) من الآية 71 من سورة المائدة.

(3) من الآية 82 من سورة الشعراء.

(4) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله «بعد عاطف» وليس الكلام في هذا الموضع على إطلاقه، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف، وهي: الواو ـــ وقد استشهد له المؤلف ببيت ميسون (رقم 15) واو ـــ وقد استشهد له بالآية الكريمة ـــ والفاء، وثم، وسنستشهد لهما في آخر شرح الشاهد الآتي (رقم 15).

(5) من الآية 51 من سورة الشورى.

15 ـــ هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل، وكانت امرأة من أهل البادية . فتزوجها

معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ونقلها إلى الحاضرة، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى، والبيت من شواهد سيبويه (ج1 ص426) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (504) وفي شذور الذهب (رقم 156) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم 236).

اللغة: «عباءة» هي ضرب من الأكيسة معروف «وتقر عيني» كناية عن السرور «الشفوف» بضم الشين ـــ جمع شف ـــ بفتح الشين أو كسرها ـــ وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

المعنى: تقول: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلب إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءة من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: «ولبس» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولبس مضاف و «عباءة» مضاف إليه «وتقر» الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقر : فعل مضارع، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «عيني» عين: فاعل تقر، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتك لم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أحب» خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً، ولبس مضاف، و «الشفوف مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله تقر، بأن مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله : لبس، وهذا الإضمار جائز لا واجب : فيجوز أن تقول: ولبس عباءة وأن تقر عيني، وإذا كان الاسم ا لمعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو، وإنما يكون الاسم مقدراً بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل، وذلك نحو قولهم: «الطائر فيغضب زيد الذباب» وكما تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أبي، فإنه يجب أن ترفع يغضب ويحصل؛ لأن الاسم الساب ق عليهما مقدر بالفعل؛ لأن المعنى : الذي يطير، والذي يحضر.

تقديره: ولبس عباءة وأن تقرّ عيني.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر، سواء كانت للتع ليل [1] كقوله تعالى : (وأنزلنا إليكَ الذِّكر لِ تُ بينَ للنّاسِ)[2] وقوله تعالى : (إنّا فتحْ نَ ا لكَ فتحْاً مبيناً ليغفِ رَ لَ كَ الله)[3] أو للعاقبة كقوله تعالى : (فالتقَطَ هُ آلُ فرعونَ ليكونَ

هذا، وقد علمت أن المراد بالعاطف في هذا الموضع واحد من أربعة أحرف، هي الواو وأو ـــ وقد استشهد المؤلف لكل منها ـــ وثم، والفاء، و لم يستشهد لواحد منهما وشاهد الفاء قول الشاعر :

لولا توقّعُ معترٍّ فأرضيَهُ ما كنْتُ أُوثرُ إترابا على ترَبَ

المعتر: الذي يتعرض للسؤال، والإتراب : الغنى، والترب : الفقر، وشاهد «ثم» قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إنّي وقتلي سُليكاً ثم أعقله كالثّور يُضرَبُ لّما عافتِ البقرُ

(1) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام؛ النوع الأول: لام الجحود، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان، نحو (وما كان الله ليعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية: لام التعليل، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا نحو (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا، والثالثة. لام العاقبة، والرابعة اللام الزائدة، وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدهما، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ـــ ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول م ا بعدها في الوجود، وأما لام العاقبة ـــ وتسمى لام الصيرورة أيضاً ـــ فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام.

(2) من الآية 44 من سورة النحل.

(3) الآيتان 1، 2 من سورة الفتح.

لهم عدواً وحزناً)[1] واللام هنا ليست للتعليل، لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدوّاً وحزناً، أو زائدة، كقوله تعالى : (إنما يريدُ اللهُ ليُذهِبَ عنْكم الرّجسَ أهلَ البيتِ)[2] فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة، ولو أظهرت في الكلام لجاز، وكذا بعد كي الجارة.

ولو كان للفعل الذي دخلت عليه اللام مقروناً بلا وجب إظهار «أن» بعد اللام : سواءٌ كانت «لا» النافية كالتي في قوله تعالى : (لئلاّ يكونَ للناسِ على الله حجّةٌ)[3]، أو زائدة كالتي في قوله تعالى : (لئلاّ يعلمَ أهلُ الكتابِ)[4] أي: ليعلم أهل الكتاب.

ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماضٍ منفي وجب إضمار «أن» سواء كان المضيّ في اللفظ والمعنى، نحو : (وما كان الله ليُعذّبَهُمْ وأنت فيهم)[5]، أو في المعنى فقط، نحو : (لَمْ يكُنِ اللهُ ليغْفِرَ لهُمْ)[6]، وتسمى هذه اللام «لام الجحود»[7].

وتلخّص أنّ لأنْ بعد اللام ثلاث حالاتٍ : وجوب الإضمار، وذلك بعد

(1) من الآية 8 من سورة القصص.

(2) من الآية 23 من سورة الأحزاب.

(3) من الآية 165 من سورة النساء.

(4) من الآية 29 من سورة الحديد.

(5) من الآية 23 من سورة الأنفال.

(6) من الآية 137 من سورة النساء.

(7) إذا كان الفعل المتقدم على لام الجحود ماضياً لم يكن حرف النفي إلا «ما» كالآية الأولى، وإذا كان مضارعاً لم يكن حرف النفي إلا «لم» كالآية الثانية، وهي التي تقلب المضارع ماضياً، ولذلك يقول بعض المؤلفين، لام الجحود هي التي تقع بعد «ما كان» أو بعد «لم يكن» وهي عبارة سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي.

لام الجحود، ووجوب الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بلا، وجواز الوجهين، وذلك فيما بقي، قال الله تعالى : (وأُمرنا لنسلمَ لربِّ العالمين)[1]، وقال تعالى : (وأُمرْتُ لأن أكونَ)[2].

ولما ذكرتُ أنها تضمر وجوباً بعد لام الجحود استطردت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أن» وهي أربع:

إحداها: بعد «حتّى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين: الرفع، والنصب.

فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أولا؛ فالأول كقوله تعالى : (لنْ نبرحَ عليه عا كفينَ حتّى يرجعَ إلينا موسى)[3]؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً، والثاني كقوله تعالى : (وزلزلوا حتّى يقولَ الرّسول)[4]؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم.

ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان؛ فتارة تكون بمعنى كي، وذلك إذا كان ما قبلها علّةً لما بعدها، نحو : «أسلمْ حتّى تدخلَ الجنّة » وتارة تكون بمعنى إلى، وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، كقوله تعالى : (لنْ نبرحَ عليه عاكفين حتّى يرجعَ إلينا موسى)[5] ، وكقولك : «لأسيرنَّ حتّى تطلعَ الشّمسُ »، وقد تصلح للمعنيين معاً، كقوله تعالى :

---

(1) من الآية 61 من سورة الأنعام.

(2) من الآية 12 من سورة الزمر.

(3) من الآية 91 من سورة طه.

(4) من الآية 214 من سورة البقرة.

(5) من الآية 91 من سورة طه.

(فقاتلوا الّتي تبغي حتّى تفيء إلى أمر الله)[1] يحتمل أن يكو ن المعنى كي تفيء، أو إلى أن تفيء.

والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرةً بعد حتى حتماً، لا بحتى نفسها، خلافاً للكوفيين [2]؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجرّ، كقوله تعالى : (حتّى مطلع الفجر)[3] (حتّى حينٍ)[4]، فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عاملٌ واحدٌ يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.

وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروطٍ؛ الأول : كونه مسبّباً عما قبلها، ولهذا امتنع الرفع في نحو : «سرت حتّى تطلعَ الشّمسُ » لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها، الثاني : أن يكون زمن الفعل الح ال لا الاستقبال، على العكس من شرط النصب، إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً؛ فالأول كقولك : «سرت حتّى أدخلها » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول،

---

(1) من الآية 9 من سورة الحجرات.

(2) من الدليل على أن الناصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة. ظهور «أن» مع المعطوف على منصوبها، وذلك كما جاء في قول الشاعر

ومن يكلّمهم في المحلِّ أنهم لا يعلمُ الجارُ منهم أنّه جارُ
حتّى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مختارُ

الشاهد في قوله : «أو أن يبين جميعاً » فقد ظهرت فيه «أن» المصدرية، فدل ذلك ع لى أن العامل في المعطوف عليه هو «أن» مضمرة، والكوفيون لا ينكرون وقوع مثل هذا في كلام العرب، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول «أن» في المعطوف مع قولهم: إن الناصب هو حتى نفسها، وهو كلام لا يقضى العجب منه.

(3) من الآية 5 من سورة القدر.

(4) من الآية 35 من سورة يوسف.

والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكن أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : (حتّى يقولُ الرّسول)[1] لأن الزّلزال والقول قد مضيا، الثالث : أن يكون ما قبلها تامّاً، ولهذا امتنع الرفع في نحو : «سيري حتّى أدخلها» وفي نحو : «كان سيري حتّى أدخلَ ها » إذا حملت «كان » على النقصان، دون التمام[2].

المسألة الثانية : بعد «أو» التي بمعنى «إلى» أو «إلاّ»[3]؛ فالأول كقولك : «لألزمنّك أو تقضيِيَ حقّي» أي: إلى أن تقضيني حقي، وقال الشاعر:

16 ــ لأستسهلنّ الصّعب أو أدركَ المنى فما انقادت الآمال إلاّ لصابرِ

---

(1) من الآية 214 من سورة البقرة.

(2) إذا جعلت «كان» ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها، وليس هذا جملة تامة؛ لأن خبر «كان» لم يذكر، وأما إذا جعلت «كان» تامة فإن المذكور حينئذ يكون جملة تامة من فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيري حتى أدخلها، وقد قرأ نافع برفع «يقول» وقرأ غيره بنصبه.

(3) ههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما، الأول : أن كون الناصب للمضارع بعد «أو» هو أن المضمرة هو المذهب الراجح، لأن «أو» حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال، فالأصل فيه ألا يعمل، والأمر الثاني : أنه يشترط في النصب بعد أو شرطان : ألا يتقدم عليها معمول معمولها، وألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل.

16 ــ هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، و لم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم 497) وفي الشذور (رقم 146) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم 318).

اللغة: «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً، أو يصير الصعب سهلاً بماضي همته وعالي نظرته «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية، بضم الميم فيهما، مثل مدية ومدى، والمنية، ما

يتمناه الإنسان ويرغب في حصوله «انقادت» سهلت وتذللت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال.

المعنى: يقول إنه سيتحمل الشدائد، ويصطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضي طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

الإعراب: «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاه رة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» الفاء حرف عطف، وما: حرف نفي «انقادت» انقاد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعر اب «لصابر» اللام حرف جر، وصابر: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك، بأن المضمرة وجوباً بعد أو.

وقد ذكر جماعة من النحاة: أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب، وذكر قوم أنها بمعنى حتى، وممن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني، ولا خلاف بين

والثاني كقولك : «لأقتلنّ الكافر أو يسلم » أي: إلاّ أن يسلم،

وقول الشاعر:

17 ــ وكنت إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبهَا أو تَستَقِيمَا

هذين الكلامين؛ لأن «إلى» و «حتى» بمعنى واحد، وهو الغاية وذكر السيوطي أن «أو» ههنا بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد.

واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى: أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء، وأما «أو» التي بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة، كالإسلام في نحو قولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم».

17 ــ هذا البيت لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (ج1 ص248) وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم 498) وفي الشذور (رقم 147) والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم 316).

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» أراد الرمح «قوم» رجال، ومنه قوله تعالى من الآية 11 من سورة الحجرات: (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكو نوا خيراً منهم، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن ابي سلمى المزني:

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ

«كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز «تستقيما» تعتدل.

المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع «إذا» ظرف يدل على الزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب بكسرت «غمزت» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه إذا «قناة» مفعول به لغمزت وقناة مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها من

أي: إلا أن تستقيم فلا أكْ سِ رَ كُعوبها، ولا يصحُّ أن تكون هنا بمعنى إلى؛ لأن الاستقامة لا تكون غايةً للكسر.

المسألة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنَ فْ ي مَحْ ضٍ[1]، أو طلَب بالفعل[2].

الإعراب جواب إذا «كعوبها» كعوب: مفعول به لكسرت، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكعوب مضاف وها مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «أو» حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تستقيما» فعل مضارع، منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كعوب، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله «تستقيم» بأن المضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

(1) خرج بكون الفاء للسببية أن تكون عاطفة على صريح الفعل أو أن تكون استئنافية وشمل قوله «مسبوق بنفي محض» النفي بالحرف كالآية الكريمة والمثالين الذين ذكرهما المؤلف، والنفي بالفعل نحو «ليس زيد محباً فيخلص لك» والنفي بالاسم نحو «أنت غير محب فتخلص لنا» وخرج الإثبات من طريق النفي الذي ينتقض بدخوله على فعل يدل على النفي نحو «ما تزال تأتينا فتحدثنا» أو ينتقض بإلا نحو «ما تأتينا إلا فتحدثنا» لأن «زال» وفروعها تدل على النفي، وإلا تثبت لما بعدها ما نفيته عما قبلها. فيكون ظاهر الكلام وجود نفي، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثالين ونحوهما مثبت، وقد بين المؤلف ذلك.

(2) اشتراط كون الطلب بالفعل يخرج ثلاثة أشياء: الأول: الطلب باسم الفعل نحو «صه فينام الناس»، والثاني: الطلب بالمصدر نحن «ضرباً زيداً فيتأدب»، والثالث: الطلب بلفظ الخبر نحو «حسبك فيستريح الناس» أي حسبك السكوت مثلاً، والخبر مع حسبك محذوف لا يظهر في الكلام الفصيح، وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر، كما أجاز النصب بعد الطلب باسم الفعل على ما حكاه المؤلف.

فالنّفي كقوله تعالى : (لا يُقضى عليهم فيموتوا)[1]، وقولك : «ما تأتينا فتحدِّثنا» واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو «ما تزالُ تأتينا فتحدثُ نا» و «ما تأتينا إلا فتحدِّ ثنا» فإن معناهما الإثبات، فلذلك وجب رفعهما، أما الأول فلأن «زال» للنفي وقد دخل عليه النفي، ونفي النّ في إثباتٌ، وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلاّ.

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر، كقوله:

18 ــ يا ناقُ سيري عَنَقاً فسَيحاً إلى سُليمان فنَستريحا

---

(1) من الآية 36 من سورة فاطر.

18 ــ البيت لأبي النجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم 500) وفي الشذور (رقم 150) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم 320).

اللغة: «ناق» مرخم ناقة «عنقا» بفتح العين المهملة والنون جميعاً ــ هو ضرب من السير السريع «فسيحا» واسعاً «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان «نستريحا» نلقى عنا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تجد في السفر، وتدأب عليه، حتى تصل إلى ممدوحه، وهنا ك يلقى هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ناق» منادى مرخم، وأصله يا ناقة، مبني على الضم في محل نصب، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، ونسمي الأولى لغة من لا ينتظر، والثانية لغة من ينتظر «سيري» فعل أمر: مبني علي حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «عنقا» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: سيرا عنقاً «فسيحاً» صفة لقوله عنقاً «إلى» حرف جر «سليمان» مجرور بإلى، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون «فنستريحا» الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «فنستريحا، حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله نستريح بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله «سيري».

والنَّهْي، نحو قوله تعالى : (ولا تطْغَوا فيه فَيَحِلّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[1]، والتحضيض، نحو : (لَوْلا أَخَّرْتَنِي إلى أجلٍ قريبٍ فَأَصَّدَّقَ)[2]، والتمني، نحو : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ معهم فأفوزَ)[3]، والترجّي، كقوله تعالى : (لعلّي أبلُغُ الأسباب أسباب السّمواتِ فأطّلِعَ)[4] في قراءة بعض السبعة بنصب (أطلع)، والدعاء كقوله:

19 ــ ربِّ وفقّنِي فلا أَعْدِلَ عَنْ   سنن السّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ

---

(1) من الآية 81 من سورة طه.

(2) من الآية 70 من سورة المنافقين.

(3) من الآية 73 من سورة النساء.

(4) من الآيتين 36 و 37 من سورة غافر.

19 ــ هذا الشاهد من الأبيات التي لا يعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم 321) والمؤلف في شذور الذهب (رقم 151).

اللغة: «وفقني» اهدني وسدد خطواتي «أعدل» أميل وأنحرف، وتقول : عدلت عن كذا؛ إذا هجرته وانحرفت عنه وتركته، وتقول : عدلت إلى كذا؛ إذا أقبلت عليه ورغبت فيه واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدى به هذا الفعل، ومثله «رغبت في كذا» إذا أحببته، وتقول «رغبت عن كذا» إذا كرهته، ولذلك نظائر كثيرة، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة «سنن» هو بفتح السين والنون جميعاً، وهو الطريق، والمراد هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم) «الساعين» جمع ساع.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق الخير الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاح؛ فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، منع من ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة، ورب مضاف، وياء المتكلم المحذوفة وهي منويه الثبوت مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والأصل يا ربي «وفقني» وفق: فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب،

والاستفهام[1]، كقوله:

20 ـــ هَلْ تعْرِفونَ لُباناتي فأَرْجُوَ أنْ تُقضَى، فيَرْتَدّ بعْضُ الرُّوحِ للجَسَدِ

والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن» حرف جر «سنن» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف، و «الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جع مذكر سالم «في» حرف جر «خير» مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بالساعين، لأنه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف و «سنن» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ـــ وهو قوله «أعدل» ـــ بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ـــ وهو قوله «وفق» ـــ كما يفهم من إعراب البيت.

(1) يشترط في نصب المضارع الواقع في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد، نحو «هل أخوك زيد فأكرمه» فلا يجوز في «أكرمه» في هذا المثال النصب، بل يتعين رفعه.

20 ـــ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الفراء، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع.

اللغة: «لباناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة ـــ جمع لبانة، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمة العالية «فيرتد» أي: يعود ويرجع، وكنى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره،

وقال «بعض الروح» إما على إقحام كلمة بعض، وإما لأنه لا يؤمل أن تقضي جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضي بعضها فيعود له بعض الروح، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلوله الأول، ونحن قررنا أنه كنى به عن معنى آخر.

المعنى: يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب على معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه.

الإعراب: «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات: مفعول به لتعرفون، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قب ل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سا لم، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «فأرجو» الفاء فاء السببية، أرجو: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدري ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو، والتقدير فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقض ى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بعض» فاعل يرتد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبعض مضاف و «الروح» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بيرتد.

الشاهد فيه: قوله «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع ـــ وهو قوله «أرجو» ـــ بأن المضمرة

والعرض، كقوله:

21 ـــ يابنَ الكرامِ ألا تدنو فتبصرَ ما   قد حدّثوكَ؛ فما راءٍ كمنْ سمعا

وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي».

21 ـــ هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في الشذور (رقم 152) وابن عقيل (رقم 322).

اللغة: «الكرام» جمع كريم «تدنو» تقرب، وأراد به أن ينـــزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم: من حسن لقائهم للضيف، وقيامهم له بما توج بهالأريحية، ثم عطل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «ألا» حرف دال على العرض مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث مبني على الفتح في محل نصب، والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول : وتقدير الكلام: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل ا حترازاً من نحو قولك : «نزالِ فنكرمُ ك » و «صَ هْ فنحدّثُ كَ » خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً، ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد «نزالِ » و «دراكِ» ونحوهما مما فيه لفظ الفعل، دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه [1]، وقد صرّحت بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

الموصول «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كمن» الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل من الإع راب، والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بقوله «ألا تدنو» والعرض: هو الطلب بلين ورفق، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سيبويه 1 ــ 420):

ألا رسولَ لنا منّا فيخبرَنا ما بعد غايتنا من رأسِ مَجرانا

(1) اسم فعل الأمر على ضربين : الأول قياسي، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة فعال ــ بفتح الفاء والعين ــ وتبنيه على ال كسر؛ للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر: ضراب، ونصار، كما قالوا في النــزول: نزال، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل . أي الحروف الأصلية التي يتألف منها، والثاني سماعي، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف، وهذا هو المرا د بما فيه معنى الفعل دون حروفه . ألا ترى أن كلمة «صه» تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها، وكذلك «مه» تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف، ولا شيء منها؟

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مسبوقة بما قدّمنا ذكره، مثال ذلك قوله تعالى: (ولمّا يعلمِ اللهُ الذين جاهدُ وا منكم ويعلم الصّابرين)[1] [وقوله]: (يا ليتنا نردُّ ولا نكذّبُ بآيات ربّنا ونكونَ من المؤمنين)[2] في قراءة حمزة وابن عامر وحفص، وقال الشاعر:

22 ــ ألم أكُ جارَكُم ويكونَ بيني وبينكم المودّةُ والإخاءُ

---

(1) من الآية 142 من سورة آل عمران.

(2) من الآية 27 من سورة الأنعام.

22 ــ هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو به الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل وسيبويه (ج1 ص425) والمؤلف في كتابه «شذور الذهب» (رقم 155) وابن عقيل (رقم 324).

اللغة: «جاركم» نازلا في جواركم، أو مستجيراً بحماكم «الإخاء» بكسر الهمزة ــ مصدر آخيته؛ إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزبرقان، ويقول لهم : كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري، و لم : حرف نفي وجزم وقلب «أك» أصلة أكن، فحذفت النون للتخفيف، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «جاركم» جار: خبر أكن، منصوب بالفتحة الظاهرة. وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص وهو

وقال آخر:

23 ـــ لا تنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مِثلَهُ   عارٌ عليكَ ـــ إذا فعلتَ ـــ عظيمُ

منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وبينكم» الواو حرف عطف، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع «المودة» اسم يكون تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «والإخاء» الواو حرف عطف، الإخاء : معطوف على المودة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه: قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون، بأن ا لمضمرة وجوباً بعد واو المعية، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله «ألم أك جاركم».

ومثال نصب المضارع الواقع بعد واو المعية في جواب الاستفهام قول الشريف الرضي:

أتبيتُ ريّانَ الجفونِ مِنَ الكرَى   وأبيتُ مِنْكَ بلَيْلَةِ الملْسوعِ؟

23 ـــ هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكناني، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيبويه (ج1 ص424) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلم في شرحه أنه لأبي الأسود، والأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم 499) وفي «شذور الذهب» مرتين (رقم 111) وابن عقيل (رقم 328) وقبل هذا البيت قوله:

يأيُّها الرّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ   هلاّ لِنَفْسِكَ كانَ ذا التعلّيمُ

تصف الدَّواءَ لذي السقّام وذي الضّنى

كيما يصحّ به، وأنت سقيمُ ؟!

ابدَأْ بنفسِكَ فانْهَها عَنْ غيِّها   فإذا انتهَتْ عنْهُ فأنْتَ حَكيمُ
فهناك يُسمَعُ ما تقولُ، ويُشتفَى   بالقوْلِ منْكَ، وينْفَعُ التعليمُ

اللغة: «السقام» بفتح السين ـــ المرض، وفعله سقم ـــ بكسر القاف أو ضمها ـــ والسقيم : المريض، والضنى: هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد . والغي: ضد الرشد، والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب.

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، ويقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس. و لم يقتدوا بكلامك؛ لأن المرشد الذي يجب أن تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويجتنب ما ينهى عنه.

الإعراب: «لا» ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تنه» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «عن» حرف جر «خلق» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بتنهى «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية، و ع لامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مثله» مثل: مفعول به لتأتي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «عار» مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «فعلت» فعل: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتق دير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عليك، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جملة معترضة «عظيم» نعت لقوله عار، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالنكرة التي هي قوله عار في أول الشطر الثاني من البيت، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية.

الشاهد فيه: قوله «وتأتي» حيث نصب تأتي بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية ـــ أي: مصاحبة ما بعدها لما قبلها ـــ في جواب النهي المدلول عليه بقوله «لا تنه عن خلق» ألست ترى

وتقول: «لا تأكُلِ السَّمَكَ وتشْرَبَ اللّبن» فتنصب «تشرب» إن قصدت النّهي عن الجمع بينهما، وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحدٍ منهما، أي لا تأكل السمك ولا تشْرَب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول، وأبحت الثاني، أي: لا تأكل السمك ولك شُرْبُ اللبن.

***

ص ــ فإن سقطت الفاء بعْدَ الطّلَبِ وقُصِدَ الجزاء جُزِم، نحو قوله تعالى: (قُلْ تعالوا أَتْلُ) وشرط الجزم بعد النّهي صحّة حُلولِ «إن لا» محلّه، نحو «لا تدْنُ مِنَ الأَسَدِ تسْلَمْ» بخلاف «يأْكُلُكَ»

ويُجزم أيضاً بلم، نحو (لَمْ يلِدْ وَلَمْ يولَد)، ولّما نحو (ولما يقضِ) وباللام و «لا» الطّلبيّتين، نحو (لينفق، ليقضِ، لا تشْرِكْ، لا تؤاخِذْنا).

ويجزم فعلين: إنْ، وإذْ ما وأَيْ نَ، وأنّى، وأَيّانَ، ومَتى، ومهما، ومَنْ وما، وحيثما، نحو: (إنْ يشَأْ يُذْهِبْكُمْ)، (مَنْ يَعْمَلْ سوءًا يُجْزَ بِهِ)، (ما ننْسَخ من آيةٍ أو نُنْسِها نَأتِ بخَيْرٍ مِنْها) ويُسَمّى الأوّلُ شَرْطاً والثّاني جَواباً وجزاءً، وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قُرِن بالفاء نحو (وإنْ يمْسَسْكَ بخيرٍ فهو على كلّ شيءٍ قديرٌ) أو بإذا الفجائيّة، نحو (وإنْ تصُبْهُمْ سَيّئةٌ بما قدّمتْ أيْدِيهِمْ إذا هُمْ يقْنَطونَ).

أن غرض الشاعر أن ينهاك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه: أي أنه ينهاك عن مصاحبة هذين الأمرين؟

ش ــ لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعتُ في الكلام على ما يجزمه؛ والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين.

فالجازم لفعلٍ واحدٍ خمسة أمورٍ:

أحدهما: الطّلب، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دالٌّ على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقصد به الجزاء؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك ا لطلب [1]؛ لما فيه من معنى الشرط، ونعني بقصد الجزاء أنك تقدّره مسبّباً عن ذلك المتقدم، كما أن جزاء الشرط مُ سبّبٌ عن فعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: (قل تعالوا أتلُ)[2] تقدم الطّلب وهو «تعالوا» وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو «أَتْلُ» وقُصِ دَ به الجزاء؛ إذ ا لم عنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم؛ فالتّلاوة عليهم مسبّبة عن مجيئهم فلذلك جزم، وعلامة جزمه حذف آخره ــ وهو الواو ــ وقول الشاعر:

24 ــ قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنـزلِ [بِسقط اللّوى بين الدّخول فحَومَلِ]

---

(1) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمن معنى أداة الشرط، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وفي هذا الموضوع مذهبان آخران، أولهما : أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن الشرط، كما أن المصدر عمل النصب في نحو قولك «ضرباً زيداً» لأنه نائب عن فعل الأمر، لا لأنه تضمن معناه، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، وثانيهما : أن الجازم هو الأداة المقدرة، وهذا مذهب جمهور النحاة، وصححه المتأخرون.

(2) من الآية 151 من سورة الأنعام.

24 ــ هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد شعراء الجاهلية، وهو مطلع معلقته المشهورة.

اللغة: «قفا» أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحداً فن ـــزله منـزلة اثنين؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثة فما فوق، أو خاطب به واحداً وهذه

الألف ليست ضميراً، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف «نبك» مضارع من البكاء «منــزل» أراد به المكان الذي كان ينــزل أحبابه فيه «بسقط اللوى» السقط ــ بكسر السين أو ضمها أو فتحها ــ ما تساقط من الرمل، واللوى ــ بكسر اللام ــ المكان الذي يكون رمله مستدقاً «الدخول» بفتح الدال وضم الخاء ــ اسم مكان بعينه «حومل» بفتحتين بينهما سكون بزنة جعفر ــ اسم مكان معين أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع «نبك» فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكي، وذكرى مضاف وقوله «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ومنــزل» معطوف بالواو على حبيب «بسقط» جار ومجرور متعلق بقوله قفا، وسقط مضاف، و «اللوى» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية. وهو متعلق بمحذوف حال من سقط اللوى. وبين مضاف وقوله «الدخول» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فحومل» حومل: معطوف بالفاء على الدخول، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «نبك» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله : قفا، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف، ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره، وهذا الحذف هو أمارة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك؛ لأنه يصح لك أن تقول: إن تقفا نبك فافهم ذلك، والله يرشدك.

وتقول : «ائتِني أُكْرِمْكَ» و «هل تَأْتيني أُحَدِّثْكَ» و «لا تكفُرْ تدْخُلِ الجنَّةَ».

ولو كان المتقدم نفياً أو خبراً مثبتاً لم يُجزم الفعل بعده[1]؛ فالأول نحو : «ما تأتينا تُحدّثنا» برفع تحدثنا وجوباً، ولا يجوز لك جزمه، وقد غلط في ذلك صاحب الجمَل، والثاني نحو : «أنتَ تأتينا تُحَدِّثنا» برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين.

وأما قول العرب : «اتّقى اللهَ امْرُؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه» بالجزم؛ فوجهه أنّ اتّقى الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن لامراد بهما الطلب والمعنى ليتّق الله امرؤ وليفعل خيراً، وكذلك قوله تعالى : (هل أدلّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون، يَغْفِرْ لكم)[2] فجزم (يغفر) لأنه جوابٌ لقوله تعالى : (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون)؛ لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبّب عن نفس الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يُقصَد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه، كقوله تعالى : (خُذْ من أموالهم صدقةً تُطَهِّرُهُمْ)[3] فتطهرهم : مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقاً بالطلب وهو (خُذْ)؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ

---

(1) إنما وجب الرفع بعد الخبر المثبت وبعد النفي لأن صحة الجزم تقتضي أن يكون السابق سبباً، ولا يكون الخبر المثبت سبباً وهو ظاهر، والنفي لا يكون سبباً أيضاً، ألا ترى أنك لو قلت «ما تأتينا فتحدثنا» لم يعقل أن يكون تقدم عدم الإتيان سبباً في الحديث.

(2) الآيات 10، 11، 12، 13 من سورة الصف.

(3) من الآية 103 من سورة التوبة.

منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مُ طَهرة؛ فتطهرهم : صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرئ قوله تعالى: (فَهَبْ لِي من لَ دُنْكَ وليّاً يرثُ نِي)[1] بالرفع على جعل (يرثني) صفة لوليّاً، وبالجزم على جعله جزاءً للأم ر، وهذا بخلاف قولك «ائتني برجلٍ يحبّ الله ورسوله»، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسبّبة عن الإتيان [به]، كما تريد في قولك «ائتني أكرِ مْ ك » بالجزم؛ لأن الإكرام مسبّب عن الإتيان، وإنما أردت ائتني برجلٍ موصوفٍ بهذه الصفة[2].

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرطٍ في موضعه مقرونٍ بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لا تكفرْ تدخلِ الجنّةَ » و «لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ » فإنه لو قيل في موضعهما «إن لا تكفر تدخل الجنّة » و «إن لا تدن من الأسد تسلم » صحّ، بخ لاف «لا تكفر تدخل ا لنار » و «لا تدنُ من الأسد يأكلك » فإنه ممتنع؛ فإنه لا يصح أن يقال «إن لا تكفر تدخل النّار » و «إن لا تدنُ من الأسد

---

(1) من الآيتين 5، 6 من سورة مريم.

(2) المضارع الواقع بعد الطلب الذي لم يقصد به الجزاء يكون هو وفاعله جملة، ثم إن له أربعة مواضع، وذلك لأنه إذا كان ما قبله نكرة غير صالحة لمجيء الحال منها تكون جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة (فهب لي من لدنك ولياً يرثني) وإن كان ما قبل المضارع معرفة كانت جملة المضارع حالاً كما في قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) وقد تكون معطوفة على ما قبلها كما في قوله سبحانه (ولا يؤذن لهم فيعتذرون) فإن يعتذرون معطوف على (يؤذن لهم) لأن الغرض نفي الإذن في الاعتذار، بدليل قوله سبحانه (لا تعتذروا اليوم) وقد يكون المضارع المذكور كلاماً مستأنفاً كما في قول الشارع:

وقال رائدهم: أرسوا نزاولها فحتف كلّ امرئٍ يجري لمقدارِ

يأكلك»، ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثرُ)[1]؛ لأنه لا يصح أن يقال «إن لا تمنن تستكثر» وليس هذ ا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)؛ فكأنه قيل : ولا تمنن مستكثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوّض من الموهوب له [أكثر من الموهوب].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري (تستكثر) بالجزم؟

قلت: يحتمل ثلاثة أوجهٍ:

أحدها : أن يكون بدلاً من (تمنن)[2] كأنه قيل : لا تستكثر، أي : لا تر ما تعطيه كثيراً.

والثاني: أن يكون قدّر الوقف عليه لكونه رأس آيةٍ، فسكّنه لأجل الوقف، ثم وصله بنية الوقف.

والثالث : أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي؛ وهي : فأنذ ر، فكبر، فطهر، فاهجر[3].

---

(1) من الآية 6 من سورة المدثر.

(2) ذهب جماعة إلى أن البدل في هذه الآية الكريمة لا يجوز، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان:

أحدهما: أن يكون معنى البدل والمبدل منه واحداً.

وثانيهما: أن يدل المبدل منه على البدل.

وهو كلام غير سديد؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً، فأما لو كان بدل اشتمال مثلاً، فلا يشترط هذا الشرط، ونحن ندعي أن البدل في هذه الآية من بدل الاشتمال.

(3) فإن قلت: فما نصنع في قوله عليه الصلاة والسلام «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذِ نا» فإن «يؤذ» مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وهو واقع في جواب النهي الذي هو «لا يقرب» ولا يصح المعنى على وضع إن وحرف النفي بحيث تقول : إن لا

الثاني: مما يجزم فعلاً واحداً : «لم» وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضياً كقولك «لم يقُمْ، و لم يقعدْ» وكقوله تعالى: (لم يلدْ و لم يولَدْ)[1].

الثالث : لمّا أختها، كقوله تعالى : (لمّا يقضِ ما أمره)[2] (بل لمّا يذوقوا عذاب)[3].

وتشارك لم في أربعة أمور، وهي : الحرفية، والاختصاص بالمضارع، وجزمه، وقلب زمانه إلى المضيّ.

وتفارقها في أربعة أمور؛ أحدها : أن المنفيّ بها مستمرّ الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بلم؛ فإنه قد يكون مستمراً، مثل : (لم يلد)[1]، وقد يكون منقطعاً، مثل : (هل أتى على الإنسان حينٌ من الدّهر لم يكن شيئاً مذكوراً)[4]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومن ثمّ امتنع

يقرب مسجدنا يؤذنا، لأن الإيذاء يتسبب عن القرب لا عن عدم القرب؟ وما تصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » فإن الرواية وردت بجزم «يضرب» الواقع في جواب «لا ترجعوا» ولا يصح أن تقول «إن لا ترجعوا يضرب» لأن الضرب مسبب عن الرجوع، لاعن عدمه؟

قلت في الجواب عن هذا : إنما أخطأت في أنك اعتبرت «يؤذنا» جواباً لقوله «لا يقرب» وكذلك في جعل «يضرب» جواباً لقوله «لا ترجعوا» وليس الأمر كذلك بل «يؤذنا» بدل من «لا يقرب» وكأنه قيل: لا يؤذنا، ومثله «يضرب» فإنه بدل من «لا ترجعوا بعدي كفاراً» وكأنه قيل من أول الأمر: لا يضرب بعضكم رقاب بعض.

(1) من الآية 3 من سورة التوحيد (الصمد = الإخلاص).

(2) من الآية 23 من سورة عبس.

(3) من الآية 8 من سورة ص.

(4) من الآية 1 من سورة الدهر (هل أتى = الإنسان).

أن نقول: لّما يقم ثمّ قام؛ لما فيه من التناقص، وجاز لم يقم ثم قام، والثاني :
أن لّما تؤذن كثيراً بتوقّع ثبوت ما بعدها، نحو : (بل لّما يذوقوا عذابِ)[1]
أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه و لم لا تقتضي ذلك، ذكر هذا المعنى
الزمخشريّ، والاستعمال والذوق يشهدان به، والثالث : أن الفعل يحذف بعدها،
يقال: هل دخلت البلد؟ فقول : قاربتها ولما، تريد ولما أدخلْ ها، ولا يجوز قاربتها
و لم[2]، والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف لم، تقول : إن لم تقمْ قمت،
ولا يجوز إن لّما تقم قمت.

الجازم الرابع [3]: اللام الطّلبية، وهي الدالة على الأمر، نحو : (لينفق

---

(1) من الآية 8 من سورة ص، وقد حذفت ياء المتكلم من (عذاب) اكتفاء بكسر ما قبلها.

(2) قد ورد حذف المجزوم بلم في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتد بهما، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء:

احفظ وديعتك الّتي استودعها يوم الإعازبِ إنْ وصلْتَ وإن لم

أراد: إن وصلت وإن لم تصل، يريد احفظها على كل حال، ومن ذلك قول الآخر:

يا ربّ شيخٍ من لكيزٍ ذي غنم في كفّه زيغٌ، وفي الفم فقمْ

أجلح لم يشمط، وقد كاد، و لم

أراد وقد كاد يشمط و لم يشمط: أي قاربه و لم يبلغه، فحذف للعلم بالمحذوف.

(3) قد تفهم من استشهاد المؤلف للام الدالة على الأمر أو الدعاء، وللا الدالة عليهما أيضاً أن دخول اللام على فعل المخاطب أو المتكلم، ودخول «لا» على فعل الغائب أو المتكلم غير جائز عربية، لأنه مثل للام بمثالين من فعل الغائب، ومثل للا بمثالين من فعل المخاطب، ونحن نبين لك الأمر بإيضاح فنقول:

أما اللام فيكثر دخولها على فعل الغائب كالآيتين الكريمتين اللتين تلاهما الشارح، وقد تدخل على فعل المتكلم نحو قوله تعالى : (ولنحمل خطاياكم) وقوله عليه الصلاة والسلام «قوموا فلأصل لكم» ولكنه لا يكثر كثرة دخولها على فعل الغائب، ويندر دخولها على فعل المخاطب لأن لأمر المخاطب صيغة تخصه وهي فعل الأمر.

ذو سعة من سعته)[1] أو الدعاء، نحو: (ليقضِ علينا ربّك)[2].

الجازم الخامس: لا الطّلبية، وهي الدالة على النهي نحو : (لا تشركْ بالله)[3] أو الدعاء، نحو: (لا تؤاخذنا)[4].

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً.

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداةً، وهي:

(1) «إن» نحو: (إن يشأْ يذهبْكم)[5].

(2) و «أين» نحو: (أينما تكونوا يدركْكم الموت)[6].

وأما «لا» فدخولها على فعل الغائب والمخاطب كثير . ولا تختص بالغائب ، ولا تكثر في المخاطب، ومثال دخولها على فعل المخاطب الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، ومثال دخولها على فعل الغائب قوله تعالى: (فلا يسرف في القتل) وربما دخلت على فعل المتكلم نحو قول الشاعر:

لا أعرفنّك بعد الموت تندبني وقبل موتي ما زوّدتني زادي

وقول الآخر:

لا أعرفَنْ رَبْرَباً حُوراً مدامعها

(1) من الآية 7 من سورة الطلاق.

(2) من الآية 77 من سورة الزخرف.

(3) من الآية 13 من سورة لقمان.

(4) من الآية 286 من سورة البقرة.

(5) من الآية 133 من سورة النساء.

(6) من الآية 78 من سورة النساء.

(3) و «أيٌّ» نحو: (أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)[1].

(4) و «من» نحو: (من يعملْ سوءًا يجزَ به)[2].

(5) و «ما» نحو: (وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله)[3].

(6) و «مهما» كقول امرئ القيس:

25 ــ أغرّكِ منّي أنّ حبّكِ قاتلي وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ

---

(1) من الآية 110 من سورة الإسراء.

(2) من الآية 123 من سورة النساء.

(3) من الآية 197 من سورة البقرة.

25 ــ هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت السابق وهو من معلقته أيضاً، وقبله قوله:

أفاطمَ مهلاً، بعضَ هذا التّدلّل، وإن كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي

وإن كنتِ قد ساءتكِ منّي خليقةٌ فسُلّي ثيابي من ثيابكِ تنســُلِ

اللغة: «فاطم» مرخم فاطمة، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وكان الشاعر يحبها «مهلاً» أي تمهلي وانتظري «أزمعت صرمي» عزمت عليه، والصرم: الهجر والقطيعة «أجملي» أحسني كلامك، أو اتركي القطيعة «خليقة» خصلة «سلي ثيابي من ثيابك » أراد بذلك أن تترك مودته، وتخلع عن نفسها رداء حبه «أغرك» هل خدعك على أن تفعلي ما يفعله الغر الذي لم يجرب الأمور؟

المعنى: يقول لفاطمة: هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك علي وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك التيه، وأن تفعلي معي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب؟

الإعراب: «أغرك» الهمزة للاستفهام، غر: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «مني» جار ومجرور متعلق بغر «أن» توكيد ونصب «حبك» حب. اسم أن، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «قاتلي» قاتل: خبر أن، وقاتل

(7) و «متى» كقول الآخر:

26 ــ * متى أضعْ العمامةَ تعرفوني*

مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر، والتقدير : أغرك مني قتل حبك إياي «وأنك» الواو حرف عطف، أن : حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم أن «مهما» اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأمري» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «القلب» مفعول به لتأمري، منصوب بالفتحة الظاهرة «يفعل» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمهما أيضاً، وعلا مة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضاً، وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك مني كون حبك قاتلاً إياي وكونك مهما تأمري القلب يفعل.

الشاهد فيه: قوله «مهما تأمري القلب يفعل» حيث جزم بمهما فعلين؛ أولهما قوله : «تأمري» وثانيهما قوله: «يفعل» على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمس؛ إذ هو فعل مض ارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمت أن علامة جزم الثاني السكون، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات، وهو الذي يقال له الروي.

26 ــ هذا عجز بيت، وصدره قوله:

* أنا ابن جلا وطلاّع الثّنايا*

وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد بني رياح بن يربوع، وهو من شواهد سيبويه (ج2 ص7):

اللغة: «جلا» أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر، وبقم، ونحو ذلك، فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة موصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها . وقيل: هو جلا ـــ بالتنوين مصدر أصله المد فقصره، والأصل أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يداهن فيكتم بعض أموره، وإنما هو شجاع؛ فهو لذلك يعلن كل أموره، ونحن نرى أن حمله على أحد المعنيين الثاني والثالث أولى، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعي أن يك ون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آبائه من سمي أو لقب أيضاً؛ فمن ذلك قول ال قلاخ بن حزن بن جناب بن منقر، وأورده صاحب اللسان (ج ل1) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص444 أوربة).

أنا القلاخ بن جناب ابن جلا   أخو خناثير أقود الجملا

والخناثير: الدواهي، واحدها خنثر، بزنة جعفر، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالألف وتنون العلم الذي قبله؛ لأن «جلا» ليس علماً «طلاع الثنايا» طلاع: صيغة مبالغة لطالع، والثنايا: جمع ثنية، وهي في أصل الوضع الطريق في الجبل، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظائم الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله «أضع العمامة» أراد وضع عمامة الحرب على رأسه.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف وقوله «جلا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب على أ نه علم منقول عن الفعل الماضي «وطلاع» الواو

(8) و «أيّان» كقوله:

27 ــ *فأيّان ما تعدلْ به الرّيحُ تنـــزِلِ*

حرف عطف، طلاع: معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وطلاع مضاف وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «العمامة» مفعول به لأضع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «متى أضع العمامة تعرفوني » حيث جزم بمتى فعلين، أولهما «أضع» والثاني «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط . والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تعرفونني» بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية.

27 ــ هذا عجز بيت، وصدره قوله:

إذا النّعجة العجفاء كانت بقفرةٍ

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم 1064) ولا

(9) و «حيثما» كقوله:

28 ــ حيثما تستقمْ يقدِّرْ لك الله نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

يعلم قائله، وكثير من الناس يشك في صحة صدره.

اللغة: «العجفاء» المهزولة «قفرة» القطعة من الأرض لا نبات فيها «تعدل» تمل.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو منصوب على الظرفية المكانية، وناصبه قوله تنـــزل الذي هو جوابه «ما» زائدة «تعدل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بأيان، وعلامة جزمه السكون «به» جار ومجرور متعلق بقوله تعدل «الريح» فاعل تعدل «تنـــزل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأيان أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وإ نما كسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي:

الشاهد فيه: قوله «أيان... تعدل... تنـــزل» حيث جزم بأيان فعلين، أولهما «تعدل» والثاني «تنـــزل» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون، وأنه لولا حركة الروي لكان الثاني ساكناً مثل سكون الأول.

وفي هذا البيت نكتة غير ذلك، وحاصلها أن «أيان» تجزم الفعلين وإن اتصلت بها «ما» الزائدة، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها، بدليل قول الآخر:

أيّان نؤمنكَ تأمنْ غيرنا، وإذا لم تدركِ الأمن منّا لم تزل حذِرَا

28 ــ البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به ابن عقيل (334) وشرحناه في مكانه منه، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم1068) والمؤلف في الشذور (رقم171).

اللغة: «تستقم» تعتدل وتسر في الطريق الواضح المستقيم «يقدر» يريد يبلغك إياه ويوصلك له

(10) و «إذ ما» كقوله:

29 ــ وإنّكَ إذما تأتِ ما أنتَ آمرٌ   به تلفِ مَنْ إيّاهُ تأمر آتِياً

«نجاحاً» ظفراً بما تحب ونوالاً لكل ما تريد «غابر الأزمان» باقيها.

المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.

الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين ا لأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه؛ وما: زائدة «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم أيضاً بحيثما، وعلامة جزمه السكون «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر «الله» فاعل يقدر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «نجاحاً» مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة «في غابر» جار ومجرور تعلق إما بقوله يقدر، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح، وغا بر مضاف وقوله: «الأزمان» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين أولهما «تستقم»، وثانيهما «يقدر». على أن الأول منها هو فعل الشرط، والثاني منهما هو جواب الشرط، وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون.

29 ــ البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (333) وقد شرحناه في مكانه منه، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (1067).

اللغة: «تلف» تجد، تقول: ألفيته ألفيه ــ بوزن أرضيته أرضيه و المعنى: وجدته أجده، ومنه قوله تعالى: (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) من الآية 9 من سورة الصافات.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمره م به، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به.

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح

(11) و «أنّى» كقوله:

30 ـــ فأصبحْتَ أنّى تأتها تستجرْ بها　　　　تجدْ ....

في محل نصب «إذما» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لتأت، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «آمر» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بآمر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلاً بالباء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذما، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول: مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الم وصول الذي هو من، والعائد هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً «آتياً» مفعول ثان لتلف، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «إذما تأت...» حيث جزم بإذما فعلين: أولهما «تأت» وثانيهما «تلف»، على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والكسرة قبلها دالة عليها.

30 ـــ هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح، وأكمله العلامة السجاعي بقوله «وتمام البيت.. حطباً جزلاً وناراً تأججا» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين وإنهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فأصبحتَ أنّى تأتها تلتبسْ بها　　　　كِلا مركبيها تحتَ رجلكَ شاجرُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج1 ص432) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها، وقال شاعر آخر:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارنا   تَجِدْ حَطَباً جزْلاً وناراً تأجّجا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (ج1 ص446) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخر، وقد أكمله بعضهم هكذا: *تجد فرجاً منها إليك قريباً*

اللغة، والمعنى: سنفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويناهما، فأما بيت لبيد فقوله «مركبيها» أراد به ناحيتيها وجهتيها، وأصل المركب مكان الركوب، وقوله : «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم، أي تفرق واختلف، وصف لبيد في هذا البيت داهية يعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها؛ فيقول: إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها، وكان ركوبها صعباً عليك.

وأما البيت الآخر فقوله : «تلمم» فعل مضارع من الإلمام، وهو الإتيان والزيارة . وقوله: «تأججا» فعل مسند لألف الاثنين، وهو الحطب الجزل والنار، والتأجج : الاحتراق والالتهاب، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف؛ فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جدب أن يوقد كرامهم النار ليهتدي بها إليهم السالك.

الإعراب: إعراب بيت لبيد «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم يجزم فعلين «تأتها» تأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها : مفعول به لتأتي، مبني على السكون في محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بتلتبس، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف ومركبي من قوله «مركبيها» مضاف

إليه. مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، ومركبي مضاف وها ضمير الغائبة مضاف إليه «تحت» ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتي، وتحت مضاف ورجل من قوله «رجلك» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو كلا، وإفراد الخبر لأن كلمة «كلا» وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظها مفرد، فراعى الشاعر هاهنا لفظها فأفرد الخبر، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية ابن جعفر بن أبي طالب.

كِلانا غنيٌّ عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

وعليه جاء قول الله تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها) ولو روعي المعنى لقيل: آتتاأكلهما، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال:

كلاهما حين جدَّ الجرْيُ بينهما قد أقلعا، وكلا أنفيهما رابي

أفلا أنه قال «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثنى، ثم قال «وكلا أنفيهما رابي» فراعى اللفظ وأفرد، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر:

إنّ المنيّة والحتوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي

فأفرد مراعاة اللفظ في قوله: «يوفي» وثنى مراعاة للمعنى في قوله: «يرقبان سوادي».
الشاهد فيه: قوله «أنى تأتها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين؛ أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تلتبس» وهو جواب الشرط، أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله «تأت» وجوابه هو قوله «تجد» وأما قوله «تشتجر» فهو يدل من تأت، وبدل المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ولكنا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة

فهذه الأدوات التي تجرم فعلين، ويسمى الأول منهما شرطاً، ويسمى الثاني جواباً، وجزاءً[1].

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها

---

(1) اعلم أن أدوات الشرط الإحدى عشرة المذكورة تنقسم إلى أربعة أقسام، الأول : ما هو حرف باتفاق جميع النحاة، وهو «إن» والثاني: ما هو مختلف فيه والراجح كونه حرفاً، وهو «إذما». والثالث: ما هو مختلف فيه والراجح أنه اسم، وهو «مهما». والرابع: ما هو اسم باتفاق جميع النحاة، وهو الباقي.

ثم اعلم أن ما هو اسم ـــ سواء أكان متفقاً على اسميته أم مختلفاً فيها ـــ إما أ ن يدل على ظرف ـــ نحو أين ومتى وأيان وحيثما ـــ فهو في محل نصب على الظرفية، ومتعلقه فعل الشرط، وإما أن يدل على حدث ـــ وذلك يتصور في «أي» وفي «ما» لأن «أيا» بحسب ما تضاف إليه وهي قد تضاف إلى مصدر نحو «أي ضرب تضرب أضرب » ولأن «ما» موضوعة لما لا يعقل، وقد يكون ما لا يعقل حدثاً، وقد قال المعربون في قوله تعالى : (ما ننسخ من آية): إن التقدير أي نسخ ننسخ، وهي حينئذ مفعول مطلق، فإن لم تدل الأداة على ظرف ولا حدث، فإما أن يكون الذي بعدها فعلاً لازماً، وإما أن يكون فعلاً متعدياً، فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو «من يخرج أخرج معه » فالأداة حينئذ في محل رفع مبتدأ، وإن كان ما بعدها فعلاً متعدياً فإما ألا يستوفي مفعوله وإما أن يستوفيه، فإن لم يستوف مفعوله نحو «من تخاصم أخاصم » فالأداة حينئذ في محل نصب مفعول به لفعل الشرط، وإن استوفى مفعوله نحو «من تخاصمه أخاصمه» فهو من «باب الاشتغال».

ومعنى ذلك: أنه يجوز إعرابه مبتدأ فالجملة بعده في محل رفع خبر ويجوز إعرابه مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور؛ فالجملة بعده لا محل لها مفسرة.

بالفاء، وذلك إذا كانت الجملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبيٌّ، أو جامدٌ، أو منفيٌّ بلَنْ، أو ما، أو مقرونٌ بقَدْ، أو حرف تنفيسٍ، نحو قوله تعالى : (وإن يمسسك بخيرٍ فهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ)[1] (قلْ إنْ كُنتُ م تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم)[2] (إن تَرَنِ أنا أقلَّ منكَ م الاً وولداً فعسىَ ربِّي)[3] (وما يَ فعلُ وا من خيرٍ فلَ نْ يُكفَروه)[4] (وما أفاءَ الله على رسولِ ه منهم فما أوجفتم عليه من خيلٍ ولا ركاب)[5] (إن يسرقْ فقد سرق أخٌ له من قبل)[6] (ومَ نْ يُقاتل في سبيل الله فيُقتل أو يغلبْ فسوف نؤتيه أجراً عظيماً)[7].

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقول ه تعالى : (وإنْ تصِ بهُمْ سيّئةٌ بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطونَ)[8]، وإنما لم أُقيّدْ في الأصلِ إذا الفجائية بالجملة الاسميّة لأنّها لا تدخلْ إلا عليها، فأغناني ذلك عن الاشتراط[9].

---

(1) من الآية 17 من سورة الأنعام.

(2) من الآية 31 من سورة آل عمران.

(3) من الآيتين 39 و 40 من سورة الكهف.

(4) من الآية 115 من سورة آل عمران.

(5) من الآية 6 من سورة الحشر.

(6) من الآية 77 من سورة يوسف.

(7) من الآية 74 من سورة النساء.

(8) من الآية 36 من سورة الروم.

(9) قد تحذف الفاء وهي مستحقة، سواء أكان الجواب جملة فعلية كما جاء في حديث اللقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» التقدير: فإن جاء صاحب اللقطة فأدها إليه، وإن لا يجئ فاستمتع بها، فحذف جواب الشرط الأول، وحذف الشرط من الثاني والفاء من جوابه، ومثله قول الشاعر:

ومَنْ لا يَزل ينقاد للغيّ والهوى سيُلغى على طول السّلامة نادما

أم كانت جملة الجواب اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

ص ــ فصلٌ : الاسم ضربان : نكرةٌ، وهو ما شاع في جنسٍ :
موجودٍ كرجلٍ، أو مقَ دَّرٍ كشمس، ومعرفةٌ، وهي ستّةٌ : الضّمير، وهو
ما دلّ على متكلّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، وهو إمّا مستترٌ كالمقدّر وجوباً في
نحو : «أقوم » و «تقوم »، أو جوازاً في نحو : «زيدٌ يقوم » أو بارزٌ،
وهو إمّا متّصلٌ كتاء «قمت » وكاف «أكرمك » وهاء «غلامه » أو منفصلٌ
كـــ «أنا» و «هو» و «إيّاي» ولا فصل مع إمكان الوصل، إلاّ في نحو:
الهاء من «سلنيه» بمرجوحيّةٍ و «ظننتُكَهُ» و «كُنْتَهُ» برجحان:

ش ــ ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف [إلى قسمين]: نكرة، وهي
الأصل، ولهذا قدّمتها، معرفة، وهي الفرع، ولهذا أخّرْتها.

فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدّر؛ فالأول كرجلٍ؛
فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً، فكلما وجد من هذا الجنس واحدٌ
فهذا الاسم صادقٌ عليه، والثاني كشمس؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً
نهاريّاً ينسخ ظهوره وجود الليل؛ فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً
كذلك، وإنما تخلّف ذلك من جهة عدم وجود أفرادٍ له في الخارج،

من يفعلْ الحسنات اللهُ يشكرها والشّرُّ بالشّرِّ عند الله مِثْلانِ

واعلم أنه يتعين ربط الجواب بالفاء، ولا يجوز ربطه بإذا الفجائية في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون الجملة الاسمية دعائية نحو «إن جاء زيد فسلام عليه»

الثاني: أن تكون الجملة مقترنة بحرف نفي نحو «إن يلعب زيد فما أنا براض عنه»

والثالث: أن تكون الجملة مقترنة بإن المؤكدة نحو «إن تسافر فإن قلبي معك».

ولو وجدت لكان هذا للفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصّاً كزيد وعمرو، وإنما وُضِعَ وضع أسماء الأجناس.

***

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام [1]؛ القسم الأول: الضمير، وهو أعرف الستة، ولهذا بدأت به، وعطفت بقية المعارف عليه بثمّ.

وهو عبارة عما دلّ على متكلم كأنا، أو مخاطب كأنت، أو غائب كهو.

وينقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون له صورة في اللفظ أو لا، فالأول: البارز كتاء «قمت» والثاني: المستتر كالمقدّر في نحو قولك «قم».

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار.

فأما المستتر فينقسم ـــ باعتبار وجوب الاستتار وجوازه ـــ إلى قسمين: واجب الاستتار، وجائزه.

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم، أو بالنون كنقوم، [أو التاء كتقوم][2]، ألا ترى أنك لا تقول «أقوم زيد» ولا تقول «نقوم عمرو»

---

(1) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام، ولم يذكر تعريفها، وكان حقاً عليه أن يعرفها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي «الاسم الذي وضع ليستعمل في معين» فالتعيين إنما يكون في حال الاستعمال، لا في حال الوضع، وبيان ذلك أن «أنا» أو «أنت» ضميران، والضمائر من المعارف، وحين وضع «أنا» وضع ليستعمل في حال التكلم، أياً كان المتكلم، لكنك حين تقول «أنا مجتهد» قد استعملته في متكلم معين.

(2) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب، نحو «تقوم يا زيد»، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من من جائز الاستتار، نحو «هند تقوم» لأنك تقول «هند تقوم جاريتها» وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب، ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع: نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وهو حرفان: الهمزة، والنون، ونوع يكون فاعل الفعل

ونعني بالمستتر جوازاً : ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحو «زيد يقوم »، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول «زيد يقوم غلامه».

وأما البارز فإنه ينقسم ـــ بحسب الاتصال والانفصال ـــ إلى قسمين : متصل، ومنفصل؛ فالمتصل هو: الذي لا يستقلّ بنفسه، كتاء «قمتُ » والمنفصل هو : الذي يستقلّ بنفسه، كأنا، وأنت، وهو.

وينقسم المتصل ـــ بحسب مواقعه في الإعراب ـــ إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه؛ فمرفوعه كتاء «قمت » فإنه فاعلٌ، ومنصوبه ككاف «أكرمك» فإنه مفعول، ومخفوضه كهاء «غلامه» فإنه مضاف إليه.

وينقسم المنفصل ـــ بحسب مواقعه في الإعراب ـــ إلى مرفوع الموضع، ومنصوبه؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمةً : أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتُنَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمةً أيضاً : إيّاي، إيّانا إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكُنَّ، إيّاهُ، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهُنَّ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمةً لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في الرفع، تقول : «أنا مؤمن » فأنا : مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و «إيّاك أكرمت» فإياك : مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب،

المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار، وهو حرف واحد، وهو الياء، ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة، ويكون جائز الاستتار تارة أخرى، وهو حرف واحد، وهو التاء.

ولا يجوز أن يُعكس ذلك؛ فلا تقول «إيّاي مؤمنٌ» و «أنتَ أكرمتُ» وعلى ذلك فقِس الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع، بخلاف المتصلة.

***

ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل؛ لا تقول «قام أنا» ولا «أكرمت إيّاكَ» لتمكنك من أن تقول «قمتُ» و «أكرمتك» بخلاف قولك «ما قام إلاّ أنا، وما أكرمت إلاّ إيّاكَ»؛ فإن الاتصال هنا متعذّر؛ لأن «إلاّ» مانعةٌ منه؛ فلذلك جيء بالمنفصل.

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل.

وضابط الأولى: أن يكون الضمير ثاني ضميرين أوّلهما أعرف من الثاني، وليس مرفوعاً، نحو «سلنيه» و «خلتُكهُ» يجوز أن تقول فيهما: «سلني إيّاه» و «خلتُكَ إيّاهُ»[1]. وإنما قلنا الضمير الأول في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وضابط الثانية: أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها، سواء

---

(1) ومما ورد فيه ثاني الضميرين منفصلاً حديث الرقيق، وهو قوله: «إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم»، ه ذا، والمؤلف لم ينص على الأرجح من الأمرين: الوصل، والفصل، وبيان ذلك أن العامل في الضميرين إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون اسماً يشبه الفعل، فإن كان فعلاً فالأرجح الوصل، و لم يأت في القرآن في هذه الصورة غير الوصل، وإن كان العامل فيهما اسماً فالأرجح الفصل، نحو «عجبت من حبي إياك» ومن الوصل في هذه الحالة قول الشاعر:

لئن كان حبّكَ لي كاذباً لقد كان حبّيكَ حقّاً يقينا

كان مسبوقاً بضميرٍ أم لا؛ فالأول نحو : «الصّديق كُنْتَهُ » والثاني نحو :
«الصّديق كا نَهُ زيدٌ » يجوز أن تقول فيهما «كنتَ إيّاهُ » و «كانَ
إيّاه زيدٌ»[1].

واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيّاً، نحو :
«سَلْنيه » و «أعطِنيه » ولذلك لم يأت في التنـــزيل إلا به، كقوله تعالى :
(أنُلْزِمُكُمُوها)[2] (إنْ يسألْكُموها)[3] (فسَيَكفِيكَهُمُ اللهُ)[4].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً، نحو : «خِلْتُكَهُ » و «ظَنَنْتُكَهُ »، وفي
باب كان، نحو : «كُنْتُهُ» و «كانَهُ زيدٌ » فقال الجمهور : الفصل أرجح فيهن،
واختار ابن مالكٍ في جميع كتبه الوصل في كان، واختلف رأيه في الأفعال القلبية،
فتارة وافق الجمهور، وتارة خالفهم.

***

---

(1) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَئِنْ كان إيّاهُ لقد حال بعدنا عن العهد، والإنسان قد يتغيّرُ

ومن ذلك قوله:

ليتَ هذا اليومَ شهرٌ لا نرى فيه عَرِيبـــا
ليس إيّاي وإيّـــــا كِ، ولا نخشى رقيبا

ومن الوصل قول أبي الأسود الدؤلي لغلام له كان يشرب الخمر فيفسد أمر تجارته:

دَعِ الخمر يشربها الغواة فإنّني رأيْتُ أخاها مُجْزِئاً بمكانها
فإلاّ يكُنْها أو تكُنْهُ فإنّـــــه أخوها غَذَتهُ أُمُّه بِلِبانِهـــا

(2) من الآية 28 من سورة هود.

(3) من الآية 37 من سورة محمد.

(4) من الآية 137 من سورة البقرة.

ص ـــ ثمّ العلم، وهو : إمّا شخصيٌّ كزيدٍ، أو جنسيّ، كأُسامَةَ، وإمّا اسمٌ كما مثّلنا، أو لَقَبٌ، كزين العابدين وقُفَّةَ، أو كُنْيَةٌ، كأُبي عمرٍو وأُمِّ كُلثومٍ، ويؤخّر اللّقب عن الاسم تابعاً له مُطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أُفردا كسعيد كُرْزٍ.

ش ـــ الثاني من أنواع المعارف : العلم، وهو «ما عُلّقَ على شيء بعينه غير متناولٍ ما أشبهه».

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة:

فينقسم ـــ باعتبار تشخّص مسمّاه وعدم تشخّصه ـــ إلى قسمين : علم شخصٍ، وعلم جنسٍ؛ فالأول كزيد وعمرو، والثاني كأسامة للأسد، وثُعالة للثعلب، وذُؤالة للذئب؛ فإنّ كلاً من هذه الألفاظ يصدق على كل واحدٍ من أفراد هذه الأجناس، تقول لكلّ أسدٍ رأيتَه: هذا أسامة مُقبلاً، وكذا البواقي، ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو؛ فتقول : أسامةُ أشجع من ثعالة، أي: صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائبٍ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فعل أسامة.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركّب؛ فالمفرد كزيد وأسامة، والمركب ثلاث أقسام:

(1) مركّب تركيب إضافةٍ كعبد الله، وحكمه أن يُعرب الجزء الأول من جُزءيه، بحسب العوامل الداخلة عليه، ويخفض الثاني بالإضافة دائماً.

(2) ومركّب تركيب مزجٍ كبعلبكّ وسيبويه، وحكمه أن يعرب بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجراً، كسائر الأسماء التي لا تنصرف، هذا إذا لم يكن مختوماً بوَيْهِ كبعلبكَّ، فإن ختم بها بني على الكسر كسيبويه.

(3) ومركب تركيب إسنادٍ، وهو ما كان جملةً في الأصل كشاب قرناها، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النّقل[1].

وينقسم إلى اسم وكُنية ولَقَبٍ [2]، وذلك لأنه إن بُدئ بأبٍ أو أمٍّ كان كنية كأبي بكر وأبي عمرو وأمّ ع مرو، وإلا فإن أشعر برفع ة المسمى كزين العابدين أو ضعته ــ كقُ ف ة وبطّة، وأنف الناقة ــ فلقبٌ، وإلا فاسمٌ،

---

(1) ومن شواهد العلم المحكي عن جملة ما ينسب إلى رؤبة بن العجاج من قوله:

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظلماً علينا لهم فديدُ

الشاهد فيه: قوله «يزيد» فإنه الآن علم، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر تقديره هو، فهو منقول عن جملة، ولو كان منقولاً عن الفعل المضارع وحده لأعربه إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، فكان يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومثله قول الشاعر:

كذبتم وبيْتِ الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تُصَرُّ وتحلَبُ

(2) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به المدح وعلى ما يقصد به الذم، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الذم، حتى قال الحماسي:

أكْنيه حين أُناديه لأكرمهُ ولا أَلَقِّبه والسّوءة اللقبُ

ولفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به الذم، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا تنابزوا بالألقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً، وكانوا إنما يعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكنى وإجلاله؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ، كما تقول : زين العابدين، وتاج الملة، وسيف الدولة، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها يعدم التصريح باسم، لا بمعنى الكنية.

كزيد وعمرو[1].

وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب ـــ في الأفصح ـــ تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والث اني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قُفّة ـــ وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه: إما على أن ه بدلٌ منه، أو عطف بيانٍ عليه، وإن كانا مفردين ـــ كزيد قفة، وسعيد كُرْز ـــ فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين؛ أحدهما: إتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني : إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأوّل، والإتباع أَقْيَسُ من الإضافة[2] والإضافة أكثر.

***

---

(1) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال : إن ما سمي به الوالدان و لدهما أول الأمر حين ولادته يعتبر اسماً، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو بضعته، أم لم يشعر وما أطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بذم كأبي له ب أم لم يشعر كأبي بكر، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب. ولا بد أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم، وقد يضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنية أو اسماً ولقباً أو اسماً وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، وكمحمد الهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحينئذ يطبق عليه ما قال المؤلف.

(2) إنما كان الإتباع أقيس لأن الإضافة تحوج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

ص ـــ ثمّ الإشارة، وهي : ذا للذكَّر، وذي وذهْ، وتي وتهْ، وتا للمؤنّث، وذانِ وتانِ للمثنى: بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً، وأُولاءِ لجمعهما، والبعيد بالكاف مجرّدةً، من اللاّم مطلقاً، أو مقرونةً بها، إلاّ في المثنّى مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما تقدّمته «ها» التّنبيه.

ش ـــ الثالث من أنواع المعارف: اسم الإشارة.

وينقسم ـــ بحسب المشار إليه ـــ إلى ثلا ثة أقسام : ما يشار به للمفرد، وما يشار به للمثنى، وما يشار به للجماعة، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي «ذا»[1].

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظٍ : خمسة مبدوءة با لذال، وهي : ذي، وذِهِي - بالإشباع - وذِهِ - بالكسر، وذِهْ - بالإسكان، وذات، وهي أغربها، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة، كقولك : «ذات جمالٍ » أو بمعنى التي، في لغة بعض طي يء حكى الفراء «بالفضل ذو فضّلكم الله به،

---

(1) المراد المفرد حقيقة أو حكماً، أما المفرد حقيقة فنحو «هذا زيد» من كل ما هو مفرد لفظاً ومعنى، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربين، الأول : أن يكون مفرداً في اللفظ وهو جمع في المعنى، نحو قولك «هذا الجمع» وقولك «هذا الفريق» والثاني أن يكون مؤولاً بمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو قوله تعالى: (عوان بين ذلك) أي بين الفارض والبكر، لأن المراد عوان بين المذكور، ويدخل في هذا النوع قول لبيد بن ربيعة:

ولقد مللتُ من الحياة وطولها وسؤال هذا النّاس كيف لبيدُ

والمراد بالمذكر المذكر ولو تأويلاً نحو قول الشاعر:

نبئتُ نعما على الهجران زاريةً سقياً ورعياً لهذا العاتب الزّاري

والكرامة ذات أكرمكم الله بها »: أي التي أكرمكم الله بها؛ فلها حينئذ ثلاثة استعمالات[1]، وخمسة مبدوءة بالتاء، وهي : تِي، وتِهِي — بالإشباع — وتِهِ بالكسر، وتِهْ — بالإسكان، وتا.

ولتثنية المذكر : ذانِ — بالألف رفعاً، كقوله تعالى : (فذانِكَ برهانانِ)[2] وذَيْنِ — بالياء جراً ونصباً، كقوله تعالى: (ربّنا أرِنا اللّذَيْنِ)[3].

ولتثنية المؤنث: تانِ، بالألف رفعاً، ك قولك «جاءتني هاتانِ » وهاتَيْنِ، بالياء جراً ونصباً[4]، كقوله تعالى: (إحدى ابنتَيَّ هاتَيْنِ).

---

(1) الاستعمالات الثلاث ه ي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاهداً والثاني : استعمالها بمعنى صاحبة، نحو قول الشاعر:

أَمِنْ أجل أعرابيّةٍ ذات بُردةٍ   تُبكّي على نجدٍ وتبلى كذا وجْدا؟

والثالث: استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي، كالمثال الذي ذكره المؤلف، والذي نسب حكاي ته عن العرب للفراء، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته، نقول: ذات الإنسان أنه حيوان مفكر، تريد أن هذه حقيقته وماهيته، وقد استعملت في معنى نفس الشيء؛ فقيل: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظه ا؛ فقيل: هذا عيب ذاتي، يريدون أنه راجع إلى نفس المعيب وطبيعته وجبلته، وأنكر قوم هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد، وارجع إلى المصباح المنير.

(2) من الآية 32 من سورة القصص.

(3) من الآية 29 من سورة فصلت، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذ كر المنصوب سهو؛ لأن «اللذين» اسم موصول، وليس اسم إشارة، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: (إن هذين لساحران) من الآية 63 من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد إن.

(4) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار «ذان وذين» و «تان وتين» مثنيين حقيقة، وهو رأي ضعيف عند

ولجمع المذكر والمؤنث أُولاءِ، قال تعالى : (وأُولئِكَ هم المفلحون)[1]، وقال تعالى: (هؤلاء بناتي)[2]، وبنو تميم يقولون أولى ـــ بالقصر، وقد أشرت إلى هذه اللغة بما ذكرت بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مدّهُ.

ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً، أو بعيداً.

فإن كان قريباً جيء باسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً، ومقروناً بها التنبيه جوازاً؛ تقول: «جاءني هذا » و «جاءني ذا » ويعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الإشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البعد[3].

وإن كان بعيداً وجب اقترانه بالكاف : إما مجردة من اللام، نحو : «ذاك» أو مقرونةً بها، نحو: «ذلك».

المحققين من علماء العربية، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثنى، ووضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً، نحو «أنا وأنت وهو» للاستعمال في حال الرفع، و «إياك» وأخواته للاستعمال في حال النصب، وإنما قلنا إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب:

الأول: أن علة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها.

الثاني: أن «ذان» ليس مبنياً على مفرده؛ إذ لو ثنى مفرده لقيل: ذيان كما يقال في تثنية فتى: فتيان.

الثالث: أن من شرط الاسم الذي يراد تثنيته أن يقصد تنكيره كما ذكرنا في بحث المثنى، وقد علم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال من الأحوال.

(1) من الآية 5 من سورة البقرة.

(2) من الآية 87 من سورة هود.

(3) يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين «ها» التنبيه واسم الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء:

أولها: الضمير نحو قوله تعالى (ها أنتم أولاء).

وثانيها: كاف التشبيه نحو قوله سبحانه (أهكذا عرشك) وقولهم في مثل «ما هكذا يا سعد تورد الإبل».

وثالثها: لفظ الجلالة المقسم به نحو قولهم «لاها الله ذا».

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

إحداها : المثنى، تقول : ذانِكَ، وتانِكَ، ولا يقال : «ذانِ لِكَ »، ولا «تانِ لِكَ».

الثانية: الجمع في لغة من مدّه، تقول : أولئك، ولا يجوز «أولاء لِكَ » ومَنْ قصره قال: «أولاَ لِكَ»[1].

الثالثة : إذا تقدّمت عليها ها التنبيه، تقول : «هذ اك»[2] ولا يجوز «هَذَا لِكَ»[3].

***

ص ـــ ثمّ الموصول، وهو : الّذي، والّتي، واللّذانِ، واللّتانِ ـــ بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً ـــ ولجمع المذكّر : ال ذِينَ ـــ بالياء مطلقاً ـــ والأُلى، ولجمع المؤنّث : اللاّئي، واللاّتي، وبمعنى الجميع : مَنْ، وما، وأيٌّ، وأل في وصفٍ صريحٍ لغير تفضيلٍ كالضّارب والمضروب، وذو في لغة طيِّئْ وذا بعد ما أو مَنْ الاستفهاميّتين، وصلة أل الوصف، وصلة غيرها : إمّا جملةٌ خبريّةٌ ذات ضميرٍ مطابقٍ للموصول يسمّى عائداً، وقد يُحذف

---

(1) قد ورد من ذلك قول الشاعر:

أولاَ لِكَ قومي لم يكونوا أُشابَةً

وهل يعظ الضِّلّيل إلاّ أولاَ لِكا؟

(2) قد ورد هذا قليلا جداً، ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

رأيت بني غبراءَ لا يُنكرونني ولا أهل هَذَاكَ الطِّرَافِ المَدَّدِ

(3) اعلم أن أسماء الإشارة تشبه الأسماء الظاهرة من وجهين:

الأول: أنها تأتي موصوفة وموصوفاً بها، نحو «هذا الرجل عالم» ونحو «مررت بزيد هذا».

الثاني: أنها تصغر نو «ذيا، وتيا» وإن كان تصغيرها شاذاً وعلى نمط غير نمط تصغير الظاهر.

نحو: ﴿أيُّهم أشدُّ﴾[1] ﴿وما عمِلَتْ أيديهم﴾[2] ﴿فاقضِ ما أنتَ قاضٍ﴾[3] ﴿ويشرب ممّا تشربون﴾[4]، أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامّانِ متعلّقانِ باستقرّ محذوفاً.

ش ـــ الباب الرابع من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة[5]، وهي : المفتقرة إلى صلةٍ وعائد[6].

وهي على ضربين: خاصّةٍ، ومتشتركة.

فالخاصة «الذي» للمذكّر، و «التي» للمؤنث، و «اللّذانِ» لتثنية المذكّر

---

(1) من الآية 69 من سورة مريم.

(2) من الآية 35 من سورة يس.

(3) من الآية 72 من سورة طه.

(4) من الآية 33 من سورة المؤمنين.

(5) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك؛ فإذا قلت : «لقيت من ضربته» فإن اعتبرت «من» موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته، وإن اعتبرت «من» موصوفة كان المعنى : لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك، فتخصص الموصول بالوضع، وتخصص الموصوفة طارئ.

(6) تنقسم الموصولات انقساماً أولياً إلى قسمين: الأول الموصولات الحرفية، والثاني الموصولات الاسمية.

فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها «كل حرف أول مع صلته بمصدر و لم يحتج إلى عائد، وعددها خمسة أحرف، وهي أن المفتوحة الهمزة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وأن الناصبة للفعل المضارع، و ما، وكي، ولو الدالة على التمني.

وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرض المؤلف لبيانها، وهي التي تعتبر قسماً من أقسام المعرفة، وإنما اقتصر على ذكرها لأنه بصدد بيان المعرفة وأنواعها.

و «اللّتان» لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً [1]، و «الأولى» لجمع المذكّر، وكذلك «الذِّينَ» وهو بالياء في أحواله كلها، وهُذَيل [2] وعقيل يقولون «الّذُونَ »[3] رفعاً، و «الذين » جراً ونصباً، و «اللاّئي » و «اللاّتي » ولك فيهما إثبات الياء وتركها.

***

والمشتركة : مَنْ، وما، وأيٌّ، وأَلْ، وذُو، وَذَا؛ فهذه الستة تطلَقُ على

---

(1) ولك في نون «اللذان، واللتان» ثلاث لغات:

الأولى: ثبوتها مكسورة مخففة كنون المثنى، وهذه اللغة أفصح اللغات، وهي الأصل.

الثانية: ثبوت النون مكسورة مشددة، وقرى بها في قوله تعالى: (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما).

الثالثة: حذف النون، تخفيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والعائد، وقد جاء على هذه اللغة قول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمّيَّ اللّذا قتلا الملوكَ وفكّكا الأغلالا

وقول الآخر:

* هُما اللّتا لو وَلَدَتْ تميمُ *

(2) عبارة غيره «وهذيل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل، وستعرفه قريباً جداً.

(3) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعلم أحد بني عقيل وهو شاعر جاهلي:

نحن الّذُونَ صَبَّحوا صباحا يومَ النُّخيل غارةً مِلْحاحا

المفرد والمثنى والمجموع، المذكّر من هذا كله والمؤنث، تقول في مَنْ : «يعجبني مَنْ جاءَكَ، ومَنْ جاءَتْكَ، ومَنْ جاآكَ، ومَنْ جاءَتاكَ، ومَنْ جاءُوكَ، ومَنْ جئْتَكَ » وتقول في «ما » لمن قال : «اشتريتُ حماراً، أو أتاناً، أو حمارينِ، أو أتانينِ، أو حُمُراً، أو أُتناً»: «أعجبني ما اشتريتهُ، وما اشتريتَها، وما اشتريتَهُما، وما اشتريتَهُم[1] وما اشتريتَهُنَّ»، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنما تكون «أل» موصولةٌ بشرط أن تكون داخلةً على وصف صريح، لغير تفضيلٍ[2]، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفةالمشبَّهة كالحسن؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى [3]؛ فهي حرف تعريفٍ.

---

(1) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء، وذلك غير جائز، وقد تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منـــزلة العقلاء، وذلك كلام عجيب.

(2) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية، فيخرج بمجموع القيود ثلاثة أشياء؛ الأول: الاسم الذي لا وصفية فيه كالرجل والغلام، والثاني : الاسم الذي أصله وصف ثم غلبت الاسمية عليه، مثل الأ بطح والأجرع، والثالث : اسم التفضيل مثل الأعلم والأكرم، فإن أل الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرف تعريف لا اسم موصول.

بقي أن المراد باسم الفاعل هو المعروف في تعريفه وهو ما دل على ذات وحدث قام بها أو وقع منها، نحو قائم وضارب، فإن دل على ذات وحدث ثابت لها ـــ نح و «المؤمن»، ونحو «الفاسق» و «الكافر» صار صفة مشبهة؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفة المشبهة، وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة.

(3) في بعض النسخ «كالأفضل والأعلم».

وإنما تكون «ذو» موصولةً في لغة طيئ خاصة، تقول : «جاءني ذو قام »، وسُمِعَ من كلام بعضهم : «لا وذو في السّماء عرشُ هُ»، وقال شاعرهم

31 ــ فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيتُ

---

31 ــ هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم 101) والمؤلف في توضيحه (رقم 51).

اللغة: «ذو حفرت» أي: التي حفرتها «وذو طويت» أي التي طويتها، وتقول: طويت البئر طياً، إذا بنيت بالحجارة عليها.

والمعنى: إنه لا حق لكم في وورد هذا الماء؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصاً بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها؛ فأنا أحق الناس بورودها.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الماء» اسم إن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «ما» خبر إن مرفوع بها، وعلامة رفعه ا لضمة الظاهرة، وماء مضاف وأب من قوله «أبي» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وجدي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب، والمعطوف ع لى المجرور مجرور، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبئري» الواو حرف عطف، وبئر: إما مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه «ذُو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع، فإن قدرت قوله : «بئري ذو

حفرت» مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة، أي . عطفت جملة المبدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، وإن قدرت قوله «بئري» معطوفاً على اسم إن، وقوله : «ذو» معطوفاً على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد، وقوله «حفرت» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحفر محذوف، تقديره : وبئري ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطف، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «طويت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف، والتقدير: وبئري ذو طويتها.

الشاهد فيه : قوله «وبئري ذو حفرت، وذو طويت » حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي؛ وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث؛ فهي مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.

ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قول منظور بن سحيم الفقعسي:

وَلَسْتُ هِاجٍ فِي القِرَى أهلَ منـــزِلٍ   على زادهم أبكي وأبكي البواكيا

فإمّا كرامٌ موسِرُونَ لقـــيتُهُـــم   فحَسْبِيَ مِنْ ذُو عندهم ما كفانيا

يريد فحسبي من الذي عندهم، وكذلك قول الطائي، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية .

فقُولا لهذا المرءِ ذُو جاءَ ساعِياً:   هلمَّ؛ فإنَّ المشرفيَّ الفَرَائضُ

يريد: قولاً لهذا المرء الذي جاء ساعياً، والساعي، الذي يتولى جمع الصدقات ويعمل في أخذها ممن تجب عليهم؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم .

ومن هذه الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، سواء أكان من ذوي العقل أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يطلق

وإنما تكون «ذا» موصولة بشرط أن يتقدّمها «ما» الاستفهامية، نحو (ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟)[1] أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو قوله:

32 ـــ وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٍ، قد قُلْتُها ليُقالَ: مَنْ ذا قالها؟

عليه الاسم الموصول.

(1) من الآية 24 و 30 من سورة النحل.

32 ـــ هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، من قصيدة له أولها:

رَحلَتْ سُمَيّةُ غُدْوَةً أجمالها غَضْبى عليكَ، فما تقول بدا لها؟

وروى صدر البيت في ديوان شعره المطبوع في فينا:

* وغريبةٍ تأتي المُلوكَ حكيمةٍ *

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم 68).

اللغة: «قصيدة» هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة، وهي في اصطلاح العروضيين : عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ـــ وقيل : عشرة ـــ سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتقان، وقوله : «غريبة» أي: نادرة منقطعة النظير.

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب . قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه «غريبة» صفة لقصيدة أيضاً، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة «قد» حرف تحقيق «قلتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة «ليقال» اللام لام التعليل،

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومن الذي قالها؟

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة، خلافاً للكوفيين، واستدلّوا بقوله:

33 ــ عَدَسْ، ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ، أمِنْتِ، وهذا تحملينَ طليقُ

يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره «من» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً «قالها» قال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال.

الشاهد فيه: قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى الذي، بعد «من» الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله: «قالها» والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال، كما اتضح من الإعراب.

وقد استشهد العلما ء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبوقاً بما الاستفهامية بقول لبيد بن ربيعة العامري:

ألا تسألانِ المَرْءَ ماذا يحاول؟ أنَحْبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ؟

33 ــ هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد بن زياد والى سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف عجزه في كتابه شذور الذهب (رقم 89) وأنشده مرتين في كتابه أوضح المسالك إحداهما في باب الموصول، والثانية في باب الحال، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات، وأنشده الأشموني

في باب الموصول (رقم 104). وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً، وذكرنا قصته، فارجع إليه في المواضع التي أحلناك عليها إن شئت.

اللغة: «عدس» اسم صوت يزجر به الفرس، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه، كما قال:

إذا حملتُ بزَّتي علي عَدَسْ فما أُبالي مَنْ مضى ومَنْ جَلَسْ

«عباد» هو عباد بن زياد «أمنت» أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أن تنالك فيه يد عباد، ويروى «نجوت»، «وهذا تحملين طليق» أي: والذي تحملينه طليق، يريد نفسه.

المعنى: يخاطب فرسه ويزجرها، ويدفع عنها الخوف، ويقول لها : لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارة عليها، وصرنا بمنجى منه.

الإعراب: قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت، فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً، ثم نعربه بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على بيان هذين الطريقين؛ فنقول:

قال الكوفيون : «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» نافية «لعباد» اللام حرف جر، وعباد : مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بإمارة «إمارة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «أمنت» فعل وفاعل «وهذا» الواو واو الحال، ها : حرف تنبيه، ذا : اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير : والذي تحميلنه، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ الذي هو قوله «هذا» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لأمن.

قالوا : «وهذا » موصول مبتدأ، و «تحملين » صلَتُهُ، والعائد محذوفٌ، و «طليق» خبره، والتقدير: والذي تحميلنه طليقٌ.

وهذا لا دليل فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ، و «طليق » خبره، و «تحملين » جملة حالية، والتقدير : وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولا لك ودخول حرف التنبيه عليها يدلّ على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات: خاصِّها، ومشتركها.

***

وقال البصريون: «وهذا» الواو واو الحال أيضاً، وها : حرف تنبيه، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تحملين» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عامل ها لأنه مشتق، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله «تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته قوله : «تحملين»؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدم حرف التنبيه عليه، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون «ذا» اسم إشارة، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه، فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة، ولا يكون اسماً موصولاً، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح لك من الإعراب.

فأما الصلة فهي على ضربين : جملةٍ [1]، وشبه جملةٍ، والجملة على ضربين :
اسميةٍ، وفعليةٍ.

وشرطها أمران؛ أحدهما : أن تكون خبريّةً، أعني محتملة للصدق والكذب [2]؛
فلا يجوز «جاء الذي اضربْهُ» ولا «جاء الذي بعْتُكَهْ» إذا قصدْتَ به الإنشاء
بخلاف «جاء الذي أبوه قائمٌ» و «جاءَ الذي ضَرَبْتُهُ».

والثاني: أن تكون مشتملة على ضمير مطابقٍ للموصول : في إفراده، وتثنيته،
وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، نحو : «جاء الذي أكرمته» و «جاءت التي أكرمتها»
و «جاء اللّذانِ أكرمتُهما» و «جاءَتِ اللَّتانِ أكرمتهما» و «جاء الذين أكرمتهم»
و «[جاء] اللاتي أكرمتُهنَّ»[2].

---

(1) قد تحذف الجملة الواقعة صلة للموصول، وهي مقصودة مرادة، ومن ذلك قول الشاعر:

نحن الأولى فاجْمَع جُمُو عَكَ ثمّ وَجِّهْهُمْ إلينا

يريد نحن الأولى عرفوا بالشجاعة والإقدام على المكروه وعدم احتمال الضيم.

ومنه قولهم في المثل «بعد اللتيا والتيا» أي بعد اللتيا صغرت واللتيا عظمت، فالتصغير في الأول للتحقير، وفي الثاني للتعظيم، وقد قال الراجز:

بَعْدَ اللّتيّا واللّتيّا والّتي إذا علَتْها أنفسٌ تردَّتِ

وقد يحذف الاسم الموصول وتبقى صلته فتدل عليه وتشير إليه. وذلك نحو قول الشاعر:

فواللهِ ما نِلْتُمْ وما نيلَ منكُمُ بمُعتدِلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ

يريد ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم؛ فما نافية بدليل دخول الباء في الخبر، وجملة «نلتم» صلة موصول محذوف، وتقديره ما الذي نلتم، كما ذكرنا.

(2) وبقي مما يشترط في جملة الصلة ولم يذكره المؤلف شرطان:

الأول: أن تكون معهودة، لأن تعريف الموصول بها، ويجوز إبهامها في مقام التفخيم والتهويل نحو قوله تعالى (فغشيهم من اليم ما غشيهم).

الثاني: ألا تكون مستدعية لكلام يقع قبلها، فلا يجوز أن يقال : جاء الذي لكنه بخيل، لأن وضع «لكن» للاستدراك على كلام سابق.

وقد يحذف الضمير، سواء كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى : (ثمّ لنَنْزعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيُّهُمْ أشَدُّ)[1] أي الذي هو أشدُّ، أو منصوباً، نحو : (وما عَمِلَتْ أيديهم)[2]، قرأ غير حمزة والكسائي وشُعْبَة (عَمِلَتْهُ) بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها، أو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى : (فاقْضِ ما أنْتَ قاضٍ)[3] أي: ما أنت قاضِيهِ، وقول الشاعر:

34 ـــ ستُبدي لكَ الأيّامُ ما كُنْتَ جاهلاً ويأتيكَ بالأخبار مَنْ لم تُزَوَّدِ

---

(1) من الآية 69 من سورة مريم.

(2) من الآية 35 من سورة يس.

(3) من الآية 72 من سورة طه.

34 ـــ هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي أولها:

لِخولةَ أطلالٌ بِبُرقةِ ثَهْمَدِ تَلوحُ كباقي الوشم في ظاهر اليدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بوزن جمل وأجمال، والطلل هو : ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها «برقة» بضم فسكون ـــ هي ما غلظ من ا لأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوح» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تغرز الإبرة في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير في الجسد خضرة «ستبدي» ستظهر «من لم تزود» أي الذي لم ترسله ليبحث عنها، أو الذي لم تسأله عنها، يقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشم البحث عنها.

المعنى: يقول: إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها.

الإعراب: «ستبدي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل «لك» جار ومجرور متعلق بتبدي «الأيام» فاعل لتبدي، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «ما» اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسم كان

أي: ما كُنتَ جاهِلَهُ.

أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى : (يأكل مّما تأكلون منه ويشرب مّما تشربونَ)[1] أي: منه[2]، وقول الشاعر:

مبني على الفتح في محل رفع «جاهلاً» خبر كان، والجملة من كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلاً بالإضافة، والمضاف هو قوله جاهلاً، والتقدير: ما كنت جاهله «ويأتيك» الواو حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي مبني على الفتح في محل نصب «بالأخبار» جار ومجرور متعلق بيأتي «من» اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تزود» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود محذوف، والتقدير: من لم تزوده.

الشاهد فيه: قوله «ما كنت جاهلاً» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما، وهذا العائد مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: «جاهلاً» والتقدير: الذي كنت جاهله.

وفيه شاهد آخر لحذف العائد، وذلك في قوله : «من لم تزود» حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من، وذلك العائد منصوب بالفعل الذي هو قوله : تزود، وتقدير الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده، وهذا واضح إن شاء الله.

(1) من الآية 33 من سورة المؤمنون.

(2) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف ا لجر ثلاثة شروط؛ الأول: أن يكون الاسم الموصول، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول، مجروراً بحرف جر أيضاً؛ فالأول نحو أخذت في الذي أخذت فيه، والثاني نحو سرت في الطريق الذي سرت فيه، والشرط الثاني : أن يكون الحرف الذي جر

35 ــ نُصَلِّي للّذي صلّتْ قريشٌ ونعبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمومُ

العائد مماثلاً الحرف الذي جر الموصول أو الم وصوف لفظاً ومعنى، والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى.

35 ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «جحد العموم» أي أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة.

المعنى: يقول: إنهم يطيعون ربهم، ويقومون بواجباتهم، ويؤدون ما عليهم م ن الحقوق، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأداته.

الإعراب: «نصلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «للذي» اللام حرف جر، والذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله نصلي «صلت» صلى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «قريش» فاعل صلى، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو الذي، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: للذي صلت قريش له «ونعبده» الواو حرف عطف، نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقدير نحن، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لنعبد، مبني على الضم في محل نصب، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلي «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «جحد» فعل ماض، فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «العموم» فاعل جحد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبل أداة الشرط، وتقديره: إن جحد العموم فإنا نعبده، وجملتا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور، وتقدير الكلام: إن أقر العموم عبدناه وإن جحد العموم عبدناه.

الشاهد فيه: قوله «للذي صلت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله «صلت قريش» العائد إلى الاسم الموصول، وهو قوله «الذي» المجرور محلاً باللام، وهذا العائد ضم ير مجرور بحرف جر، وأنت إذا نظرت متأملاً في هذا الشاهد تبين لك أن حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر

أي: نصلي للذي صلّتْ له قريش.

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

***

وشبه الجملة ثلاثة أشياء : الظرف، نحو: «الذي عندك» والجار والمجرور، نحو «الذي في الدار» والصفة الصريحة، وذلك في صلة أل وقد تقدم شرحُه.

وشرط الظّرف والجار والمجرور أن يكونا تامين[1]؛ فلا يجوز : «جاء

الذي جر الاسم الموصول في لفظه ومعناه، ألا ترى أن التقدير : نصلي للذي صلت له قريش؛ فالجار للضمير اللام، وهي مثل الجار للذي لفظاً ومعنى، ومتعلق اللام هو صلت. وهذا الفعل مماثل لنصلي مادة ومعنى.

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول ـــ إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر ـــ إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى، وتماثل مع ذلك متعلقهما مادة ومعنى، فإن اختلف لفظ الحرفين، أو معناهما، أو اختلفت مادة المتعلقين أو معناهما؛ لم يجز الحذف.

هذا، وقد أجاز ابن مالك في شرح الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر، إذا وقع بعد الصلة مثله، ومثل له بقول الشاعر.

لو أنّ ما عالَجْتُ لِينَ فؤادها فقسا استُلينَ به لَلانَ الجندلُ

يريد لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا استلين به الجندل للان، فحذف «به» الأول وهو العائد، وعامله لوجود مثله بعد الصلة وهو به في قوله: «استلين به» ولكن غير ابن مالك لا يجيزون ذلك ويعتبرونه من الضرورات.

(1) الظرف التام هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام مؤدياً لمعنى تام، والظرف الناقص هو: الذي يكون تعلقه بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة، وهذا كلام يحتاج إلى أن نوضحه لك، فاعلم أولاً أن الكون هو الحدث؛ فالأكل كون، والشرب كون، والنوم كون، ثم اعلم ثانياً أن الكون ينقسم إلى قسمين : عام، وخاص، فالكون العام مثل الوجود، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألست ترى أن كل شيء فهو موجود في كل وقت، وأما الكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة، فإذا أردت أن تعرف ما هو تام من الظرف فهاته مع الكون للعام فإن

الذي بِكَ» ولا «جاء الذي أمْسِ» لنقصانهما، وحكى الكسائي «نزلنا المنــزل الّذي البارحةَ» أي: الذي نزلناه البارحةَ، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، تقديره استَقَرَّ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقل منه إليهما.

***

ص ــ ثمّ ذو الأداةِ وهي أل عند الخليل وسيبويه لا اللاّم وحدها، خلافاً للأخفش، وتكون للعهد نحو: (فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ) و «جاء القاضي» أو للجنس كـ «أهلَكَ النّاسَ الدِّينارُ والدِّرهمُ» (وجعلْنا مِن الماء كلَّ شيءٍ حَيٍّ) أو لاستغراق أفراده نحو: (وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً) أو صفاته نحو: «زيدٌ الرجلُ».

ش ــ النوع الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة، نحو: الفرس والغُلام.

والمشهور بين النحويين أن المُعرِّف «أل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه[1] ونقل ابن عصفورٍ الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية

وجدت أن يفيد فائدة تامة فاعلم أنه تام، مثل قولك: جاء الذي عندك؛ ألا ترى أنك لو قدرته. جاء الذي وجد عندك، أفاد، ولو قلت: جاء الذي أمس، لم يكن تاماً «فإنك لو قدرته جاء الذي وجد أمس، لم يفد فائدة يصح أن نقصد من الكلام، لأنك تعلم ــ من غير حاجة إلى إخبار مخبر ــ أن كل شيء هو موجود أمس.

(1) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروف عند النحاة عن سيبويه ولذلك اضطر العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه: «أي في أحد قوليه، وقوله الآخر أنها اللام وحدها، وهو المشهور عند النحاة عن سيبويه» وأقول فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن

النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرِّف أل، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة : أزائدة هي أم أصلية؟ واستدلَّ على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه[1].

وتلخيص الكلام [أن] في المسألة ثلاث مذاهب؛ أحدها : أن المعرف «أل» والألف أصلٌ، والثاني : أن المعرف «أل» والألف زائدة، الثالث : أن المعرف اللام وحدها، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الإملاء.

سيبويه؛ فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي، ولكن النقل مختلف عنه، ووجه هذا الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يفهم من كلامه؛ فهو اختلاف فهم لا اختلاف مذهب.

(1) وذكر ابن مالك أن الهمزة عند الخليل أصلية، وعند سيبويه زائدة، وقال بعد ذلك : والصحيح عندي قول الخليل ـــ وهو القول بأن المعرف هو أل برمتها، وأن الهمزة حرف أصلي، يعني أن الموضوع للتعريف هو أل لا اللام بشرط زيادة الهمزة ـــ ويدل لصحته أربعة أمور:

الأول: أنه يلزم على القول بزيادة الهمزة تصدير حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة، وهي حرف التعريف.

الثاني: أنه يلزم عليه أيضاً أن توضع كلمة واجبة التصدير ـــ أي الوقوع في أول الكلمة ـــ على حرف واحد ساكن، مع العلم بأن الحرف الساكن لا يبدأ به، لأن ذلك مخالف للحكمة التي عهدت من العرف في استعمالهم.

الثالث: أنه يلزم عليه أيضاً افتتاح حرف من حروف المعاني بهمزة وصل زائدة، وهذا ما لا نظير له.

الرابع: أن هذه الهمزة مفتوحة لزوماً، وهذا ما لا نظير له في كلام العرب، انتهى مع إيضاح كثير.

وتنقسم «أل» المُعرِّفة إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

فأما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين، لأن العهد إما ذكريٌّ، وإ ما ذهنيٌّ، فالأول كقولك «اشتريتُ فرساً ثم بعت الفرس» أي: بعت الفرس المذكور، ولو قلت «ثم بعت فرساً» لكان غير الفرس الأول، قال الله تعالى: «مَثَلُ نوره كَمِشْكاةٍ فيها مِصْباحٌ، المِصْباحُ في زُجاجَةٍ، الزّجاجةُ كأنّها كَوكَبٌ دُرِّيٌّ»[1] والثاني كقولك «جاء القاضي» إذا كان بينك وبن مخاطبكَ عهدٌ في قاضٍ خاصّ.

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: «الرّجل أفضل من المرأة» إذا لم نُرِدْ [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها، وإنما أردتَ أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، وكذلك [قولك] «أهلكَ النّاسَ الدِّينارُ والدِّرهمُ»، وقوله تعالى: (وجَعَلْنا مِنَ الماءِ كُلَّ شيءٍ حيّ)[2]، وأل هذه هي التي يُعبَّرُ عنها بالجنسية، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية، وبالتي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين[3]؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار

---

(1) من الآية 35 من سورة النور.

(2) من الآية 30 من سورة الأنبياء.

(3) الفرق بين أل التي للاستغراق وأل التي لبيان الحقيقة أن أل التي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدخولها، نحو قوله تعالى: (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم، ثم رددناه أسفل سافلين، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات)، وأما أل التي لبيان الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدخولها، والسر في ذلك أن أل التي لبيان الحقيقة ينظر في مدخولها إلى حقيقته وماهيته لا إلى الأفراد التي تطلق عليها، وأما الاستغراقية فينظر في مدخولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراج فرد من أفراد، فما لا دلالة له على الأفراد كيف يخرج منه فرد؟

حقيقة الأفراد، أو باعتبار صفات الأفراد، فالأول نحو : (وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً)[1]
أي كل واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك : «أنتَ الرّجلُ » أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حلول «كلٍّ» محلها على جهة الحقيقة، فإنه لو قيل : «وخلق كل إنسان ضعيفاً» لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثانية: أن يصح حلول «كل» محلها على جهة المجاز، فإنه لو قيل : «أنت كل رجل» لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام : «كلُّ الصّيد في جوفِ الفَرَا»[2]، وقول الشاعر:

36 ــ ليس على الله بمُسْتَنْكَرٍ   أن يجمعَ العالَمَ في واحِدِ

---

(1) من الآية 28 من سورة النساء.

(2) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان، وكان أبو سفيان قد جاء؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان أنت كما قيل : «كل الصيد في جوف الفرا » معناه إذا أنا حجبتك لم يعترض أحد على حجبه، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال 2 / 69 بولاق)، والجلهمتان: جانبا الوادي.

36 ــ هذا البيت لأبي نواس ــ بضم النون وفتح الواو مخففة ــ واسمه الحسن ابن هانئ، وأبو نواس ليس ممن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساق الاستئناس بمعناه . كما هو ظاهر، والمعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من المولدين وعن غير العرب.

المعنى: إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد.

ص ـــ وإبدال اللام ميماً لُغةٌ حِمْيريَّةٌ.

ش ـــ لغة حِمير إبدال لام أل ميماً، وقد تكلم النبي صلى الله عل يه وسلم بلغتهم، إذ قال: «ليس مِنَ امْبرِّ امْصِيامُ فِي امْسَفَرِ» [وعليه قول الشاعر:

37 ـــ ذاكَ خليلي وذُو يُواصِلُنِي   يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ]

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي «بمستنكر» الباء حرف جر زائد، مستنكر : خبر ليس تقدم على اسمها، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «أن» حرف مصدري ونصب «يجمع» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله تعالى «العالم» مفعول به ليجمع، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها، وتقدير الكلام : ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله: «في واحد» جار ومجرور متعلق بيجمع.

37 ـــ قد أنشد جماعة منهم الأشموني (ش 98) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف، و لم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين، وقد نسبه ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا:

وإنّ مولايَ ذُو يُعاتِبُنِي   لا إحْنَةٌ عندَهُ ولا جَرِمَهْ

ينصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعتِذِرٍ   يرمِي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ

وأنت ترى أن النحاة قد ركبوا صدر البيت الأول بعد تغيير في بعض كلماته على عجز البيت الثاني، هذا، والبيت الشاهد كله ساقط من بعض نسخ الشرح.

اللغة: «مولاي» أراد به الناصر والمعين «ذو يعاتبني» أي الذي يعاتبني «إحنة» هي الحقد «جرمه» بفتح الجيم وكسر الراء ـــ الجرم والجريمة «بامسهم» أراد بالسهم «وامسلمه» أراد السلمة، وهي ـــ بفتح السين وكسر اللام ـــ الواحدة من السلم بفتح فكسر ـــ أو السلام ـــ بزنة رجال ـــ وهي الحجارة الصلبة.

المعنى: يقول: إن الذي أتوقع منه النصر والمعونة هو من يعاتبني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب. ولكن على أن يكون العتاب سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد، ولا يكون مأتاه قطع أواصر الألفة؛ فهذا الذي آمل منه الانتصار لي، والدفاع عني، وهو الذي أستند إليه في قتال الأعداء.

الإعراب: مع أنا بينا صواب الرواية سنعرب ما رواه المؤلف، فنقول:

«ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب «خليلي» خليل: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «وذو» الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على خليلي. مبني على السكون في محل رفع «يواصلني» يواصل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو، والنون للوقاية، والياء مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو ذو «يرمي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «ورائي» وراء: ظرف مكان متعلق بيرمي، منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بامسهم» جار ومجرور متعلق بيرمي، «وامسلمه» الواو حرف عطف، امسلمه: معطوف على امسهم، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وإنما سكن هنا لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «بامسهم وامسلمه» فإنه إنما أراد «بالسهم والسلمه» فاستعمل «أم» حرفاً دالاً على التعريف مثل «أل»، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير، وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: «ليس من امبر امصيام في امسفر» يريد «ليس من البر الصيام في السفر» و «أم» الحميرية هذه تدل على كل ما تدل عليه «أل» التي يستعملها جمهور العرب بغير فرق من حيث المعنى.

ص ـــ و المضاف إلى واحدٍ ممّا ذُكِر، وهو بحسب ما يضاف إليه، إلاّ المضاف إلى الضّمير فكالعَلَم.

ش ـــ النوع السادس من المعارف : ما أُضيف إلى واحدٍ من الخمسة المذكورة، نحو : «غُلامي، وغلام زيدٍ، وغُلام هذا، وغُلام الّذي في الدّار، وغُلام القاضي».

ورتبته في التعريف كرتبة ما أضيف إليه؛ فالمضاف إلى العَلم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلا المضاف إلى المضمر؛ فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العَلَم.

والدليل على ذلك أنك تقول : «مررتُ بزيدٍ صاحبكَ» فتصف العَلَم بالاسم المضاف إلى المضمر؛ فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف، وذلك لا يجوز على الأصحّ.

***

ص ـــ باب: المبتدأ والخبر مرفوعان، كـــ «اللهُ ربُّنا» و «محمّدٌ نبيّنا».

ش ـــ المبتدأ هو «الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية للإسناد».

فـــ «الاسم» جنسٌ يشمل الصّريح كزيد في نحو : «زيدٌ قائمٌ»، والمؤول به نحو : (وأن تصوموا) في قوله تعالى : (وأنْ تَصُوموا خيرٌ لكُمْ)[1]؛ فإنه مبتدأ مُخبرٌ عنه بخبر.

وخرج بـــ «المجرد» نحو: «زيد» في «كان زيدٌ عالماً»، فإنه لم يتجرد من العوامل اللفظية، ونحو قولك في العدد : واحد، اثنان، ثلاثة، فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها.

---

(1) من الآية 184 من سورة البقرة.

ودخل تحت قولنا: «للاسناد » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده، نحو: «زي دٌ قائمٌ »، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو : «أقائمٌ الزَّيدانِ»[1].

والخبر هو: «المُسند الذي تتمّ به مع المبتدأ فائدةٌ».

فخرج بقولي «المسند» الفاعل في نحو: «أقائمٌ الزّيدانِ » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة، لكنه مسندٌ إليه، لا مسندٌ، وبقولي «مع المبتدأ » نحو : «قام » في قولك: «قام زيد».

وحكم المبتدأ والخبر الرّفع.

***

ص ـــ ويقع المبتدأ نكرة إنّ عمّ أو خَصّ، نحو : «ما رجلٌ في الدّار » (أإلهٌ مع الله) و «لَعَبْدٌ مؤمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشرِكٍ) و «خمس صَلَواتٍ كتبهُنَّ اللهُ».

ش ـــ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرةً؛ لأن النكرة مجهولة

---

(1) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بنوعيه يجب فيه أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، فإنه جعل «الاسم» جنساً في التعريف و «المجرد ـــ إلخ» فصلاً أول، و «للإسناد» فصلاً ثانياً، والمراد بالعوامل الأدوات التي تعمل فيما بعدها كما الحجازية وليس وحرف الجر وغير ذلك، فإذا قلت : «ما قائم زيد» فإذا جعلت «ما» نافية مهملة لم تكن من العوامل؛ فيكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية إذ لا عمل لما فيه، وإن جعلت «ما» حجازية لم يكن قولك «قائم» مبتدأ، ولكنه يكون اسم ما الحجازية ويكون «زيد» فاعلاً بقائم سد مسد خبر ما الحجازية، ومن هذا التقرير تعلم أن الفاعل الذي يسد مسد الخبر لا يختص بالمبتدأ بل يكون مع أسماء النواسخ أيضاً.

غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد [1]، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عامّاً أو خاصّاً؛ فالأول كقولك : «ما رجلٌ في الدّار »، وكقوله تعالى : (أَإِلهٌ

(1) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الف اعل نكرة إلا بمسوغ كما أنه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه، والنكرة مجهولة غالباً، وكل واحد من الفعل والخبر حكم، والحكم على المجهول لا يفيد، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نلئوة؛ و لم يجيزوا أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي ذكر مجملها المؤلف.

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل: أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه، بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حك م المنصوص قبل الحكم، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنـــزلة لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفة المحكوم عليه؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه؛ ليعرف المحكوم عليه ولو بالنوع، فافهم ذلك وتمسك به.

فإن قلت: فإن هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأ بغير مسوغ إذا تقدم خبرها عليها، سواء أكان الخبر المتقدم مختصاً أم لم يكن، كأن تقول : عند رجل كتاب، فهذا خبر متقدم غير مختص، وقد قال العلماء: إنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصاً كأن تقول : عندي كتاب أو عند محمد كتاب، فلم يكن تقديم الحكم مفيداً على إطلاق الكلام.

فالجواب عند ذلك: أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً لأن الفعل الواجب التقدم إنما وضع ليسند إلى غيره، فإذا نطقت بالفعل تطلع السامع إلى معرفة الاسم الذي يسند إليه هذا الفعل، أما الاسم فقد وضع ليصح وقوعه مسنداً أو مسنداً إليه، فإذا نطقت باسم لم يدر السامع أتريد أن تسند إليه غيره أم تريد أن تسنده إلى غيره، فافترق وضع الفعل عن وضع الاسم، فاختلف الحكم لذلك.

مع الله)[1] فالمبتدأ فيهما عام؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: (وَلَعَبْدٌ مؤمِنٌ خَيْرٌ من مُشرِكٍ)[2]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «خمس صلواتٍ كتبهُنَّ اللهُ في اليوم واللّيلة» فالمبتدأ فيهما خاص؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث.

وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم، فليتأمل ذلك.

***

ص ـــ والخبر جملةً لها رابط، كـــ «زيدٌ أبوه قائمٌ»، و (لباس التّقوى ذلكَ خيرٌ) و (الحاقّةُ ما الحاقّةُ)، و «زيدٌ نعمَ الرَّجل» إلاّ في نحو: (قل هو اللهُ أحدٌ).

ش ـــ أي: ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من روابطَ أربعة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل في الرَّبط[3]، كقولك: «زيدٌ أبوه قائمٌ» فزيد: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما للضمير.

---

(1) من كل آية من الآيات 61، 62، 63، 64 من سورة النمل.

(2) من الآية 221 من سورة البقرة.

(3) الضمير الرابط إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً بفعل أو بوصف وإما أن يكون مجروراً بإضافة اسم فاعل إليه أو بحرف جر، فأما المرفوع فلا يجوز حذفه أصلاً، نحو قولك الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وما المنصوب فيجوز حذفه بشرطين؛ الأول أن يكون معلوماً، والثاني أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً، فالمنصوب بالفعل نحو قول أبي النجم:

قد أصبَحَتْ أمُّ الخِيار تدَّعي ... عليَّ ذنباً كله لم أَصنعِ

برفع كله على أنه مبتدأ، والتقدير: كله لم أصنعه، والمنصوب بالوصف نحو قول الشاعر:

وقالوا: تَعَرَّفْها المنازلَ مِنْ مِنى، ... وما كلُّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارف

التقدير: أنا عارفه، ولهذا الضمير محلان، وأما المجرور فيجوز حذفه إن كان مجروراً باسم فاعل كالبيت

الثاني : الإشارة، كقوله تعالى : (ولباسُ التّقوى ذلكَ خيرٌ)[1] فلباس : مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ، وخير : خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو : (الحاقّةُ ما الحاقّةُ)[2]؛ فالحاقة : مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثانٍ، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

الرابع: العموم، نحو : «زيدٌ نعم الرّجل » فزيد : مبتدأ، ونعم الرجل : جملة فعلية خبره، والرابط بينهما العموم، وذلك لأن أل في «الرجل » للعموم، وزيد فرد من أفراده؛ فدخل في العموم؛ فحصل الرّبط.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى : فإن كانت كذلك لم يُحتَجْ إلى رابط، كقوله تعالى : (قل هو اللهُ أحدٌ)[3] فهو : مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة به؛ لأنها نفسه

السابق، أو بحرف جر دال على تبعيض أو ظرفية.

(1) من الآية 16 من سورة الأعراف.

(2) الآيتان 1 و 2 من سورة الحاقة.

(3) الآية 1 من سورة الإخلاص (التوحيد = الصمد) وفي هذه الآية إعرابان:

أحدهما مبني على اعتبار «هو» ضمير القصة والشأن، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره، وكأنه قيل: الشأن الذي يختلف فيه هو الله أحد.

والثاني مبني على اعتبار «هو» ضمير غيبة راجعاً إلى مفهوم من بساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة، فإن المشركين طلبوا إلى الرسول عليه السلام أن يصف لهم ربه، فنـــزلت هذه السورة؛ فالضمير راجع إلى المطلوب معرفته، وكأنه قيل الذي تريدون وصفه : الله، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً منفصلاً مبتدأ، و «الله» خبر المبتدأ، و «أحد» خبر ثان أو بدل من لفظ الجلالة، والخبر ــ على هذا الوجه ــ مفرد، لا جملة.

في المعنى؛ لأن «هو» بمعنى الشأن وكقوله صلى الله عليه وسلم : «أفضل ما قلتُهُ أنا والنّبيُّونَ من قبلي لا إلهَ إلا الله».

***

ص ــ وظرفاً منصوباً، نحو : (والرَّكْبُ أسْفَلَ منكُمْ) وجارّاً ومجروراً، كـــ (الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ)، وتعلُّقُهما بمستقرٍّ أو استقرَّ محذوفين.

ش ــ أي : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى : (والرَّكبُ أسْفَلَ منكُمْ)[1]، وجاراً ومجروراً، كقوله تعالى : (الحمد لله ربِّ العالمين)[2] وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر أو استقر، والأول اختيار جمهور البصريين، وحُجَّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحُجَّتهم أن المحذوف عاملٌ النصب في لفظ الظرف ومحلّ الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً[3].

---

(1) من الآية 52 من سورة الأنفال.

(2) الآية 2 من فاتحة الكتاب.

(3) قد اختلف ترجيح العلماء في هذا الموضوع، فذهب ابن مالك إلى ترجيح تقدير المتعلق باسم فاعل، وذكر لترجيحه أربعة أوجه:

الأول: أنه قد ورد في الشعر العربي ذكر الخبر ظرفاً وذكر معه اسم الفاعل نحو قول الشاعر :

لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإنْ يهُنْ فأنتَ لدى بُحْبُوحة الهُونِ كائِنُ

الثاني: أن هذا المتعلق خبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً واسم الفاعل مفرد، فتقديره تقدير لما هو الأصل، وهو أولى.

الثالث: أن تقدير اسم الفاعل مغن عن تقدير آخر، أما تقدير الفعل فإنه مفتقر لتقدير آخر، وهذا مبني على سابقه.

الرابع: أن تقدير اسم الفاعل قد يتعين في بعض المواضع كما إذا وقع بعد أما نحو «أما معك فزيد».

ص ـــ ولا يُخبَر بالزّمان عن الذّات، و «الليلَةَ الهلال» مُتأوَّلٌ.

ش ـــ ينقسم الظرف إلى : زماني، ومكانيّ، والمبتدأ إلى : جوهر، كزيد وعمرو، وعَرَضٍ كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكاتباً صحّ الإخبار به عن الجوهر والعَرَض، تقول: «زيدٌ أمامكَ، والخير أمامَ كَ » وإن كان زمانياً صحّ الإخبار به عن العَرَض دون الجوهر [1]؛ تقول «الصّومُ اليومَ » ولا يجوز «زيدٌ اليومَ »؛ فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم : «الليلة الهلال »[2] فهذا على حذف مضاف، والتقدير: الليلة طلوع الهلال.

ورجح الرضي كونه فعلاً، وقد ذكر في ترجيحه وجوهاً منها ما ذكره الشارح من أنه عامل والأصل في العمل للأفعال، ومنها أنه قد يتعين تقدير الفعل كما في الصلة فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون يكون من باب طرد الباب على حالة واحدة.

قال ابن هشام في مغني اللبيب : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال، ا هــ بتصرف.

(1) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات، ولا يقع صفة له، ولا يكون حالاً منه، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بفي؛ فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال، أم كان متصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف، فاسم الزمان أعم من الظرف الزماني، لأن اسم الظرف خاص بما يكون منصوباً على الظرفية.

(2) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي ـــ وقد أخبر بمقتل أبيه ـــ «اليوم خمر، وغداً أمر» يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم: الرطب شهري ربيع، وقولهم: الورد أيار، يريدون طلوع الرطب في شهري ربيع، وظهور الورد في أيار، وكذلك قول رجل من ضبة، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي.

أَكُلّ عام نَعَمٌ تحوونه يلقحه قومٌ وتنتجونه

وقول امرئ القيس أيضاً «اليوم قحاف، وغداً نقاف» والقحاف: جمع قحف، وهو إناء يشرب فيه، والنقاف: أراد به الحرب وتحطيم الرءوس، وهذا بمعنى كلامه الأول، وتقديره : اليوم شرب في

ص ــ ويُغني عن الخبر مرفوع وصفٍ معتمدٍ على استفهام أو نفيٍ، نحو :
«أقاطنٌ قومُ سلمى» و «ما مضروبٌ العَمْرَانِ».

ش ــ إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، استغنى بمرفوعه عن الخبر، تقول: «أقائمٌ الزيدان » و «ما قائم الزيدان »؛ فالزيدان : فاعل بالوصف، والكلام مستغنٍ عن الخبر؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى :
أيقوم الزيدان، وما يقوم الزيدان؟ والفعل لا يصحّ الإخبار عنه، فكذلك ما كان في موضعه.

قحاف، وغداً تحطيم رءوس في قتال.

واعلم أن الأصل هو ألا يخبر باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات بسبب أن الشأن في الأسماء الدالة على الذو ات أن يكون وجودها مستمراً في جميع الأزمنة، فالإخبار عنها باسم الزمان الدال على حصة معينة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاص مع أن وجودها حاصل في غير هذا الزمان مثل حصوله فيه، وهذا لا يجوز لأنه لا يفيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه.

ثم اعلم أن المدار في تجويز ذلك الإخبار هو حصول فائدة لم يكن يعلمها المخاطب، وقد وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدئين، وح اصل هذا الضابط أن يكون المبتدأ عاماً ــ أي دالاً على متعدد ــ والخبر خاصاً، نحو «نحن في شهر ربيع» أو «نحن في زمان طيب» أو «مبارك».

ومن هذا التعليل تفهم السر في جواز الإخبار باسم المكان عن اسم الذات وعن اسم المعنى، كما تعلم السر في جواز الإخبار بالزمان عن المعنى.

وإنما مثّلتُ بقاطنٍ ومضروب ليعلم أنه لا فرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل، أو النائب عن الفعل.

ومن شواهد النفي قوله:

38 ــ خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ

---

38 ــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم 136) والمؤلف في أوضحه (رقم 64) وفي الشذور (رقم 84) وشرحناه في كل هذه المواضع، وسيأتي للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل.

اللغة: «واف» اسم فاعل من الوفاء، وفعه وفى يفي، مثل وعى يعي، ومن باب ضرب يضرب، والوفاء: أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك، وحرباً على أعدائه «أقاطع» فعل مضارع من المقاطعة، وهي الهجر.

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل مودته فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاء بعهود المودة.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، وأصله الأول يا خليلان لي، فحذفت النون للإضافة، ثم حذفت اللام للتخفيف، ثم تغير حرف إعرابه لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة، كما هو ظاهر «ما» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «واف» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين «بعهدي» الباء حرف جر، وعهد: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه؛ مبني على الفتح في محل جر «أنتما» ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه

ومن شواهد الاستفهام قوله:

39 ــ أقاطنٌ قوم سلمى أم نووا ظَعَناً؟ إنْ يظعنوا فعجيبٌ عيش مَنْ قَطَنا

منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تكونا» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسم تكون مبني على السكون في محل رفع «لي» جار ومجرور متعلق بتكون «على» حرف جر «من» اسم موصول: مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون «أقاطع» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو من، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع، محذوف، والتقدير : على من أقاطعه وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي علي من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: قوله: «ما واف أنتما» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنتما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف، لكون هذا المبتدأ وصفاً ــ أي : اسم فاعل ــ معتمداً على حرف النفي الذي هو «ما».

39 ــ وهذا الشاهد مما لم تتيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني (ش 134) والمؤلف في أوضحه (رقم 65) وفي شذور الذهب (رقم 65) وقد شرحناه في هذه المواضع، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب.

اللغة: «قاطن» اسم فاعل فعله قطن ــ من باب قعد ــ إذا أقام، وتقول : قطن بالمكان يقطن، إذا لم يفارقه «ظعناً» هو هنا بفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقة الديار.

المعنى: يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أو نووا أن يرتحلوا عنه، ثم أخبر أنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قاطن: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «قوم» فاعل بقاطن، سد مسد خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقوم مضاف و «سلمى» مضاف إليه «أم» حرف عطف «نووا» فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «ظعناً» مفعول به لنووا منصوب بالفتحة الظاهرة «إن»

ص ــ وقد يتعدَّد الخبر، نحو: (وهو الغفور الودود).

ش ــ يجوز أن يُخبَر عن المبتدأ بخبرٍ واحدٍ، وهو الأصل، نحو : «زيدٌ قائمٌ » أو بأكثر، كقوله تعالى : (وهو الغفور الودود، ذو العرش، المجيد، فعّالٌ لما يريد)[1] وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدّده، وقدّر لما عدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدآتٍ، أي : وهو الودود، وهو ذو العرش، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل «زيدٌ شاعرٌ و كاتبٌ » وفي نحو : «الزّيدانِ شاعرٌ وكاتبٌ » وفي نحو : «هذا حلو حامضٌ » لأن ذلك كله لا تعدّد فيه

حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يظعنوا» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «فعجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضمة الظاهرة «عيش» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، هو مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «قطناً» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن يظعنوا.

الشاهد فيه: قوله «أقاطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله «قاطن» لكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة.

(1) الآيات 14 و 15 و 16 من سورة البروج.

في الحقيقة: أما الأول فلأن الأول خبرٌ، والثاني معطوف عليه، وأما الثاني فلأن كلّ واحدٍ من الشخصين مُخبَر عنه بخبر واحد، وأما الثالث فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُزٌّ[1].

***

ص ـــ وقد يتقدّم، نحو: «في الدّار زيدٌ» و «أين زيدٌ»؟

ش ـــ قد يتقدم الخبر على المبتدأ: جوازاً، أو وجوباً.

فالأول نحو : «في الدّار زَ يْ دٌ»، وقوله تعالى : (سلامٌ هِ يَ»[2]، (وآيةٌ

---

(1) لإيضاح كلام الشارح وبيانه بياناً كاملاً ننبهك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً، مع أن المبتدأ غير متعدد، نحو «زيد أديب فقيه حاسب» وعلامة هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار على واحد من الأخ بار المتعددة فتقول : «زيد أديب» أو تقول: «زيد فقيه» أو تقول «زيد حاسب» ويجوز في هذا النوع أن توسط حرف العطف بين الأخبار فتقول : «زيد أديب وفقيه وحاسب» بغير خلاف.

النوع الثاني: أن يتعدد لفظاً فقط، ويكون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر الواحد، نحو «الرمان حلو حاض» ونحو «على أعسر أيسر» أي يعمل بكلتا يديه، ونحو قولك للأبلق «هذا أسود أبيض» وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاقتصار على واحد من الأخبار المذكورة، فلا يجوز أن تقول «الرمان حلو» ولا «الرمان حاض» وكذا في الأمثلة الباقية، وهذا النوع لا يجوز توسيط حرف العطف بين الأخبار المتعددة فلا تقول . «الرمان حلو وحامض» لأن حرف العطف يدل على المغايرة، والفرض أنه جامع للوصفين، وليس المراد أن بعضه حلو وبعضه حامض.

النوع الثالث: أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدد أيضاً إما حقيقة، نحو «بنوك كاتب وشاعر وحاسب» وإما حكماً، نحو قوله تعالى : (إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر) ويجب فيه أن يوسط حرف العطف بين الأخبار، كما ترى في الآية الكريمة.

(2) من الآية 5 من سورة القدر.

لهم اللّيل)[1] وإنما لم يجعل المقدَّمُ في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

والثاني [2] كقولك : «في الدّار رجلٌ » و «أين زيدٌ »؟ وقولهم : «على التّمرة مثلها زُبْ داً» وإنما وجب في ذلك تقديمُ ه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي التباسَ الخبر بالصفة؛ فإنّ طلب النكرة الوصفَ لتخ تصّ به طلبٌ حثيثٌ، فالتزم تقديمه دفعاً له ذا الوهم، وفي الثاني إخراج ماله صدر الكلام ــ وهو الاستفهام ــ عن صدريّته، وفي الثالث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

***

ص ــ وقد يُحذَف كلٌّ من الْمُ بتَْ دَأ والخَبَ رِ، نحو : (سلامٌ، قومٌ مُنكَرونَ) أي: عليكم، أنتم.

ش ــ وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه.

فالأول نحو قوله تعالى : (قل أفأُنبِّئكم بشرٍّ من ذلكم النّار)[3] أي هي النار، وقوله تعالى: (سورةٌ أنزلناها)[4] أي هذه سورة.

---

(1) من الآية 37 من سورة يس.

(2) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة، وكل مثال يمثل ضابطاً؛ فضابط المثال الأول أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكره المؤلف.

(3) من الآية 72 من سورة الحج.

(4) من الآية 1 من سورة النور.

والثاني كقوله تعالى : (أُكُلُها دائمٌ وظلُّها)[1] أي دائم، وقوله تعالى : (قل أأنتم أعلم أم الله)[2] أي أم الله أعلم.

وقد اجتمع حذف كل منهما، وبقاء الآخر، في قوله تعالى : (سلامٌ قومٌ مُنكَرونَ)[3] فسلام : مبتدأ حُذف خبره، أي : سلامٌ عليكم، وقومٌ : خبر حُذف مبتدؤه، أي أنتم قوم.

***

ص ــ ويجب حذف الخبر قبل جوابي «لولا » والقسم الصريح، وا لحال الممتنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصّريحة، نحو : (لولا أنتم لكنّا مؤمنين) و «لَعَمرُكَ لأفعلنَّ » و «ضربي زيداً قائماً » و «كلّ رجل وضَيْعتُهُ».

ش ــ يجب حذف الخبر في أربع مسائل[4]:

(1) من الآية 35 من سورة الرعد.

(2) من الآية 140 من سورة البقرة.

(3) من الآية 25 من سورة الذاريات.

(4) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجوباً كما تعرض لحذف الخبر وجوباً، ونحن نذكره لك في اختصار فنقول.

يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع.

الأول: أن يخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح، نحو (الحمد لله الحميد) برفع الحميد، أو لمجرد ذم، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) برفع الرجيم.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس مع كونه مؤخراً عنهما، نحو «نعم الرجل زيد » ونحو «بئست المرأة هند» فإذا أعربت «زيد، وهند» خبراً لم يجز أن يذكر مبتدؤه.

إحداها : قبل جواب «لولا »[1]، نحو قوله تعالى : (لولا أنتم لكنّا مؤمنين)[2] أي: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى؛ بدليل أن بعده : (أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم)[3].

الثانية: قبل جواب القسم الصريح، نحو قوله تعالى : (لعمركَ إنّهم لفي سكرتهم يعمهون)[4] أي: لعمرك يمين، أو قَسَمي، واحترزت بالصريح عن نحو : «عهد الله »؛ فإنّه يستعمل قَ سَماً وغيره، تقول في القسم : «عهد الله لأفعلنَّ» وفي غيره : «عهد الله يجب الوفاء به »؛ فلذلك يجوز ذكره تقول : «عليَّ عهد الله».

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ [5]، كقولهم : «ضربي

الثالث: أن يكون الخبر صريحاً في الدلالة على القسم، نحو «في ذمتي لأفعلن».

الرابع: أن يكون الخبر مصدراً أتي به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى (فصبر جميل) أي فأمري صبر جميل.

(1) المراد لولا الامتناعية، وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولا؛ فإذا قلت: «لولا علي لهلك عمر » فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب وجود علي، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية، فإذا دخلت على فعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لا دَرَّ دَرُّكِ إنِّي قد رميتُهُم لولا حُدِدْتُ، ولا عُذرى لِمَحدودِ

فقوله: «حددت» ـــ ومعناه «حرمت» ـــ مقدر بمصدر: أي لولا الحد أي الحرمان موجود.

(2) من الآية 31 من سورة سبأ.

(3) من الآية 32 من سورة سبأ.

(4) من الآية 72 من سورة الحجر.

(5) فإن كان الحال صالحاً لأن يخبر به عن المصدر، نحو أن تقول : «ضربي زيداً شديد » وجب جعله خبراً ورفعه لذلك، ولا يجوز جعله حالاً، ونصبه في هذه الحالة شاذ، وورد منه قول العرب : «حكمك مسمطاً» أي ثابتاً، فإن مسمطاً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ، وقد نصبوه على الحال شذوذاً، وخرجوا عليه قول الزباء:

ما للجِمال مشيها وئيدا أجندلاً يحمِلْنَ أم حديدا

زيداً قائماً»، أصله : ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، فحاصلٌ : خبر، وإذا :
ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى «كان» التامّة، وفاعلها مستتر فيها، عائد على مفعول
المصدر، وقائماً: حالٌ منه، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ؛
فلا تقول: ضربي قائم؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام، وكذلك «أكثر شربي
السَّويق ملتوتاً»، و «أخطب ما يكون الأمير قائماً » تقديره : حاصل إذا كان
ملتوتاً، أو قائماً، وعلى ذلك فقس[1].

الرابعة : بعد واو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم : «كلّ رجلٍ وضَيْعَتُه »
أي: كل رجلٍ مع ضيعته مقرونان؛ والذي دل على الاقتران ما في الواو من
معنى المعيَّة.

***

ص ــ بابٌ : النّواسخ لحكم الم بتد أ والخبر ثلاثة أنواعٍ : أحدها : كان،
وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فتئَ
وما انفكَّ، وما برح، وما دام؛ فيرفعْنَ المبتدأ اسماً لهنَّ، وينصبنَ الخبر خبراً لهنَّ،
نحو: (وكان ربّكَ قديراً).

ش ــ النواسخ : جمع ناسخ، وهو في اللغة من النّسخ بمعنى الإزالة،

فقولها «وئيدا» حال سدت مسد الخبر مع صلاحيته للإخبار به، وذلك شاذ وعلماء الكوفة يجعلون «وئيدا» حالاً من الجمال و «مشيها» فاعلاً مقدماً لوئيد، وهو غير مرتضى عند أهل البصرة.

(1) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً كالمثال الأول، أو أفعل تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني، أو أفعل تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالمثال الثالث، وبعد ذلك مفعول للمصدر، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن يكون خبراً، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح.

يقال: نسخت الشمسُ الظلَّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر.

وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواها، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو إنّ وأخواها، وما ينصبهما معاً، وهو ظنَّ وأخواها.

ويسمّى الأول من معمولَي باب كان اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب إنّ اسماً، والثاني خبراً، ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً.

والكلام الآن في باب كان، وألفاظه ثلاثَ عشرةَ لفظةً [1]؛ وهي على ث لاثة أقسام[1]:

---

(1) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشر سبعة أفعال أخرى وردت بمعنى صار، وهي : آض، ورجع، وعاد، واستحال، وحار، وراح، وتحول، وسيذكر المؤلف بعد قليل أن خمسة من الأفعال الثلاثة عشر تأتي بهذا المعنى.

فأما آض فنحو قول الراجز:

رَبَّيْتُهُ حتّى إذا تمعددا　　　وآضَ نهداً كالحصان أجردا

وأما رجع فنحو قول الشاعر:

يمرُّون بالدَّهنا خِفاقاً عيابُهُمْ　　　ويرجِعْنَ مِنْ دارين بُجر الحقائبِ

وأما عاد فنحو قول الشاعر:

وكان مضلّي من هُدِيتُ برشده　　　فللّه مغوٍ عاد بالرُّشد آمراً

وأما استحال فنحو قول الشاعر:

إنّ العداوةَ تستحيل مودَّةً　　　بتداركِ الهفوات بالحسناتِ

وأما حار فنحو قول لبيد:

وما المرء إلاّ كالشِّهاب وضوئه　　　يحور رماداً بعد إذ هو ساطع

(1) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط، وهي ثمانية : كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى وبات، وظلَّ، وصار، وليس.

(2) وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفيٌ أو شبهه وهو أربعة : زال، وفتئَ، وبرِحَ، وانفكَّ، فالنفي نحو قوله تعالى : (ولا يزالون مختلفين)[1] و (لن نبرَحَ عليه عاكفين)[2]، وشبهه هو النهي والدعاء؛ فالأول كقوله:

40 ــ صاحِ شمِّرْ، ولا تزلْ ذاكر المو تِ؛ فنسيانُهُ ضلالٌ مبينُ

وأما راح فنحو قولك: «راح عبد الله منطلقاً»، ومنه الحديث «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً » وأما تحول فنحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

وبُدِّلْتُ قرحاً دامياً بعد صِحَّةٍ لعلَّ منايانا تحوَّلْنَ أبؤُساً

وفي «آض، وعاد» خلاف بين النحويين، وسيأتي لهذا الكلام بقية (انظرها في ص 183 و ص 186).

(1) من الآية 118 من سورة هود.

(2) من الآية 91 من سورة طه.

40 ــ لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم 172) والمؤلف في أوضحه (رقم 81) وابن عقيل (رقم 62).

اللغة: «شمر» فعل أمر من التشمير، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤ له، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده «لا تزل ذاكر الموت » أي استمر على ذكره، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ نسيانه ضلال» أي داع إلى الضلال وموقع فيه «مبين» ظاهر واضح.

المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.

الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا : حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت

والثاني كقوله:

41 ــ ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البِلَى   ولا زال مُنْهلاً بجرعائكِ القَطْرُ

«ذاكر» خبر تزل، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف و «الموت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل نسيان : مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «لا تزل ذاكر الموت » حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونصب الخبر الذي هو قوله : «ذاكر الموت» لكونه فعلاً مضارعاً متصرفاً من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

41 ــ هذا البيت من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة «وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم 63) والأشموني (رقم 11) والمؤلف في أوضحه (رقم 82) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها.

اللغة: «البلى» هو بكسر الباء وفتح اللام، وتقول: بلى الثوب يبلى بلى، على وزن رضى يرضى رضى، إذا رث جديده «منهلا» اسم فاعل من قولك : انهل المطر، إذا انسكب وانصب «جرعائك» الجرعاء ــ بفتح الجيم وسكون الراء ــ رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» بفتح فسكون ــ المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته «مي» أن تسلم من عوادي الزمان، وأن يدوم نزول المطر عليها ، لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامر آهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: يا هذه، مثلاً

(3) وما يعمله بشرط أن يتقدّم عليه «ما » المصدرية الظرفية، وهو :
دام، كقوله تعالى : (وأوصاني بالصّلاة والزّكاة ما دمت حيّاً)[1] أي:

«اسلمي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «يا» حرف نداء، دار: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف و «مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق با سلمى «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «منهلاً» خبر زال تقدم على اسمه «بجرعائك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الك سر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه «القطر» اسم زال تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام: ولا زال القطر منهلاً بجرعائك.

الشاهد فيه: قوله «ولا زال منهلاً بجرعائك القطر » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي.

وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه، كما تبين في الإعراب، وسيأتي شرح ذلك قريباً (ص 180).

واعلم أنه ربما حذف حرف النفي من اللفظ، وهو مراد ومقدر، اعتماداً على فهم السامع مع ما استقر في خصوص هذه الأفعال الأربعة من أنها لا تكون ناقصة رافعة للاسم ناصبة للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه، ومن حذف حرف النفي ق وله تعالى: (تالله تفتأ تذكر يوسف) التقدير: تالله لا تفتأ تذكر، وكذلك قول امرئ القيس:

فقلتُ يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

التقدير: يمين الله لا أبرح قاعداً.

(1) من الآية 31 من سورة مريم.

مدّة دوامي حيّاً، وسمّيت «ما» هذه مصدريةً؛ لأنها تقدّر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفيةً؛ لأنها تقدّر بالظرف، وهو المدة.

***

ص ـــ وقد يتوسّط الخبر، نحو:

* فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ *

ش ـــ يجوز في هذا الباب أن يتوسّط الخبر بين الاسم والفعل، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدّم المفعول على الفاعل [1]، قال الله تعالى : (وكان حقّاً علينا نصر المؤمنين)[2] (أكان للنّاس عجباً أنْ أوحينا)[3]، وقرأ حمزة وحفصٌ : (ليسَ البِ رَّ أنْ تُوَلُّوا وجوهَكمْ)[4] بنصب البرّ، وقال الشاعر :

---

(1) أطلق الشارح الكلام، فعلم من إطلاقه أن المر اد بتوسط الخبر وقوعه بين العامل الذي هو كان أو إحدى أخواتها وبين الاسم على أي صورة كان الكلام، وقد اختلف النحاة من هذه المسألة في بعض فروعها، والجمهور من البصريين على أن وقوع الخبر في هذا الباب بين العامل واسمه جائز في جميع الصور، سواء أكان الخبر مفرداً نحو قوله تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم نحو قولك «كان يخلص لك زيد » أم كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لغير ضمير الاسم نحو قولك «كان يخلص لك أبوه زيد» أم كان الخبر جملة اسمية نحو «كان آماله بعيدة زيد» وذهب جمهور الكوفيين إلى أن ذلك غير جائز في جميع أفعال هذا الباب لأن الخبر يشتمل على ضمير عائد إلى الاسم فيكون هذا الضمير راجعاً إلى متأخر، وهو عندهم غير جائز، ومنعه ابن معط في «دام» وحدها، وابن درستويه في ليس، ومنعه قوم إذا كان الخبر جملة فعلية مطلقاً، ومنعه قو م آخرون إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها رافع لضمير الاسم، وصحح هذا الرأي ابن عصفور.

(2) من الآية 47 من سورة الروم.

(3) من الآية 2 من سورة يونس.

(4) من الآية 177 من سورة البقرة.

42 ــ سلي إنْ جَهِلْتِ النّاس عنّا وعنهُمُ   فليس   سواءً   عالمٌ

---

42 ــ هذا البيت من كلام السموأل بن عادياء اليهودي، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم ابن عقيل (رقم 66) والأشموني (رقم 134).

اللغة: «سلي» فعل أمر من السؤال «سواء» معناه هنا مستو.

المعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي لاناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا، فإذا سألت عرفت، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب: «سلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم «جهلت» جهل: فعلي ماض فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بإن. والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن جهلت فاسألي «الناس» مفعول به لسلي «عنا» جار ومجرور متعلق بسلي «وعنهم» الواو حرف عطف، عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر «سواء» خبر ليس تقدم على اسمه «عالم» اسم ليس تأخر عن خبره «وجهول» الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على عالم، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «ليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس ــ وهو قوله سواء ــ على اسمه وهو قوله عالم، فدل على أن هذا التقدم جائز مع هذا الفعل الذي هو ليس، خلافاً لمن منع منه كابن درستويه.

ومما يدل عليه قوله تعالى: (ليس البر أن تولوا وجوهكم) بنصب البر على أنه خبر ليس تقدم على اسمه، واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما أوضحناه.

وجهولُ

ومن أدلة ذلك في زال الشاهد السابق (رقم 41) وقد بينا ذلك في شرحه.

وقال الآخر:

43 ــ لا طيب للعيش ما دامَتْ مُنغَّصةٌ   لذّاتُهُ بادِّكار الموت والهَرَمِ

---

43 ــ هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم67) والمؤلف في أوضحه (رقم 76) والأشموني (رقم 185) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها.

اللغة: «ادكار» أي: تذكر، وأصله إذ تكار، ثم قلبت التاء دالاً، فصار إذ دكار، ثم قلبت الذال المعجمة دالاً مهملة فصار اددكار، ثم أدغمت الدال على الدال، ويجوز أن تقول اذكار ــ بذال معجمة مشددة ــ على أن تعكس في القلب، فتقلب الدال ذالاً، ثم تدغم الذال في الذال «الهرم» الشيخوخة وكبر السن.

المعنى: إن الإنسان لا يهنأ باله، ولا تستريح خواطره، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير التذكر للموت وما يصيبه من الكبر والضعف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «طيب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب للعيش، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه «منغصة» خبر دام مقدم على اسمه، منصوب بالفتحة الظاهرة «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «بادكار» الباء حرف جر، ادكار : مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بادكار، وادكار مضاف و «الموت» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والهرم» الواو حرف عطف، الهرم: معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: «ما دامت منغصة لذاته » حيث تقدم خبر دام، وهو قوله منغصة، على اسمها، وهو قوله لذاته؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم.

وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي

(1) وعن ابن دُرُسْتُوَيه أنه منع تقديم خبر ليس، ومنع ابن معطٍ في ألفيته تقديم خبر دام، وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها[2].

***

ص ـــ وقد يتقدَّم [الخبر]، إلاّ خبر دام وليس.

ش ـــ للخبر ثلاثة أحوالٍ:

(1) أحدها: التأخير عن الفعل واسمه، وهو الأصل، كقوله تعالى : (وكان

البيت وجوه أخرى من الإعراب والتخريج لا تليق بهذه اللمحات الوجيزة.

(1) قال ابن معط في ألفيته:

ولا يجوز أن تُقدِّمَ الخَبَرْ   على اسم ما دام، وجاز في الأُخَرْ

(2) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم 41 السابق، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده، وقول حسان بن ثابت الأنصاري:

كأنّ سبيئةً مِنْ بيتِ رأسٍ   يكون مزاجها عَسَلٌ وماءُ

فمزاجها: خبر يكون، وعسل: اسم يكون، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه.

ومثله قول ابن أحمر:

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها   قطا الحزن قد كانَتْ فراخاً بيوضُها

ففراخاً: خبر كانت، وبيوضها : اسمها، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخاً، وقد بينا لك (في ص 176) الأفعال التي تجيء بمعنى صار، واستشهدنا لها، وسيبين المؤلف قريباً أن كان من الأفعال التي تكون بهذا المعنى (ص186).

ومما تقدم فيه خبر «دام» قول الشاعر:

ما دام حافِظَ سِرِّي مَنْ وثقتُ به   فهو الّذي لستُ عنه راغباً أبداً

فقوله «حافظ سري» خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله «من وثقت به».

وإنما استشهد المؤلف بالبيتين (42 و 43) ليرد بالأول على ابن درستويه وبالثاني على ابن معط، والرد عليهما رد على الذين أطلقوا المنع.

ربُّكَ قديراً)[1].

(2) الثاني: التّوسّط بين الفعل واسمه، كقوله تعالى : (وكان حقّاً علينا نصر المؤمنين)[2]، وقد تقدم شرح ذلك[3].

(3) والثالث: التقدم على الفعل واسمه، كقولك : «عالماً كان زيدٌ »[4]، والدليل على ذلك قوله تعالى : (أهؤلاءِ إياكم كانوا يعبُدُونَ)[5]،

---

(1) من الآية 54 من سورة الفرقان.

(2) من الآية 47 من سورة الروم.

(3) مما يتعلق بتوسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أسمائها أن نبين لك أن التوسط المذكور على ثلاثة نواع:

النوع الأول: أن يكون التوسط جائزاً كالآية الكريمة، وكبيت السموأل السابق (ش رقم 42).

النوع الثاني: أن يكون التوسط واجباً كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه، نحو «أحب أن يكون مع زيد أخوه » فإن الخبر لو تأخر لعاد الضمير في «أخوه» على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز إجماعاً، ثم لا يجوز في هذا المثال ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل؛ لأن الفعل مقترن بأن المصدرية وهي لا يتقدم عليها معمول معمولها.

الثالث: أن يكون التوسط ممتنعاً، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء).

(4) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جميعاً على ثلاثة أقسام أيضاً.

القسم الأول: أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف، وكالآية الكريمة التي تلاها.

الثاني: أن يكون تقديمه واجباً، وذلك كأن يكون الخبر مما له الصدارة كأسماء الاستفهام نحو «كيف كان زيد» وأسماء الشرط نحو «أينما يكن زيد أكن».

النوع الثالث: أن يكون التقديم ممتنعاً، وذلك في الموضع الذي يجب فيه توسيط الخبر، وقد بيناه فيما مر قريباً.

(5) من الآية 40 من سورة سبأ.

فإياكم: مفعول يعبدون، وقد تقدّم على كان، وتقدُّم المعمول [1] يؤذن بجواز تقدم العامل.

ويمتنع ذلك في خبرٍ «ليس» و «دام».

فأما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق؛ لأنك إذا قلت : «لا أصحبُكَ ما دام زيدٌ صديقَكَ»، ثم قدّمْتَ الخبر على «ما دام» لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصولٌ حرفيٌّ يُقدَّر بالمصدر كما قدّمناه، وإن قدمته على «دام» دون «ما » لزم الفصل بين الموصول الحرفيّ وصلته، وذلك لا يجوز؛ لا تقول: «عجبتُ ممّا زيداً تصحب »، وإنما يجوز ذلك في الموصول الاسمي، غير الألف واللام؛ تقول : «جاءني الّذي زيداً ضرب »، ولا يجوز في نحو: «جاء الضّارب زيداً» أن تُقدِّم زيداً على ضاربٍ.

وأما امتناع ذلك في خبر «ليس» فهو اختيار الكوفيين، والمبرد، وابن السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل «ذاهباً لستُ » ولأنها فعل جامد، فأشبهت عسى، وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي ابن جني إلى ا لجواز، مستدلين بقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)[2] وذلك لا نّ «يوم » متعلق بمصروفاً، وقد تقدم على ليس، وتقدّم المعمول يؤذن بجواز تقدّم العامل [1]

والجواب: أنهم توسّعوا في الظروف ما لم يتوسّعوا في غيرها، ونُقل عن سيبويه القول بالجواز، والقول با لمنع.

***

(1) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، والعامل هنا هو «يعبدون» والمعمول هو «إياكم» وجملة «يعبدون» خبر كان.

(2) من الآية 8 من سورة هود.

ص ــ وتختصّ الخمسة الأول بمرادفة صَارَ.

ش ــ يجوز في «كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ» أن تستعمل بمعنى صار[1]، كقوله تعالى: (وبُسَّتِ الجبال بسّاً، فكانَتْ هباءً مُنبثّاً، وكنتم أزواجاً ثلاثةً)[2]، (فأصبحتم بنعمته إخواناً)[3]، (ظلَّ وجهُهُ مُسْوَدّاً)[4]، وقال الشاعر:

44 ــ أمْسَتْ خلاءً، وأمسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الّذي أخنى على لُبَدِ

---

(1) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما.

الأول: أن معنى مرادفة هذه الأفعال لصار أنها تدل على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى الصفة التي يدل عليها خبرها، نحو قوله تعالى (فكانت هباء) فإن المعنى والله أعلم أنها تحولت من صفة الثبات إلى صفة الهبائية ومثل ذلك قولك «صار زيد غنياً» ألا ترى أن المعنى أنه تحول من صفة عارضة هي الفقر إلى صفة أخرى عارضة أيضاً هي الغنى، ومن أمثلد ذلك قولهم «صار الطين إبريقاً».

الأمر الثاني: أن جار الله الزمخشري ذهب إلى أن «بات» أيضاً تأتي بمعنى صار، ومثل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «فإنه لا يدري أين باتت يده» والذي دعاه إلى هذا أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً، فإذا بقى بات على معناه الأصلي ــ وهو تخصيص ثبوت اسمها لخبرها بوقت البيات ــ لم يفد الكلام أن الحكم يسري على من نام نهاراً، وليس هذا الكلام بسديد؛ فإن هذا التعبير جرى على ما هو الغالب في النوم وهو كونه ليلاً، والنوم في النهار قليل.

وقد مضى عد الأفعال التي بمعنى صار والاستشهاد لها (انظر 176 و 177 و 183).

(2) من الآيات 5 و 6 و 7 من سورة الواقعة.

(3) من الآية 103 من سورة آل عمران.

(4) من الآية 58 من سورة النحل.

44 ــ هذا البيت من كلام النابغة الذبياني، وقد استشهد به الأشموني (رقم 180) وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللغة والرواية: «أمست خلاء» يروى في مكانه «أضحت خلاء» وتقديره أمست ذات خلاء، والخلاء: الفراغ، وقوله «وأمسى أهلها احتملوا» أي: ارتحلوا وفارقوها «أخنى عليها» أي: أفسدها ونقصها «لبد» بضم

ففتح ـــ اسم نسر، وكان لبد هذا ـــ فيما زعموا ـــ آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها.

المعنى: يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال؛ فقد خلت من الإنس، و لم يبق بها من سكانها أحد، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها.

الإعراب: «أمست» أمسى: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح المقدر لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه، وحرف لا محل له من الإعراب، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياء فالسَّنَدِ أقْوَتْ، وطال عليها سالف الأمَدِ

«خلاء» خبر أمسى، منصوب بالفتحة الظاهرة «وأمسى» الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له «أهلها» أهل: اسم أمسى مرفوع بالضمة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه «احتملوا» احتمل: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى «أخنى»فعل ماض «عليها» جار ومجرور متعلق بأخنى «الذي» اسم موصول فاعل أخنى، مبني على السكون في محل رفع «أخنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وا لجملة من أخنى الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول «على لبد» جار ومجرور متعلق بأخنى الثاني.

الشاهد فيه: قوله «أمست خلاء» فإن أمسى ههنا بمعنى صار؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى؛ فكأنه قال: صارت خالية، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أح بابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأنه يصف تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها؟

وقال الآخر:

45 ــ أضحى يُمزِّق أثوابي، ويضربني   أَبَعْدَ شيبي يبغي عنديَ الأدَبَا؟

***

---

45 ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سابق أو لاحق.

اللغة: «الأدب» أراد ههنا محاسن الأخلاق، وهو أدب النفس.

المعنى: يقول: إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدي علي، ويهينني بتمزيق ثوب وبضربي؛ وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب، وهذا الأخير أظهر.

الإعراب: «أضحى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «يمزق» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى «أثوابي» أثواب: مفعول به ليمزق، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ويضربني» الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «أبعد» الهمزة للاستفهام، بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية بيبغي، وبعد مضاف وشيب من «شيبي» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «يبغي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «عندي» عند: ظرف مكان، منصوب على الظرفية بيبغي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر «الأدبا» مفعول به ليبغي، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وأصل نظم الكلام. أيبغي عندي الأدب بعد شيبي؟

الشاهد فيه: قوله «أضحى يمزق» فإن أضحى ههنا بمعنى صار، لأنه يدل على التحول من حال إلى حال، على ما ذهب إليه المؤلف، ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي ــ وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى ــ لم يكن في ذلك بأس، هذا ما ظهر لي، والله الموفق.

ص ـــ وغير ليس وفتئ وزال، بجواز التّمام، أي : الاستغناء عن الخبر، نحو : (وإن كان ذو عُسرةٍ فنَظِرَةٌ إلى ميسرةٍ)، (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)، (خالدين فيها ما دامت السّموات والأرض).

ش ـــ ويختص ما عدا فتئ وزال وليس [1] من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً، ومعنى التمام: أن يستغني بالمرفوع عن المنصوب، كقوله تعالى : (وإن كان ذو عسرةٍ)[2] (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون)[3] (خالدين فيها ما دامت السّموات والأرض)[4].

وقال الشاعر:

46 ـــ تطاول ليلُكَ بالإثمد وباتَ الخليُّ و لم تَرْقُدِ

وبات وباتَتْ له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأرمَدِ

وذلك مِنْ نبإٍ جاءني وخُبِّرْتُهُ عن بني الأسودِ

---

(1) دخل في كلام المؤلف فيما يجئ ناقصاً تارة وتاماً تارة أخرى من أفعال هذا الباب «ظل» وقد اختلف العلماء فيه، فذهب ابن مالك إلى أنه يجيء تاماً بمعنى طال أو دام، وذكر الرضي أنها لا تجيء إلا ناقصة، ورد أبو حيان كلام الرضي بأنه مخالف لأئمة اللغة والنحو.

(2) من الآية 280 من سورة البقرة.

(3) من الآية 17 من سورة الروم.

(4) من كل من الآيتين، 10 و 109 من سورة هود.

46 ـــ هذه الأبيات لامرئ القيس بن عانس ـــ بعين مهملة وبعد الألف نون، ويقال عابس، بالباء مكان النون ـــ ابن المنذر، وهو شاعر جاهلي، وقد استشهد الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم188) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافياً، واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف.

اللغة: «الإثمد» بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة، وضبط بفتح الهمزة أيضاً، وضبط بضمها ـــ وهو اسم مكان معين «الخلي» الخالي من العشق ونحوه «العائر» القذى في العين «الأرمد» المصاب بالرمد «عن بني الأسود» يروى في مكانه «عن أبي الأسود».

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود.

الإعراب: «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل: فاعل تطاول، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «بالإثمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف، بات : فعل ماض «الخلى» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف، لم : حرف نفي وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي «وبات» الواو حرف عطف، وبات: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «وباتت» الواو عاطفة، بات : فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق بباتت «ليلة» فاعل باتت «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاع لاً، وليلة مضاف و «ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و «العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذي، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف، ذا : اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، واللام حرف دال عل ى البعد ـــ والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «جاءني» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف، خبر : فعل ماض مبني للمجهول . والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان لخبر، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف

وما فسَّرنا به التمام هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً، لم سمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لكونه لم يكتفِ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سُلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان، والصحيح الأول.

***

ص ـــ وكان بجواز زيادتها متوسّطة، نحو: «ما كان أحْسَنَ زيداً»

ش ـــ ترد «كان» في العربية على ثلاثة أقسام:

(1) ناقصة؛ فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، نحو: (وكان ربُّكَ قديراً)[1].

(2) وتامَّة؛ فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب، نحو: (وإن كان ذو عُسرةٍ)[2].

(3) وزائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

وشرط زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: «ما كان

جر «بني» مجرور بعن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و «الأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله «وبات الخلي» وقوله «بات، وباتت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكتفياً بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

(1) من الآية 54 من سورة الفرقان.

(2) من الآية 280 من سورة البقرة.

أحسن زيداً» أصله: ما أحسن زيداً؛ فزيدت «كان » بين «ما » وفعل التعجب[1]، ولا نعني بزيادتها أنها لم تدلَّ على معنًى ألبتة، بل أنها لم يُؤْتَ بها للإسناد.

***

ص ــ وحذف نون مضارعها المجزوم، وصلاً، إنْ لم يلقَها ساكنٌ، ولا ضمير نصب متّصلٌ.

ش ــ تختص «كان» بأمور: منها مجيئها زائدة، وقد تقدّم، ومنها جواز حذف آخرها، وذلك بخمسة شروط، وهي: أن تكون بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة، وأن لا تكون موقوفاً عليها، ولا متصلةً بضمير نصب، ولا بساكن، وذلك كقوله تعالى: (ولم أكُ بغيّاً)[2] أصله أكون، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأولان واجبان، ولا يجوز الحذف في نحو: (لم يكن الّذين كفروا من أهل الكتاب)[3]، لأجل اتّصال الساكن بها، فهي مكسورة لأجله، فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ

(1) وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

لله دَرُّ أنُوشِرْوانَ من رجلٍ ما كان أعرَفَه بالدُّون والسَّفَلِ

(2) من الآية 20 من سورة مريم.

(3) من الآية 1 من سورة البينة.

عليه»[1]، لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائر تَرُدّ الأشياء إلى أصولها،
ولا في الموقوف عليها، نصّ على ذلك ابن خروفٍ، وهو حسنٌ، لأن الفعل
الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرفٍ واحدٍ أو حرفين وجب الوقف
عليه بهاء السكت [2]، كقولك عِهْ و لم يَعِهْ، فـ «لم يَكُ» بمنزلة «لم يَعِ»
فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرفٍ لم يكن، ولا يقال
مثله في «لم يَعِ» لأن إعادة الياء تُؤدّى إلى إلغاء الجازم، بخلاف «لم يكن» فإن
الجازم اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون كما بينا.

***

ص ـــ وحذفها وحدها معوَّضاً عنها «ما» في مثل «أمّا أنتَ ذا نفرٍ»
ومع اسمها في مثل «إنْ خيراً فخيرٌ» و «التمس ولو خاتماً من حديدٍ».

ش ـــ من خصائص «كان» جواز حذفها، ولها في ذلك حالتان: فتارةً
تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، ويعوّض عنها «ما»، وتارة تحذف مع اسمها
ويبقى الخبر ولا يعوّض عنها شيء.

---

(1) هذا من كلام سيدنا رسو ل الله صلى الله عليه وسلم، وقد روى الحديث: مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة (2 / 274 بولاق) والبخاري في كتاب الجهاد (4 / 70 بولاق) والإمام أحمد في عدة مواضع من المسند (انظر الحديث رقم 6360 وما بعده في 9 / 172).

(2) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة.

فالأول بعد «أن» المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل فعلٍ بفعلٍ، كقولهم :
«أمّا أنتّ منطلقاً انطلقتُ » أصله : انطقتُ لأنْ كنتَ منطلقاً، ف قدّمت اللام
وما بعدها على الفعل، للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، فصار لأن كنت منطلقاً
انطلقتُ، ثم حذف ا لجار اختصاراً كما يحذف قياساً من أنْ، كقوله تعالى :
(فلا جناح عليه أن يطّوّف بهما)[1] أي: في أن يطّوّف بهما، ثم حذفت
«كان» اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير، فصار أنْ أنتَ، ثم زيد «ما » عوضاً،
فصارت «أنْ ما أنتَ» ثم أُدغمت النون في الميم، فصار «أمّا أنتَ » وعلى ذلك
قول العباس بن مِرْداس:

47 ــ أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

أصله: لأن كنتَ، فعُمِلَ فيه ما ذكرنا.

---

(1) من الآية 185 من سورة البقرة.

47 ــ هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمي يقو له في خفاف بن ندبة، وخفاف شاعر أيضاً، وهو بوزن غراب، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (ج1 ص 148) وقد أنشده الأشموني (رقم 207) وابن عقيل (75) والمؤلف في مغني اللبيب (رقم 44 و 82) وفي أوضحه (رقم 97) وفي شذور الذهب (رقم 86) وقد شرحناه في هذه المواضع كلها.

اللغة: «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع «الضبع» السنة المجدبة الكثيرة القحط.

المعنى: يقول: لا تفتخر علي؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، و لم يستأصلهم الجدب والجوع، و إنما نقصهم الذياد عن الحرم، وإغاثة الملهوف، وإجابة الصريخ.

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و «خراشة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث.

والثاني بعد «إنْ» و «لو» الشرطيتين، مثال ذلك بعد «إنْ» قولهم: «المرء مقتولٌ بما قَتَلَ به، إنْ سيفاً فسيفٌ، وإنْ خِنْجَراً فخنجر» و «النّاس مجزيُّون بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرّاً فشرٌّ» وقال الشاعر:

48 ــ لا تقربنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلوما

«أما» مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما، فأما أن فمصدرية، وما: زائدة معوض بها عن كان المحذوفة «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة، مبني على الفتح في محل رفع «ذا» خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «قومي» قوم: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان وعوض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو أنت، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله «ذا نفر»، على ما ظهر لك من الإعراب، فالمحذوف من الجمة هو كان وحدها.

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في «أنت منطلقاً» الرفع والنصب ليس هو كان المحذوفة المعوض عنها بما كما قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة، وإنما هو «ما» نفسها؛ لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه، والشيء إذا عاقب الشيء ووقع موقعه عمل عمله، وولي من الأمر ما كان المحذوف يليه.

48 ــ هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه (ج1 ص132) وقد أنشد عجزه المؤلف في أوضحه (رقم94).

اللغة: «آل مطرف» هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلى.

أي: إن كان ما قتل به سيفاً فالذي يُقتَلُ به سيفٌ . وإن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كنتَ ظالماً وإن كنت مظلوماً.

ومثاله بعد «لو» قوله عليه الصلاة والسلام : «التَمِسْ ولو خاتماً مِنْ حديدٍ »

وقول الشاعر:

المعنى: تصف قومها بالعز والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم، لأن المغير إذا كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم، وإن كان مظلوماً طالباً لثأر عندهم عجز من الانتصاف منهم.

الإعراب: «لا» ناهية «تقرين» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم بلا الناهية، ونو ن التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الدهر» ظرف زمان متعلق بتقرب «آل» مفعول به لتقرب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و «مطرف» مضاف إليه «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «ظالماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، والتقدير : «إن كنت ظالماً » وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن كنت ظالماً فلا تقربهم «وإن» الواو حرف عطف، إن : حرف شرط «مظلوماً» خبر كان المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير : وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً، على مثال الماضي.

الشاهد فيه: قولها «إن ظالماً وإن مظلوماً» حيث حذفت كان واسمها وأبقت خبرها بعد إن الشرطية، في الموضعين، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت.

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول النابغة الذبياني:

حَدِبَتْ عليَّ بطون ضَنّةَ كلُّها   إنْ ظالماً أبداً، وإنْ مظلوما

وكذلك قول ابن همام السلولي:

وأَحضَرتُ عُذري عليه الشُّهو   دُ، إنْ عاذراً لي وإنْ تاركا

49 ــ لا يأمن الدّهرَ ذو بَغْيٍ ولو ملكاً

جنودُهُ ضاق عنها السّهل والجبلُ

أي: ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد، ولو كان الباغي ملكاً.

***

ص ــ و «ما» النّافية عند الحجازيّين كليس، إنْ تقدّم الاسم، و لم يُسبقْ بإنْ، ولا بمعمول الخبر إلاّ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، ولا اقترن الخبر بإلاّ، نحو (ما هذا بشراً).

---

49 ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم205) والمؤلف في أوضحه (رقم95).

اللغة: «بغي» هو الظلم ومجاوزة الحد «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أنه كثير الجند والأعوان.

الإعراب: «لا» ناهية «يأمن» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الدهر» مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل «ذو» فاعل يأمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و «بغي» مضاف إليه «ولو» الواو عاطفة على محذوف ستعلمه، لو : شرطية غير جازمة «ملكاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وكان المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البغي الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه ولو كان ملكاً فلا يأمنه «جنوده» جنود: مبتدأ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه «ضاق» فعل ماض «عنها» جار ومجرور متعلق بضاق «السهل» فاعل ضاق، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لملك «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل : معطوف على السهل.

الشاهد فيه: قوله «ولو ملكاً» حيث حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها وهو قوله : «ملكاً» بعد لو الشرطية، وقد بينا لك تقدير الكلام في إعراب البيت.

ش ــ اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروفٍ من حروف النفي مُجرى ليس :
في رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي : ما، ولا، ولات، ولكلٍّ منها
كلامٌ يخصُّها.

والكلام الآن في «ما » وإعمالها عمل ليس، وهي لغة الحجازيين وهي
اللغة القويمة، وبها جاء التنـــزيل، قال الله تعالى : (ما هذا بشراً)[1] (ما هنَّ
أُمّهاتهم)[2].

ولإعمالها عندهم ثلاثة شروطٍ : أن يتقدم اسمها على خبرها؛ وأن لا تقترن
بإن الزائدة؛ ولا خبرها بإلاّ؛ فلهذا أهملت في قولهم في المثل : «ما مسيءٌ مَنْ
أعتب» لتقدم الخبر؛ وفي قول الشاعر:

50 ــ بني غُدانةَ؛ ما إنْ أنتُمُ ذَهَبٌ ولا صريفٌ، ولكن أنتُمُ الخَزَفُ

---

(1) من الآية 31 من سورة يوسف.

(2) من الآية 2 من سورة المجادلة.

و لم يقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون «ما» في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة.

50 ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم211) والمؤلف في أوضحه (رقم101) وفي الشذور (رقم90).

اللغة: «غدانة» بضم الغين ـــ حي من بني يربوع «صريف» هو الفضة «الخزف» الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار.

المعنى: يقول: أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذلهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وأصله يا بني، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و «غدانة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» نافية «إن» زائدة «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «ذهب» خبر المبتدأ «ولا» الواو حرف عطف،

لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى : (وما محمّدٌ إلاّ رسولٌ قد خَلَتْ من قبله الرُّسُلُ)[1] (وما أَمْرُنا إلاّ واحدةٌ)[2]، لاقتران خبرها بإلاّ.

وبنو تميم لا يُعمِلُون «ما » شيئاً، ولو استوفت الشروط الثّلاثة، فيقولون : ما زيد قائم، ويقرءُون (ما هذا بَشَرٌ)[3].

***

ص ـــ وكذا «لا» النّافية في الشّعر بشرط تنكير معموليها نحو:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزَرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا

ش ـــ الحرف الثاني[4] مما يعمل عمل ليس «لا» كقوله:

لا: حرف زائد لتأكيد النفي «صريف» معطوف على ذهب «ولكن» الواو عاطفة، لكن : حرف استدراك «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ «الخزف» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «ما إن أنتم ذهب» حيث أهمل «ما» النافية، فلم يعملها، ولو أعملها لنصب بها الخبر، فقال: «ما إن أنتم ذهبا » وإنما أهملها بسبب وجود «إن» الزائدة بعدها، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال «ما إن أنتم ذهبا »؛ ولكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر «إن» حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» لا زائدة، ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فافهم ذلك.

(1) من الآية 144 من سورة آل عمران.

(2) من الآية 50 من سورة القمر.

(3) من الآية 31 من سورة يوسف، وقد ذكرنا لك أنه لم يقرأ بلغتهم إلا في الشاذ.

(4) أكثر العلماء لا يجعلون إعمال «لا» عمل ليس لغة لقوم من العرب، يقول أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة؛ إلا المطرزي فإنه قال بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيئ، وفي البسيط : القياس عند بني تميم عدم إهمالها،

51 ـــ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا   ولا وَزَرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا

ويحتمل أن يكونوا قد وافقوا أهل الحجاز ا هـــ ، ومن هذا الاضطراب تفهم أنه لم يستقر عند العلماء أن إعمالها لغة لقوم معينين.

51 ـــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم 226) والمؤلف في أوضحه (رقم 108) وأنشده في الشذور مرتين (رقم26) وابن عقيل (رقم 79) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها.

اللغة: «تعز» تصبر وتجلد «وزر» أصل الوزر الجبل، ثم استعمل في كل ملجأ يلجأ إل يه الإنسان، وهو بفتح كل من الواو والزاي.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: «تعز» فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا : نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء، أو متعلق بقوله «باقياً» الآتي «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، ولا : نافية تعمل عمل ليس «وزر» اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى» فعل ماض «الله» فاعل قضى، والجملة من قضى وفاعله لا محل لها صلة الموصول، وا لعائد ضمير محذوف منصوب بقضى، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً مما قضاه الله «واقياً» خبر لا النافية، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه، قوله «لا شيء باقياً» وقوله «ولا وزر واقياً» حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس؛ فرفع بها الاسم وهو قوله «شيء» وقوله «وزر» ونصب بها الخبر وهو قوله «باقياً» وقوله «واقياً» على ما اتضح لك من إعراب البيت.

ولإعمالها أربعة شروط: أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترن خبرها بإلاّ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر:

فلا يجوز إعمالها في نحو : «لا أفضلُ منكَ أحدٌ »: ولا في نحو : «لا أحد إلاّ أفضلُ منكَ »: ولا في نحو : «لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو »: ولهذا غُلِّطَ المتنبي في قوله:

52 ــ إذا الجود لم يُرزَقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً: ولا المالُ باقيا

وفي هذا البيت دليل على أنه لا يجب حذف خبر لا، لأن الخبر مذكور في الموضعين كما هو ظاهر، وقال قوم بوجوب حذف الخبر، وهذا البيت وبيت المتنبي يرد عليهم، إلا أن لهم أن يدعوا أن الاس م المنصوب حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

52 ــ هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية، ولا يحتج بشعره في قواعد النحو؛ فقد توفي في سنة 354 من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ، وسنبين لك ذلك، ونرده إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم94) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم400).

اللغة: «الجود» العطاء والكرم «الأذى» أراد به المن على المعطى بتعداد العطايا ونحو ذلك، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى.

المعنى: إذا كان الجواد يعطى ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن ماله ليس باقياً له، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى : (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى، من الآية 264 من سورة البقرة).

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والتقدير، إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير

مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصا» مفعول ثان ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا : نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا، مرفوع بالضمة الظاهرة «مكسوباً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف، لا : حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة «باقياً» خبر لا، منصوب بالفتحة الظاهرة.

التمثيل به: في قوله: «لا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس في الموضعين؛ فرفع بها الاسم ــ وهو قوله : الحمد، وقوله: المال ــ ونصب بها الخبر ــ وهو قوله : مكسوباً، وقوله: باقياً ــ مع كون اسمها في الموضعين معرفة لاقترانه بالألف واللام.

وقد ذكر الخبر في الموضعين فدل أيضاً على جواز ذكر خبر «لا» العاملة عمل ليس، خلافاً لمن زعم أن خبرها واجب الحذف، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف، فإن هذا خلاف الظاهر، والتقدير خلاف الأصل.

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبي خطأ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجري، وقد حكاه ابن عقيل عنه، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي:

وحَلّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيا   سِواها: ولا عن حُبِّها متراخيا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه شذور الذهب (رقم94) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام، واحتج له بقول الشاعر:

أنكرتُها بعد أعوامٍ مَضَيْنَ لها   لا الدّارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

فلا محل بعد ذلك كله لتغليط المتنبي ــ وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه ــ وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتذياً بعض أساليبهم،

وقد صرّحْتُ بالشرطين الأخيرين، ووكلتُ معرفة الأوّلين إلى القياس على ما؛ لأنّ «ما» أقوى من «لا» ولهذا تعمل في النثر، وقد اشترطت في «ما» أن لا يتقدّم خبرها، ولا يقترن بإلاّ، فأما اشتراط أن يقترن الاسم بإنْ؛ فلا حاجة له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يقترن بإنْ.

***

ص ــ و «لاتَ» لكن في الحين، ولا يجمع بين جزءيها، والغالب حذف المرفوع، نحو: (ولاتَ حين مناصٍ).

ش ــ الثالث مما يعمل عمل ليس: «لات»، وهي «لا» النّافية، زيدتْ عليها التاء لتأنيث[1] اللفظ، أو للمبالغة.

وجارياً على ما وقع له من كلامهم.

وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الأربعة ــ البيتين اللذين أنشدهما المؤلف، والبيتين اللذين أنشدناهما لندل على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب ــ تبين لك أن الخبر مذكور في كلها، وأن هذا هو الظاهر المتبادر فلا محل حينئذ للقول بوجوب حذف الخبر والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة.

(1) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف، واحد من حروف الجر وهو رب، وواحد من حروف العطف وهو ثم، وواحد من حروف النفي وهو لا.

وشاهد الأول قول الشاعر:

وربَّتْ سائلٍ عنّي حفيٍّ أعارتْ عينُهُ أم لم تعارا

وشاهد الثاني قول الآخر:

ولقد أَمُرُّ على اللّئيم يسبُّني فمضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ: لا يعنيني

ولا حاجة إلى الاستشهاد للثالث؛ لشهرته، ولمجيئه في القرآن الكريم، وهو أصح ما يحتج به.

وشرط إعمالها[1]: أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين، والثاني : أن يُحذف أحد الجزءين، والغالب أن يكون المحذوف اسمها، كقوله تعالى : (فنادوا ولاتَ حين مناصٍ)[2]. والتقدير ــ والله أعلم ــ فنادى بعضهم بعضاً أنْ ليس الحين حين فوارٍ. وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم : (ولاتَ حينُ)[2] بالرفع.

***

ص ــ الثّاني : إنّ وأنّ للتّأكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتّشبيه أو الظّنّ، وليتَ للتّمنّي، ولعلّ للتّرجّي أو الإشفاق أو التّعليل؛ فينصبْنَ المبتدأ اسماً لهنّ، ويرفعن الخبر خبراً لهنّ:

ش ــ الثاني من نواسخ المبتدإ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر.

وهو ستة أحرف : إنّ، وأنّ، ومعناهما التوكيد [3]، تقول : زيدٌ قائمٌ

---

(1) زعم الأخفش أن «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له، وزعم أنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعاً فهو مبتدأ خبره محذوف، فلو قلت : «لات ساعة مندم» فلات: حرف نفي، وساعة: مبتدأ، وساعة مضاف ومندم مضاف إليه، والخبر محذوف . والتقدير: لات ساعة مندم موجودة، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولات أرى ساعة مندم، وهو تكلف لا موجب له.

(2) من الآية 3 من سورة ص.

(3) إن المكسورة الهمزة وأختها أن المفتوحة الهمزة يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بأحدهما ونفي الشك فيه والإنكار له، وم ن أجل هذا لا يجوز استعمال أحد هذين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به متردداً في ثبوت الخبر للاسم أو شاكاً في ثبوته له أو منـــزلاً عند المتكلم منـــزلة الشاك أو المتردد، فلا تقول : «إنك ابن عمي» أو «إنك أخي» لمن يعلم أنه ابن عمك أو أنه أخوك، إلا أن يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القرابة فنـــزلته من أجل هذا العمل منـــزلة المنكر أو الشاك أو المتردد فيهما،

ثم تدخل «إنّ» لتأكيد الخبر وتقريره، فتقول : إنّ زيداً قائمٌ، وكذلك أنّ، إلا أنها لا بدّ أن يسبقها كلامٌ، كقولك : بلغني أو أعجبني، ونحو ذلك، ولكنّ، ومعناها الاستدراك، وهو: تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يقال : زيدٌ عالم، فيوهم ذلك أنه صالح؛ فتقول : لكنه فاسق، وتقول : ما زيد شجاع، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم؛ فتقول : لكنه كريم [1]، وكأنّ للتشبيه [2]، كقولك كأنّ زيداً أسدٌ، أو الظنّ، كقولك : كأن زيداً كاتبٌ، وليت للتمني، وهو : طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ:

53 ــ * ... ليتَ الشّباب يعود يوماً *

ويفترقان ــ زيادة على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لا بد أن يسبقها كلام ــ في كون إن المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله، فقولك «إن أباك حاضر» جملة بعد دخول إن في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول إن، فأما أن المفتوحة فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير، ولهذا تقع موقع المفرد؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأ ومجروراً بحرف الجر، وهلم جراً.

(1) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على «لكن» كلام، ومن استقراء أساليب المحتج بكلامهم يتبين أن الكلام السابق على لكن إما أن يكون مناقضاً لما قبلها، مثل أن تقول «ما هذا بساكن، ولكنه متحرك» وإما أن يكون ضد ما بعدها نحو أن تقول «ما هذا بأسود لكنه أبيض» وإما أن يكون مخالفاً لما بعدها من غير تناقض ولا ضدية كأن تقول «ما زيد بنائم، لكن عمرا منطلق» على خلاف في جواز أن يكون مماثلاً.

(2) المراد بأن كأن للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أن اسمها مشبه بخبرها، وهل هي دالة على ذلك إذا كان خبرها جامداً كالمثال الذي ذكره الشارح، أو ولو كان خبرها مشتقًا؟ خلاف بين العلماء.

53 ــ هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو بتمامه هكذا.

ألا ليتَ الشّباب يعودُ يوماً فأُخبره بما فعل المشيبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد ا لنحو ولا على مفردات اللغة، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا

أو ما فيه عُسْرٌ، كقول المُعْدِمِ الآيس : ليت لي قنطاراً من الذهب[1].

للاحتجاج.

اللغة: «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مست تر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر ليت «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود «فأخبره» الفاء للسببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، واله اء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب «بما» الباء حرف جر، ما : اسم موصول بمعنى الذي، مبني على السكون في محل جرل بالباء، والجار والمجرور متعلق بأخبر «فعل» فعل ماض «المشيب» فاعل فعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل والتقدير: فأخبره بالذي فعله المشيب.

الشاهد فيه: في قوله «ليت الشباب يعود» حيث دلت ليت على التمني، وعملت في الاسم ـــ وهو قوله الشباب ـــ النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله.

(1) المراد بما لا طمع فيه ما هو مستحيل عادة، ألا ترى أن رجوع الشباب وعودته إلى من ذهبت قوته وفني نشاطه مستحيل عادة، والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه مما يتعسر تحققه، ألا ترى أن حصول المال ممكن، ولكن في تحققه عسراً واعلم أن تعلق التمني بالمستحيل كثير، وتعلقه بالممكن قليل، وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، فلا يجوز أن نقول «ليت غداً يجيء».

ولعلّ للترجّي، وهو طلب المحبوب المُستقرَب حصوله [1]، كقولك : لعلّ الله يرحمني، أو للإشفاق، وهو : توقّع المكروه، كقولك : لعلّ زيداً هالك، أو للتعليل، كقوله تعالى : (فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتذكّر)[2] أي: لكي يتذكر نصّ على ذلك الأخفش.

***

ص ــ إنْ لم تقترن بهنّ «ما » الحرفيّة، نحو : (إنّما اللهُ إلهٌ واحدٌ) إلاّ «ليت» فيجوز الأمران .

ش ــ إنّما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهنّ «ما» الحرفية؛ فإن اقترنت بهنّ بطل عملهن، وصحّ دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى : (قل إنّما يُوحى إليّ أنّما إلهكم إلهٌ واحدٌ)[3]، وقال تعالى : (كأنّما يُساقون إلى الموت)[4]، وقال الشاعر:

---

(1) اعلم أن الترجي الذي يستعمل لعل في الدلالة عليه يخالف التمني الذي تستعمل ليت في الدلالة عليه من جهة أن التمني لا يكون إلا في المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك من قبل، فأما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستقرب حصوله لا المحال ولا المستبعد.

فإن قلت: فقد قال الله تعالى على لسان فرعون : (لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات) وقد علمنا أن ذلك غير ممكن، فضلاً عن أن يكون قريباً.

فالجواب: أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد، فهو يقول ذلك جاهلاً أنه لا يكون، ولعله ــ لعتوه وطغيانه ــ كان يظنه قريب الحصول.

(2) من الآية 44 من سورة طه.

(3) من الآية 108 من سورة الأنبياء.

(4) من الآية 6 من سورة الأنفال.

54 ــ فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنّ ما يُقضى فسوف يكونُ

---

54 ــ نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي، ولكن البيت وارد في أمالي القالي (ج1 ص99) وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم168) و لم نجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين.

اللغة: «قالياً» كارهاً: وتقول: قلوته أقلوه مثل دعوته أدعوه، وقليته أقليه مثل ر ميته أرميه، وقليته أقلاه مثل رضيته أرضاه، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته «يقضى» بالبناء للمجهول، يقدره الله تعالى «سوف يكون» يريد أنه يقع ويوجد بغير شك.

المعنى: يقول لأحبته: إن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مرد له.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف «ما» نافية «فارقتكم» فارق: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على الجمع «قالياً» حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة «لكم» جار ومجرور متعلق بقال «ولكن ما» الواو حرف عطف، لكن حرف استدراك ونصب . ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لكن «يقضى» فعل مضارع مبني للمج هول، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يقضى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «فسوف» الفاء زائدة، سوف : حرف دال على التنفيس «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى، والجملة من يكون وفاعله في محل رفع خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله «لكن ما....» فإن المؤلف قد توهم أن «ما» هذه كافة، وأنها دخلت على «لكن» فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه ا لمؤلف خطأ، بل «ما» هذه موصول اسمي هو اسم «لكن» كما قررناه في الإعراب، و «لكن» هنا عاملة النصب

وقال الآخر:

55 ــ أعِدْ نَظَراً يا عبد قيسٍ لعلّما ‏ ‏ ‏ ‏ أضاءتْ لكَ النّار الحمارَ المُقيَّدا

والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فافهم ذلك كله.

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ ‏ ‏ ‏ ‏ وقد يُدرك المجع المؤثَّل أمثالي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكن» عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ــ وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه ــ وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواهّا من كتابه أوضح المسالك.

55 ــ هذا البيت للفرزدق، من ك لمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم272) والمؤلف في شذور الذهب (رقم137) وفي كتابه مغني اللبيب (رقم476).

المعنى: يتهكم بعبد القيس ويندد به، ويهجوه أفحش هجاء وأرذله وأقبحه؛ إذ يرميه بإتيان الحمر.

الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نظراً» مفعول به لأعد «يا» حرف نداء «عبد» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و «قيس» مضاف إليه «لعلما» لعل، حرف ترج، ما، كافة «أضاءت» أضاء، فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء «النار» فاعل أضاء «الحمار» مفعول به لأضاء، منصوب بالفتحة الظاهرة «المقيدا» صفة للحمار، وصفة المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «لعلما أضاءت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعل فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع فاعله، كما هو واضح بأدنى تأمل.

ويُستثنى منها «ليتَ»؛ فإنها تكن باقيةً مع «ما » على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فلا يُقال: ليتما قام زيدٌ؛ فلذلك أبقوا عملها، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها: وقد رُويَ بالوجهين قول الشاعر:

56 ـــ قالتْ: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفُهُ فَقَدِ

برفع «الحمام» ونصبه.

---

56 ـــ البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله.

يا دار ميَّةَ بالعلياء فالسَّنَدِ أقوتْ وطال عليها سالف الأمد

اللغة: «فقد» قد: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم بمعنى كاف.

المعنى: تتمنى هذه المرأة ـــ وقد رأت حماماً طائراً ـــ أن يكون هذا الحمام ونصفه، منضماً كل ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصر، قلما يخطئ بصرها على بعد المسا قة، ورأت يوماً حماماً طائراً، فنظرت إليه ثم قالت:

ليتَ الحمامَ لِيَهْ إلى حمامَتِيَهْ

أو نصفه قَدِيَهْ ثمّ الحمام مِيَهْ

قالوا: ثم رفع وقع الحمام في شراك صياد، فحسبوه فوجوده ستاً وستين حمامة كما حزرته.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «ألا» أداة استفتاح «ليتما» ليت: حرف تمن ونصب، وما: زائدة «هذا» ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، هذا على رواية نصب الحمام، فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، أو بدل المرفوع مرفوع «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على رواية النصب، وخبر المبتدأ على رواية الرفع «إلى» حرف جر «حمامتنا» حمامة: مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، أو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وحمامة مضاف ونا: ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «أو» حرف عطف بمعنى الواو «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب . ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وجملة الم بتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير، إن حصل ذلك فهو كاف.

الشاهد فيه: قوله «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حينئذ عامله، ويروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حينئذ مهملة؛ فدلت الروايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها الإعمال، كما لم يجب فيها أن تكفها عن العمل، بل يجوز فيه الوجهان: الإعمال، والإهمال.

وقولي «ما الحرفية» احترازٌ عن «ما » الاسمية، فإنها لا تبط ل عملها، وذلك كقوله تعالى: (إنّما صَنَعُوا كيدُ ساحرٍ)[1] فما هنا : اسمٌ بمعنى الذي وهو في موضع نصب بإنّ، وصنعوا : صلة، والعائد محذوف، وكيد ساحرٍ : الخبر، والمعنى إنّ الذي صنعوه كيد ساحرٍ.

***

ص ـــ كإن المكسورة مُخفّفة.

ش ـــ معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال و الإهمال في «ليتما »، كذلك

(1) من الآية 69 من سورة طه، وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب (كيد ساحر) ويقرأ برفعه، فقراءة النصب تخرج على أن «ما» كافة لإن عن العمل، وما بعدها جملة فعلية . وكيد: مفعول به لصنعوا، وتخرج قراءة الرفع على أحد وجهين : الأول: جعل ما مصدرية وهي مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب يكون اسم إن، وكيد ساحر : خبر إن، والتقدير على هذا؛ إن صنعهم كيد ساحر، والثاني : أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب اسم إن، و «صنعوا» جملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف ـــ والتقدير : إن الذي صنعوه ـــ و «كيد ساحر» خبر إن، وهذا الوجه الثاني من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشارح.

يجوز في «إنّ» المكسورة إذا خُفِّفَتْ، كقولك : «إنْ زيدٌ لَ منْطلقٌ »، و «إنْ زيداً منطلقٌ »، والأرجح الإهمال، عكس ليت، قال تعالى : (إنْ كلُّ نفسٍ لَمّا عليها حافظٌ)[1] (وإنْ كلٌّ لَمّا جميعٌ لدينا محضرون)[2]، وقال الله تعالى : (وإنْ كُلٌّ ليُوَفِّيَنّهم ربُّكَ أعمالهم)[3]، قرأ الحرميّان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

***

ص ـــ فأمّا «لكن» مخفّفةً فتُهْمَلُ.

ش ـــ وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى : (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظّالمين)[4]، وقال تعالى : (لكنِ الرّاسخونَ في العلمِ مِ نهُْمْ والمُؤْمِنونَ)[5] فدخلت على الجملتين[6].

***

ص ـــ وأمّا «أنْ» فتعمل ويجب ـــ في غير الضّرورة ـــ حَ ذْفُ اسمها

---

(1) من الآية 4 من سورة الطارق.

(2) من الآية 31 من سورة يس.

(3) من الآية 111 من سورة هود.

(4) من الآية 86 من سورة الزخرف.

(5) من الآية 162 من سورة النساء.

(6) ظاهر كلام المؤلف أن «لكن» المخففة النون تهمل وجوباً، ولا يجوز إعمالها، وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو مذهب جمهرة النحاة، وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل النصب والرفع، أما الأخفش فقال ذلك قياساً على أخواتها، وأما يونس فزعم أن إعمالها مسموع عن العرب.

وظاهر كلام المؤلف في إهمال ما أهمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أن سر إعمالها عين الإعمال هو اختصاصها بالجمل الاسمية، وهذا مخالف لما ا ستقر في كلام المحققين من أن هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجهين: الأول من جهة لفظها حيث جاءت على ثلاث أحرف أو أكثر كالأفعال، والثاني من جهة معناها حيث دلت إن على معنى أؤكد، وهلم جراً.

ضمير الشّأن، وكون خبرها جملةً مفصولةً ــ إنْ بُدئَتْ بفعل متصرِّفٍ غير دعاء ــ بِقَدْ، أو تنفيسٍ، أو نفيٍ، أو لو.

ش ــ وأما «أنّ» المفتوحة فإنها إذا خُففتْ بقيَتْ على ما كانت عليه من وجوب الإعمال، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً، وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً[1].

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً، فإن كانت الجملة اسميةً أو فعليةً فعلها جامدٌ، أو [فعلية فعلها] متصرفٌ، وهو دعاء، لم تحتج إلى فاصلٍ يفصلها من أنْ.

---

(1) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه قد يذكر اسم أن المفتوحة المخففة، وحينئذ لا يجب أن يكون ضمير الشأن، ولا يجب أن يكون الخبر جملة، ومن ذلك قول جنوب ترثي أخاها عمراً ذا الكلب:

لقد علم الضّيف والمُرْمِلُونَ	إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهبَّتْ شمالاً
بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ	وأنْكَ هناكَ تكونُ الثِّمالا

وتأمل في قولها : «بأنك ربيع» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن، وتجد الخبر مفرداً لا جملة، وتأمل في البيت الثاني في قولها: «وأنك هناك تكون الثمالا» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً، لا ضمير شأن، وتجد الخبر جملة وهي «تكون الثمالا» تدرك ما ذكرناه.

هل مجيء اسم أن غير ضمير شأن شا ذ أو قليل؟ والجواب عن هذا : أن الذي أوجب من النحاة كون اسم أن المخففة ضمير شأن كابن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن.

وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم أن المخففة المفتوحة ضمير شأن كابن مالك فيرى أن مجيئه ضمير مخاطب مذكوراً قليل، وكلام ابن هشام في شذور الذهب، وأوضح المسالك يفهم منه ذلك، وهو فيه تابع لابن مالك.

مث ال الاسمية قوله تعالى : (أن الحمد لله ربّ العالمين)[1]، تقديره : أنه الحمد لله : أي: الأمر والشأن، فخففت «أن» وحذف اسمها، ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصلٍ.

ومثال الفعلية التي فعلها جامدٌ (وأنْ عسى أنْ يكون قَ دِ اقْتَ رَبَ أجلُهُم)[2] (وأنْ ليس للانسان إلاّ ما سعى)[3]، والتقدير : وأنه عسى، أنه ليس.

ومثال التي فعلها متصرفٌ، وهو دعاء : (والخامِسَ ة أنْ غَضِ بَ الله عَلَيْهَا)[4] في قراءة من خفّف أنْ وكسر الضاد.

فإن كان الفعل متصرفاً، وكان غير دعاء، وجب أن يفصل من «أنْ» بواحد من أربعة ـــ وهي : «قد »، نحو : (ونَعْلَمَ أن قد صَ دَقْتَنَا)[5] (لِ يَعْلَمَ أَنْ قَ دْ أبلَغُ وا)[6] وحرف التنفيس، نحو : (عَلِ مَ أنْ سَ يَكُون منكم مرضى)[7] وحرف النفي، نحو : (أفلا يَ رَوْنَ أنْ لا يرجع إليهم قولاً)[8]، ولو،

---

(1) من الآية 10 من سورة يونس.

(2) من الآية 185 من سورة الأعراف.

(3) من الآية 20 من سورة النجم.

(4) من الآية 9 من سورة النور.

(5) من الآية 113 من سورة المائدة.

(6) من الآية 28 من سورة الجن.

(7) من الآية 20 من سورة المزمل، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس «سوف» قول الشاعر:

واعلمْ فعِلْمُ المرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يأتي كلّ ما قُدرا

(8) من الآية 69 من سورة طه.

نحو: (وأنْ لو استقاموا)[1].

وربما جاء في الشعر بغير فصلٍ، كقوله:

57 ــ علموا أنْ يؤمَّلون، فجادوا   قبل أنْ يُسألوا بأعظم سُؤْلِ

(1) من الآية 16 من سورة الجن.

وقد زاد ابن مالك في التسهيل من الفواصل التي تفصل بين أن المفتوحة المخففة الشرط وقد مثل لذلك المرادي بقوله تعالى: (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله) لكن الذي ينقدح في الذهن أن «أن» في هذه الآية الكريمة تفسيرية.

57 ــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم284) وابن عقيل (رقم108) والمؤلف في أوضحه (رقم149).

اللغة: «يؤملون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم ــ أي : يرجوهم الناس ويؤملون عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة ــ هو ما تسأله وتتمناه، ومنه قوله تعالى من الآية 36 من سورة طه: (قد أوتيت سؤلك يا موسى).

المعنى: يقول: إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس، ومعقد آمالهم؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعله، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، جادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بجادوا «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهل منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي قبل سؤالهم «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجادوا، وأعظم مضاف و «سؤل» مضاف إليه،

وربما جاء اسم أنْ في ضرورة الشعر مُصرّحاً به غير ضمير شأنٍ؛ فيأتي خَ برُها حينئذ مفرداً، وجملةً، وقد اجتمعا في قوله:

58 ــ بأنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنْكَ هناك تكون الثمالا

مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «أن يؤملون» حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يفصل بينه وبين «أن» بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف.

هذا، وقد زعم جماعة من النحاة أن «أن» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع كما أهملت في قول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسماء وَيَحْكُما مِنّي السّلامَ، وأنْ لا تُشعِرا أحداً

وزعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب؛ إذ يهمل هؤلاء «أن» المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضاً، وليس هذا الزعم صحيحاً، من قبل أنك قد علمت أن «أن» التي تقع بعد «ما» يفيد العلم هي المؤكدة، وليست هي المصدرية، وذلك فيما استفاض من أقوال النحاة.

58 ــ هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي فيها أخاها عمراً الملقب ذا الكلب، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم148) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم281) وقبل البيت المستشهد به قولها:

لقد علم الضّيف والمُرملون إذا اغْبرَّ أفقٌ وهبّتْ شمالا

وقد أنشدنا لك هذين البيتين (ص213) وبينا لك ما فيهما.

اللغة: «أنك ربيع» أرادت أن للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير النفع، واصل العطاء «وغيث مريع» الغيث: المطر، والمراد به هنا الكلأ الذي ينبت بسبب المطر، ومريع ــ بفتح الميم؛ أو ضمها ــ خصيب «الثمال» بكسر الثاء المثلثة ــ الذخر والغياث.

ص ـــ وأمّا كأنْ فتعمل، ويقلّ ذكر اسمها، ويُفصل الفعل منها بلم، أو قد.

ش ـــ إذا خُفِّفتْ «كأنّ» وجب إعمالها، كما يجب إعمال أنْ، ولكن ذكر اسمها أكثر من ذكر اسم أنْ، ولا يلزم أن يكون ضميراً[1] قال الشّاعر:

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، ويغيث الملهوف.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب اسم أن، مبني على الفتح في محل نصب «ربيع» خبر أن، م رفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، وهي متعلقة بعلم في البيت السابق «وغيث» الواو عاطفة، وغيث : معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة، وأن : مخففة من الثقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسمها «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله الثمال الآتي؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب «تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الثمالا» خبر تكون منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة تكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء، والتقدير : لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم، وبكونك سندهم وملجأهم.

الشاهد فيه : قوله «بأنك ربيع ... وأنك تكون الثمالا » حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قوله ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة جمهرة العرب، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً، ولا يكون الخبر حينئذ إلا جملة.

ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرّخاء سألِتني ... طلاقكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

(1) يفهم من كلام الشارح أن بين «أن» المفتوحة المخففة وبين «كأن» المخففة اتفاقاً وافتراقاً.

فأما الاتفاق بينهما ففي شيئين، الأول : أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز الإهمال، والثاني : أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم.

وأما وجوه الافتراق فثلاثة، الوجه الأول : أن خبر أن يلزم أن يكون جملة متى كان اسمها ضمير شأن

59 ــ ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسِّمٍ كأن ظَبيةٌ تعطو إلى وارق السّلَمْ

وذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك؛ بخلاف خبر كأن فلا يجب عند أحد أن يكون جملة، والوجه الثاني: أنه يجب عند بعض النحاة أن يكون اسم أن المخففة ضمير شأن، ولا يجب ذلك عند أحد منهم في لكن، والوجه الثالث: أن اسم أن المخففة يجب حذفه أو يكثر ــ على الخلاف في ذلك ــ وأما اسم كأن فلم يذهب أحد إلى وجوب حذفه.

هذا، والقول بوجوب إعمال كأن إذا خففت هو قول الجمهور، وقال الكوفيون: تهمل، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميراً، فأما إذا كان اسمها ظاهراً فلا تعمل.

59 ــ هذا البيت من كلام باعث بن صريم ــ ويقال : باغت بن صريم ــ اليشكري ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري، والبيت من شواهد سيبويه (ج1 ص281) وقد أنشده الأشموني (رقم 277) والمؤلف في أوضحه (رقم151) وفي شذور الذهب (رقم 140) والمبرد في الكامل (ج1 ص50).

اللغة: «توافينا» تجيئنا «بوجه مقسم» أي بوجه جميل، مأخوذ من القسام ــ بفتح كل من القاف والسين ــ الجمال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق.

المعنى: يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً.

الإعراب: «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله «توافينا» الآتي «توافينا» توافي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، ونا : مفعول به، مبني على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» نعت لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النصب : اسم كأن «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لظبية، وخبر كأن محذوف و تقدير الكلام: كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة واسمها ضمير محذوف، والتقدير : كأنها ظبية وجملة

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم، والجملة بعدها صفةٌ، والخبر محذوفٌ، أي : كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأة؛ فيكون من عكس التشبيه، أو كأنْ مكانها ظبيةً، على حقيقة التشبيه، ويروى برفعها على حذف الاسم، أي كأنها ظبيةٌ.

وإذا كان الخبر مفرداً، أو جملة اسمية؛ لم يحتج لفاصل؛ فالمفرد كقوله : «كأنْ ظبيةٌ» في رواية مَنْ، والجملة الاسمية كقوله:

60 ــ * كأنْ ثدياهُ حُقّانِ *

تعطو وفاعله في محل رفع نعت لظبية أيضاً، ويروى أيضاً بجر ظبية؛ فالكاف حرف جر، وأن : زائدة، وظبية: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافي، وكأنه قال : كظبية، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا «إلى» حرف جر «وارق» مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطو . ووارق مضاف و «السلم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «كأن ظبية» حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها، الوجه الأول: نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف، والوجه الثاني : رفع ظبية على أنه خبر كأن، واسمها محذوف، فدلت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث: جر ظبية على ما ذكرناه في إعراب البيت، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب.

60 ــ هذا عجز بيت، وصدره:

* وصدرٍ مُشْرِقُ اللّونِ *

و لم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم 152) وفي شذور الذهب (رقم 141) وسيبويه (ج1 ص281) والأشموني (رقم286) وابن عقيل (رقم109) وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً.

اللغة: «حقان» تثنية حق ــ بضم الحاء ــ وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبه بها

وإن كان فعلاً وجب أن يُفصَلَ منها [1]، إما بلم أو قد؛ فالأول كقوله

الثديين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما.

المعنى: وصف امرأة بأن لها صدراً نقي اللون والرونق، حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر، ثديين مكتنـــزين حتى كأنهما حقا عاج.

الإعراب: «وصدر» يروى برفع صدر وجره؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره محذوف. والتقدير: ولها صدر، مثلاً، ومن جره فعلى أن الواو واورب، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «مشرق» صفه لصدر، ومشرق مضاف و «اللون» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير محذوف، والتقدير، كأنه، أي : الحال والشأن «ثدياه» ثديا: مبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وثديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «حقان» خبر المبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر، وهي قوله «ثدياه حقان» ولم يفصل بين كأن هذه وبين الجملة الواقعة خبراً بفاصل.

ومثل هذا البيت في عدم الفصل بين كأن المخففة وخبرها قول مجمع بن هلال:

عبأتُ له رمحاً طويلاً وألّةً كأنْ قيسٌ يُعلى بها حين تُشْرَعُ

وكذلك قول ذي الرمة:

تمشّى بها الدّرماء تَسْحَبُ نفسها كأنْ بطن حُبلى ذات أو نَيْنِ مُتْئِمِ

(1) إنما وجب الفصل بين كأن المخففة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بقد عند الإثبات أو بلم عند النفي، لكي يظهر من أول وهلة الفرق بين كأن الدالة على التشبيه والتي أصلها تشديد النون، وبين كأن

تعالى: (كأنْ لم تَغْنَ بالأمس)[1]، وقول الشاعر:

61 ــ كأنْ لم يكنْ بين الحجون إلى الصّفا   أنيسٌ، و لم يَسمُرْ بمكَّةَ سامِرُ

المركبة من حرفين أحدهما الكاف التي هي حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، فإذا رأيت «لم» أو «قد» علمت أن «كأن» السابقة على أحد هذين الحرفين من أخوات إن وهي مخففة من الثقيلة، وإذا لم تجد أحد الحرفين وبعدها فعل علمت أن كأن مركبة من الكاف الجارة وأن المصدرية.

(1) من الآية 24 من سورة يونس.

61 ــ هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.

اللغة: «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة ــ هو جبل بأعلى مكة فيه مدافن أهلها «الصفا» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحجر «أنيس» أراد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها؛ فيقول : إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها، و لم نجتمع في نواديها.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب مخفف من المثقل «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف، مكان منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه، وبين مضاف، و «الحجون» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن «و لم» الواو عاطفة، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر، ومكة : مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بلم، وقد اتضح ذلك من الإعراب.

ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية 24 من سورة يونس: (كأن لم تغن بالأمس) وقوله سبحانه من الآية 12 من سورة يونس : (كأن لم يدعنا إلى ضر مسه) وقوله جلت كلمته من الآية 92 من سورة

والثاني كقوله:

62 ـــ أزِفَ التّرحّل غير أنّ ركابنا　　　　لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ

أي: وكأنْ قد زالت، فحذف الفعل.

***

الأعراف: (كأن لم يغنوا فيها) وقول الراجز:

فبادَ حتّى كأنْ لم يَكُنِ　　　　فاليومَ أبكي، ومتى لم يُبْكِنِي؟

ومثله أيضاً ـــ والفاصل قد في الإثبات ـــ قول الشاعر:

لا يَهُولَنَّكَ اصطلاءُ لظى الحر　　ب فمحذورها كأنْ قد ألَمَّا

وهل الفصل بلما مثل الفصل بلم؟ قال أبو حيان : «لم يحفظ الفصل بلما، وينبغي أن يتوقف في جوازه، اهـــ .

62 ـــ هذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وكان النابغة نديمه وجليسه، وقد أنشده الأشموني (رقم5) وابن عقيل (رقم2).

اللغة: «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال: جمع رحل، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: يقول قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت، لأنها مهيأة معدة.

الإعراب: «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف ونا : مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع، مجزوم بلما، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «برحالنا» الباء حرف جر، رحال : مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بتزل، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «وكأن» الواو حرف عطف، كأن: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: وكأنه أي الحال والشأن «قد» حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله، والأصل: وكأنه قد زالت، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «وكأن قد» حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بقد، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه، على ما تبين لك من الإعراب.

ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه آنفاً من قول الشاعر، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً

لا يهولنّكَ اصطلاءُ لَظَى الحر　　　بِ؛ فمحذورها كأنْ قد ألّما

ص ـــ ولا يتوسّط خبرهنّ، إلاّ ظرفاً أو مجروراً، نحو : (إنّ في ذلك لعبرةً) (إنّ لدينا أنكالاً).

ش ـــ ولا يجوز في هذا الباب توسّط الخبر بين العامل واسمه، ولا تقديمه عليهما[1] كما جاز في باب كان، لا يقال : إنّ قائمٌ زيداً، كما يقال : كان قائماً

(1) ويجوز أن يفصل بين اسم إن وخبرها بالأجنبي بغير خلاف سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أم لم يكن، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إنّ في القصر ـــ لو دخلنا ـــ غزالا   مُصْفَقاً مُوصَداً عليه الحجابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيبويه، وشواهد عبد القاهر الجرجاني، وشواهد مغني اللبيب (رقم123) للمؤلف:

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتَحَلا   وإنّ في السّفر ـــ إذ مَضَوا ـــ مَهَلا

زيد، والفرق بينهما أن الأفعال أمكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أ جْمَلَ لأن تتصرَّفَ في معمولها، وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخّرَه:

63 ــ كأنيَ مِنْ أخبار إنَّ، و لم يُجزْ

له أحدٌ في النّحو أنْ يتقدَّما

ويستثنى من ذلك ما إذا كان ا لخبر ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط؛ لأنهم قد يتوسّعون فيهما ما لم يتوسّعوا في غيرهما [كما] قال الله تعالى : (إنّ لدينا أنكالاً وجحيماً)[1] (إنّ في ذلكَ لعبرةً لِمَنْ يخشى)[2].

---

63 ــ هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ولد بدمشق في سنة 539 وتوفي بها في سنة 630 من الهجرة، وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما أنشده استظرافاً لمعناه، ولأنه تضمن بعبارته بيان قاعدة نحوية.

الإعراب: «كأني» كأن: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن، وأخبار م ضاف، و «إن» قصد لفظه: مضاف إليه، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً «و لم يجز» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يجز» فعل مضارع مجزوم بلم «له» جار ومجرور متعلق بيجز «أحد» فاعل يجز «في النحو جار ومجرور متعلق بيجز أيضاً «أن» حرف مصدري ونصب «يتقدما» فعل مضارع م نصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل يجز، والألف للإطلاق، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز.

(1) من الآية 13 من سورة المزمل.

(2) من الآية 26 من سورة النازعات.

واستغنيت بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكرى توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره[1].

***

ص ـــ وتُكْسَر إنّ في الابتداء، نحو : (إنّا أنزلناه في ليلة القدر)، وبعد القسم، نحو : (حمٓ، والكتاب المبين، إنّا أنزلناه) والقول، نحو : (قال إني عبد الله) وقبل اللاّم، نحو: (والله يعلم إنّكَ لرسولُه).

ش ـــ تكسر إنّ في مواضع:

أحدها : أن تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى (إنّا أنزلناه)[2] (إنّ ا

---

(1) إذا كان خبر إن أو إحدى أخواتها ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يجوز تقديمه على «إن» لأن هذه الأحرف ضعيفة؛ لكونها لم تعمل بالأصالة، وإنما عملت بالحمل على الأفعال لتضمنها معاني الأفعال، فإن ـــ مكسورة أو مفتوحة ـــ تتضمن معنى أؤكد، ولعل تتضمن معنى أترجى، وليت تتضمن معنى أتمنى، ولكن تتضمن معنى أستدرك، وكأن تتضمن معنى أشبه، وهكذا، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فيما يتقدم عليه، وأما توسط هذا الخبر ـــ أي الظرف، أو الجار والمجرور ـــ بين إن واسمها فهو على ثلاثة أوجه، الوجه الأول ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره، وذلك إذا اقتر ن بلام الابتداء نحو قولك «إن زيداً لفي الدار » والثاني ما يجب توسطه، وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور نحو قولك : «إن في الدار صاحبها» أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو قولك «إن في الدار لزيدا» والثالث ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين إن واسمها، والتأخر عن الاسم، وذلك فيما عدا ما ذكرنا، ومنه الآيتان الكريمتان، وأما الخبر الذي ليس جاراً ومجروراً ولا ظرفاً فلا يجوز وقوعه إلا متأخراً بعد إن واسمها.

(2) من الآية 1 من سورة القدر.

أعطيناكَ الكوثر)[1] (ألا إنّ أولياءَ الله لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون)[2].

الثاني : بعد القسم، كقوله تعالى : (حمٓ، والكتاب المبين، إنّا أنزلناه)[3] (يٰس، والقرآن الحكيم، إنكَ لمن المرسلين)[4].

الثالث: أن تقع محكية بالقول، كقوله تعالى: (قال إني عبد الله)[5].

الرابع : أن تقع اللام بعدها، كقوله تعالى : (والله يعلم إنّكَ لرسوله، والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون)[6] فكسرت بعد «يعلم »، و «يشهد »، وإن كانت قد فتحت بعد عَلِمَ وشهِدَ، في قوله تعالى : (عَلِمَ اللهُ أنّكم كنتم تختانون أنفسكم [7] (شهد الله أنّه لا إلهَ إلاّ هو)[8] وذلك لوجود اللام في الأوّلين دون الآخرين.

***

ص ـــ ويجوز دخول اللاّم على ما تأخّر من خبر «إنّ» المكسورة، أو اسمها، أو ما توسّط من معمول الخبر، أو الفصل، ويجب مع المخفّفة إنْ أُهملتْ و لم يظهر المعنى.

---

(1) من الآية 1 من سورة الكوثر.

(2) من الآية 62 من سورة يونس.

وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية، والابتداء الحكمي كما في الآية الثالثة.

(3) من الآيات 1، 2، 3 من سورة الدخان.

(4) الآيات 1، 2، 3 من سورة يس.

(5) من الآية 30 من سورة مريم.

(6) من الآية 1 من سورة المرافقين.

(7) من الآية 186 من سورة البقرة.

(8) من الآية 18 من سورة آل عمران.

ش ــ يجوز دخول لام الابتدا بعد إنّ المكسورة على واحد من أربعة :
اثنين متأخرين، واثنين متوسطين؛ فأما المتأخران فالخبر نحو : ﴿وإنّ ربّكَ لذو
مغفرةٍ﴾[1] والاسم نحو : «إنّ في ذلك لعبرةً ﴾[2]، وأما المتوسطان فمعمول الخبر،
نحو: «إنّ زيداً لَطعامَكَ آكلٌ » والضمير المسمى عند البصريين فصلاً وعند
الكوفيين عماداً، نحو : ﴿إنّ هذا لهو القصص الحقّ ﴾[3] ﴿وإنّا لنحن
الصّافّون، وإنّا لنحن المسبِّحون﴾[4].

وقد يكون دخول اللام واجباً، وذلك إذا خُفِّفت إنّ، وأُهملتْ، و لم يظهر
قصد الإثبات كقولك: «إنْ زيدٌ لمنطلقٌ » وإنما وجهت ههنا فرقاً بينها وبين
إن النافية كالتي في قوله تعالى : ﴿إنْ عندكم من سلطانٍ بهذا ﴾[5] ولهذا تسمى
اللام الفارقة؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات.

فإن اختلّ شرط من الثلاثة كان دخولها جائزاً، لا و اجباً، لعدم الالتباس،
وذلك إذا شُدِّدتْ، نحو : «إنّ زيداً قائمٌ » أو خُفِّفت وأعملت، نحو : «إنْ زيداً
قائمٌ» أو خُفِّفتْ وأهملت وظهر المعنى، كقول الشاعر:

64 ــ أنا ابنُ أُباةِ الضّيم مِنْ آل مالكٍ وإنّ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

---

(1) من الآية 6 من سورة الرعد. والمغفرة: الغفران، وهو الصفح عن الذنوب.

(2) من الآية 26 من سورة النازعات، ومن الآية 13 من سورة آل عمران.

(3) من الآية 62 من سورة آل عمران.

(4) الآيتان 165، 166 من سورة الصافات.

(5) من الآية 68 من سورة يونس.

64 ــ هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، وأنشده الأشموني (رقم 278)
وابن عقيل (رقم 140) والمؤلف في أوضحه (رقم 146).

اللغة: «أباة» بضم الهمزة ــ جمع آب، مثل قضاة جمع قاض، وغزاة جمع غاز ، ودعاة جمع داع، ورماة
جمع رام، والآبي: اسم فاعل فعله أبى، ومعناه امتنع «الضيم» الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول.

المعنى: يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قوماً كرام الأصول.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«أباة» مضاف إليه، وأباة مضاف و «الضيم» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطف، إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كان، منصوب بالفتحة الظاهرة، وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك ـــ إلخ» حيث خفف إن المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعا، وبخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكانا على انفهام المعنى ووضوحه، وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على انها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سيق البيت له، إذ يصير المعنى: وليست مالك كرام المعادن؛ فيتعين حمل «إن» على أنها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له. وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه؛ فلم يأت باللام الفارقة.

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين : لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إن».

خاتمة: هل يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع، فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع، فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر إن مطلقاً، نعني أنه لا فرق عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرة أو معرفة، كما أنه لا

ص ـــ ومثل إنّ «لا» النّافية للجنس، لكنّ عملها خاصٌّ بالنّكرات المتّصلة بها، نحو: «لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ» ولا «عشرين درهماً عندي».

وإنْ كان اسمها غير مضافٍ ولا شبهه بُني على الفتح في نحو : «لا رجلَ » و «لا رجالَ» وعليه أو على الكسر في نحو : «لا مسلماتٍ » وعلى ا لياء في نحو : «لا رجلين» و «لا مسلمين».

فرق بين أن تتكرر إن واسمها وألا تتكرر، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا كان نكرة، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر إن إلا إذا تكررت إن واسمها، والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه، لورود السماع به، فقد حذف الخبر واسم إن نكرة وهي مكررة في ق ول الأعشى: *إن محلا وإن مرتحلا* وقد سبق لنا إنشاده، وقد ورد في القرآن الكريم : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز) الآية 41 من سورة فصلت، فحذف خبر إن مع أن اسمها معرفة و لم تتكرر إن، وورد فيه : (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) من الآية 25 من سورة الحج، وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصدون) خلاف الأصل فلا يصار إليه.

وقد كثر في كلامهم حذف خبر «ليت» إذا كان اسمها كلمة «شعري» وبعدها استفهام نحو قول الشاعر:

ألا ليتَ شعري هل إلى أُمِّ جَحدَرٍ سبيلٌ؟ فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا

وقد حذف خبر «لكن» في قول الشاعر:

فأمّا الصّدور لا صدور لجعفر ولكنّ أعجازاً شديداً صريرها

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص:

فأمّا القتال لا قتالَ لديكُمُ ولكنّ سيراً في عِراض المواكبِ

ش ـــ يجري مجرى «إنّ» ـــ في نصب الاسم ورفع الخبر ـــ «لا» بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافية للجنس[1].

والثاني: أن يكون معمولاها نكرتين.

والثالث: أن يكون الاسم مقدّماً، والخبر مؤخراً.

فإن انخرم الشرط الأول: بأن كانت ناهية، اختصتْ بالفعل وجزمته نحو: (لا تحزن إنّ اللهَ معنا)[2]، أو زائدةً لم تعمل شيئاً، نحو: (ما منعكَ ألاّ تسجُدَ إذْ أمرتُكَ)[3]، أو نافية للوحدة عملت عمل ليس، نحو: «لا رجلٌ في الدّار، بل رجلان».

---

(1) ههنا أمران أحب أن تعلمهما:

الأول: اعلم أن «لا» النافية للجنس هذه ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو قولك: «أخوك لا يعمل الشر» وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم، والسر في ذلك أن المقصود بها استغراق نفي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التنصيص، وهذا الاستغراق يستدعي وجود «من» لفظاً أو معنى، وقد عرفت أن «من» حرف جر، فلا يكن مدخوله فعلا، بل يجب أن يكون مدخوله اسماً نكرة، أما كونه اسماً فلأن الكلام على تقدير من كما سمعت، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس.

والأمر الثاني: أنه لما كان أمر لا على ما أنبأتك وجب أن تعمل فيما يقع بعدها، و لم يجز أن يكون عملها رفعاً لئلا يتصور أنها مهملة وأن ما بعدها مرفوع على الابتداء، كما لم يجز أن يكون عملها جراً لئلا يتصور أن الجار هو «من» المقدرة؛ فلم يبق إلا أن يكون عملها النصب فيما بعدها.

(2) من الآية 40 من سورة التوبة.

(3) من الآية 12 من سورة الأعراف.

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل، ووجب تكرارها، مثال الأول :
«لا زيدٌ في الدار، ولا عمرٌو »، ومثال الثاني : (لا فيها غولٌ، ولا هم عنها يُنـــزَفون)[1].

وإذا استوفتْ الشروط فلا يخلو اسمها : إما أن يكون مضافاً، أو شبيهاً به، أو مفرَداً.

فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه، فالمضاف كقولك : «لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ»، و «لا صاحب جودٍ مذمومٌ».

والشبيه بالمضاف: ما اتّصل به شيء من تمام معناه : إما مرفوع به، نحو :
«لا قبيحاً فعله ممدوحٌ » أو منصوب به، نحو : «لا طالعاً جبلاً حاضر » أو مخفوض بخافض يتعلق به، نحو: «لا خيراً من زيدٍ عندنا»:

وإن كان مفرداً ـــ أي غير مضاف ولا شبيه به ـــ فإن ه يُبنى على ما ينصب به لو كان مُعرباً[2]، فإن كان مفرداً أو جمع تكسيرٍ بني على الفتح، نحو :

---

(1) من الآية 47 من سورة الصافات.

(2) اختلف العلماء في العلة التي من أجلها بني اسم لا المفرد، فذهب ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى الحرف؛ فقد أعلمتك قريباً أن قولك : «لا رجل» في قوة قولك : «لا من رجل » وقد اعترض العلماء على هذا الكلام بأن المتضمن لمعنى «من» هو «لا» نفسها، لا اسمها الذي يقع بعدها، ونحن نطلب العلة لبناء الاسم، فأما «لا» فلا كلام لنا فيها الآن، وهي في ذاتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف، وقد اضطر بعض المحققين إلى أن يدعي أن اسم «لا» هو الذي تضمن معنى من الاستغراقية، ولا تتم له هذه الدعوى، ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحق قين إلى أن علة بناء اسم لا أن لا واسمها تركبا معاً كتركب خمسة عشر ولهذا يجعلونهما معاً في قوة المبتدأ.

فإن قلت: فلماذا أعرب اسم لا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف؟

«لا رجلَ» و «لا رجالَ»، وإن كان مثنى أو جمعَ مذكر سالما فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء، تقول: «لا رجلين» و «لا مسلمين عندي »، وإن كان جمع مؤنث سالما بُني على الكسر، وقد يبنى على الفتح، نحو : «لا مسلماتِ في الدار » وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

65 ــ لا سابغاتٍ ولا جأواءَ باسلةً تقي المنونَ لدى استيفاءِ آجالِ

فالجواب عن هذا من وجهين : الأول أو الإضافة كما علمت مراراً من خصائص الأسماء، فوجودها يعارض سبب البناء، والثاني أنه لا يمكن تركيب لا مع الاسم المضاف، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء.

65 ــ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم 297) وشرحناه هناك شرحا وافيا.

اللغة: «سابغات» أراد دروعا سابغات، أي : واسعات تجلل موضعها من البدن وتغط يه كله، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه، ومثله قوله تعالى : (أن اعمل سابغات) والواحدة سابغة «جأواء» هي الجيش العظيم «باسلة» متصفة بالبسالة وهي الشجاعة «المنون» الموت.

المعنى: بريد أنه لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه ــ إذا استكملت أجلك ــ دروع واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون).

الإعراب: «لا» نافية للجنس «سابغات» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب أو مبني على الكسر نيابة عن الفتح في محل نصب «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس «جأواء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب «باسلة» صفة لجأواء، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة «تقي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سابغات، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لا الأولى، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، والتقدير : لا سابغات تقي المنون، ولا جأواء تقي المنون؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة الأولى مع اسمها وخبرها «المنون» مفعول به لتقي المذكور، منصوب بالفتحة الظاهرة «لدى» ظرف بمعنى عند متعلق

ص ـــ ولك في نحو : «لا حولَ ولا قوَّةَ » فتح الأوّل، وفي الثاني :
الفتح، والنّصب: والرّفع، كالصّفة في نحو : «لا رج لَ ظريف » ورفعه، فيمتنع
النّصب، وإنْ لم تتكرَّرْ «لا»، أو فُصلت الصّفة، أو كانتْ غير مفردةٍ،
امتنع الفتح.

ش ـــ إذا تكررت «لا» مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتح
والرفع.

فإن فتحْتَ فلك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والنصب، والرفع.

وإن رفعتَ فلك في الثانية وجهان: الرفع، والفتح، ويمتنع النصب.

فتحصّل أنه يجوز فتح الاسمين؛ ورفعهما، وفتح الأول ورفع الثاني، وعكسه،
وفتح الأول ونصب الثاني، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب.

بتوي، ولدى مضاف و «استيفاء» مضاف إليه، واستيفاء مضاف و «آجال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لا سابغات» فإن اسم «لا» فيه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسما (للا) جاز فيه وجهان: الأول البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما يعرب في حال النصب، والثاني ا لبناء على الفتح، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح؛ فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين.

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه :

أودَى الشّباب الذي مجدٌ عواقبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لذّاتِ للشّيبِ

فإن لم تتكرر «لا» مع النكرة الثانية؛ لم يجز في الأولى الرفع؛ ولا في الثانية الفتح؛ تقول: «لا ح ولَ وقوَّةً، أو قوَّةٌ » بفتح حول لا غير، ونصب قوّة أو رفعها، قال الشاعر:

66 ــ *فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه*

---

66 ــ هذا صدر بيت، وعجزه قوله:

* إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وأقصى ما قيل في نسبته إنه لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، والبيت من شواهد سيبويه (ج1 ص349) وقد أنشده الأشموني (رقم 302) والمؤلف في أوضحه (رقم165).

اللغة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان «المجد» الكرم والشرف «ارتدى وتأزر» كني بارتدائه المجد وتأزره به عن ثبوت له، وأفرد الضمير فقال: «إذا هو بالمجد ارتدى» مع أن حقه أن يثنيه فيقول: «إذا هما ارتديا وتأزرا » ارتكانا على فهم السامع، وتعويلا على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً، إذ كان الغرض مدحهما معا.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «أب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «وابنا» الواو حرف عطف، ابنا: معطوف على محل اسم لا، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز فيه الرفع، فيكون معطوفا على محل لا مع اسمها، فإنهما معا في محل رفع على الابتداء (انظر ص 231) «مثل» يروى بالرفع؛ فهو خبر لا، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا، وخبر لا حينئذ محذوف، والتقدير: فلا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان؛ ومثل مضاف و «مروان» مجرور بإضافة

ويجوز «فلا أبَ وابنٌ».

وإن كان اسم «لا» مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، ونُعت بمفرد، و لم يفصل بينهما فاصلٌ ــ مثل «لا رجلَ ظريف في الدّار» ــ جاز في الصفة : الرفع على موضع «لا» مع اسمها؛ فإنهما في موضع الابتداء، والنصب على موضع اسمها؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إنّ، والفتح على تقدير أنك ركّبتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر، ثم أدخلت «لا» عليهما.

فإن فصل بينهما فاصل، أو كانت الصفة غير مفردةٍ، جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح؛ فالأول نحو : «لا رجل في الدار ظريف، وظريفا» والثاني نحو : «لا رجلَ طالعاً جبلاً، وطالعٌ جبلا».

***

ص ــ الثالث: ظنَّ ورأى، وحسب، ودرى، وخال، وزعم، ووجد، وعَلِمَ القلبيّات، فتنصبهما مفعولين، نحو:

رأيت اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ

مثل إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون، وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على مروان، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه «إذا» بمعنى إذا الدالة على التعليل «هو» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «ارتدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «وتأزرا» معطوف على ارتدى، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «فلا أب وابنا» حيث عطف «ابنا» بالنصب على اسم لا، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد بينا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تحتاج معه إلى شيء.

ويُلغَيْنَ برجحانٍ إن تأخّرن نحو *القوم في أثري ظننتُ * وبمساواة إن توسّطْنَ، نحو:

وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخورُ

وإنْ وليهنّ «ما » أو «لا» أو «إن» النّافيات؛ أو لامُ الابتداء أو القسَمْ؛ أوْ الاستفهامُ ــ بطَلَ عَمَلُهُنّ في اللّفظ وجوباً؛ وسُمِّي ذلك تعليقاً، نحو : (لنعلمَ أيُّ الحزبينِ أحْصى).

ش ــ الباب الثالث من النواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعال القلوب.

وهو ظنّ [1]، نحو : (وإنّي لأَظنُّكَ يا فرعون مثبوراً)[2]، ورأي[3]، نحو: (إنّهم يَرَوْنَهُ بعيداً ونَرَاهُ قريباً)[4] وقول الشاعر:

67 ــ رأيتُ اللهَ أكبرَ كُلِّ شيءٍ مُحاولةً ؛ وأكثرهم جُنودا

---

(1) الأصل في «ظن» التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى الحسبان، أي ترجيح أحد الطرفين النفي والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام، وربما جاءت بمعنى اليقين، ومنه قوله : (إني ظننت أني ملاق حسابيه) فتكون أيضاً ناصبة للمفعولين، وربما جاءت بمعنى اتهم فتنصب مفعولا واحداً، نحو قولك «ظننت زيداً» أي اتهمته.

(2) من الآية 102 من سورة الإسراء.

(3) الأصل في رأي التي تنصب مفعولين أن تكون دالة على اليقين كالآية التي تلاها الشارح والبيت الذي أنشده، وقد تكون دالة على معنى ظن، وهو الرجحان، فتنصب المفعولين أيضاً، وقد تأتي من الرأي، وهي حينئذ قد تتعدى إلى مفعولين نحو قولك «رأى أبو حنيفة السلم حلالا » وقد تتعدى لواحد نحو قولك : «رأى أبو حنيفة حل السلم».

(4) الآيتان 6، 7 من سورة المعارج.

67 ــ هذا البيت لخداش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم 312) وابن عقيل (رقم 118).

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وتطلق أيضاً على القوة، والمعنى الأول لا يليق

وحَسِبَ[1]، نحو: (لا تحسبوه شرّاً لكم)[2]، ودَرَى[3]، كقوله:

68 ــ دُريتَ الوفيَّ العهدِ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فإنّ اغْتِبَاطاً بالوفاء حميدُ

بجانب الله تعالى. «وأكثرهم جنودا» يروى في مكانه «وأكثره جنودا» ويروى «وأكثرهم عديداً».

الإعراب «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول «أكبر» مفعول ثاني لرأيت، وأكبر مضاف و «كل» مضاف إليه «وكل» مضاف و «شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو حرف عطف. وأكثر: معطوف على أكبر، وأكثر مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «جنودا» تمييز.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر ...» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين. على ما بيناه في الإعراب.

(1) حسب مثل ظن: أي أن الأصل فيها أن تدل على الرجحان، وقد تأتي دالة على اليقين نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقى والجود خير تجارة رَباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

(2) من الآية 11 من سورة النور.

(3) أكثر النحاة لم يعد «درى» من الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، وزعموا ن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لكونها قد تضمنت معنى علم، لا لكونها موضوعة لذلك، والأكثر في العربية تعدى «درى» لواحد بالباء نحو «دريت بكذا» وإذا زيدت عليها همزة النقل تعدت بنفسها لواحد ولثان بالباء نحو قوله تعالى: (ولا أدراكم به) فإن دخلت هذه على استفهام تعدت لثلاثة نحو قوله تعالى (وما أدراك ما القارعة) فإن الكاف مفعول أول، وجملة «ما القارعة» من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين الثاني والثالث.

68 ــ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم 323) وابن عقيل

وخال[1]، كقوله:

69 ــ *يُخالُ به راعي الحُمولة طائرا*

(رقم 120) والمؤلف في أوضحه (رقم 171) وفي شذور الذهب (رقم 181).

اللغة: «دريت» فعل ماض مبني للمجهول، ومعناه هنا معنى علم «الوفي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه «فاغتبط» أمر من الاغتباط، وهو في الأصل : أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه، والمراد هنا السرور.

المعنى: إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك، فيلزمك أن تقر بذلك عينا، وتمتلئ به سرورا.

الإعراب: «دريت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان لدرى، والوفي مضاف و «العهد» مضاف إليه «يا» حرف نداء «عرو» منادى مرخم، وأصله عروة، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم، في محل نصب «فاغتبط» الفاء حرف عطف اغتبط : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن : حرف توكيد ونصب «اغتباطا» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط «حميد» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «دريت الوفي...» فإن درى في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين، أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله الوفي، على ما بيناه في الإعراب.

(1) الأصل في خال ماضي يخال أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان كالبيت الذي أنشده الشارح، وقد تأتي بمعنى علم فتدل على اليقين وتنصب مفعولين أيضاً نحو قول الشاعر :

دعاني الغواني عمّهُنَّ، وخلتُني لِيَ، اسمٌ فلا أُدْعى به وهو أوّلُ

وقولنا: «ماضي يخال» للإشارة إلى أن «خال» قد تأتي بمعنى ساس نحو قولك «خال فلان المال» وبمعنى رعى نحو قولك «خال فلان على أهله » ومضارعه يخول، وقد تأتي بمعنى تكبر، وليست حينئذ من أفعال القلوب.

69 ــ هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وزعم[1]، كقوله:

وحلّتْ بيوتي في يفاعٍ مُمَنَّعٍ

والبيت للنابغة الذبياني، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام موجدته عليه، وهو من شواهد سيبويه (ج1 ص58).

اللغة: «بيوتي» جمع بيت «يفاع» هو المرتفع من الأرض العالي «ممنع» لا يناله أحد «يخل» يظن «الحمولة» الركائب.

المعنى: يقول: إني في مكان بعيد عن أن تناله؛ لأنه مرتفع شديد البعد، حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائراً، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً، وقد يكون ضرب هذا مثلا لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء.

الإعراب: «حلت» حل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «بيوتي» بيوت فاعل حل، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وبيوت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في يفاع» جار ومجرور متعلق بحل «ممنع» صفة ليفاع، وصفة المجرور مجرورة «يخال» فعل مضارع مبني للمجهول، م رفوع بالضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بيخال، أو بمحذوف حال «راعى الحمولة» راعى: نائب فاعل ليحال، وهو المفعول الأول، وراعى مضاف و «الحمولة» مضاف إليه «طائرا» مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يخال راعى الحمولة طائرا» فإن يخال في ه ذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتد وخبر، أولهما قوله «راعي الحمولة» الذي وقع نائب فاعل؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله : «طائرا» وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه.

(1) الأكثر في «زعم» أن تكون بمعنى ظن فتدل على الرجحان، والأكثر فيها أن تتعدى إلى مفعوليها بواسطة «أن» المخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) أو بواسطة أن المشددة نحو قول الشاعر:

وقد زَعَمَتْ أنِّي تغيَّرتُ بعدها ... ومَنْ ذا الّذي يا عزَّ لا يتغيَّرُ؟

70 ــ زَعَمَتْني شيخاً ولستُ بشيخٍ،   إنّما الشَّيْخُ مَنْ يدبُّ دبيباً

والزعم: قول يطلق على الحق والباطل، إلا أن الأكثر إطلاقه على قول يشك في صحته، فهو كقول لم يقم عليه دليل، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب:

ودعوتَني وزعمتَ أنَّكَ ناصحي

ولقد صدقتَ وكنتَ ثمَّ أمينا

70 ــ هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، وقد أنشده الأشموني (رقم 319) والمؤلف في أوضحه (رقم 185) وفي شذور الذهب (رقم 179).

اللغة: «زعمتني» ظنتني «شيخا» الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان فيه الشيب ويقال للإنسان شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين «يدب دبيباً» يمشي مشياً متقاربا، ويسير سيراً ضعيفاً.

المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن من كان مثلي يسير سيراً قوياً لا يقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: «زَعَمَتْني» زعم، فعل ماض، والتاء للتأنيث؛ والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «شيخا» مفعول ثان «ولست بشيخ» الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، والباء حرف جر زائد، وشيخ: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب «الشيخ» مبتدأ «من» اسم موصول: خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول «دبيباً» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو قوله «يدب».

الشاهد فيه: قوله «زَعَمَتْني شيخاً» فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «شيخا» وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت.

ووجد [1]، كقوله تعالى : (تجدوه عندَ الله هو خيراً وأعظَمَ أجراً)[2].

وعَلِمَ[3]، كقوله تعالى: (فإنْ علمتُموهُنَّ مؤمناتٍ)[4]

***

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها: الإلغاء، والتعليق[5].

فأما الإلغاء فهو عبارة عن «إبطال عملها في اللفظ والمحلّ» لتوسّطها بين المفعولين، أو تأخرها عنهما.

مثال توسطها بينهما قولك : «زيداً ظننت عالماً » بالإعمال، ويجوز «زيدٌ ظننت عالمٌ» بالإهمال، قال الشاعر:

---

(1) الأصل في «وجد» أنه وضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة، ولما كان نفس العلم بهذ ه الصفة لازماً لهذا المعنى استعملوا وجد في الدلالة على معنى علم وهو اليقين، لأن كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد علم هذا الشيء متصفاً بها، وقد تأتي وجد بمعنى حزن، كما قد تأتي بمعنى حقد، وهي في هاتين الحالتين لا تتعدى أصلاً.

(2) من الآية 20 من سورة المزمل.

(3) الأصل في «علم» أنه بدل على اليقين نحو قوله تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) وقد يأتي دالا على معنى ظن وهو الرجحان، ومنه الآية التي تلاها الشارح.

(4) من الآية 10 من سورة الممتحنة.

(5) اعلم أن بين الإلغاء والتعليق فرقاً في المعنى وفي الحكم.

فأما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح ببيانه؛ فذكر أن الإلغاء معناه إبطال العمل لفظا ومحلا، وأن التعليق معناه إبطال العمل في اللفظ فقط.

وأما الفرق بينهما في الحكم فحاصله أن الإلغاء جائز؛ فكل موضع جاز فيه الإلغاء فإنه يجوز فيه الإعمال، فأما التعليق فإنه واجب، فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه.

71 ــ أبالأراجيز يابنَ اللّؤم تُوعدُني وفي الأراجيز خِلْتُ اللّؤم والخَوْرُ؟

---

71 ــ هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري.

من اللغة: «الأراجيز» جمع أرجوزة ــ بضم الهمزة ــ وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غ ير الرجز كرؤبة والعجاج أبيه، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز، وكان منهم من يقول الرجز والقصيدة جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:

أرَجَزاً تُريدُ أم قصيدا

«توعدني» تتهددني، وهو مضارع أوعد، ولا يقال «أوعده» من غير ذكر الموعد به إلا أن يكون الموعد بهشراً.

الإعراب: «أبا لأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز : مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدني الآتي «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «اللؤم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «توعدني» توعد: فعل مضارع م رفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وفي الأراجيز» الواو واو الحال، وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل ــ الذي هو خال ــ والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة «والخور» معطوف على اللؤم والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله «وفي الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله «اللؤم» والخبر الذي هو قوله «في الأراجيز» فلما توسط الفعل بينهما ألغى عن الفعل فيهما، ولولا هذا التوسط لنصبهما ألبتة، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

فإنه استثنى الأوارى من أحد، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن، مثل قوله تعالى الآية 157 من سورة النساء: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) وقوله جل شأنه من الآيتين 43 و 44 من سورة يس: (وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون، إلا رحمة منا) وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يجز إنكاره، وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح «أحد القولين» فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء في الآية منقطعاً، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلا، والاستشهاد بالاية ــ هنا ــ على المذهب الأول.

..................[ملاحظة: يوجد هنا سقط في أصل الكتاب]
إلاّ إبليس)[1].

فلو كانت المسألة بحالها، ولكنّ الكلام السابق غير موجبٍ؛ فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء متصلا، أو منقطعاً:

فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يُجعل تابعاً للمستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدلَ بعضٍ من كل عند البصريين، أو عطف نَسَقٍ عند الكوفيين[2].

الثاني: أن ينصب على أصل الباب، وهو عربي جيد، والإتباع أجود منه

ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام.

---

(1) من الآيتين 30 و 31 من سورة الحجر.

(2) جعل الكوفيون «إلا» حرف عطف بمنـــزلة «لا» فإذا قلت «ما قام القوم إلا زيد» فزيد معطوف على القوم يعرب إعرابه، ولكنه في الحكم ـــ من حيث المعنى ـــ على خلاف ما قبله، وكأنك قلت «ما قام القوم لا زيد» فزيد بعد إلا كزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً له في نفي معنى العامل عنه، وهذا مذهب ضعيف، ومما يدلّ على ضعفه أنا نرى «إلا» تقع بعد العامل في نحو قولنا «ما قام إلا زيد» ولو كانت حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائر حروف العطف، فإنك لا تقول «قام وزيد» ولا «ما قام وزيد» فهذا ينبئ أن العرب لم تجعل «إلا» مثل حروف العطف فلا يصح لنا أن نجعلها منها.

.... [يوجد سقط في أصل الكتاب]

الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «يكن» فعل مضارع تام فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامة جزمه السكون «ما» اسم موصول: فاعل يكن، مبني على السكون في محل رفع «قد» حرف تحقيق «ظننت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ومفعولا ظننت محذوفان، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي ظننته حاصلا «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط، قد : حرف تحقيق «ظفرت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط «وخابوا» الواو حرف عطف، خاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «القوم في أثري ظننت » حيث تأخر الفعل الناسخ الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً، وهما قوله «القوم في أثري» فلما تأخر عنهما ألغى عمله فيهما، ولولا هذا التأخ ر لعمل فيهما النصب، فكان يقول «ظننت القوم في أثري» بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور ـــ وهو قوله «في أثري» ـــ على أنه المفعول ا لثاني، وهذا واضح إن شاء الله.

ونظير هذا البيت قول أبي أسيدة الدبيري:

هُما سيِّدانا يزعُمانِ، وإنّما يسُودانِنا إنْ أيسَرَتْ غَناهُما

فقد تأخر «يزعمان» وهو العامل، عن المبتدأ والخبر وهما قوله «هما سيدنا » فألغى العامل بدليل أن الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع، ورفع «سيدانا» بالألف.

فالقوم: مبتدأ، و«في أثري» في موضع رفع على أنه خبره، وأهملت «ظنّ» لتأخرها عنهما.

ومتى تقدَّم الفعل على المبتدأ والخبر معاً، لم يجز الإهمال لا تقول: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين.

***

وأما التعليق فهو عبارة عن «إبطال عملها لفظاً، لا مَحلاّ» لاعتراض ماله

صدر الكلام بينها وبين معموليها، والمراد بما له صدر الكلام «ما» النافية كقولك: «علمتُ ما زيدٌ قائم» قال الله تعالى: (لقد علمتَ ما هؤلاء ينطِقُون)[1] فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبره، وليسا مفعولا أولا وثانياً. و «لا» النافية، كقولك «علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو» و«إن» النافية كقوله تعالى: (وتظنُّونَ إنْ لبثتم إلاّ قليلاً)[2]. أي: ما لبثتم إلا قليلا. ولام الابتداء نحو قولك: «علمتُ لزيدٌ قائمٌ» قال الله تعالى: (ولقد علموا لَمَنِ اشتراه ما له في الآخرة مِنْ خلاقٍ)[3] ولام القسم، كقول الشاعر:

73 ـــ ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي إنّ المنايا لا تطيش سهامُها

---

(1) من الآية 65 من سورة الأنبياء.

(2) من الآية 52 من سورة الإسراء.

(3) من الآية 102 من سورة البقرة.

73 ـــ هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم 326) والمؤلف في أوضحه (رقم 178) وفي شذور الذهب (رقم 180) وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قوله:

عَفَتِ الدِّيارُ محلها فمُقامُها بمِنًى تأبّد غَولُها فَرِجامُها

اللغة: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة، من مني يمنى ـــ بوزن رمى يرمي ـــ ومعناه قدر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسماً، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء، لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث غالبا كجريح وقتيل وطريد، وضريح بمعنى طريد، وصريع ووليد «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى «سهامها» السهام: جمع سهم، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة.

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتما، لأن الموت نازل بكل إنسان، ولا يفلت منه أحد أبداً.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. ونون التوكيد حرف لا محل

والاستفهام، كقولك : «علمتُ أزيدٌ قائمٌ »، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهامٍ، سواء كان أحد جُ زْئيْ الجملة، أو كان فضلةً؛ فالأول نحو : قوله تعالى : (ولتعلمُنَّ أيّنا أشدُّ عذاباً وأبقى)[1]، والثاني كقوله تعالى : (وسَ يَعْلَمُ الّذين ظلموا أيَّ منقَلَبٍ ينقلِبون)[2]؛ فأيَّ مُنقلب : منصوب

له من الإعراب «منيتي» منية فاعل تأتي مرفوع بض مة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب «المبايا» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة «سهامها» سهام: فاعل «تطيش» مرفوع بالضمة الظاهرة، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه: مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ـــ وهو علمت ـــ قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل المفعول ين ألبته، فكان يقول: ولقد علمت منيتي آتية، بنصب منية نصباً تقديرياً على أنه المفعول الأول، ونصب آنية نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في التقدير، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة «لتأتين منيتي» لعطفت بالنصب، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم 74) إن شاء الله تعالى.

(1) من الآية 71 من سورة طه.

(2) من الآية 227 من سورة الشعراء.

بينقلبون على المصدرية؛ أي ينقلبون أيَّ انقلابٍ، و «يعلم » مُعلّقة ع ن الجملة بأسرها؛ لما فيها من اسم الاستفهام وهو أيُّ ؛ وربما توهّم بعض الطلبة انتصاب «أيٍّ» بيعلم، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صدْرُ الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله.

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقاً، لأن العامل في نحو قولك : «علمتُ ما زيدٌ قائم » عاملٌ في المحل، وليس عاملا في اللفظ، فهو عامل لا عامل، فَ شُ بِّهَ بالمرأة المُعلّقة التي هي لا مُزوَّجة ولا مُطلّقة، والمرأة المعلقة: هي التي أساء زوجها عشرتها.

والدليل على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كُثَيِّر:

74 ــ وما كنتُ أدري قبل عزّةَ ما البُكى ولا موجعاتِ القلب حتّى تولّتِ

---

74 ــ هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكثير عزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم 338) والمؤلف في أوضحه (رقم 187) وفي شذور الذهب (رقم 187) وفي مغني اللبيب (رقم 668).

اللغة: «أدري» أعلم «عزة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها «موجعات» جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: يقول: قبل أن أعرف عز ة وأهواها لم أكن أعرف البكاء؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري، و لم أكن ذقت الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هني البال، وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هناءتي.

الإعراب: «ما» نافية «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسم، مبني على الضم في محل رفع «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أدري وفاعله في محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، هو متعلق بأدري، وقبل مضاف و «عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة

على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعوليها «ولا» الواو حرف عطف، لا : زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى» والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وموجعات مضاف و «القلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «حتى» حرف غاية وجر «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة، وقبل «تولت» أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله «ما كنت أدري».

الشاهد فيه: قوله «أدري ما البكى ولا موجعات » فإن «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق هذا الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلهما النصب، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جاز له ذلك؛ وأنت تعلم أن التابع ــ كالمعطوف عليه، وكالمنعوت ــ ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً، مثلا؛ فلما كان ذلك كذلك كان نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب، ولما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ علمنا أن له محلاً منصوباً، وهذا ه و ما نريد إثباته بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع، فافهم ذلك وكن منه على ثبت، والله ينفعك به، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

فعطف «موجعات» بالنصب على محل قوله : «ما البكى » الذي عُلِّقَ عن العمل فيه قوله «أدري»[1].

***

ص ـــ بابٌ، الفاعل مرفوعٌ، كـــ «قامَ زيدٌ » و «ماتَ عمرٌو »، ولا يتأخّر عامله عنه، ولا تلحقه علامة تثنيةٍ ولا جمعٍ، بل يقال : قام رجلان ورجالٌ ونساءٌ، كما يقال : قام رجلٌ، وشذّ «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ باللّيل »، «أو مخرجيَّ هم » وتلحقه علامة تأنيثٍ، إن كان مؤنّثاً، كـــ «قامَتْ هندٌ » و «طلعت الشّمس » ويجوز الوجهان في مجازيّ التّأنيث الظّاهر، نحو : (قد جاءتكم موعظةٌ مِنْ ربّكم)،

---

(1) ذكر أبو علي ـــ وتبعه أبو حيان ـــ أن من جملة المعلقات «لعل» نحو قوله تعالى (وإن أدري لعله فتنة لكم) ونحو قوله سبحانه (وما يدريك لعله يزكى) وجزم بهذا ابن هشام في شذور الذهب، وإنما كان «لعل» معلقاً لأنه أشبه الاستفهام في عدة أشياء منها أنه مع ما بعده ليس خبراً، ومنها أن ما بعده منقطع عما قبله فليس لما قبله عمل فيما بعده.

وبقي من المعلقات «لو» وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل وفي الألفية، وذك رها ابن هشام في شذور الذهب، ومن شواهد ذلك قول حاتم:

وقد علم الأقوام لو أنّ حاتماً أراد ثراءَ المال كان له وَفر

وبقي أيضاً من المعلقات «كم» الخبرية، ذكره ابن هشام في شرح الشذور، وذكر فيه خلافاً في مغني اللبيب، ذهب بعضهم إلى أنها من المعلقات، وذهب قوم إلى أنها ليست منها.

وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعل خاصاً بما إذا كان الفعل هو «درى» كما ترى في الآيتين الكريمتين، و لم أعثر على شاهد يدل لوقوع «لعل» معلقاً بعد غير لعل، ولهذا تميل إلى ما ذهب إليه هؤلاء.

(قد جاءكم بيّنةٌ)، وفي الحقيقيّ المنفصل، نحو : «حضرت القاضي امرأةٌ »
والمتّصل في باب «نعم، وبئس » نحو : «نعمت المرأة هندٌ » وفي الجمع ،
نحو : (قالت الأعراب) إلاّ جمعي التّصحيح فكمفرديهما، نحو : «قام
الزّيدون »، و «قامت الهندات »، وإنّما امتنع في النّثر «ما قامت إلاّ هندٌ »،
لأنّ الفاعل مذكّر محذوفٌ، كحذفه في نحو : (أو إطعامٌ في يومٍ
ذي مسغبةٍ يتيماً) و (قُضي الأمر)، و (أسمِعْ بهم وأبصِرْ) ويمتنع
في غيرهنّ.

ش ـــ لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما من أبواب
النواسخ، شرعتُ في ذكر باب الفاعل، وما يتعلق به من باب النائب، وباب التنازع،
وما يتعلق به من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن «اسم صريح [1]، أو مؤول به، أُسند إليه فعلٌ،

---

(1) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تدل على أن المراد به ما يشمل الاسم الظاهر نحو «قام زيد» والضمير المستتر وجوباً كالمقدر في قولك «اضرب زيداً» وفي نحو «قم» والضمير المستتر جوازاً كالمقدر في نحو قولك «هند تزورنا» وفي نحو قولك «زيد يضرب خالدا» والضمير البارز نحو قولك «ما فهم المسألة إلا أنا» فهذه أربعة أنواع يشملها قوله «الاسم الصريح» والاسم المؤول هو ما يتصيد من الكلام بواسطة حرف ينسبك مع ما بعده بمصدر، والحروف التي تصلح للسبك في هذا الموضع ثلاثة، وهي أن المشددة التي تنصب الاسم وترفع الخبر نحو «يعجبني أنك مجتهد» تقديره يعجبني اجتهادك، وأن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع نحو «يؤسفني أن تلعب» تقديره يؤسفني لعبك، وما المصدرية نحو «سرني ما صنعت» تقديره سرني صنعك، وأما كي المصدرية ولو المصدرية فلا تصلحان في هذا الموضع، والسر في ذلك أن «كي» المصدرية لا بد أن تتقدمها لام التعليل ظاهرة أو مقدرة ولام التعليل حرف جر، فالمصدر المنسبك من كي ومعمولها لا يكون إلا في محل جر باللام، وأما «لو» المصدرية فهي التي تقع بعد «ود» نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن) أو بعد «يود» نحو

أو مؤوّل به، مقدّم عليه بالأصالة[1]: واقعاً منه، أو قائماً به».

مثال ذلك «زيدٌ» من قولك: «ضرب زيدٌ عمراً » ، و «علم زيدٌ » فالأول : اسم أُسند إليه فعل واقع منه، فإن الضرب واقع من زيد، والثاني : اسم أُسند إليه فعل قائم به، فإن العلم قائم بزيد.

وقولي أولاً: «أو مؤوَّل به » يدخل فيه نحو : (أنْ تخشع) في قوله تعالى : (ألم يأْنِ للّذين آمنوا أنْ تخشع قلوبُهم)[2]، فإنه فاعل مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم، وهو الخشوع.

وقولي ثانياً: «أو مُؤوَّل به » يدخل فيه : (مختلفٌ) في قوله تعالى : (مختلفٌ ألوانُهُ)[3]، فألوانه: فاعلٌ، و لم يُسنَد إليه فعل، ولكن أُسند إليه مؤول بالفعل، وهو مختلف، فإنه في تأويل يختلف.

وخرج بقولي : «مُقدَّم عليه» نحو : «زيد » من قولك : «زيدٌ قام » فليس بفاعل، لأن الفعل المُسنَد إليه ليس مقدَّماً عليه، بل مؤخراً عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعل خبر[4].

قوله تعالى (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) وهذان الفعلان يطلبان مفعولا، وكذلك ما كان في معناهما نحو «أتمنى لو تزورني» ، ومن أجل ذلك لا يكون المصدر المنسبك من «لو» ومدخولها إلا منصوباً على المفعولية.

(1) المراد أن يكون الفعل أو ما في معناه متقدماً حقيقة نحو «ضرب زيد» أو متقدماً حكما، على معنى أنه لو كان الفاعل ضميراً مستترا فإنه يقدر بعد العامل نحو «زيد يذاكر».

(2) من الآيق 16 من سورة الحديد.

(3) من الآية 69 من سورة النحل.

(4) يريد الفعل مع فاعله : أي الجملة، لكن لما كان الفاعل ضميراً مستتراً، والفعل مذكور في الكلام، وهو الجزء الأهم، نسب الحكم إليه، وسيأتي بعد سطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح.

وخرج بقولي: «بالأصالة» نحو: «زيدٌ» من قولك: «قائمٌ زيدٌ»؛ فإنه وإن أُسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مُقدّم عليه، لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خبر؛ فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي: «واقعاً منه ــ إلخ» نحو: «زيدٌ» من قولك: «ضُرِبَ زيدٌ»؛ فإن الفعل المُسند إليه واقع عليه، وليس واقعاً منه ولا قائماً به.

وإنما مثلتُ الفاعل بـــ «قام زيدٌ»، و «مات عمرو» ليُعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أنَّ مُسمَّاهُ أحدث شيئاً، بل كونه مُسنداً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يُحدث الموت، ومع ذلك يُسمَّى فاعلا.

***

وإذا عرفتَ الفاعل، فاعلم أن له أحكاماً:

(1) أحدها: أن لا يتأخّر عامله عنه؛ فلا يجوز في نحو: «قام أخواك» أن تقول: أخواك قام، وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه، وإنما يقال: أخواك قاما، فيكون أخواك مبتدأ، وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر.

ومن هذه البابة قول الشاعر:

صددتِ فأطْوَلْتِ الصّدود، وقلّما ... صدودٌ على طول الصّدود يدومُ

فإن قوله «صدود» مبتدأ، والجملة من «يدوم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر، وأما «قل» فلا فاعل له، لأن «ما» قد كفته عن طلب الفاعل، وبعض العلماء يجعل «ما» مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومما بعدها فاعل قل، والتقدير: وقل دوام وصل على طول الصد.

(2) والثاني: أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع: فلا يقال : «قاما أخواكَ »
ولا «قاموا إخوتُكَ » ولا «قُمنَ نسوتُكَ »، بل يقال في الجميع : «قام »
بالإفراد، كما يقال: «قام أخوك » هذا هو الأكثر، ومن العرب من يُلحق
هذه العلامات بالعامل : فعلاً كان، كقوله عليه الصلاة والسلام : «يتعاقبون
فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار »، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام :
«أو مخرجيَّ هم » قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل : وددتُ أن أكون
معكَ إذ يخرجكَ قومُكَ، والأصل : أو مُخرجوي هم، فقلبت الواو ياء،
وأُدغمت الياء في الياء [1]، والأكثر أن يقال : يتعاقب فيكم ملائكة، أو مُخرجي
هم ــ بتخفيف الياء.

(3) والثالث: أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلا
ماضياً، أو المتحركة إن كان وصفاً؛ فتقول : «قامتْ هندٌ »، و «زيدٌ
قائمةٌ أُمُّه».

ثم تارةً يكون إلحاق التاء جائزاً، وتارة يكون واجباً.

فالجائز في أربع مسائل، إحداها : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازيَّ
التأنيث، ونعني به ما لا فَرْج له، تقول : طلعت الشّمس، وطلع الشّمس،
والأول أرجح، قال الله تعالى : (قد جاءتكم موعظةٌ)[2] وفي آية أخرى :
(قد جاءكم بيِّنةٌ)[3] والثانية : أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقيّ
التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا، وذلك كقولك : «حَضَرَتِ
القاضي امرأةٌ » ويجوز : «حضر القاضي امرأةٌ » والأول أفصح،

---

(1) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

(2) من الآية 57 من سورة يونس.

(3) وردت هذه الجملة في الآيتين 73، 85 من سورة الأعراف، وكلتاهما بتأنيث الفعل بالتاء، وفي الآية 157 من سورة الأنعام (جاءكم بينة) بحذف التاء.

والثالثة: أن يكون العامل نعم أو بئس، نحو : «نعمَتِ المرأة هندٌ » و «نعم المرأة هندٌ» الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً، نحو : «جاء الزّيود » و «جاءت الزّيود» و «جاءت الهنود » و «جاء الهنود »؛ فمن أنّث فعلى معنى الجماعة، ومن ذكّر فعلى معنى الجمع، ويُستثنى من ذلك جمعا التصحيح، فإنه يُحكم لهما بحكم مفرديهما؛ فتقول: «جاءت الهنداتُ» بالتاء لا غير، كما تفعل في «جاءت هند » و «قام الزّيدون» بترك التاء لا غير. كما تفعل في «قام زيد».

والواجب فيما عدا ذلك، وهو مسألتان

إحداهما: المؤنث الحقيقيّ التأنيث الذي ليس مفصولاً ولا واقعاً بعد نعم أو بئس، نحو: (إن قالت امرأة عمران)[1].

الثانية: أن يكون ضميراً متصلا، كقولك «الشّمس طلعتْ».

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : «ما قام إلا هندٌ » الوجهان، ويترجح التأنيث، كما في قولك «حضر القاضي امرأةٌ» ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدّرٍ قبل إلا[2]، وذلك المقدر هو المستثنى منه، وهو مذكّر، فلذلك ذُكِّر العامل، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هند.

---

(1) من الآية 35 من سورة آل عمران.

(2) هذا البدل من نوع بدل البعض من الكل، ألا ترى أن هندا فرد مما يصلح له لفظ أحد، وأنت لو تدبرت لم تجد مع هند ضميرا يعود إلى أحد، كما أنك تجد أن «أحداً» قد انتفي عنه القيام، في حين أن القيام ثابت لهند، لأن ما بعد إلا يخالف ما قبلها في النفي والإثبات، نحن نعلم أن بدل البعض من الكل يجب أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المبدل منه، كما يجب أن يكون مثل المبدل منه في ثبوت الحكم أو نفيه؛ فيسأل هنا عن السر في مخالفة البدل في الأمرين، والجواب عن ذلك أن تقول : إن هذه الصورة م ن الكلام لم يلتزم فيها أحد هذين الأمرين؛ لأن الاستثناء المتصل من طبعه يفيد أن المستثنى جزء من المستثنى منه، إذ لولا ذلك لما صح الاستثناء؛ فهو إذن في غير حاجة إلى الضمير، فإن ما يفيده الضمير قد أفاده الكلام.

وهذا أحد المواطن الأربعة التي يطّرد فيها حذف الفاعل، والثاني : فاعل المصدر كقوله تعالى : (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربةٍ)[1] تقديره : أو إطعامه يتيما، والثالث : في باب النيابة، نحو : (وقُضي الأمر)[2] أصله ـــ والله أعلم ـــ وقضى الله الأمر، والرابع : فاعل أفعل في التعجب إذا دلّ عليه مُقدَّمٌ مثله، كقوله تعالى : (أسمِعْ بهم وأبصِرْ)[3] أي: وأبصر بهم، فحذف «بهم» من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور[4].

***

(1) الآيتان 14 و 15 من سورة البلد.

(2) من الآية 44 من سورة هود.

(3) من الآية 38 من سورة مريم.

(4) بقي عليه مما يطرد فيه حذف الفاعل : أن يكون الفعل مضارعاً مسنداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة نحو قولك «اضربن يا زيدون» وكذلك المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وهو مؤكد بالنون الثقيلة أيضاً نحو قولك «اضربن يا هند» فإن واو الجماعة في المثال الأول وياء المخاطبة في المثال الثاني محذوفان؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ونظيرهما الفعل المسند لواو الجماعة أو لألف الاثنين أو لياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكن نحو «الزيدون أتقنوا العمل» و «الزيدان أتقنا العمل» و «اضربي المقصر يا هند» إلا أن الحذف في هذه الأمثلة يظهر في النطق، لا في الكتابة، و لم يعبأ المصنف بهذا الحذف، لأنه واقع لعلة صرفية، والمحذوف لعلة حكمه حكم الثابت؛ فلهذا لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك، لكن مقام التعليم يقتضي ذكره لإرشاد الناشئ.

ص ــ والأصل أن يلي عامله، وقد يتأخّر : جوازاً نحو : (ولقد جاء آلَ فرعونَ النُّذُر) و *كما أتى ربَّه موسى على قدرٍ * ووجوباً نحو : (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه) و «ضربني زيدٌ »، وقد يجب تأخير المفعول كـــ «ضربتُ زيداً » و «ما أحسن زيداً » و «ضَرَبَ موسى عيسى » بخلاف «أرضعتِ الصُّغرى الكُبرى» وقد يتقدَّم على العامل : جوازاً نحو : (فريقاً هدى) ووجوباً نحو: (أيّاً ما تدعوا).

وإذا كان الفعل نِعْمَ أو بِئْسَ فالفاعل إمّا مُعرَّفٌ بأل الجنسيّة نحو : (نعم العبد) أو مضافٌ لما هي فيه نحو : (ولَ نِعْمَ دار الُمُ تقِيَّنَ) أو ضميرٌ مستترٌ مُفسَّرٌ بتمييزٍ مُطابقٍ للمَخصوُصِ، نحو: (بئس للظّالمين بَدَلاً).

ش ــ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة؛ فحقُّهما أن يتصلا، وحقّ المفعول أن يأتي بعدهما، قال الله تعالى: (وورث سليمانُ داوُدَ)(1).

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقوله تعالى: (ولقد جاء آلَ فرعون النُّذُر)(2)، وقول الشاعر:

75 ــ جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَراً كما أتى ربَّهُ موسى على قَدَرِ

---

(1) من الآية 16 من سورة النمل.

(2) من الآية 41 من سورة القمر.

75 ــ هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفي، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم 293) والمؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم 219) والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم 375).

اللغة: «قدر» بفتح كل من القاف والدال ــ أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الخلافة» مفعول به لجاء «أو» حرف عطف بمعنى الواو «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء

فلو قيل في الكلام «جاء النُّذُرُ آلُ فرعون» لكان جائزاً، وكذلك لو قيل: «كما أتى ربَّهُ» وذلك لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة، وذلك هو الأصل في عود الضمير.

والواجب كقوله تعالى: (وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ)[1]، وذلك لأنه لو قُدِّم الفاعل هنا فقيل: «ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ» لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز؛ وكذلك نحو قولك: «ضَرَبني زيدٌ» وذلك أنه لو قيل: «ضرب زيدٌ إيَّاي» لزم فصَلُ الضمير مع ال تمكن من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

وقد يجب [أيضاً] تأخير المفعول في نحو: «ضَرَبَ موسى عيسى» لانتفاء

علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافة «له» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدراً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدري «أتى» فعل ماض «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل، ورب م ضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى موسى الآتي مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «موسى» فاعل أتى، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «على قدر» جار ومجرور متعلق بأتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدر.

الشاهد فيه: قوله «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول به ــ وهو رب ــ على الفاعل ــ وهو موسى ــ مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحال ة ــ وإن كان يعود على متأخر في اللفظ ــ عائد على متقدم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

(1) من الآية 124 من سورة البقرة.

الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر؛ فلو وجدَتْ قرينة معنوية نحو : «أرضعت الصغرى الكبرى » و «أكل الكِمَّثْرَى موسى » أو لفظيةٌ كقولك : «ضَرَبَتْ موسى سلمَى» و «ضَرَبَ موسى العاقلُ عيسى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه، لاتقاء اللبس من ذلك.

واعلم أنه لا يجوز في مثل «ضَرَبَ موسى عيسى »[1] أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل، لئلا يتوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل متحمِّلٌ لضميره، وأن «موسى» مفعول.

ويجوز في مثل «ضرب زيدٌ عمراً» أن يتقدَّم المفعول على الفعل، لعدم المانع من ذلك، قال الله تعالى: (فريقاً هَدَى)[2].

وقد يكون تقديمه واجباً، كقوله تعالى: (أيّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسنى)[3] فأياً: مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوباً، لأنه شرط، والشرط له صدر الكلام، وتدعوا: مجروم به.

***

وإذا كان الفعل «نعْمَ » أو «بئس » وجب في فاعله أن يكون اسماً مُعرَّفاً بالألف واللام، نحو : (نعم العبد)[4] أو مضافاً لما فيه أل، كقوله تعالى : (ولنعم دار المُتَّقين)[5] (فلبئس مثوى المتكبرين)[1] أو مضمراً مستتراً

---

(1) ضابط هذا أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرياً كما مثل المؤلف، أو محلياً نحو قولك : «ضرب هذا ذاك» أو «ضرب هؤلاء هدا».

(2) من الآية 30 من سورة الأعراف.

(3) من الآية 110 من سورة الإسراء.

(4) من الآية 30 من سور ص.

(5) من الآية 30 من سورة النحل.

مفسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز، كقوله تعالى : (بئسَ للظّالمين بَدَلاً)[2]
أي: بئس هو ـــ أي البدل ـــ بدلاً[3].

وإذا استوفَتْ «نعم» فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر وتمييزه ـــ جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: «نعم الرّجل زيد» و «نعم رجلاً زيد».

وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام[4].

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدَّم المخصوص على الفاعل، فلا يقال : «نعم

---

(1) من الآية 29 من سورة النحل.

(2) من الآية 50 من سورة الكهف.

(3) من أحكام الضمير الذي يرفع بنعم وبئس، أولاً : أن يكون مستتراً وجوباً، فلا يجوز إبرازه في التثنية أو الجمع، تقول «نعم رجلاً زيد» و «نعم رجلين الزيدان» و «نعم رجالاً الزيدون» وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الإفراد وأجازوا التثنية والجمع، وثانياً أنه لا يجوز إتباعه بشيء من التوابع، وذلك لأنه يشبه ضمير الشأن في أنه يقصد به الإبهام لتعظيم معناه، وقد علم أن الضمير لا ينعت، وثالثاً : أنه يجب تفسيره بتمييز.

ومن أحكام هذا التمييز، أولاً : أنه يكون نكرة عامة، فلو لم يكن للنكرة إلا فرد واحد كشمس وبدر وقمر لم يجز وقوعها تمييزاً هنا، وثانياً أن تكون هذه النكرة قا بلة لدخول أل عليها، فلا يجوز أن يكون لفظ «غير» و «مثل» تمييزاً في هذا الأسلوب لعدم قبولهما لأل عند الجمهور وإنما اشترطنا قبول هذه النكرة لأل لأنها بدل عن فاعل نعم الظاهر الذي يشترط فيه أن يكون بأل، وثالثاً : أن يكون هذا التمييز مذكوراً في الكلام، وهذا مذهب سيبويه، وصحح ابن عصفور وابن مالك جواز حذفه بقلة متى علم، نحو : «فبها ونعمت» أي ونعمت رخصة، وتقدير حذف التمييز في هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل.

(4) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «المبتدأ والخبر».

زيدٌ الرّجل »، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال : «نعم زيدٌ رجلاً».

ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل، نحو : «زيدٌ نعم الرّجل » ويجوز أن تحذفه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تعالى : (إنّا وَ جَ دْناهُ صابراً نِ عْ مَ العبدُ، إنّه أوَّابٌ)[1] أي: هو، أي: أيوب.

***

ص ـــ باب النّائب عن الفاعل : يُحذَف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلّها مفعولٌ به، فإن لم يوجد فما اختصَّ وتصرَّف من ظرفٍ أو مجرور أو مصدرٍ، ويُضَمّ أوّل الفعل مطلقاً، ويشاركه ثاني نحو : تُعُلِّمَ، وثالث نحو : انطُلِقَ، ويُفتح ما قبل الآخر في المضارع، ويُكسر في الماضي، ولك في نحو : «قال وباع » الكسر مُ خْلَصاً، ومُ شَ مّاً ضمّاً، والضّمّ مُخْلَصاً.

ش ـــ يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به [2]، أو لغرضٍ لفظي أو معنوي

---

(1) من الآية 30 من سورة ص.

(2) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقلاً غير داخل في الغرض اللفظي ولا في الغرض المعنوي، بدليل مقابلته بهما، وجعله ابن مالك داخلاً تحت الغرض المعنوي، وليس بسديد، ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غير مستقيم؛ لأن جهلك بأن السارق فلان وجهلك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصر يح باسم السارق أو باسم الراوي، ولا يلزمك أن تحذف الفاعل من الكلام، بل يصح لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام؛ لأن كل فعل يصح أن يسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كأن تقول : جاء جاء، وسرق سارق، وروى راو، وفي القرآن الكريم: (سأل سائل بعذاب واقع) وقال الأعشى:

هُرَيْرَةَ ودِّعْها وإنْ لامَ لائِمُ

فالأول كقولك: «سُرِق المتاعُ » و «رُويَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم »
إذا لم يُعلم السارق والراوي، والثاني: كقولهم: «من طابَتْ سريرته حُمدتْ سيرته »
فإنّه لو قيل: «حَمِدَ النّاس سيرتَه » احتلتِ السّجعة، والثالث : كقوله تعالى :
(يا أيّها الّذين آمنوا إذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم،
وإذا قيل انشُزوا فانشزوا)[1]، وقول الشاعر:

76 ـــ وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزّاد لم أكُنْ بأعجلهم؛ إذ أجشع القوم أعجَلُ

---

(1) من الآية 11 من سورة المجادلة.

76 ـــ هذا البيت من كلام الشنفري ـــ بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء ـــ الأزدي، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل (رقم 78) والأشموني (رقم 217) والمؤلف في أوضحه (رقم 113) وفي مغني اللبيب (813).

اللغة: «أجشع القوم» أشدهم جشعاً، والجشع ـــ بفتح الجيم والشين ـــ أشد الطمع، وفعله من باب فرح «أعجل» أراد به المتعجل السريع إلى الأكل، و لم يرد به معنى التفضيل.

الإعراب: «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماض، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التأنيث «الأيدي» نائب فاعل لمد مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير م ستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء حرف جر زائد، أعجل : خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، فلا محل له من الإعراب، وقيل : هي ظرف مبني على السكون في محل نصب «أجشع» مبتدأ. وأجشع مضاف و «القوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

فحذف الفاعل في ذلك كله، لأنه لم يتعلق غَرَضٌ بذكره.

***

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلةً، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويُؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً، تقول في ضَرَبَ زيد عمرًا: «ضُرِبَ عمرٌو»[1]، وفي ضرب زيد هنداً: «ضُربتْ هندٌ».

***

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف، أو الجارّ والمجرور، أو

الشاهد فيه: قوله «مدت الأيدي» حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول به مقامه، وأصل الكلام : مد القوم الأيدي، فحذف «القوم» الذي هو فاعل؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام الأيدي الذي هو المفعول به مقامه، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه المسند للنائب عن الفاعل.

فإن قلت: فأين كسر ما قبل الآخر؟

قلت: هو مقدر، لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه، وأصله مدد ــ بضم الميم وكسر الدالة الأولى ــ فأدغمت الدال في الدال.

وفي قوله «أعجل» شاهد آخر للنحاة، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على التفضيل، إذ المعنى لم أكن بالعجلان؛ لأن أجشع القوم العجلان.

(1) وتقول في «ضربت هند زيداً» بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول: ضرب زيد.

المصدر، تقول : سِيرَ فرسخٌ، وصِيمَ رمضانُ، ومُرَّ بزيدٍ، وجُلِسَ جلوس الأمير.

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط:

أحدها : أن يكون مختصّاً، فلا يجوز «ضُرب ضربٌ، ولا صِيمَ زمنٌ، ولا اعتُكف مكانٌ »، لعدم اختصاصها، فإن قلت : ضرب ضرب شديدٌ، وصِيمَ زمنٌ طويلٌ، واعتُكف مكانٌ حَسَنٌ، جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني : أن يكون متصرِّفاً، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية، فلا يجوز «سبحان الله» بالضّم. على أن يكون نائباً مناب فاعل فعله المقدَّر على أن تقديره: يُسبِّحُ سبحان الله، ولا «يُجاءُ إذا جاء زيدٌ » على أن «إذا» نائبة عن الفاعل؛ لأنهما لا يتصرَّفان.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجوداً، فلا تقول : «ضُرب اليومُ زيداً » خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجار والمجرور، والخلاف جارٍ فيه أيضاً، واحتجَّ المجيز بقراءة أبي جعفر (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون)[1] ويقول الشاعر:

77 ــ وإنما يُرضي المنيب ربَّهُ   ما دام معنيّاً بذكر قلبَهُ

---

(1) من الآية 14 من سورة الجاثية.

77 ــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 228) والأشموني (رقم 389).

اللغة: «المنيب» هو اسم فاعل فعله أناب، مثل أقام فهو مقيم، والمنيب : التائب الراجع «معنياً» اسم مفعول من عني ــ بضم العين وكسر النون ــ والمعنى: المهتم بالأمر المشغول به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مضارع

فأقيم (بما) و «بذكر» مع وجود (قوما) و «قلبه».

وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : (قل للذين آمنوا يغفروا)[1] أي: ليُجزَى الغفران قوما، وإنما أق يم المفعول به، غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز.

***

مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضى مرفوع بالضمة الظاهرة «ربه» رب: منصوب على التعظيم، مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنياً» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيتْ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل «بذكر» جار ومجرور، وهو نائب فاعل قوله معنياً «قلبه» قلب: مفعول به لمعنى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر.

الشاهد فيه: قوله «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور، وهو قوله يذكر، مناب الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله قلبه، ولو أقام المفعول به لرفعه، لكن الرواية بالنصب، بدليل نصب الباء في «ربه» في البيت الأول، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ.

(1) من الآية 14 من سورة الجاثية.

وإذا حُذف الفاعل وأُقيم شيء من هذه الأشياء مُقامه وجب تغيير الفعل :
بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، وبكسر ما قبل آخره في الماضي، وبفتحه في المضارع؛ تقول: ضُرب، ويُضرَب، وإذا كان مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصلٍ شارك في الضم ثانيه أولَه في مسألة التاء، وثالثُه أوّله في مسألة الهمزة؛ تقول في تعلّمتُ المسألة: «تُعُلِّمَتْ المسألة» بضم التاء والعين، وفي انطلقتُ بزيدٍ : «انطُلِقَ » بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى : (فمن اضطُرَّ)[1]، وإذا ابتدئ بالفعل قيل (اضطُرَّ) بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي:

78 ـــ سَبَقوَا هوَيَّ وأَعْنَقوا لَه واهُمُ فتُخُرِّموا، ولكلِّ جَنْب مَصرَعُ

---

(1) من الآية 173 من سورة البقرة.

78 ـــ هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم 673) والمؤلف في أوضحه (364) وابن عقيل (242).

اللغة: «هوى» أصله هواي، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء، وهذه لغة هذيل، والهوى: ما تهواه النفس وتميل إليه وتطلبه «أعنقوا» سارعوا «تخرموا» استأصلهم الموت «ولكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فبه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وهو الموت، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله : إن الموت يلاقيه كل إنسا ن في هذه الدنيا، فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماض، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء مدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثيّاً معتلَّ الوسط ـــ نحو : قال وباع ـــ جاز لك فيه ثلاث لغاتٍ: إحداها ـــ وهي الفصحى ـــ : كسر ما قبل الألف؛ فتق لب الألف ياء، الثانية: إشمام الكسر شيئاً من الضم، تنبيهاً على الأصل، وهي لغةٌ فصيحة أيضاً، الثالثة: إخلاص ضم أوله؛ فيجب قلب الألف واواً؛ فتقول : قُولَ وبُوعَ، وهي قليلة.

***

ص ـــ باب الاشتغال، يجوز في نحو : «زيداً ضربتُهُ » أو «ضربْتُ

المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «وأعنقوا» الواو عاطفة، أعنقوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «لهواهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعنق، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فتخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «ولكل» الواو للحال، ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و «جنب» مضاف إليه «مصرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «تخرموا» فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله، فضم التاء والخاء جميعاً، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول.

ويستشهد النحاة بقوله: «هوى» على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وجمور العرب يبقون الألف بحالها؛ فيقولون : «هواي» و «فتاي» و «عصاي» قال الله تعالى : (هي عصاي) وقال جعفر بن علبة أحد شعراء الحماسة:

هوايَ مع الرّكب اليمانين مُصعد جنيبٌ، وجُثماني بمكّة مُوثَقُ

أخاه» أو «مررتُ به» رفع زيد بالابتداء؛ فالجملة بعده خبرٌ، ونصبُهُ بإضمار ضربْتُ وأهنْتُ وجاوزتُ واج ب ة الحذف؛ فلا موضع للجملة بعده، ويترجَّح النّصب في نحو : «زيداً أضربْهُ » للطّلب، ونحو : (والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديَهما) مُتأوَّلٌ، وفي نحو : (والأنعام خلقها لكم) للتّناسب، ونحو : (أَبَشَراً منّا واحداً نتّبعُهُ) و «ما زيداً رأيتُهُ » لغلبة الفعل، ويجب في نحو : «إنْ زيداً لقيتَهُ فأكْ رِمْ هُ» و «هلاّ زيداً أكرمتَهُ » لوجوبه، ويجبُ الرّفع في نحو «خَرَجْ تُ فإذا زَ يْ دٌ يَضْ رِبُهُ عَمْ رٌو» لِامْتناعِ هِ، ويَسْ تويان في نَحْ و: «زيدٌ قام أبوه وعمرٌو وأَكْرَمْتُهُ» لِلتّكافُؤِ، وليس منه (وكلّ شيءٍ فَ علُوهُ في الزُّبر) و «أَزَيْدٌ ذُهِبَ به».

ش ــ ضابط هذا الباب : أن يتقدَّم اسمٌ[1]، ويتأخّر عنه فعلٌ عاملٌ في ضمير، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّط على الاسم الأول لنصبه.

مثال ذلك «زيداً ضربتُهُ» ألا ترى أنك لو حذفتَ الهاء وسلّطتَ «ضربتُ » على «زيد» لقلت: «زيداً ضَ رَبتُ» ويكون زيداً مفعولاً مقدماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم، ومثاله أيضاً «زيداً مررتُ به » فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل.

ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسمٍ عاملٍ في الضمير، نحو قولك «زيداً ضربتُ أخاه» فإن «ضرب» عاملٌ في الأخ نصباً على المفعولية، والأخ عامل في الضمير خفضاً بالإضافة.

---

(1) المراد بالاسم المتقدم الجنس، فيشمل الواحد والأكثر، نحو أن تقول «زيداً أخاه ضربته، تقديره : أهنت زيداً ضربت أخاه، وكأن نقول «زيداً أخاه غلامه ضربته » وتقديره لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه، وهكذا.

إذا تقرّر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرفع بالابتداء [1]، وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية، وأن يُنصب بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يفسِّره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة حينئذ؛ لأنها مفسَّرة.

وتقدير الفعل في المثال الأول : ضربتُ زيداً ضربته، وفي الثاني : جاوزتُ زيداً مررت به، ولا تقدر «مررتُ » لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه، وفي الثالث : أهنت زيداً ضربت أخاه، ولا تقدر «ضربت »؛ لأنك لم تضرب إلا الأخ.

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالاتٍ؛ فتارة يترجَّح نصبه، وتارة يجب، وتارة يترجّح رفعه، وتارة يجب، وتارة يستوي الوجهان.

فأما ترجيح النصب ففي مسائل:

(1) منها: أن يكون الفعل المذكور فعل طلبٍ ــ وهو : الأمر، والنهي، والدعاء ــ كقولك «زيداً أضربْهُ »، و «زيداً لا تُهِنْهُ »، و «اللّهم عبدَكَ أرحَمْهُ»[2].

وإنما يترجّح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن

---

(1) هذا إذا كان الاسم المتقدم صالحاً لأن يكون م بتدأ، فإن لم يكن صالحاً للابتداء ــ بأن كان نكرة محضة ــ نحو «رجلاً أكرمته» نعين فيه النصب.

(2) ويدخل في الطلب ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء مثلاً، نحو قولك «محمد غفر الله له » و «خالد لا يعذبه الله» وخرج عن هذا النوع ما كان لفظه لفظ الطلب لكن معناه معنى الخبر كأفعل في التعجب نحو قولك: «محمد أجمل به» والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً، والضمير في محل رفع على أنه فاعل أجمل ــ كما ستعرف في باب التعجب ــ فليس هذا المثال ونحوه من باب الاشتغال أصلاً.

المبتدأ، وهو خلاف القياس[1]؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب.

ويشكل على هذا نحو قوله تعالى : (والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديهما)[2]، فإنه نظير قولك «زيداً وعمراً اضربْ أخاهما » وإنما رُجِّحَ في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب، وكذلك قوله تعالى : (الزّانية والزّاني فاجلدوا كلّ واحدٍ منهما)[3]، والقُرّاء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين؟.

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يُتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجار والمجرور، واقطعوا: جملة مستأنفة؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية، عن المبتدأ، و لم يستقم عمل فعلٍ من جملةٍ في مبتدأ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى، ومثله : «زيدٌ فقيرٌ فأعطِهِ » و «خالدٌ مكسورٌ فلا تُهِنْهُ » وهذا قول سيبويه، وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي، والفاء جيء بها لتدلَّ على السببيَّة، كما في قولك : «الذي يأتيني فله درهم »، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تقدَّمَ أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سُلِّط على الاسم لنصبه.

(2) ومنها: أن يكون الاسم مقترناً بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية [4]، كقولك :

---

(1) لكنه جائز، فلهذا لم يمتنع الرفع ، بل ضعف بسببين : مخالفه القياس، ووجود خلاف بين النحاة، وإن كان الراجح عندهم الجواز . من قبل أن حمل الكلام على ما لا خلاف فيه أولى من حمله على ما فيه خلاف.

(2) من الآية 38 من سورة المائدة.

(3) من الآية 2 من سورة النور.

(4) يشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين حرف العطف والا سم الذي يليه بأما، فإن فصل بينهما بأما تعين رفع الاسم الواقع بعد أما، نحو قولك : «أكرمت علياً وأما بكر فأهنته» والسر في ذلك

«قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُهُ»، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية؛ فيلزم عطف الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمت عمرًا أكرمته، فتكون قد عطفت [جملة] فعليةً على فعليةٍ، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف؛ فلذلك رُجّح النصب، قال الله تعالى: (خلَقَ الإنسانَ مِنْ نطفةٍ فإذا هو خصيمٌ مبينٌ، والأنعام خلقها)[1] أجمعوا على نصب (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية ـــ وهي: (خَلَقَ الإنسان).

(3) ومنها: أن يتقدَّم على الاسم أداةٌ الغالب عليها أن تدخل على الأفعال،[2]

أن «أما» موضوعة على أن يستأنف بها الكلام؛ فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها، ومن هنا تعلم أن الواو التي قبل أما ليست للعطف، بل هي للاستئناف، ومتى كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنفة لم يلزم عند أحد من النحاة تناسب ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية.

ومحل هذا الكلام كله ما لم يوجد مع الاسم الذي بعد أما ما يترجح معه النصب كأن يكون بعده فعل طلب، وذلك كأن تقول: «لقيت زيداً وأما عمراً فاضربه» فهذا يجوز فيه الأمران النصب والرفع على السواء، لأن لكل منهما مرجحاً.

والحاصل: أن الجملة التي بعد أما مستقلة عما قبلها، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها، ولا ينظر إلى ما تقدم عليها.

(1) من الآيتين 4 و 5 من سورة النحل.

(2) ههنا شيئان لا بد أن ننبهك إليهما، الأمر الأول: أن الأدوات التي يغلب دخولها على الأفعال خمسة: همزة الاستفهام، وإن وما ولا النافيات، وحيث المجردة من ما، والأمر الثاني: يشترط لترجيح النصب في هذا النوع ألا يفصل بين همزة الاستفهام ونحوها وبين الاسم بغير ظرف، فإن فصل بينهما غير الظرف نحو قولك: «أأنت زيد تضربه» ترجح الرفع، أما الفصل بالظرف نحو «أأمام الأستاذ زبد تضربه» فالنصب راجح.

كقولك «أزيداً ضربْتَهُ»، و «ما زيداً رأيتُهُ» ، قال تعالى : (أَبَشَراً مِنَّا واحداً نتّبِعُهُ)[1].

***

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدَّم على الاسم أداةٌ خاصَّةٌ بالفعل، كأدوات الشرط والتّحضيض، كقولك : «إنْ زيداً رأيتَهُ فأكرمه» و «هلا زيداً أكرمتَهُ»، وكقول الشاعر:

79 ــ لا تجزعي إن منفِساً أهلكتُهُ فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

---

(1) من الآية 34 من سورة القمر.

79 ــ هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم 156) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم 392) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله:

قالتْ لَتعْذِلَني من اللّيل: اسْمَعِ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ الملامةَ، فاهجعي

اللغة: «لا تجزعي» يريد لا تحزني ولا تخافي، والجزع : هو ضعف المرء عن تحمل ما ينـــزل به من البلاء «منفس» المراد ههنا المال الكثير «أهلكته» أراد أنفقته، «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها : لا تتألمي من إنفاقي المال؛ لأني ما دمت حياً فسوف لا ينالك مكروه، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي من بعدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «منفساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير : إن أهلكت منفساً، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط «أهلكته» أهلك: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة «إذا» ظرفية

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدَّم على الاسم أداةٌ خاصّة بالدخول على الجملة الاسمية، كإذا الفجائية، كقولك : «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو »؛ فهذا لا يجوز فيه النصب؛ لأنه يقتضي تقدير الفعل، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية[1].

***

وأما الذي يستويان فيه فضابطه : «أن يتقدّم على الاسم عاطفٌ، مسبوقٌ بجملة فعلية، مُخبَرٍ بها عن اسمٍ قبلها » كقولك : «زيدٌ قام أبوه، وعمراً أكرمتُه » وذلك لأن «زيد قام أبوه » جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولي : «كبرى » أنها جملة في ضِمْنِها جملة، ومعنى قولي : «ذات وجهين »

تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «فعند» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق باجزعي، وعند مضاف وذا من «ذلك» اسم إشارة مجرور محلا بإضافة عند إليه، مبني على السكون في محل جر ــ واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، اجزعي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله «إن منفساً» حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل.

وفي هذا البيت رواية برفع منفس؛ وتخرج على أن «منفس» فاعل لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده؛ والتقدير: لا تجزعي إن هلك منفس أهلكته.

(1) بقي عليه من المواضع التي يجب فيها الرفع أن يقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدر الكلام ــ والأدوات التي لها صدر ا لكلام هي حروف الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط ــ كأن تقول «زيد هل أكرمته» أو تقول: «زيد ما لقيته» أو تقول: «زيد إن لقيته أكرمته» والسر في وجوب الرفع في هذه المثل ونحوها أن كل ما له صدر الكلام لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه للصدارة، إذ لو عمل ما قبله فيما بعده لكان هو حشوا، ومن المقرر أن ما لا يعمل لا يفسر العامل.

أنها اسميّة الصَّ دْرِ، فعليّ ة العَجز، فإن راعَ يْ تَ صدرها رفعت «عمراً »،

وكنتَ قد عطفتَ جملة اسمية، وإن راعيتَ عجزها نصبته،
وكنتَ قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛
فاستوى الوجهان.

***

وأما الذي يترجّح فيه الرفع فما عدا ذلك، كقولك : «زيدٌ ضربتُه »،
قال الله تعالى: (جنّاتُ عدنٍ يدخلونها)[1]، أجمعت السبعة على رفعه، وقُرئ
شاذا بالنصب، وإنما يترجّح الرفع في ذلك لأنه الأصل، ولا مرجّح لغيره.

***

وليس منه قوله تعالى : (وكلّ شيءٍ فعلوه في الزُّبر)[2]، لأن تقدير
تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا
كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى وكلّ مفعولٍ لهم ثابتٌ
في الزُّبر، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر
صفة للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه.

[وليس منه «أزيدٌ ذُهِبَ به» لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط][3].

***

ص ـــ بابٌ في التّنازع، يجوز في «ضربني وضربتُ زيداً » إعمال الأوّل،
واختاره الكوفيّون؛ فيُضمَر في الثّاني كلُّ ما يحتاجه، أو الثّاني، واختاره
البصريّون، فيُضمَر في الأوّل مرفوعه فقط، نحو:

---

(1) من الآية 23 من سورة الرعد.

(2) من الآية 52 من سورة القمر.

(3) هذا الكلام ساقط من بعض النسخ، وإنما كان قولك «أزيد ذهب به» ببناء «ذهب» للمجهول ـــ ليس من باب الاشتغال لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرغ الاسم السابق لم يعمل فيه النصب، فإنك لا تقول «ذهب زيداً» ولو قلت «ذهب بزيد» فالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل، وكلام الشارح يشير إلى هذا.

80 ـــ *جفوني و لم أجْفُ الأخلاّء*

---

80 ـــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

جفوني و لم أجْفُ الأخلاّءَ، إنّني لغير جميلٍ من خليلي مُهمِلُ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم 243) والأشموني في باب التنازع (رقم 381).

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماض، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «و لم» الواو حرف عطف، لم : حرف نفي وجزم وقلب «أجف» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها «الأخلاء» مفعول به لأجفو، منصوب بالفتحة الظاهرة «إنني» إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم إن «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي، وغير مضا و «جميل» مضاف إليه «من» حرف جر «خليلي» خليلي: مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مهمل» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «جفوني و لم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني ـــ وهو لم أجف ـــ في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله الأخلاء، ولما كان العامل الأول ـــ وهو قوله «جفا» ـــ يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة، وهذا الضمير يعود ع لى متأخر لفظاً كما هو واضح، وربتة لأن مرتبة المفعول التأخر، إلا أن البصريين يغتفرون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة، إذا كان الضمير مرفوعاً؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تسهل ذلك، وقد ورد في الشعر العربي فلا داعي لإنكاره.

فإن قلت: فإن عدم جواز حذف الفاعل لا يوجب الإضمار، لأنه يجوز لي أن أقول «جفاني الأخلاء و لم أجف الأخلاء» بإظهار الفاعل مع الأول.

وليس منه.

كفاني ـــ و لم أطلُبْ ـــ قليلٌ من المال

لفساد المعنى.

ش ـــ يسمى هذا الباب باب التّنازع، وباب الإعمال، أيضاً.

وضابطه : أن يتقدم عاملان أو أكثر [1]، ويتأخر معمول أو أكثر [2]، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر».

مثال تنازع العاملين معمولاً واحداً قوله تعالى : (آتوني أُفرغْ عليه قِطْراً)[3] وذلك لأن «آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ، و «أفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قِطْراً » وكلٌ منهما طالب له.

فالجواب أن عدم جواز حذف الفاعل يوجب الإضمار، وفرق بين الإضمار والحذف، أما عدم الإظهار فلدليل آخر، وهو أنه يلزم عليه التكرار، والتكرار مما يتحاشاه فصحاء العرب .

(1) يشترط في العاملين المتقدمين ثلاثة شروط:

الأول: أن يكونا مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين ولا بين مذكور ومحذوف، على الراجح الذي نصره المحققون.

والثاني: أن يكونا إما فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما وإما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه، فلا يجوز التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل جامد ووصف.

والثالث: ألا يقصد بثانيهما تأكيد أولهما، فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس لم يكن من باب التنازع.

(2) يشترط في المعمول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعة شروط.

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً.

والثاني: ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله نحو «لقيت وأكرمتك.

والثالث: أن يكون متأخراً عن العاملين، فإن تقدم عليهما فهو معمول للأول منهما، وإن توسط فهو معمول لسابقه.

والرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار، فلا تنازع في الحال ولا في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة.

(3) من الآية 96 من سورة الكهف.

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول «ضَرَبَ وأَكْرَمَ زيدٌ عَمْرًا».

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً : «كما صلّيتَ وباركتَ وترحَّمتَ على إبراهيمَ » فـ «على إبراهيم » مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام : «تُسبّحون وتُحمِّدون وتُكبِّرون دُبُر كلّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين »؛ فـ «دبر » منصوبٌ على الظرفية، و «ثلاثاً وثلاثين» منصوبٌ على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقول: لا خلاف في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل شئتَ، وإنما الخلاف في المختار، فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسَبقه، والبصريون يختارون إعمال الأخير لقُربه[1].

فإن أعملتَ الأول أضمرت في الثاني كلّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو : «قام وقعد أخواكَ » و «قام وضربتُهما أخواكَ » و «قام ومررتُ بهما أخواكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه ــ وهو «أخواك » في المثال ــ في نية التقديم، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدمٌ رتبةً.

وإن أعملت الثاني: فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته، فقلت «قاما وقعد أخواكَ » وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته، فقلت : «ضربتُ وضربني أخواكَ » و «مررتُ ومَرَّ بي أخواكَ » ولا تقل «ضربتهما » ولا «مررت بهما»، لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتُفر في المرفوع لأنه غير صالحٍ للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

---

(1) لقربه أي من المعمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار المعمول.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

81 ــ ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ

كفاني ــ و لم أطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجَهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا، ولو وُجِّهَ هنا «كفاني» و «أطلب» إلى «قليل» فسد المعنى، لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدها مُثْبَتاً كان

---

81 ــ هذا البيت لامرئ القيس من حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

ألا عِمْ صباحاً أيّها الطلل البالي وهل يعمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في «باب المفعول له» من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى إلخ؛ وأدنى مضاف و «معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «كفاني» كفى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «قليل» فاعل كفاني «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل.

الشاهد فيه: قوله «كفاني ولم أطلب قليل» فإنه قد تقدم عاملان، وهما قوله كفاني، وقوله أطلب، وتأخر معمول، وهو قوله قليل، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك؛ وقد أوضحه الشارح العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه، والله سبحانه أعلى وأعلم.

منفيّاً، نحو: «لو جاءني أكرمتُه» وإذا كان منفياً كان مُثْبَتاً، نحو: «لو لم يُسئ لم أعاقبْهُ» وعلى هذا فقوله: «أن ما أسعى لأدنَى معيشة» منفي، لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه، ونفيض السعي لأدنى معيشة عدم السَّعي لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب» مُثبتٌ، لكونه منفياً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وُجِّه إلى «قليل» وجب فيه إثباتُ طلب القليل، وهو عين ما نفاه أولا، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره «ولم أطلب المُلْكَ» ومقتضى ذلك أنه طالبٌ للملك، وهو المراد.

فإن قيل: إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني، ولو قدرته مستأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو.

قلت: إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارْتباطٌ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط[1].

***

ص ــ بابٌ، المفعول منصوبٌ.

ش ــ قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً؛ واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير؛ قصداً للتعادل.

***

(1) ومما يتصور المبتدئون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه قولك «ما قام وقعد إلا زيد» فإنك لو أضمرت في الأول لكان التقدير: ما قام هو (أي زيد) وما قعد إلا زيد، فيكون القيام منفياً عنه بالجملة الأولى والقعود ثابتاً له عن طريق الحصر بالجملة الثانية، ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك، ولو أضمرت في الثاني انعكس، وليس مراداً أيضاً.

ص ــ وهو خمسةٌ.

ش ــ هذا هو الصحيح، وهي : المفعول به كــ «ضربتُ زيداً »[1]، والمفعول المطلق، وهو المصدر، كــ «ضربتُ ضرباً » والمفعول فيه، وهو الظرف [2]، كــ «صمتُ يومَ الخميس» و «جلستُ أمامَكَ» والمفعول له كــ «قمتُ إجلالاً لك» والمفعول معه، كــ «سرتُ والنِّيلَ».

ونقص الزّجّاج منها المفعول معه، فجعله مفعولاً به، وقدّر «سرتُ وجاوزتُ النيل».

ونقص الكوفيون منها المفعول له، فجعلوه من باب المفعول المطلق، مثل «قعدتُ جلوساً».

وزاد السيرافي سادساً وهو المفعول منه، نحو : (واختار موسى قومَه سبعين رجلاً)[3] لأن المعنى من قومه.

---

(1) الناصب للمفعول واحد من أربعة أشياء:

الأول: الفعل، وهو إما أن يكون مذكوراً نحو قوله تعالى: (وورث سليمان داود) وإما أن يكون محذوفاً، نحو قوله تعالى: (ماذا أنزل ربكم؟ قالوا خيراً) التقدير: قالوا أنزل خيراً.

الثاني: الوصف، نحو قوله تعالى: (إن الله بالغ أمره) في قراءة من نون (بالغ) ونصب (أمره).

الثالث: المصدر، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) فالناس: منصوب لكونه مفعولاً به لدفع الذي هو مصدر.

الرابع: اسم الفعل، نحو قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) فعليكم: اسم فعل أمر معناه الزموا، وأنفسكم : مفعول به لعليكم.

(2) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثالين.

(3) من الآية 155 من سورة الأعراف.

وسمى الجوهري المستثنى «مفعولاً دونه».

***

ص ــ المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كـــ «ضربتُ زيداً».

ش ــ هذا الحدّ لابن الحاجب رحمه الله، وقد استشكل بقولك «ما ضربتُ زيداً» و «لا تضرِبْ زيداً».

وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يُعقَل إلا به.

ألا ترى أن «زيداً» في المثالين متعلق بضرب، وأن «ضرب» يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

***

ص ــ ومنه المُنادى.

ش ــ أي : ومن المفعول به المنادى، وذلك لأن قولك «يا عبد الله» أصله أدعو عبد الله؛ فحُذف الفعل، وأنيب «يا» عنه.

***

ص ــ وإنّما يُنصَب مضافاً كـــ «يا عبد الله» أو شبهه كـــ «يا حسناً وجهه» و «يا طالعاً جبلاً» و «يا رفيقاً بالعباد» أو نكرةً غير مقصودةٍ كقول الأعمى : «يا رجلاً خُذْ بيدي».

ش ــ يعني أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً [1]، كقولك : «يا عبد الله» و «يا رسول الله»

---

(1) سواء أكانت الإضافة محضة نحو «يا عبد الله» أم كانت غير محضة ــ وهي إضافة الوصف إلى مرفوعه ــ نحو «يا حسن الوجه»، واعلم أنه يجوز لك أن تنادي كل اسم مضاف إلا أن يكون المضاف مضافاً إلى ضمير المخاطب كأن تقول: «يا غلامك» فهذا لا يجوز نداؤه.

وقال الشاعر:

82 ــ ألا يا عبادَ الله قلبي متيَّمٌ بأحسَنِ مَنْ صلَّى وأقبحهم بَعْلاَ

---

82 ــ هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا، و لم أجده في أصل ديوانه.

اللغة: «بعلاً» أي زوجاً، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح «وأقبحهم فعلاً» وهو تصحيف من النساخ، وقد تكلف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقره اللغة ولا العقل السليم؛ كما وقع في نسخة من الشرح «وأفخرهم فعلاً» وهو تصحيح للمعنى من غير استناد إلى الرواية.

وبعد كتابة ذلك وجدت الميداني (مجمع الأمثال 1 / 273 بتحقيقنا) رواه على ما أثبته، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يَدِبُّ على أحشائها كلَّ ليلةٍ دَبيبَ القرنبى باتَ يعلو نقاً سَهْلا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (1 / 282) على هذا الوجه الذي أثبتناه.

وقد صححه العلامة السجاعي كما صححناه، بالرجوع إلى الرواية، وتشكك في الرواية المتروكة في تأويلها كما تشككنا، فلله الحمد والمنة.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و «الله» مضاف إليه «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «متيم» خبر المبتدأ «بأحسن» جار ومجرور متعلق بمتيم، وأحسن مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «صلى» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بعلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا عباد الله» حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً، لكونه مضافاً كما هو ظاهر.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو «ما اتّصل به شيء من تمام معناه » وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى كقولك : «يا محموداً فعله » و «يا حَسَناً وجهُهُ » و «يا جميلاً فعلُهُ » و «يا كثيراً برُّهُ »، أو منصوباً به، كقولك «يا طالعاً جَبَلاً ». أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك «يا رفيقاً بالعباد» و «يا خيراً مِنْ زَيْدٍ » أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك «يا ثلاثةً وثلاثين» في رجل سمَّيتُه بذلك[1].

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة [2]، كقول الأعمى : «يا رجلاً خُذْ

---

(1) بقي عليه من الشبيه بالمضاف الاسم النكرة الذي نعت بجملة أو شبه جملة، نحو قول الشاعر:

ألا يا نَخْلَةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ وَرَحْمةُ الله السّلامُ

ومنه قولهم في الدعاء : «يا عظيماً يرجى لكل عظيم » وقولهم «يا حليماً لا يعجل » و «يا جواداً لا يبخل» وابن مالك رحمه الله يجعل هذا نوعاً مستقلاً، ويسميه الملحق الشبيه بالمضاف، وجعل ابن الحاجب في الإيضاح الاسم الموصول من نوع الشبيه بالمضاف لأنه شديد الحاجة في تمام معناه إلى الصلة، وقد وافقه الرضي على ذلك، ومن نداء الاسم الموصول قول الشاعر:

مِن اجْلِكِ يا الّتي تيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي

وإنما اشترطوا في نعت النكرة أن يكون جملة أو شبه جملة لأجل اعتبارها من نوع الشبيه بالمضاف، لأنه لو كان النعت مفرداً لكان الأولى اعتبار المنادى نكرة مقصودة معرفة بالنداء، ويجعل الوصف المفرد نعتاً له، ويعرف، نحو «يا رجل الظريف» وهذا لا يصح اعتباره في النعت بالجملة وشبهها؛ لأن الجمل بعد المعارف ــ ومنها المنادى النكرة المقصودة ــ لا تكون نعتاً، بل تكون حالاً.

(2) سواء أكانت هذه النكرة غير المقصودة جامدة كمثال الشارح، أم كانت مشتقة كقول الغريق : «يا واقفاً أنقذني» فإن اتصل بهذا المشتق شيء صار شبيهاً بالمضاف نحو قولك «يا واقفاً بالشط أنقذني».

بيدي» وقول الشاعر:

83 ـــ فيا راكباً إمّا عرضْتَ فبلِّغا		ندَامايَ مِنْ نَجْرانَ: أنْ لا تلاقيا

***

83 ـــ هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من شعر المفضليات، من المفضلية (رقم 30) وقد أنشد البيت المؤلف في شذور الذهب (رقم 51) وأنشد صدره في أوضحه (رقم 431) وأنشده ابن عقيل (رقم 302) والأشموني في باب النداء (رقم 872).

اللغة: «عرضت» أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل : هي جبال نجد «نداماي» الندامى: جمع ندمان، وهو النديم، وقيل : هو الجليس والمصاحب «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن، ويروى «أيا راكباً».

الإعراب: «أيا» أو «يا» حرف نداء «راكباً» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة «إما» كلمة مركبة من إن وما، فإن شرطية، وما زائدة «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «نداماي» ندامى: مفعول أول لبلغ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر «نجران» مجرور بمن، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماي «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف؛ والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن «لا» نافية للجنس تعمل عمل إن «تلاقيا» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف وتقديره : لا تلاقى لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة، وأن المخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ.

الشاهد فيه: قوله «أيا راكباً» حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً، لكون نكرة غير مقصودة فأنت خبير بأنه لا يريد راكباً بعينه، وفي هذا رد على من أنكر وجود هذا النوع من المنادى.

ص ــ والمفرد المعرفة يُبنى على ما يُرفع به كــ «يا زيدُ» و «يا زيدانِ» و «يا زيدون» و «يا رجل» لمعين.

ش ــ يستحقّ المنادى البناء بأمرين: إفراده، وتعريفه. ونعني بإفراده أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، ونعني بتعريفه أن يكون مراداً به معيّن، سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو، أو معرفة بعد النداء ــ بسبب الإقبال عليه ــ كرجل وإنسان، تريد بهما معينا، فإذا وجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يُبنى على ما يُرفع به لو كان معرباً؛ تقول: «يا زيدُ» بالضم، و «يا زيدانِ» بالألف و «يا زيدون» بالواو، وقال الله تعالى: (يا نوح قد جادلْتَنا)[1]، و (يا جبال أوِّبي معه)[2].

***

ص ــ فصلٌ، وتقول: «يا غلامُ» بالثلاث، وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف

ش ــ إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي، جاز فيه ستُّ لغات:[3]

---

(1) من الآية 32 من سورة هود.

(2) من الآية 10 من سورة سبأ.

(3) هذه اللغات الست ــ وإن كانت كل واحدة منها جائزة ــ تتفاوت في الفصاحة بسبب كثرة الاستعمال وقلته، فأفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة التي قبلها، ويلى هذه بقاء الياء ساكنة أو مفتوحة، ويلي هذين قلب الياء ألفاً بعد قلب الفتحة كسرة، ويلي ذلك حذف الألف اكتفاء بالفتحة التي صارت قبلها، وآخرها ضم آخر الاسم اكتفاء بنية الإضافة.

هذا، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغات الست، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه للتخصيص، أما إذا كانت الإضافة للتخفيف ــ كأن يكون المضاف وصفاً ــ فإنه لا يجوز فيه حينئذ إلا لغتان: إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة نحو قول «يا ضاربي، ويا مكرمي».

إحداها: يا غلامي، بإثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى : (يا عبادي لا خوفٌ عليكم)[1].

والثانية: يا غلام بحذف الياء الساكنة، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: (يا عبادِ فاتّقونِ)[2].

الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي لغة ضعيفة، حكوا من كلامهم «يا أمّ لا تفعلي» بالضم، وقرئ : (قال ربّ احكم بالحقّ)[3] بالضم.

الرابعة: يا غلامي، بفتح الياء، قال الله تعالى : (يا عباديَ الذين أسرفوا على أنفسِهمْ)[4].

الخامسة: يا غُلاماً، بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً؛ فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: (يا حسرتا على ما فرَّطتُ في جنب الله)[5] (يا أسفَا على يوسُفَ)[6].

---

(1) من الآية 68 من سورة الزخرف.

(2) من الآية 16 من سورة الزمر.

(3) من الآية 112 من سورة الأنبياء.

(4) من الآية 53 من سورة الزمر.

(5) من الآية 56 من سورة الزمر.

(6) من الآية 84 من سورة يوسف.

والألف التي في «يا حسرتا» وفي «يا أسفا» هي ــ بغير شك منا ــ اسم، لأنها عبارة عن ياء المتكلم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة؛ وعلى ذلك تقول: حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، فافهم هذا.

السادسة: يا غُلامَ، بحذف الألف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعرة:

84 ــ ولستُ براجعٍ ما فاتَ منِّي بلَهْفَ ولا بَلَيْتَ ولا لو أنِّي

أي بقولي: يا لهف.

والفتحة التي قبل الألف في «حسرتا» وفي «أسفا» ليست فتحة إعراب، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء «غلامي» كلتاهما حركة المناسبة : الفتحة لمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة ا لياء، وعلى ذلك تقول : حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة.

84 ــ لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين، وممن أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 444) لمثل ما ذكره ههنا أيضاً، والأشموني في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء (رقم 677).

اللغة: «بلهف» أراد بأن أقول: يا لهفا «بليت» أراد بأن أقول يا ليتني.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديه هو فاعله «ما» اسم موصول: مفعول به لراجع، مبني على السكون في محل نصب «فات» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، و الجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «مني» جار ومجرور متعلق بفات «بلهف» الباء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، والتقدير : بقولي يا لهفا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام «ولا» الواو حرف عطف، ولا : زائدة لتأكيد النفي «بليت» الباء حرف جار لمجرور محذوف على المنهج السابق، وليت : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف، أي بقولي يا ليتني «ولا» الواو للعطف، لا : زائدة لتأكيد النفي «لو» حرف امتناع لامتناع «أنِّي» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم أن، وخبرها محذوف، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المحذوفات كلها: لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيما أنا فيه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله «بلهف» وقوله: «بليت» فإن كلاً من لهف وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفى بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

وقولي: «وتقول يا غلامُ بالثلاث » أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بيّنتُ توجيه ذلك.

***

ص ــ ويا أبتَ، ويا أُمَّتَ، ويابْنَ أُمِّ، ويابْنَ عمِّ : بفتحٍ، وكسرٍ، وإلحاق الألف أو الياء للأوّلَيْن قبيحٌ، وللآخَرَيْنِ ضعيفٌ.

ش ــ إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أمّاً، جاز فيه عشر لغات السِّتُّ المذكورة، ولُغاتٌ أربعٌ أُخَرُ:

إحداها: إبدال الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في (يا أبَتِ)[1].

الثانية: إبدالها تاء مفتوحةً، وبها قرأ ابن عامرٍ.

الثالثة: يا أبتا، بالتاء والألف، وبها قرئ شاذا[2].

---

(1) من الآيات 42 و 43 و 44 و 45 من سورة مريم.

(2) وقد ورد على ذلك قول الراجز:

تقول بِنْتِي قد أنِي أناكا: يا أبتا علَّكَ أو عساكا

وقول الآخر:

يا أَبَتا أرَّقني القِذّانُ فالنّومُ لا تطْعَمُهُ العَيْنانُ

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

ويا أبتا لا تَزَلْ عِنْدَنا فإنّا نَخاف بأنْ تُخْتَرَمُ

وقول الآخر:

يا أُمَّتا أبصَرَني راكبٌ يسير في مُسحَنْفِرٍ لاحِبِ

الرابعة: يا أبتي، بالتاء والياء[1].

وهاتان اللغتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان المُنادَى مضافاً إلى مضاف إلى الياء ـــ مثل : «يا غُلامَ غُلامي » ـــ لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة، إلا إن كان ابن أم، أو ابن عم؛ فيجوز فيهما أربع لُغاتٍ : فتح الميم، وكسرها، وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى : (قال ابن أُمَّ إنّ القومَ استضعَفُوني)[2]، (قال يا بْنَ أُمَّ لا تأخُذْ بلحيتي)[3].

والثالثة: إثبات الياء، كقول الشاعر:

85 ـــ يا ابنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نفسي أنْتَ خلَّفتني لدهرٍ شديدِ

---

(1) وقد ورد على ذلك قول الشاعر:

أيا أبتي لا زِلْتَ فينا؛ فإنَّما لنا أملٌ في العيش ما دُمْتَ عائشا

وقد استعمله من المحدثين كشاجم في قوله:

يـــا أبـــتـــي أيّ أسًى لـــم تُبْـــقِ لابْنِ ثَكِلَـــكْ

يـــا أبـــتـــي كُلّ أبٍ يُـــورَدُ يومـــاً مَنْهَلَـــكَ

وجمهور البصريين يخصون ذلك بالشعر؛ ولا يجيزونه في سعة الكلام، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء الياء أو الألف في سعة الكلام، وظاهر كلام المحقق الرضي موافقتهم.

(2) من الآية 70 من سورة الأعراف.

(3) من الآية 94 من سورة طه.

85 ـــ هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 441) والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم 888) وسيبويه (ج1 ص 318).

اللغة: «شقيق» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء ـــ مصغر شقيق بفتح الشين «خلفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه «أنت خليتني» أي تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم من «أمي»

والرابعة: قلب الياء ألفاً، كقوله:

86 ــ *يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي*

وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال.

مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكل م مضاف إليه «ويا» الواو عاطفة، يا : حرف نداء «شقيق» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وشقيق مضاف ونفس من «نفسي» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «خلفتني» خلف: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من خلف وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «لدهر» جار ومجرور متلعق بخلف «شديد» نعت لدهر، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا ابن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم» وثبوت الياء في هذه الحالة قليل.

86 ــ هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 442) والأشموني في باب النداء (رقم 889) وسيبويه (ج1 ص318) والقزويني في الإيضاح (رقم 22) وقد روى جزءاً من القطعة صاحب معاهد التنصيص (ص 36 بولاق) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة، قال:

قد أصبحَتْ أُمُّ الخِيار تدَّعي   عليَّ ذنباً كلّه لم أصنَعِ
مِنْ أنْ رأَتْ رأسي كرأس الأصلَعِ
ميّزَ عنه قُنْزُها عن قُنْزُعِ
جَذْبُ اللّيالي أبطئي أو أسرعي   أفناه قيلُ اللهِ للشَّمسِ: اطْلُعي
حتّى إذا واراكِ أُفُقٌ فارجعي

اللغة: «لا تلومي» لا تعتبي «واهجعي» أصله من الهجوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد اسكتي واطمئني.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من «عما» مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وعم مضاف ويائ المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «لا» ناهية «تلومي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، ياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع «واهجعي» الواو حرف عطف، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله «يا ابنة عما» حيث أثبت الألف المنقلبة عن يا المتكلم، وهذه لغة قليلة.

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ولفظ «بنت عم» لكن صرحوا بأنها تجري في كلمة بنت مضافة إلى أم أو عم كما تجري في كلمة «ابنة» مضافة إلى أحدهما.

ص ـــ فصلٌ، ويجري   ما أُفرد، أو أُضيف مقروناً بأل، مِنْ نعت المبنيّ وتأكيده وبيانه ونَسَقه المقرون بأل، على لفظه أو محلّه، وما أُضيف مُجرّداً على محلّه، ونعتُ أيٍّ على لفظه، والبَدَل المُجرَّد   [والنَّسَق المُجرَّد   ] كالمُنادَى المُسْتقِلِّ مطلقاً.

ش ـــ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى.

والحاصل: أن المنادى إذا كان مبنيّاً، وكان تابعه نعتاً، أو تأكيداً، أو بياناً، أو نَسَقاً بالألف واللام ـــ وكان مع ذلك مفرداً، أو مضافاً وفيه الألف واللام ـــ جاز فيه الرفع على لفظ المنادى، والنصب على محلّه، تقول في النعت : «يا زيد الظّريفُ » بالر فع، و «الظريفَ » بالنصب، وفي التأكيد «يا تميمُ أَجْمَ عُ ون» و «أجمعينَ»؛ وفي البيان : «يا سيد كُرْزٌ »، و «كُرْزاً » وفي النسق : «يا زيد والضّحّاكُ» ، و «والضّحّاكَ». قال الشاعر:

87 ـــ *يا حَكَمُ الوارثُ َ عن عبد الملك*

رُوي برفع «الوارث» ونصبه.

وقال الآخر:

---

87 ـــ هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن ا العجاج، من كلمة له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين منهم الشارح في كتابه مغني اللبيب (رقم 15).

الإعراب: «يا» حرف نداء «حكم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «الوارث نعت لحكم، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى، أو منصوب تبعاً لمحله، ويروى بالوجهين جميعاً، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل «عن» حرف جر «عبد» مجرور بعن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بالوارث، وعبد مضاف و «الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «يا حكم الوارث » فإن «حكم» منادى مبني على الضم، لأنه مفرد علم، و «الوارث» نعت مقترن بأل، وقد روى برفع الوارث ونصبه، على ما بيناه في الإعراب، فدل مجموع الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنـــزلة مقترناً بأل، وكان المنادى مبنياً، جاز في النعت الوجهان.

88 ــ فما كَعْبُ ابنُ مامةَ وابنُ أَرْوى
بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الْجَوادا

والقوافي منصوبة، وقال آخر:

89 ــ ألا يا زيدُ والضّحّاكُ سِيرا فقدْ جاوَزْتُما خَمَرَ الطّرِيقِ

---

88 ــ هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ابن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 435) وفي مغني اللبيب (رقم 16).

اللغة والرواية: «كعب بن مامة» هو رجل من إياد يضرب به المثل في الكرام والإيثار على النفس «ابن أروى» أراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكان مضرب المثل في الكرم، ويروى في مكانه «وابن سعدي» وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم أيضاً.

الإعراب: «ما» نافية حجازية تعمل عمل ليس «كعب» اسم ما «ابن» نعت لكعب، وابن مضاف و «مامة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث «وابن» الواو عاطفة، ابن: معطوف على اسم ما، وابن مضاف «أروى» مضاف إليه «بأجود» الباء حرف جر زائد، أجود: خبر ما الحجازية «منك» جار ومجرور متعلق بأجود «يا» حرف نداء «عمر» يروى بالضم والنصب؛ فأما الضم فهو المشهور، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب «الجوادا» نعت لعمر باعتبار محله، ونعت المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «الجوادا» فإنه نعت لعمر، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفت في الإعراب، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى.

89 ــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «خمر الطريق» ــ بفتح الخاء والميم جميعاً ــ هو الساتر الملتف بالأشجار وإضافته على هذا من

وقال الله تعالى: (يا جبال أوِّبي معه والطَّيرَ)[1] وقرئ شاذاً (والطيرُ) وهذه أمثلة المفرد، وكذلك المضاف الذي فيه أل، تقول: «يا زيدُ الحسَنُ الوجه، والحسَنَ الوجه» وقال الشاعر:

90 ــ *يا صاحِ يا ذا الضّامِــرُ العَنْسِ*

إضافة الصفة للموصوف، أي جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة أشجاره.

المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه؛ لأنهما قد صارا في طريق لا ساتر فيه يتواريان ورواءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب «والضحاك» الواو حرف عطف، والضحاك: معطوف على زيد، يجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل «سيرا» فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خمر» مفعول به لجاوز، وخمر مضاف و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا زيد والضحاك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب، وقوله «الضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف، وهو معطوف على المنادى المبني عطف نسق بالواو، وقد روى في البيت بنصبه ورفعه؛ فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان.

(1) من الآية 10 من سورة سبأ.

90 ــ هذا الشاهد من كلام ابن لوذان ــ بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة ــ السدوسي، وهو من شواهد سيبويه (ج1 ص306) وبعده قوله:

والرّحْلِ ذِي الأنساعِ والْحِلْسِ

يروى برفع «الضامر» ونصبه.

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألف واللام؛ تعين نصبه على المحل، كقولك: «يا زَيْدٌ صاحبَ عَمْرٍو» و «يا زيدُ أبا عبد الله» و «يا تميم كلّكم» أو «كلّهُم» و «يا زيد وأبا عبدِ الله» قال الله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السّمواتِ والأرضِ)[1].

وإن كان التابع نعتاً لأيٍّ تعين رفعه على اللفظ[2]، كقوله تعالى: (يأيُّها

وقد نسب في صلب الكتاب، وفي شرح شواهده للأعلم إلى ابن لوذان السدوسي، كما قلنا، وقد ذكر أبو الفرج في الأغاني (12/15 بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، وذكر معه ثانياً، وأشار إلى أن لهما ثالثاً.

اللغة: «الضامر العنس» العنس: أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها، وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه «الأنساع» جمع نسع ــ بكسر النون وسكون السين ــ وهو سير يربط به الرحل «الحلس» بكسر الحاء وسكون اللام ــ كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم، وأصله صاحب، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب «الضامر» نعت لذا المنادى، إما مرفوع تبعاً للفظه المقدر، أو منصوب تبعاً لمحله، والضامر مضاف و «العنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «يا ذا الضامر العنس» فإن «ذا» منادى مبني، و «الضامر العنس» نعت مقترن بأل ومضاف، وقد روى برفع هذا النعت ونصبه؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان، ونظيره قول عبيد بن الأبرص:

يا ذا المُخوِّفنا بمقتل شيخه ... حُجْرٍ تَمَنِّي صاحب الأحلامِ

(1) من الآية 46 من سورة الزمر.

(2) لا تنعت «أي» إلا بواحد من اثنين، الأول: الاسم المحلى بأل الجنسية، نحو «يأيها الرجل» و «يأيها الإنسان» ومنه الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، ومنه أيضاً قول أبي الأسود الدؤلي:

النّاس)[1] (يأيُّها النّبيُّ)[2].

وإن كان التابع بدلاً، أو نَسَقاً بغير الألف واللام؛ أُعطي ما يستحقُّه لو كان مَنادَى، تقول في البَدَل: «يا سعيدُ كُرْزُ» بضم «كرز» بغير تنوين كما تقول: «يا كُرْزُ» و «يا سعيدُ أبا عبد الله» بالنصب، كما تقول: «يا أبا عبد الله»؛ وفي النسق: «يا زيدُ وعمرُو» بالضم، و «يا زيدُ وأبا عبد الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حكم البدل والنسق لو كان المنادى مُعْرَباً.

***

ص ــ ولكَ في نحو: «يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ»[3] فتحُهُما، أو ضمُّ الأوَّلِ.

ش ــ إذا تكرر المنادَى المفرد مضافاً، نحو: «يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ» جاز لك في الأول وجهان:

يا أيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَه — هَلا لِنَفْسِكَ كان ذا التّعليمُ

والثاني: اسم الإشارة، وهل يشترط أن ينعت اسم الإشارة حينئذ باسم محلى بأل أو لا يشترط ذلك؟ ذكر ابن مالك في التسهيل أنه لا يشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لأي هذه أن ينعت باسم محلى بأل، ويدل لصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قول الشاعر:

أيُّهذانِ كُلا زاديكما — ودَعاني وغِلاً فيمَنْ وَغَلْ

(1) من الآية 1 من سورة الحج، ومن آيات كثيرة.

(2) من الآية 1 من سورة التحريم، ومن الآية 1 من سورة الطلاق، ومن آيات كثيرة في القرآن.

(3) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليعمَلاتِ الذُّبَّلِ — تَطاوَلَ اللّيلُ عليكَ فانْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجأ:

يا تيمُ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكُمُ — لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

ومنه قول الآخر:

فيا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أنتَ ناصراً

ويا سعدُ سعدَ الخَزْرَجينَ الغَطارفِ

أحدهما: الضم، وذلك على تقديره منادى مفرداً، ويكون الثاني حينئذٍ : إما مُنادَى سقط منه حرف النداء، وإما عَطْفَ بيانٍ، وإما مفعولاً بتقدير أَعْنِي.

والثاني: الفتح، وذلك على أن الأصل : «يا زيدَ اليَعْمَلاتِ زيدَ اليَعملاتِ » ثم اختُلف فيه؛ فقال سيبويه : حذف «اليعملات » من الثاني لدلالة الأول عليه، وأقحم «زيد» بين المضاف والمضاف إليه.

وقال المبرد: حذف «اليعملات» من الأول لدلالة الثاني عليه.

وكلٌّ من القولين فيه تخريجٌ علي وجه ضعيف : أما قول سيبويه ففيه الفَصْلُ بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذفُ من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثير عكسُه[1].

***

ص ـــ فصلٌ، ويجوز ترخيم المُنادَى المعرفة، وهو : حذف آخره تخفيفاً؛ فذو التّاء مطلقاً، كيا طلْحَ، ويا ثُبَ، وغيره : بشرط ضمّه، وعلميّته ، ومُجاوَزَتِهِ ثلاثةَ أحْرُفٍ، كيا جَعْفُ: ضمّاً وفتحاً.

---

(1) ههنا أمور نريد أن ننبهك إليها، الأمر الأول : حاصله أن هذه المسألة لا يلزم فيها أن يكون المنادى علماً، بل كما يكون علماً ـــ وهو الأكثر ـــ يكون اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم، ويكون وصفاً نحو ياً صاحب صاحب عمرو، والأمر الثاني : أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأي سيبويه ويكون الثاني مضافاً لمحذوف دل عليه المذكور، والأول مضاف إلى محذوف على رأي المبرد، لكن صرحوا بأن رأي سيبويه أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وأن الثاني مقحم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديراً، الأمر الثالث : أنه على نصب الاسمين على رأي سيبويه يكون نصب الثاني إما على أنه توكيد لفظي وإما على أنه عطف بيان، وكان يلزم على ما ذكره تنوين الثاني؛ لأنه غير مضاف لا في اللفظ ولا في التقدير على ما عرفت.

ش ـــ من أحكام المنادى الترخيم، وهو : حذف آخره تخفيفاً، وهي تسمية قديم، وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : (ونادوا يا مالِ)[1]، قال : ما كان أشغَلَ[2] أهل النار عن الترخيم !! ذكره الزمخشري وغيره، وعن بعضهم أن الذي حَسَّن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم؛ لضعفهم عن إتمامه.

وشرطه: أن يكون الاسم معرفة، ثم إن كان مختوماً بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة؛ فتقول في ثُبَةٍ ـــ وهي الجماعة ـــ «يا ثُبَ » كما تقول في عائشة «ياعائش» وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط؛ أحدها : أن يكون مبنياً على الضم، والثاني : أن يكون علماً، والثالث : أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحرف، وذلك نحو : «حارث، وجعفَر » تقول : «يا حارِ »[3]، و «يا جَعْفَ »

---

(1) من الآية 77 من سورة الزخرف.

(2) في بعض النسخ «ما كان أغنى إلخ».

(3) ومنه قول الشاعر:

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهيةٍ   لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلي ولا مَلِكُ

ومنه قول النابغة الذبياني:

أقولُ والنَّجْمُ قد مالَتْ أواخرُهُ   إلى المغيب: تثَبَّتْ نَظْرةً حارِ

ومثله أيضاً قول عبيد بن الأبرص:

يا حارِ ما راحَ مِنْ قومٍ ولا ابْتَكرُوا

إلاّ وللمَوْتِ في آثارهم حادِي

يا حارِ ما طَلَعَتْ شمسٌ ولا غَرَبَتْ

إلاّ تقَرّبُ آجالٌ لميعادِ

ومثله قول امرئ القيس:

أحارِ ترى بَرْقاً أُريكَ وميضَه   كَلَمْعِ اليدين في حَبِيٍّ مُكلَّلِ

ولا يجوز في نحو «عبد الله» و «شاب قرناها » أن يُرَخَّم ا لأنهما ليسا مضمومين، وفا في نحو إنسان مقصوداً به مُعَين، لأنه ليس علماً، ولا في نحو : «زيد » و «عمرو » و «حَكَمٍ» لأنها ثلاثية، وأجاز الفراء الترخيم في «حكم » و «حَسَن » ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط، قياساً على إجرائهم نحو : «سَقَرَ » مُجْرَى زينب في إيجاب منع الصرف لا مُجْرَى هند في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم «جَمَزَى » لحركة وسطه مجرى حُبارى في إيجاب حذف ألفه في النسب، لا مُجْرَى حُبْلى في إجازة حذف ألفه وقلبها واواً.

وأشرتُ بقولي : «كيا جَعْفُ ضمّاً وفتحاً » إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه، ويسمى لغة من لا ينتظر

و «حار» أصله يا حارث كما قال المؤلف، وهو علم منقول عن اسم الفاعل، فلا شذوذ في ترخيمه على هذا الوجه، وقد أجروا مجراه كلمة «صاحب» مع أنه نكرة وليس فيها تاء التأنيث، فرخموها شذوذاً، وقد جاء من ذلك في الشعر المحتج به كثير، من ذلك قول الشاعر:

صاحِ شَمِّرْ ولا تزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فنسيانُهُ ضلالٌ مُبينُ

ومنه قول الآخر:

صاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعْتَ براعٍ ردَّ في الضَّرْعِ ما قَرَى في العِلابِ

«ريت» يريد رأيت، وقرى: أي جمع، والعلاب: جمع علبة وهي هنا الوعاء الذي يحلب فيه اللبن، ومنه ذلك قول عبيد بن الأبرص:

يا صاحِ مَهْلاً أقِلَّ العَذْلَ يا صاحِ ولا تكونَنَّ لي باللآئم اللاّحِي

ومن ذلك قول الآخر:

يا صاحِ يا ذا الضّامر العَنْس والرَّحْلِ ذي الأنساع والحِلْسِ

وهذا هو الشاهد رقم 90 وقد مضى قريباً مشروحاً، وعلى هذا جاء قول أبي العلاء المعري:

صاحِ هذِي قُبُورُنا تملأُ الرُّحْـــــــــبَ، فأينَ القُبورُ مِنْ عهدِ عادِ؟

ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مُقدَّراً، فيبقى [ما كان] على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر.

فتقول على اللغة الثانية في جعفر : «يا جَعْفَ» ببقاء فتحة الفاء، وفي مالك « يا مالِ» ببقاء كسرة اللام، وهي قراءة ابن مسعود [1]، وفي منصور «يا مَنْصُ» ببقاء ضمة الصاد، وفي هِرَقْلَ «يا هِرَقْ» ببقاء سكون القاف.

وتقول على اللغة الأولى : «يا جَعْفُ، ويا مالُ، ويا هِرَقُ» بضم أعجازهن وهي قراءة أبي السري الغَنَوي، و «يا مَنْصُ» باجتلاب ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم.

***

ص ـــ ويُحذَفُ من نحو : «سلمانٍ، ومنصورٍ، ومسكينٍ» حرفان، ومِنْ نحو: «مَعْدِي كَرِبَ» الكلمة الثّانية.

ش ـــ المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالب كما مثَّلنا.

والثاني: أن يكون حرفين، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط؛ أحدها : أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثاني : أن يكون معتلاً، والثالث : أن يكون ساكناً، والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، وذلك نحو : «سلمان، ومنصور، ومسكين» علماً، تقول: «يا سَلْمُ، ويا مَنصُ، ويا مِسْكُ» وقال الشاعر:

---

(1) يريد في قوله تعالى من الآية 77 من سورة الزخرف: (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك)، وقد وقع نداء «مالك» مرخماً في قول الأنصاري:

* يا مالُ والحقُّ عنده فقِفُوا *

ونظيره ترخيم «عامر» في قول النابغة الذبياني:

فصالِحُوا جميعاً إنْ بدا لكُمُ ولا تقولوا لنا أمثالها عامِ

91 ــ يا مرْوُ ؛ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبوسَةٌ [ترْجو الحِباءَ وربُّها لَمْ ييْأسِ]

91 ــ هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج1 ص 338)

اللغة: «يا مرو» أراد يا مروان «مطيتي» المطية: الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو ــ أي تسرع ــ في سيرها «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب «الحباء» بكسر الحاء، بزنة كتاب ــ هو العطاء «ربها» صاحبها «لم ييأس» أي: لم يقنط، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.

المعنى: يصف أنه وفد على كريم يجتديه، وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء «مرو» منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب «إن» حرف توكيد ونصب «مطيتي» مطية: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومطية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «محبوسة» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لإن «الحباء» مفعول به لترجو «وربها» الواو واو الحال، رب: مبتدأ، ورب مضاف وها: مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «ييأس» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها، والجملة من لم ييأس وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «يا مرو» الذي أصله يا مروان، حيث رخمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر؛ فحذف الحرف الذي قبل النون وهو الألف لكونه حرفاً ساكناً زائداً معتلاً وقبله ثلاثة أحرف، وهذا واضح إن شاء الله.

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه (1 ــ 338) من قول الراجز:

* يا نُعْمَ هل تحلفُ لا تدينُها *

يريد «يا مروانُ» وقال الآخر:

92 ــ *قِفي فانْظُري يا أسْمُ هل تعْرِفينَهُ؟*

يريد «يا أسماء».

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو : «مُختارٍ » عَلماً؛ لأن

أراد «يا نعمان» فحذف النون، ثم حذف الألف؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

92 ــ هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيته المشهورة التي أولها قوله:

أمِنْ آلِ نُعْمٍ أنتَ غادٍ فمُبْكِرُ غداةَ غَدَتْ أم رائحٌ فمُهَجِّرُ؟

وعجز البيت المستشهد بصدره قوله:

* أهذا المُغِيريُّ الذّي كان يُذْكَرُ؟ *

اللغة: «قفي» فعل أمر من الوقوف «يا أسم» أراد يا أسماء «المغيري» المنسوب إلى المغيرة، وهو جد عمر صاحب الشاهد، وقد عنى بالمغيري نفسه.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا» حرف نداء «أسم» منادى، مبني على الضم في محل نصب «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفينه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «يا أسم» حيث رخمه بحذف آخره، وهو الهمزة؛ إذ أصله «يا أسماء» ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو الألف؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف.

ومثل هذا الشاهد قول لبيد، وأنشده سيبويه (ج1 ص337) والمؤلف في أوضحه (رقم 453):

يا أسْمُ صبراً على ما كان مِنْ حدَثٍ إنَّ الْحوَادثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ

ومثل ذلك قول الشاعر:

ألم تَعْلَمِي يا أسْمُ ــ ويْحَكِ ــ أنّني حَلَفتُ يميناً لا أخونُ أميني؟

المُعتلَّ أصليٌّ؛ لأن الأصل مُختَيَرٌ أو مُختَيِرٌ، فأبدلت الياء ألفاً، وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبهوا ألف مُرامَى في النسب بألف حُبارى فحذفوها،
وفي نحو: «دُلامِصٍ» علماً؛ لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم : «دِرعٌ دُلامِصٌ »
و «دِرعٌ دِلاصٌ» ولكنها حرفٌ صحيحٌ، لا معتلٌّ، وفي نحو : «سعيد، وعماد، وثمود»، لأن الحرف المعتلَّ لم يُسبَقْ بثلاثة أحرف، وعن الفراء إجازة حذفهن،
وأنشد سيبويه:

93 ــ *تنكَّرْتِ مِنَّا بعدَ معرفةٍ لَمِي*

أي: يا لَميس؛ فحذفوا السين فقط.

---

93 ــ هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر، وعجزه قوله:

وبعدَ التَّصافي والشَّباب المُكَرَّمِ

وهذا البيت قد أنشده سيبويه (ج1 ص336).

اللغة: «تنكرت منا» يريد أنكرتنا وصددت عنا «لمي» يريد يا لميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قول الراجز يتغزل فيمن اسمها لميس:

يا لَيتَني وأنتِ يا لميسُ في بلدةٍ ليس بها أنيسُ
إلاّ اليعافير وإلاّ العيسُ

المعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتنا في الكبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكرت» تنكر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع «منا» جار ومجرور متعلق بتنكر «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنكر، وبعد مضاف و «معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «لمي» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد فيه :قوله «لمي» حيث رخمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين؛ لكون الحرف السابق عليها ــ وهو الياء ــ غير مسبوق إلا بحرفين ومثله قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرم، وأنشده سيبويه (ج1 ص335):

فقُلْتُم: تعالَ يا يَزِي بْنَ مُخَرِّمٍ، فقلتُ لَكُمْ: إنِّي حَليفُ صُداءِ

أراد «يا يزيد» فحذف الدال، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها، لكون ما قبل الياء حرفين ليس غير، وصداء ــ بزنة غراب ــ يقال: هو اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى على ذلك: إني لا أحتاج مع وجود فرسي الذي أعتز به إلى أن أحالف أحداً؛ لأني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً!

وفي نحو: «هَبَيَّخٍ، وقَنَوَّرٍ» لأن حرف العلة مُحركٌ.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمةً برأسها، وذلك في المركب تركيبَ المُزجِ[1]، نحو: «معدي كَرِبَ» و «حَضْرَمَوْتَ» تقول: «يا حَضرُ».

***

ص ـــ فصلٌ، ويقول المُستغيث: «يالله للْمُسلِمِينَ» بفتح لامِ المسْتغَاثِ به، إلاّ في لام المعطوف الذي لم يتكرَّرْ معه يا، نحو «يا زيداً لِعَمرٍو».

ش ـــ من أقسام المُنادى: المستغاث [به].

وهو: «كلّ اسمٍ نُوديَ ليُخلِّصَ من شدة، أو يُعينَ على دفع مَشَقَّة».

---

(1) اعلم أن المركب على أربعة أنواع، الأول: أن يكون مركباً مزجياً، وهذا إما أن يكون مختتماً بلفظ «ويه» مثل سيبويه وعمرويه وخالويه ونفطويه، وإما ألا يكون مختتماً بها كأمثلة الشارح، والثاني: المركب الإسنادي كبرق نحره وشاب قرناها، والثالث: المركب الإضافي نحو عبد الله وأبي بكر وأم كلثوم، والرابع: المركب العددي نحو أحد عشر واثني عشر، ثم اعلم أنه لم يسمع من العرب ترخيم شيء من المركبات سوى المركب المزجي، لا جزم لم يذكر المؤلف في هذا الموضع غيره، وبعض النحويين يقيس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم، ولا نذهب مذهب هؤلاء.

ولا يستعمل من حروف النداء إلا «يا» خاصَّةً، والغالب استعماله مجروراً
بلام مفتوحة، وهي متعلقة بيا عند ابن جني؛ لما فيها من معنى الفعل، وعند
ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف، ويُنسَب ذلك إلى سيبويه، وقال
ابن خروف: هي زائدة فلا تتعلق بشيء، وذِكر [(1)] المستغاث له بعده مجروراً بلام
مكسورة دائماً على الأصل، وهي حرف تعليل، وتعلّقها بفعل محذوف، وتقديره :
أدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضي الله عنه : «يالله لِ لمُسْ لمِينَ»[(2)] ــ
بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ــ وإذا عَطَفْتَ عليه مستغاثاً آخر؛ فإن أعدتَ
«يا» مع المعطوف فتحتَ اللام، قال الشاعر:

94 ــ يا لَقَومي ويا لأمثالِ قَومِي لأناسٍ عُتُوّهُمْ في ازديادِ

---

(1) أي: والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الخبر التي تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها.

(2) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد / 125 اللجنة):

تَكَنَّفني الوُشاةُ فَأَزْعَجُوني فَيَلَلَّهِ لِلْواشي المُطاعِ

94 ــ هذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 446).

اللغة: «عتوهم» العتو ــ بضم العين والتاء وتشديد الواو الاستكبار، والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يتزايد، وشرهم يتفاقم.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومي» اللام حرف جر. قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جني؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل، ومتعلق بالفعل المحذوف الذي دلت يا عليه عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه.

وإن لم تعِدْ «يا» كسرتَ لام المعطوف، كقوله:

95 ــ يَبْكيكَ ناءٍ بعيدُ الدّار مُغتَرِبٌ   يا لَلْكُهولِ وللشُّبّانِ للعَجَبِ

فإن قلت: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدى بنفسه، تقول أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدى في هذا الباب باللام؟

قلت: الجواب على ذلك من وجهين:

الأول: أنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجئ أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد.

الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه، فجئنا باللام لتقويته.

و «ياللأمثال» الواو عاطفة، ويا: حرف نداء واستغاثة، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف، على نحو ما تقدم. وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه «في ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لأناس.

الشاهد فيه: قوله «يا لقومي وياللأمثال» فإن جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه يا

95 ــ وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 448).

اللغة: «ناء» اسم فاعل فعله نأى ينأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد «الكهول» جمع كهل، وهو من وخطه الشيب، وقيل: هو من كانت سنه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين.

المعنى: يقول: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحال.

وللمستغاث [به] استعمالان آخران؛ أحدهما: أن تُلحق آخره ألفاً، فلا تَلحَقه حينئذٍ اللام من أوله، وذلك كقوله:

96 ــ يا يَزِيدا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ   وغِنًى بعْدَ فاقةٍ وَهَوانِ

الإعراب: «يبكيك» يبكي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «تاء» فاعل يبكي مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «بعيد» صفة لناء، وصفة المرفوع مرفوعة وبعيد مضاف و «الدار» مضاف إليه «مغترب» صفة ثانية لناء «يا» حرف نداء واستغاثة «الكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيا، أو بالفعل المحذوف، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق «وللشبان» الواو عاطفة، واللام جارة، والشبان؛ مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجب.

الشاهد فيه: قوله «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا.

[96] ــ وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 449).

اللغة: «وآمل» اسم فاعل من الأمل، وهو الرجاء «فاقة» فقر «هوان» مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وعبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكنى بذلك عن كون الممدوح يعطي العطاء الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة «يزيدا» منادى مستغاث به، مبني على الضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف، في محل نصب «لآمل» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل «نيل»

والثاني: أن لا تُدخِل عليه اللام من أوله، ولا تُلحقه الألف من آخره، وحينئذٍ يجري عليه حكم المنادى؛ فتقول على ذلك: «يا زيدُ لِعَمرٍو» بضم زيد، و «يا عبدَ الله لزيدٍ» بنصب عبد الله، قال الشاعر:

97 ــ ألا يا قوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وللغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأريبِ

مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و «عز» مضاف إليه «وغنى» الواو عاطفة، غنى: معطوف على نيل أو على عز «بعد» ظرف متعلق بآمل، أو بمحذوف صفة لغنى، وبعد مضاف و «فاقة» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو عاطفة، هوان: معطوف على فاقة.

الشاهد فيه: قوله «يا يزيدا» حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره، ولم يدخل عليه اللام في أوله.

97 ــ وهذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 450).

اللغة: «الغفلات» جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة والتنبه للحوادث «الأريب» العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، ويتنبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء واستغاثة «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، ويجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم للعجب «العجيب» صفة للعجب «والغفلات» الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات،

ص ــ والنّادب : وا زيْ دا، وا أَمير المؤْ منينا، وا رأسا، ولك إلْ حاق الهاء وقفاً.

ش ــ المندوب: هو المنادى المُتفَجَّعُ عليه[1] أو المتوجَّعُ منه.

فالأول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

98 ــ حُمِّلْتَ أمراً عظيماً، فـاصْطَبَرْتَ لهُ وقُمْتَ فيه بأَمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

أو في محل نصب حال منه «للأريب» جار ومجرور متعلق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

(1) إنما يتفجع على المندوب لفقده، وفقده قد يكون حقيقة، ومثاله بيت الشاهد فإنه قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فهو مفقود حقيقة، وقد يكون فقده حكماً، ومثاله قول أمير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوماً من المسلمين «وا عمراه» يقوله متفجعاً على نفسه لأنه غير قادر على إغاثتهم فكأنه مفقود.

98 ــ هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ابن مروان، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 430).

اللغة: «أمراً عظيماً» أراد به الخلافة وشؤونها «اصطبرت له» أراد اضطلعت بأعبائه وصبرت على لأولائه ومشاقه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله.

الإعراب: «حملت» حمل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أول «أمراً» مفعول ثان لحمل «عظيماً» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاء حرف عطف، اصطبر: فعل ماض، وتاء المخاطب فا عله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وفاعل «فيه» جار ومجرور متعلق بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضاً، وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «يا» حرف نداء وندبة «عمرا» منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لأجل الألف في محل نصب.

والثاني كقوله المتنبي:

الشاهد فيه: قوله «يا عمرا» فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه؛ وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء، لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض، لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت، والظاهر أنه لا يطلب إقباله، وإنما يظهر فجيعته فيه وحزنه عليه، وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً، ولم يزد هاء.

99 ــ وا حَرَّ قلْبَاه مِمَّنْ قلبُهُ شَبِمُ   [ومَنْ بِجِسْمِي وَحالي عِنْدَهُ سَقَمُ]

---

99 ــ هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء الدولة العباسية، فقد توفي في سنة 354 الهجرية، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان مفرداتها، والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس.

اللغة: «وا حر قلباه» أراد أن يقول: «وا حر قلبي» بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان من حقه أن يقول: وا حر قلبياه، فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى «شبم» بارد.

المعنى: يقول: وا حر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد، لا يحس بما أكابده من الوجه ولا يشعر بما ألاقي من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه، سقيم الحال لفساد اعتقاده في.

الإعراب: «وا» حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحر مضاف وقلب من «قلباه» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأ عربية، أو ضرورة «ممن» جار ومجرور متعلق بحر «قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن، مضاف إليه «شبم» خبر المبتدأ، وجملة

المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول «ومن» الواو حرف عطف، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق «بجسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على جسمي، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «عنده» عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

التمثيل به: في قوله «وا حر قلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه، لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه.

والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالاً للضرورة فيما بعد، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين؟

ثم المتوجع منه إما أن يكون محل ألم، و مثاله البيت الذي أنشده، فإن القلب هو محل الألم الذي يتوجه منه، ومنه قول الآخر:

فوَاَكبدا من حُبِّ مَنْ لا يُحبُّني ومِنْ عَبَراتٍ ما لهُنَّ فناءُ

فإن الكبد محل الألم أيضاً، وقد يكون المتوجع منه سبباً في الألم، ومنه قول الشاعر:

تبكيهمُ دَهماءُ مُعولةً وتقولُ سلمى: وارزيَّتِيَهْ

فإن الرزية في حدوث الألم الذي يتوجع منه.

ولا يُستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان: «وا» وهي الغالبة عليه والمُختصَّةُ به، و «يا» وذلك إذا لم يلتبسْ بالمنادى المحض.

وحكمه حكم المنادى؛ فتقول «وازيدُ» بالضم، و «وا عبدَ الله » بالنصب، ولك أن تلحق آخره ألفاً؛ فتقول: وا زيدا، واعمرَا، ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول: وازيداهْ، واعَمْراهْ، فإن وصلْتَ حذفْتَها، إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي؛ ويجوز [حينئذ] أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير؛ وكسرها على أصل التقاء الساكنين[1].

وقولي «والنادبُ» معناه: ويقول النادبُ.

***

(1) هذا الذي ذكره الشارح من أن الهاء لا تزداد في الندبة إلا في الوقف هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومة ومكسورة في الوقف وفي الوصل، من غير ضرورة، ومن الشواهد التي استدل بها على ذلك قول الشاعر:

ألا يا عَمرُو عَمْرَاهُ وعَمْرُوَ بْنَ الزُّبَيْرَاهُ

ومن العجيب أن يقول المرادي: إن زيادة الهاء في مثل هذا البيت عند الجمهور من إجراء الوصل مجرى الوقف، يريد أنه غير جائز إلا عند إرادة إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومن يدرينا بهذه الإرادة؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً في هذه الحالة؟ وهلا اكتفي بضبط واحد.

ص ــ والمفعول المُطلق، وهو : المصدر الفضلة المسلّط عليه عامل مِنْ لفظه كــ «ضربْتُ ضَ رْباً» أو من معناه كــ «قعَ دْتُ جُلوساً » وقد ينوب عنه غيره كــ «ضَ رَبْتُهُ سَ وْطاً» (فاجلدوهم ثمانين جلدةً) (فلا تَ ميلوا كلَّ الْ مَيْ لِ) (ولو تقوَّلَ عَ لَيْنا بعضَ الأقاويلِ) وليس منه (وكُلا منها رَغَداً)

ش ــ لما أنهيتُ القول في المفعول به وما يتعلّق به من أحكام المنادى شَرعْ تُ في الكلام على الثاني من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

وهو عبارة عن «مصدر، فضلةٍ، تسلّط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه».

فالأول كقوله تعالى : (وكلّم الله موسى تكليماً)[1] والثاني نحو قولك : «قعدتُ جلوساً»، و «تألّيتُ حَلِفْةً» قال الشاعر:

100 ــ تألّى ابنُ أوسٍ حَلْفةً ليَرُدُّني إلى نسْوَةٍ كأنّهنّ مفائِدُ

---

(1) من الآية 164 من سورة النساء، وفائدة المفعول المطلق في هذه الآية الكريمة دفع توهم التجوز : أي كلمه بذاته، لا بترجمان، بأن أمره بتكليم موسى : فهو مما يشبه التوكيد اللفظي الذي هو إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه.

100 ــ هذا البيت من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة.

اللغة: «تألى» حلف وأقسم «حلقة» يميناً وقسماً «ليردني» يروى بكسر اللام على أ نها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يرده؛ ويروى بفتح اللام؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع؛ وهذه اللام ــ على هذا الوجه ــ هي لام جواب القسم . وكان حقه أن يلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جواب قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده : إما لكونه حالاً، وإما جرياً على ما

وذلك لأن الأَلِيَّةَ هي الحلف، والقعود هو الجلوس.

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك : «كلامكَ كلامٌ حَسَنٌ » وقول العرب : «جَدُّ جِدُّهُ » فكلامٌ الثاني وجِدُّه : مصدران سُلِّط عليهما عامل من لفظهما ـــ وهو الفعل في المثال الثاني، والمبتدأ في المثال الأول؛

ذهب إليه سيبويه من تجويز مجيئه غير مؤكد كما في هذا البيت «مفائد» جمع مفأد ـــ كمنبر ـــ وهن المساعير. فاله شارع الحماسة، وأرى أن المفائد ـــ بالفاء ـــ جمع مفأد ـــ بزنة منبر أيضاً ـــ وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور، شبه النساء في اسودادها ويبسها بها، أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوام المصريين.

الإعراب: «تألى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر «ابن» فاعل تألى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف و «أوس» مضاف إليه «حلفة» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو تألى الذي معناه حلف، أو مبين لعدده لكونه مقترناً بتاء الوحدة منصوب بالفتحة الظاهرة «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيبويه، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ابن أوس «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بيرد «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه «مفائد» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل جر صفة لنسوة.

الشاهد فيه: قوله «تألى حلفة» فإن حلفة مفعول مطلق، والفعل العامل فيه من معناها لا من لفظه؛ ألست ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما بينا في لغة البيت، فكأنه قال : أقسم قسماً، وقد تكون التاء في «حلقة» مما بنى عليه المصدر، فيكون المفعول المطلق مؤكداً لعامله، وقد تكون الموحدة فيكون مبيناً للعدد، فافهم ذلك.

بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر ـــ وليسا من باب المفعول المطلق في شيء[1].

وقد تُنصب أشياء على المفعول المطلق و لم تكن مصدراً: وذلك على سبيل النّيابة عن المصدر، نحو : «كل » و «بعض » مضافين إلى المصدر، كقوله تعالى : (فلا تميلوا كلَّ الميل)[2] (ولو تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بعْضَ الأَقاويلِ)[3] والعَدَد، نحو: (فاجْلِدوهُم ثمانين جَلْدةً)[4] فثمانين : مفعول مطلق، وجلدة : تمييز، وأسماء الآلات نحو: ضرَبْتُهُ سوطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعةً.

وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: (وكُلا منها رَغَداً)[5] خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل أكلاً رَغَداً، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رَغَداً.

ويدلُّ على ذلك أنهم يقولون : «سيرَ عليه طَويلاً» فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون «طويلٌ » بالرفع؛ فدلَّ على أنه

---

(1) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء، لأن المصدر ـــ وهو «كلام حسن» وقع خبراً عن المبتدأ، والخبر ليس بفضلة لأن الكلام لا يستغني عنه. وإن حصل به بيان النوع، وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً، لأن المصدر وقع فاعلاً، والفاعل ليس بفضلة لما ذكرنا، وأصل هذا المثال «جد زيد جدا» ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد، فتحول الإسناد إلى الجد، وأضيف إلى ضمير زيد، وهذا الإسناد مجازي، والعلاقة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي المعبر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدور الجد من زيد: أي كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي، ومثل هذين قولك: «ضربك ضربتان» وإن بين به العدد.

(2) من الآية 129 من سورة النساء.

(3) من الآية 44 من سورة الحاقة.

(4) من الآية 4 من سورة النور.

(5) من الآية 35 من سورة البقرة.

حال، لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق[1].

***

(1) لم يذكر المؤلف أقسام المفعول المطلق، ونحن نذكرها لك باختصار، فنقول : المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤكد لعامله، وعامله إما أن يكون مصدراً نحو قولك : «كان أمس ضربي زيداً ضرباً مبرحاً» وإما أن يكون فعلاً نحو قولك : «ضربته ضرباً شديداً » وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى : (والصافات صفاً) ونحو قولك: «أنت مطلوب طلباً» فإن كان العامل مصدراً فهو مؤكد للعامل نفسه، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهول منه ما، وحكم هذا النوع أنه لا يثنى ولا يجمع، بالإجماع، لسببين أولهما أنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما وقع موقعه، والثاني أنه اسم جنس دل على القليل والكثير، فيصح أن يراد به الاثنان والجمع بغير حاجة إلى التثنية والجمع.

والقسم الثاني: المبين لنوع عامله ـــ بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل، ودلالته على الهيئة تكون بواحد من أربعة أوجه، الأول : أن يكون المصدر نفسه موضوعاً للدلالة على هيئة خاصة نحو قولك : «رجع زيد القهقرى» و «سار التبختر» والثاني: أن يكون ذلك بسبب إضافة المصدر نحو قولك : «جلس زيد جلوس الأمير» والثالث: أن يكون ذلك بسبب وصف المصدر نحو قولك : «ضرب زيد بكراً ضرباً شديداً » والرابع: أن يكون ذلك بسبب اقتران المصدر بأل المصدر بأل العهدية نحو قولك : «ضربت زيداً الضرب» تريد الضرب المعهود بينك وبين المخاطب.

والقسم الثالث من المفعول المطلق: المبين للعدد، بأن يدل على مرات صدور الفعل نحو قولك : «ضربت زيداً ضربتين» أو «ضربات» وهذا النوع يجوز تثنيته أو جمعه بالاتفاق.

وابن مالك رحمه الله قسم المفعول المطلق إلى قسمين : مبهم ـــ وهو النوع الأول ـــ ومختص، وهو النوعان الثاني والثالث.

ص ــ والمفعول له، وهو : المصدر المُعلِّل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً ؛ نحو :
قمتُ إجلالاً لكَ » فإن فقد المعلِّل شرطا جرّ بحرف التّعليل، نحو :
(خَلَقَ لَكُمْ).

و * إني لتعْروني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ *

و * فجئتُ وقد نضتْ لنومٍ ثيابها *

ش ــ الثالث من المفاعيل : المفعول له، ويسمى المفعول لأجله،
ومن أجله.

وهو: «كل مصدر معلّ ل لحدثٍ مشاركٍ له في الزمان والفاعل »، وذلك
كقوله تعالى : (يَجْعَلُ ونَ أصابِعَهُم في آذانِهِ مْ مِ نَ الصّواعِ قِ حَ ذَرَ الْمَ وْتِ)(1)
فالحذر: مصدر [منصوب] ذكر علّةً لجعل الأصابع في الآذان، وزمنه وزمن
الجعل واحدٌ وفاعلهما أيضاً واحد، وهم الكافرون؛ فلما استُوفيَتْ [هذه]
الشروط انتصب.

فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل(2).

فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى : (هو الّذي خَلَقَ لَكُ مْ ما في الأرْ ضِ جَميعاً)(3)
فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس مصدراً؛ وكذلك
قول امرئ القيس:

---

(1) من الآية 19 من سورة البقرة.

(2) اللام ليست بشرط، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل ــ وهي هنا :
اللام، ومن، وفي، والباء ــ وممن نص على ذلك ابن عقيل، وعبارة المؤلف في المتن عامة تشمل كل حروف
التعليل، ولكنه في الشرح خص الكلام باللام، ولا وجه لذلك.

(3) من الآية 29 من سورة البقرة.

81 ــ ولو أَنّ ما أَسْعى لأَدْنى مَعِيشَةٍ   كفاني ــ وَلَمْ أطلبْ ــ قليلٌ من المالِ

فأدنى: أفعل تفضيل، وليس بمصدر؛ فلهذا جاء مخفوضاً باللام.

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

101 ــ فجِئْتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثيابها   لدى السِّتْر، إلاّ لِبسَةَ المُتفَضِّلِ

---

81 ــ قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل؛ لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولاً لأجله ــ في عرف النحاة ــ أن يكون مصدراً. والذي معنا أفعل تفضيل.

101 ــ هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 252) وفي شذور الذهب (رقم 109) وأنشده الأشموني (رقم 407).

اللغة: «نضت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخفف ــ أي خلعت «لدى» أي عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل.

المعنى: يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهيأت لأن تنام.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد حرف تحقيق «نضت» نض: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدى» ظرف مكان متعلق بنض، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه، «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف و «المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد، لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل، و لم يجز فيه أن يكون منصوباً، لأن

فإن النوم، وإن كان علة في خلع الثياب، لكنَّ زَ من خَ لْ عِ الثوب سابق على زمنه.

ومثال ما فقد اتّحاد الفاعل قوله:

102 ــ وإنّي لتعْروني لذكْراكِ هِزَّةٌ كما انتفض العصفور بلّله القطْرُ

شرط نصبه اتحاده مع فاعله في الزمن. وهو منتف هنا كما علمت.

102 ــ هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم 110) وفي أوضحه (رقم 253) وابن عقيل (رقم 204) والأشموني (رقم 428) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله:

لِلَيْلى بِذاتِ البَيْنِ دارٌ عَرَفْتُها وأُخرى بذاتِ الجيش آياتها سَطْرُ

اللغة: «تعروني» تنـــزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكرى ــ بكسر الذال ــ هي الخطور بالبال «هزة» بكسر الهاء ــ حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عند ما يذكرها؛ فيقول : إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عند ما ينـــزل المطر عليه فيبلل جسده.

الإعراب: «وإني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعروني» اللام هي المزحلقة، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء مفعول به «لذكراك» اللام حرف جر، ذكرى: مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر، ما: مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعل انتفض، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور «بلله» بلل: فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به «القطر» فاعل بلل، والجملة من هذا الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور على تقدير قد عند جمهور البصريين.

فإن الذكرى هي عِلّة عروّ الهِزَّة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل، ففاعِل العروّ هو الهِزَّة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إياك؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لِتَرْكَبُوهَا وَ زِينَ ةً)[1] فإن تركبوها) بتقدير لأن تركبوها، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جل ثَ ناؤُ ه: (وزِينَ ةً) منصوباً؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى[2].

ص ـــ والمفعول فيه، وهو : ما سُلِّط عليه عاملٌ على مَ عْ نى «في» مِ نِ اسْ م

الشاهد فيه: قوله «لذكراك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتذكر علة لعرو ا لهزة، ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، و لم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً.

(1) من الآية 8 من سورة النحل.

(2) ههنا شيآن نريد أن ننبهك إليهما.

الأول: أن المفعول قد يتقدم وجوده على وجود مضمون عاهله نحو قولك «قعدت عن الحرب جبنا » فإن وجود الجبن في نفسك سابق على وجود القعود عن الحرب، وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه، نحو قولك «ضربت هذا الفتى تأديباً» فإنك تتصور التأديب أولا، ثم يبعثك ذلك إلى الضرب، وهكذا في كل مصدر يدل على غرض من الأغراض مع فاعل يدل على ما اتخذ وسيلة لتحصيل هذا الغرض، وقد اعتبر العلماء ـــ حتى الذين اشترطوا الشروط التي ذكرها المؤلف ـــ هذه الأمثلة من المفعول لأجله؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم: إنه يجب أن يكون وقت الفعل ووقت المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني: أن أبا حيان رحمه الله قد استثنى ـــ مما اختلف فيه زمان العلة والمعلول أو اختلف فاعلاهما ـــ إذا كان المصدر منسبكاً بأن المؤكدة أو بأن المصدرية الناصبة للمضارع كما لو قلت «جئتك أن زيداً يكرمني» أو تقول «جئتك أن يكرمني زيد » فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله، وأن يحذف حرف الجر أيضاً. من اختلاف الزمان والفاعل، وأبو حيان في هذا تابع لابن مالك . وقد زاد بعض العلماء في هذا صورة المصدر المنسبك بكى المصدرية نحو «جئتك كي يكرمني زيد».

زمان كـــ «صمتُ يوم الخميس، أو حين ا، أو أسبوعاً » أو اسْ م مكان مبهم، وهو : الجهاتُ السِّتُّ : كالأمامِ ، والفوْق، واليمينِ » وعكسهنّ، ونحوهنَّ : كعِنْدَ، ولَدَى، والمقاديرُ: كالفرْسَخِ، وما صِيغَ من مصدر عامله، كـــ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

ش ـــ الرابع من المفعولات: المفعول فيه، وهو المُسَمَّى ظرفاً.

وهو: كل اسم زمانٍ أو مكان سُلِّط عليه عاملٌ على معنى «في» كقولك : صُمْتُ يَوْمَ الخَميس، وجَلَسْتُ أمامَكَ [1].

وعُلِمَ مما ذكرتُ أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى : (إنّا نخاف مِنْ ربّنا يوماً عبوساً قمطريراً)[2]، وقوله تعالى : (الله أعْلَمُ حَيْثُ يجعل رسالته)[3] فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً، ولكنهما ليسا على معنى «في»، وإنما المراد أنهم يخافون نَفْسَ اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولاً به [4]،

---

(1) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما، الأمر الأول: أن تسلط العامل على المفعول فيه، هو ما يشير إليه قول المؤلف «على معنى في » سواء أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو «صمت يوم الخميس » أم كان غير واقع بالفعل نحو «ما صمت يوم الخميس » وهذا يخالف تسلط العامل على سائر المفاعيل، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له على معنى كونه علة له، وعلى المفعول المطلق على معنى أنه نفسه، والأمر الثاني: أنه لا يسمى ظرفاً ـــ عند النحاة ـــ إلا ما كان منصوباً على معنى في، فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً أو كان منصوباً لكن على التوسع مثلاً لم يسم ظرفاً.

(2) من الآية 10 من سورة الإنسان «الدهر = هل أتى».

(3) من الآية 134 من سورة الأنعام.

(4) جعل «يوماً» في الآية الأولى مفعولاً به مما لا اعتراض عليه؛ لأن «يوماً» اسم مكان متصرف يقع في مواقع الإعراب المختلفة، فتقول: هذا يوم مبارك، ويومك مليء بالمسرات، وأما جعل «حيث» مفعولاً به في الآية الثانية فإنه محل نظر، فإن «حيث» لا تتصرف إلا نادراً، ولا ينبغي تخريج القرآن الكريم على النادر، ولهذا

وعامل (حيث) فعل مقدر دلَّ علي ه (أعلم) أي: يعلم حيث يجعل رسالته، وأنه ليس منهما أيضاً نحو : (أن تنكحوهُ نّ) من قوله تعالى : (وترغَبُ ونَ أنْ تنكحوهنّ)[1]؛ لأنه وإن كان على معنى «في» لكنه ليس زماناً ولا مكاناً.

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، ولا فرق في ذلك بين المختصّ منها والمعدود والمُبهم، ونعني بالمختص ما يقع جواباً لمتى، كيوم الخميس، وبالمعدود ما يقع جواباً لكم، كالأسبوع والشهر والحول، وبالمُبهم ما لا يقع جواباً لشيء منهما، كالحين، والوقت[2].

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبَهْماً.

ذهب جماعة من العلماء إلى أن مفعول الفعل الذي دل عليه «أعلم» محذوف، وذهب إلى أن «حيث» باقية على الظرفية، وتقدير الكلام على هذا: الله يعلم الفضل حيث يجعل رسالته، أي يعلم ما في الموضع الذي يجعل فيه الرسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، وقد علم سبحانه أنكم لستم بهذه المنـــزلة، وقد فصل هذا الكلام أبو حيان في تفسير الآية الكريمة.

(1) من الآية 127 من سورة النساء.

(2) خير من هذا أن نقول لك: المبهم من الزمان ما دل على مقدار من الزمان غير معين، أي لا يعرف أوله ولا آخره، نحو حين وزمان ولحظة وساعد ولفظ وقت . والمختص منه ما دل على مقدار معين معلوم الأول والآخر كأسماء الشهور وكالصيف والشتاء، وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة أو اقتران بأل والمعدود، ولو كان مثنى أو جمعاً كيومين وأيام وشهرين وشهور، وهلم جرا.

والمبهم ثلاثة أنواعٍ [1]:

أحدها: أسماء الجهات الست، وهي : الفوق، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى : (وفَوْقَ كلِّ ذي عِلْمٍ عليمٌ)[2] (قَدْ جَعَلَ ربُّكِ تحتكِ سريّاً)[3] (والرّكْبُ أَسفَلَ مِنْكُمْ)[4] (وتَرَى الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ تَزاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذات الْيَمِين، وإذا غَرَبَتْ تقْرِضُهُمْ ذات الشّمال)[5] (وكان وراءَهُمْ مَلِكٌ)[6].

وقولي: «وعكسهنّ» أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي : «ونحوهنّ » أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت ستّاً، لكن ألفاظها كثيرة.

ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها «كَعِنْدَ، ولَدَى».

الثاني: أسماء مقادير المساحات «كالفرسخ، والميل، والبريد».

الثالث: ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك: «جَلَسْتُ مجلس زَيْدٍ»

فالمجلس: مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست، قال الله تعالى : (وأنّا كُنّا نَقْعُدُ مِنْها مَقاعِدَ للسّمْعِ)[7]، ولو قلت : «ذهبت مجلس

---

(1) إنما جاز نصب اسم الزمان مطلقاً ولم يجز نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً، لأن الفعل الذي هو الأصل في العمل يدل على الزمان دلالة قوية بسبب كون دلالته عليه مأخوذة في مفهومه ف هي دلالة تضمنية، فأما دلالته على المكان فضعيفة لأنه يدل عليه لزوماً؛ فقوي على نصب اسم الزمان بنوعيه المختص والمبهم بسبب قوة دلالته على الزمان، وضعف عن نصب المختص من اسم المكان بسبب ضعف دلالته على المكان.

(2) من الآية 176 من سورة يوسف.

(3) من الآية 42 من سورة مريم.

(4) من الآية 32 من سورة الأنفال.

(5) من الآية 17 من سورة الكهف.

(6) من الآية 79 من سورة الكهف.

(7) من الآية 9 من سورة الجن.

زيدٍ » أو «جلست مذهب عمرٍو » لم يصح؛ لاختلاف مصدر اسم الم كان ومصدر عامله[1].

***

ص ــ والمفعول معه، وهو : اسمٌ فضلة بعد واوٍ أُريد بها التَّنصيص على المعيَّة مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه، كـــ «سِ رْتُ والنِّيلَ » و «أنا سائرٌ والنِّيلَ».

ش ــ خرج بذكر «الاسم» الفعل المنصوب بعد الواو في قولك : «لا تأكل السَّمكَ وتشرب اللّبن» فإنه على معنى الجمع : أي لا تفعلْ هذا مع فعلك هذا، ولا يسمى مفعولاً معه؛ لكونه ليس اسماً، والجملة الحالية في نحو : «جاء زيدٌ والشّمس طالعةٌ» فإنه وإن كان المعنى على قولك : «جاء زيدٌ مع طلوع الشمس » إلا أن ذلك ليس باسم، ولكنه جملة.

وبذكر «الفضلة» ما بعد الواو في نحو : «اشْ ترَكَ زَيْ دٌ وعَمْ رٌو» فإنه عمدةٌ؛ لأن الفعل لا يستغني عنه، لا يقال : «اشْ ترَكَ زَيْ دٌ»؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين.

وبذكر الواو ما بعد «مع» في نحو: «جاءني زيدٌ مع عمرو » وما بعد الباء في نحو: «بعتُكَ الدّار بأثاثها».

وبذكر إرادة التنصيص على المعيّة نحو : «جاء زيدٌ وعمرٌو » إذا أريد مجرّد العطف.

وقولي «مسبوقة ــ إلخ » بيانٌ لشرط المفعول معه، وهو أنه لا بد أن يكون

(1) يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله، وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان : أن يجر بحرف جر يدل على الظرفية ــ مثل في والباء ــ فنقول: جلست في مذهب عمرو، وصليت بالمسجد ونمت في الدار، ولا يسمى المجرور ظرفاً، وإن سمي اسم مكان كما تقدم التنبيه على ذلك.

مسبوقاً بفعل، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه؛ فالأول كقولك : «سرتُ والنيل »
وقول الله تعالى : (فَ أَجْمِعُوا أمركم وشُ رَكاءَكُمْ)[1]. والثاني كقولك :
«أنا سائِرٌ والنِّيل».

ولا يجوز النصب في نحو قولهم: «كلّ رجلٍ وضَيعتُه » خلافاً للصيمري؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل.

وكذلك لا يجوز «هذا لكَ وأباكَ» بالنصب؛ لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو «أشير» لكنه ليس فيه حروفه.

***

ص ـــ وقد يجب النّصب كقولك : «لا تَنْهَ عن القبيح وإ يتِانُهُ »، ومنه : «قمْ تُ وَزَيْ داً» و «مررتُ بكَ وزَ يْ داً» على الأصحّ فيهما، ويتَرَجَّحُ في نحو قَ وْلِ كَ : «كُ نْ أنتَ وَ زَيْ داً كالأَ خ» ويضعف في نحو : «قام زيدٌ وعمرٌو».

ش ـــ للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه [ثلاث] حالات:

إحداها: أن يجب نصبه على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعيّ؛ فالأول كقولك : «لا تَنْهَ عن القبيح وإتيانَه » وذلك لأن المعنى [على العطف] لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهذا تناقض، والثاني كقولك :
«قمتُ وزيداً» و «مررت بك وزيداً».

---

(1) من الآية 71 من سورة يونس، والقراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة بقطع همزة (أجمعوا) ولما كان هذا الفعل ـــ الذي هو أجمع ـــ لا يتعلق بالذوات ـــ وإنما يتعلق بالمعاني نحو «أجمع المسلمون على حرمة الربا» ـــ كان نصب (شركاءكم) بالعطف على (أمركم) غير سائغ إلا على تقدير مضاف: أي أجمعوا أمركم وأمر شركائكم؛ ليكون المعطوف والمعطوف عليه من المعاني، فلهذا اختير نصب (شركاءكم) على أنه مفعول معه، لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقدير محذوف.

أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أنتمْ وآباؤُكُمْ في ضلالٍ مُبين)[1].

وأما الثاني فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى: (وعليها وعلى الفلك تُحمَلونَ)[2].

ومن النحويين مَنْ لم يشترط في المسألتين شيئاً؛ فعلى قوله يجوز العطف؛ ولهذا قلت: «على الأصح فيهما».

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك : «كن أنتَ وزيداً كالأخ» وذلك لأنك لو عطفت «زيداً » على الضمير في «كُنْ » لزم أن يكون زيد مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ[3].

قال الشاعر:

---

(1) من الآية 54 من سورة الأنبياء.

(2) من الآية 22 من سورة المؤمنين.

(3) ههنا أمران يتعلقان بهذا المثال والتعليل الذي ذكره الشارح له.

الأمر الأول: أنه قد اعترض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطف أصلاً لأ نه يفيد معنى غير المعنى الذي يريده المتكلم بهذا المثال، ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يعلل لما يجوز ولما يمتنع من جهة الصناعة، والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية، ومحصل التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأبى جواز العطف؛ إذ لا مانع في اللفظ منه، وهذا لا ينافي أنه يمتنع من جهة المحافظة على المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن ظاهر كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان من عطف المفرد على المفرد، نعني أن يكون «زيد» معطوفاً على الضمير المستتر في «كن» وهذا يخالف ما جعله النحاة كالأ صل في جواز العطف، وذلك بأن يكون الاسم المعطوف صالحاً لأن يباشر العامل، وههنا لا يصح ذلك؛ لأن العامل فعل أمر، وهذا المعطوف اسم ظاهر وقد علمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً فلا تقول «قم زيد» ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وقد قرروا أن «زوجك» في قوله تعالى: (اسكن أنت وزوجك الجنة) معطوف على فاعل اسكن مع أنه لا يصلح لمباشرة العامل.

103 ـــ فكونوا أنتمُ وبني أَبيكُمْ مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحالِ

وقد استفيد من تمثيلي بـــ «كُنْ أَ نْ تَ وَزَيْ داً كالأخ » أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط، لا على حسبهما، وإ لا لقلت كالأخوين، هذا هو الصحيح.

---

103 ـــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 257) والأشموني في باب المفعول معه (رقم 440) كما أنشده سيبويه في الكتاب (1 – 150) وكما أنشد جار الله الزمخشري في المفصل (1 – 163 بتحقيقنا) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري.

اللغة: «الكليتين» تثنية كلية ـــ بضم الكاف وسكون اللام ـــ وهي لحم أحمر لاصق بعظم الصلب عند الخاصرتين «الطحال» بوزن كتاب ـــ وهو دم منعقد، وهو من مشمولات الحشا.

الإعراب: «كونوا» فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل «وبني» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف وأبي من «أبيكم» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب «مكان» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا، ومكان مضاف و «الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «من» حرف جر «الطحال» مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بمكان؛ لاشتماله على رائحة الفعل.

الشاهد فيه: قوله «وبني» حيث نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفع ه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بني أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان الكليتين من الطحال، وليس هذا مراد الشاعر؛ فلذلك ترجح النصب، ليدل على المعنى المراد.

وممن نص عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف، وليس بالقويّ.

والثالثة: أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو : «قام ز يدٌ وعمرٌو »؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعف له، فيترجح.

***

ص ـــ باب الحال، وهو : وصفٌ فضلةٌ، يقع في جواب كيف، كـــ «ضربتُ اللِّصَّ مكتوفاً».

ش ـــ لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات؛ فمنها الحال[1]، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط:

---

(1) اعلم أولاً أن لفظ الحا ل يأتي مذكراً فيقال «حال» ويأتي مؤنثاً بالتاء، فيقال «حالة» فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحو قول الشاعر:

إذا أعجَبْتَكَ الدَّهرَ حالٌ من امرئٍ

فدعه وواكِلْ أمرَه واللّياليا

وأما الإتيان بهذا اللفظ مؤنثاً فنحو قول الفرزدق:

على حالةٍ لو أنّ في القوم حاتماً على جوده ضَنَّتْ به نفس حاتِمِ

ثم اعلم ثانياً أنك إذا نطقت بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفه بمذكر فتقول حال حسن، وأن تصفه بمؤنث فتقول: حال حسنة، وأن تعيد الضمير إليه مذكراً وتشير إليه بإشارة المذكر، وتذكر الفعل المسند إليه، كما يجوز أن تعيد الضمير إليه مؤنثاً، وأن تشير إليه باسم إشارة المؤنث، وتؤنث الفعل المسند إليه .

أحدها: أن يكون وصفاً.

والثاني: أن يكون فضلةً.

والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف، وذلك كقولك :
«ضربتُ اللِّصَّ مكتوفاً».

فإن قلت: يرد على ذكر لوصف نحو قوله تعالى : (فانفروا ثباتٍ)[1]؛
فإن (ثُباتٍ) حالٌ، وليس بوصف، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (ولا تمشِ في الأرض مَرَحاً)[2]؛ وقول الشاعر:

104 ــ ليسَ من مات فاستراح بميْتٍ ... إنما الميت ميِّتُ الأحياءِ
إنما الميْتُ من يعيشُ كئيباً ... كاسفاً بالُهُ قليلَ الرّجاء

(1) من الآية 71 من سورة النساء.

(2) من الآية 38 من سورة الإسراء. ومن الآية 18 من سورة لقمان.

104 ــ هذان البيتان من كلام عدي بن الرعلاء.

اللغة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة رابعة بالتشديد، وقد اختلف العلماء، فقيل: التشديد والتخفيف لغتان، والمعنى واحد فيهما، وقيل : المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه «كئيباً» حزيناً، كاسفاً باله، أراد به المتغير الحال «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرفاً قليل الرخاء.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص «من» اسم موصول اسم ليس «مات» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة الصلة فلا محل لها «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «ميت» خبر المبتدأ، وميت مضاف، و «الأحياء» مضاف إليه «إنما» أداة حصر «الميت» مبتدأ «من» اسم موصول خبر المبتدأ «يعيش» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة «كئيباً» حال من الضمير المستتر في يعيش «كاسفاً» حال ثانية «باله» بال: فاعل بكاسف؛ لأنه اسم فاعل، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «قليل» حال ثالثة، وقليل مضاف و «الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء » فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش وهذا تناقض لأنك حملت الشيء على ضده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى، فقولنا في تعريف الحال «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى.

فإنه لو أسقط (مرحاً) و «كئيباً » فسد المعنى، فيبطل كون الحال فضلة، وعلى ذكر الو قوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : (ولا تعثوا في الأرض مفسدين)[1].

قلت : (ثُبات) في معنى متفرقين، فهو وصف تقديراً، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصحّ الاستغناء عنه، والحدّ المذكور للحال المبينة لا المؤكدة[2].

***

(1) من الآية 60 من سورة البقرة.

(2) لم يذكر المؤلف ما تجيء الحال منه، ونحن نذكره لك إجمالاً فتقول:

تجيء الحال من الفاعل وحده فتقول : جاء زيداً راكباً، ومن المفعول وحده فتقول : ضربت اللص مكتوفاً، ومنهما معاً فتقول: لقيت علياً راكبين؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط، الأول : أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو قوله تعالى (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً) الثاني: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله تعالى (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً) الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً).

ص ــ وشرطها التّنكير.

ش ــ شرط الحال: أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة [1]، وذلك كقولهم : «ادخلوا الأوَّل فالأوَّل » و «أرسلها العِراكَ » وقراءة بعضهم: (ليخرُجَنَّ الأعزُّ منها الاذلّ)[2] بفتح الياء، وضم الراء، وهذه المواضع ونحوها مُخَرَّجة على زيادة الألف واللام، و كقولهم : «اجتهِدْ وحدكَ »، وهذا مؤوَّلٌ بما لا إضافة فيه [والتقدير: اجتهد منفرداً].

***

ص ــ وشرط صاحبها : التَّعريف، أو التَّخصيص، أو التَّعميم، أو

---

(1) هذا الذي ذكره المؤلف من أنه يشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً ــ أي سواء أدلت على شرط أم لم تدل ــ هو مذهب جمهور البصريين، واستدلوا لذلك بدليلين، الأول : أن أكثر ما ورد عن العرف من الحال نكرة، وما ورد معرفة قليل يمكن تأويله فلا يقاس عل يه، والدليل الثاني: أن الغرض المقصود للمتكلم من الإتيان بالحال هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفاعل منه أو عليه، وهذا الغرض يحصل بتنكير الحال، فالإتيان بها معرفة زيادة عن المقصود ينبغي أن يصان الكلام عنها، فوق أنها خروج عن الأصل لغير علة اقتضته.

وذهب يونس وجمهرة البغداديين إلى جواز تنكيره مطلقاً لأن الحال مثل الخبر، وقد علمنا أن الخبر يجيء نكرة ويجيء معرفة؛ فينبغي أن يجوز ذلك في الحال، وأيضاً فلأن السماع ورد به في أمثلة متعددة وإن كانت أقل من الأمثلة التي جاءت فيها نكرة، فكيف نمنعه؟

وذهب علماء الكوفة إلى التفصيل، فقالوا: إن دل الحال على الشرط جاز تعريفه نحو «زيد الراكب خير منه الماشي» بنصب الراكب والماشي ــ أي زيد إذا ركب خير منه إذا مشى، فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجز.

(2) من الآية 8 من سورة المنافقين.

التّأخير، نحو : (خُشَّعاً أبصارهم يخرجون)، (في أربعة أيّامٍ سواءً للسائلين)، (وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ لها مُنذِرون).

لَميّةَ موحشاً طَلَلُ

ش ـــ أي: شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف، كقوله تعالى: (خُشَّعاً أبصارُهم يَخرُجونَ)[1] فخشعاً : حال من الضمير في قوله تعالى: (يخرجون) والضمير أعرف المعارف.

والثاني: التخصيص، كقوله تعالى : (في أربعة أ يّامٍ سواءً للسّائلين)[2] فسواء حالٌ من أربعة، وهي وإن كانت نكرة، ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام[3].

والثالث: التعميم، كقوله تعالى : (وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ لها مُنذِرُونَ)[4] فجملة (لها منذرون) حالٌ من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

والرابع: التأخير عن الحال، كقول الشاعر:

105 ـــ لَميةَ مُوحِشاً طَلَلُ يلُوحُ كأنّه خِلَلُ

فـــ «موحشاً» حالٌ من «طَلَل» وهو نكرة لتأخيره عن الحال.

---

(1) من الآية 7 من سورة القمر.

(2) من الآية 10 من سورة فصلت.

(3) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور، الأول : إضافتها إلى نكرة، ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، والثاني : أن توصف نحو «قابلني رجل صالح مشرقاً وجهه » والثالث: أن تكون النكرة عامله النصب أو الرفع نحو قولك «عجبت من ضرب أ خوك شديداً» أو «عجبت من ضرب أخاك شديداً» بتنوين «ضرب» في المثالين.

(4) من الآية 208 من سورة الشعراء.

105 ـــ هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وقد أنشده سيبويه (ج1 ص376) وأنشد المؤلف صدره في أوضحه (رقم 269) وأنشده كله في شذور الذهب مرتين

(رقم 7) وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم 472).

اللغة: «طلل»: هو ما بقي شاخصاً ــ أي بارزاً مرتفعاً عن الأرض ــ من آثار الديار «موحشاً» اسم فاعل فعله «أوحش المنــزل» إذا خلا من أهله، أو صار مسكناً للوحوش «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام ــ جمع خلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

الإعراب: «لمية» اللام حرف جر، مية: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الح ال، وستعرف شيئاً في هذا الإعراب «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل، والجملة من يلوح وفاعله في محل رفع صفة لطلل «كأنه» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه «خلل» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح.

الشاهد فيه: قوله «موحشاً طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا : إن هذه النكرة قد وصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوغ ههنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى من الآية 10 من سورة فصلت : (في أربعة أيام سواء) وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهون من هذا البيت في الاستشهاد به قول الشاهد، وهو من شواهد سيبويه أيضاً:

وبالْجِسْمِ مِنِّي بيِّناً لو عَلِمْتِهِ   شُحوبٌ، وإنْ تَسْتَشْهِدِي العين تَشْهَدِ

فبينا: حال من قوله شحوب، وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدم عليها، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد، والظاهرة أن العلم اء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

ومن أجل ما ذكرنا من هذه الاعتراضات ذهب جماعة من العلماء إلى أن «موحشاً» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ــ وهو قوله «لمية» ــ العائد على طلل، وكذلك يكون قول الآخر «بيناً» حالا من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله «بالجسم» العائد على الشحوب.

ص ـــ بابٌ : والتّمييز : وهو : اسمٌ، فضلةٌ، نكرةٌ، جامدٌ، مفسِّر لما أنْبَهَمْ من الذّوات.

ش ـــ من المنصوبات : التَّمييز، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور، أحدها : أن يكون اسماً، وا لثاني : أن يكون فضلة، والثالث : أن يكون نكرة، والرابع : أن يكون جامداً، والخامس: أن يكون مُفسِّراً لما انبهم من الذوات.

فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الأخيرين؛ لأن الحال مشتق مبين للهيئات؛ والتمييز جامد مبين للذوات[1].

---

(1) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور؛ الأول : أن كل واحد منهما اسم، والثاني : أن كل واحد منهما فضلة، والثالث: أن كل واحد منهما نكرة، والرابع : أن كل واحد منهما منصوب، والخامس : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله.

ويفترقان في سبعة أمور، أولها : أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه، والتمييز يفسر ما انبهم من ذات أو نسبة، وثانيهما : أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه، و ثالثها: أن الحال يأتي ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها، ورابعها : أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، بل إن جاء مؤكداً يكون تأكيده لشيء غير عامله وغير صاحبه، وسنعرض لهذا مرة أُخرى في هذا الباب، وخامسها : أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه كما في الشواهد (رقم 104) والتمييز لا يكون بهذه المنـــزلة، بل هو مستغنى دائماً، نعني أن معنى الكلام لا يفسد بدونه، والسادس: أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف، فأما التمييز فلا يجوز عند الجمهور تقديمه على عامله ولو كان متصرفاً، والسابع : أن الحال يجوز أن يكون متعدداً، وأما التمييز فلا يجوز تعدده أصلاً.

ص ـــ وأكثر وقوعه بعد المقادير، كـــ «جريب نخلاً» و «صاعٍ تمراً» و «مَنَوَيْنِ عَسَلاً» والعدد، نحو: (أحد عشر كوكباً) و (تِسْعٌ وتسعونَ نعجةً) ومنه تمييز «كم» الاستفهاميّة، نحو: «كم عبداً ملكْتَ» فأمَّا تمييز الخبريّة فمجرورٌ كتمييز المائة وما فَوْقَها، أو مَجْموعٌ كَتَمْيِيزِ العشرة وما دونها، ولكَ في تمييز الاستفهاميَّةِ المجرورة بالحرف جرٌّ ونَصْبٌ.

ويكون التّمييز مفسِّراً للنِّسبة: مُحَوَّلاً، كـــ (اشتَعَلَ الرّأس شيباً) (وفجَّرْنا الأرْضَ عُيُوناً) و (أنا أكثر منكَ مالاً) أو غَيْرَ مُحوَّلٍ نحو: امتلأ الإناء ماءً.

وقد يؤكّدانِ، نحو: (ولا تَعْثَوْا في الأرْضِ مُفسِدينَ) وقوله: * مِنْ خير أديان البريّة ديناً * ومنه * نِعْمَ الفحلُ فحلُهُم فحلاً * خلافاً لسيبويه.

ش ـــ التمييز ضربان: مُفسِّرٌ لمفرد، ومفسر لنسبة.

فمفسر المفرد له مظانٌّ يقع بعدها:

أحدها: المقادير[1]، وهي عبارة عن ثلاث أمور: المساحات، كـــ «جَرِيبٍ نَخْلاً» والكَيْل، كـــ «صاعٍ تمْراً» والوزن، كـــ «مَنَوَيْنِ عَسَلاً».

---

(1) يطلق لفظ «مقدار» على واحد من ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون مصدراً بمعنى التقدير، وليس هذا مراداً هنا.

الثاني: أن يكون بمعنى ما يعرف به قدر الشيء من آلة مساحة أو آلة وزن أو آلة كيل.

المعنى الثالث: أن يكون بمعنى الشيء المقدر بالآلة، ولا شك أنك إذا قلت «اشتريت صاعاً تمراً» فإنك تقصد أنك اشتريت تمراً مقدا ره بالكيل صاعاً، ولا تريد أنك اشتريت المكيال الذي يكال به؛ فالمراد بالمقادير في هذا الموضع الأشياء المقدرة.

الثاني: العدد، كأحد عشر درهماً، ومنه قوله تعالى : (إنِّي رأيت أحد عشر كوكباً)[1]، وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التّسعة والتّسعين، وقال الله تعالى : (إنّ هذا أخي له تسعٌ وتسعون نعجةً)[2] وفي الحديث : «إنّ لله تسعةً وتسعين اسماً»، وفُهِم من عطْفِي في المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قول أكثر المحققين؛ لأن المراد بالمقادير ما لم تُرَدْ حقيقتُه، بل مقداره، حتى إنه تَصِحُّ إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنك تقول : عندي مقدار رِطلٍ زيتاً، ولا تقول : عندي مقدار عشرين رجلاً، إلا على معنًى آخر[3].

ومن تمييز العدد تمييز «كم » الاستفهامية [4]، وذلك لأن «كم » في العربية

---

(1) من الآية 4 من سورة يوسف.

(2) من الآية 23 من سورة ص.

(3) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلاً، مثلاً، فتقول : عندي مقدار عشرين رجلاً، تريد أن عندك من لو وزن قدره لكان بمنـــزلة هذا العدد من الرجال، وهذا معنى مجازي كما هو واضح، وانظر إلى قول ابن دريد:

والنّاس ألفٌ منهُمُ كواحدٍ وواحدٌ كالألف إنْ أمْرٌ عَنَى

(4) الفرق بين «كم» الاستفهامية وتمييزها و «كم» الخبرية وتمييزها من عشرة أو جه؛ الأول: أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحال في كل منهما، والثاني : أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً، والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة، والرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه عليه، وفي كل منهما خلاف، ولكن ما ذكرناه هو الأصل وهو مذهب الجمهور، والخامس: أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا، تقول : كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك، والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب، ويجوز فيه الرفع مطلقاً،

كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وهي على ضربين : استفهامية بمعنى أيِّ عدد، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوبٌ مفرد؛ تقول : «كم عبداً ملَكْتَ؟» و «كم داراً بَنَيْتَ؟» وتمييز الخبرية مخفوض دائماً، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فم ا دونها، تقول : كم عبيدٍ مَلَكْتُ، كما تقول : عشرة أعبُدٍ ملكت، وثلاثة أعبُدٍ ملكت، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها، تقول : كم عَبْدٍ ملكت؟ كما تقول : مائة عَبْدٍ ملكت، وألْ فَ عَبْدٍملكت، ويجوز خفض تمييز «كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكَ مْ دِرْهَ مٍ اشْ ترَيْتَ؟ والخافض له «مِنْ » مضمرةً، لا الإضافة، خلافاً للزَّجَّاج.

الثالث: من مظان تمييز المفرد: ما دلَّ على مماثلة، نحو قوله تعالى : (ولو جِ ئنا بمثله مَدَداً)[1]، وقولهم: إنّ لنا أمثالها إبلاً:

الرابع : ما دلَّ على مُغايرة، نحو : إنّ لنا غ يرها إبلاً [أو شاء] وما أشبه ذلك.

والخبرية لا تحتاج إلى جواب، والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رب» أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول «كم عبداً سأملكه» على معنى الاستفهام. والثامن: أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بكم الاستفهامية، والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمز ة الاستفهام، بخلاف الخبرية فلا يقترن البدل منها بالهمزة، والعاشر : أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما ـــ لا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا ـــ فإنه يجوز نصبه وهو المخ تار حملاً على تمييز الاستفهامية، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل، فإن كان الفاصل جملة فعلية لم يستوف فعلها معمولاته وجب جر التمييز بمن، استفهامية كانت كم أو خبرية.

(1) من الآية 109 من سورة الكهف.

وقد أشرت بقولي : «وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسر النسبة على قسمين: مُحَوَّل، وغير مُحوَّل.

فالمحوَّل على ثلاثة أقسام: محوَّل عن الفاعل، نحو : واشتعل الرّأس شيباً)[1] أصله: اشتعل شيبُ الرَّأس؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً، والمضاف تمييزاً، ومُحَوَّل عن المفعول، نحو : (وفجَّرنا الأرض عُيُوناً)[2] أصله : وفجرنا عيون الأرض، فَفُعِلَ فيه مثل ما ذكرنا، ومُحول عن مضاف غيرهما، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز، وذلك كقولك : «زيدٌ أكثر مِنْكَ علماً » أصله : علمُ زيدٍ أكثر، وكقوله تعالى : (أنا أكثر مِنْكَ مالاً وأعزُّ نَفَراً)[3] فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبَر عنه وجب خفضه بالإضافة، كقولك : «مالُ زَيْدٍ أكْثَرُ مالٍ» إلا إن كان أفعل التفضيل مُضافاً إلى غيره فينصب، نحو : «زيدٌ أَكْثَرُ الناس مالاً».

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبين لهيئة ولا ذات.

مثال ذلك في الحال قوله تعالى : (ولا تعثَوا في الأرض مفسدينَ)[4] (ثُمَّ وَلّيتم مُدْبِرِينَ)[5] (ويوم أُبْعَثُ حَيَّاً)[6] (فتبسَّمَ ضاحكاً)[7] وقول الشاعر:

---

(1) من الآية 4 من سورة مريم.

(2) من الآية 12 من سورة القمر.

(3) من الآية 24 من سورة الكهف.

(4) من الآية 96 من سورة البقرة.

(5) من الآية 25 من سورة التوبة.

(6) من الآية 33 من سورة مريم.

(7) من الآية 19 من سورة النمل.

106 ــ وتضُيء في وجْه الظّلامِ مُنيرةً   كجُمانة البحْريِّ سُلَّ نظامُها

---

106 ــ هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش.

اللغة: «تضيء» يريد أنها شديدة البياض «وجه الظلام» أوله «جمانة» بضم الجيم ـــ اللؤلؤة الصغيرة «البحري» أراد به الغواص «نظامها» أي: خيطها.

الإعراب: «تضيء» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «في وجه» جار ومجرور متعلق بتضيء، ووجه مضاف و «الظلام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «منيرة» حال من فاعل تضيء المستتر فيه «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال ثانية من فاعل تضيء وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره هي كجمانة، وجمانة مضاف، و «البحري» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «سل فعل ماض مبني للمجهول «نظامها» نظام: نائب فاعل سل، مرفوع بالضمة الظاهرة، ونظام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى البحري مضاف إليه، وجملة سل ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير قد عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله «منيرة» فإنه حال من فاعل تضيء، على ما عرفت في الإعراب، ومعنى هذا الحال قد فهم من قولهم «تضيء» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها، والحال المؤكدة لعاملها أحد ثلاثة أنواع للحال المؤكدة.

ونظير هذا البيت الآيات الأربعة الكريمة التي تلاها الشارح، فإن (مفسدين) في الآية الأولى حال من الواو في (تعثوا) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها، و (مدبرين) في الآية الثانية حال من التاء في (رليتم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل فيها، و (حياً) في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في (أبعث) وقد فهم معنى هذا الحال من الفعل وهو (أبعث) وهو العامل فيها، و (ضاحكاً) في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في (تبسم) وقد فهم معنى الحال من هذا الفعل الذي هو العامل فيها، فالحال في كل

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : (إنّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً)[1] (وَوَاعَدْنا موسى ثلاثينَ ليلةً، وأتممناها بعَشْرٍ، فتَمَّ مِيقاتُ رَبِّه أرْبعينَ ليلةً)[2]

وقول أبي طالب:

107 ــ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأَنَّ دينَ مُحمَّدٍ ... مِنْ خَيرِ أدْيانِ البريَّة دِينا

هذه الأمثلة مؤكدة لعاملها.

وقد تكون الحال مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى (لآمن من في الأرض كلهم جميعاً) فإن قوله سبحانه (جميعاً) حال من (من في الأرض) وقد فهم معنى الحال منه، وهو صاحبها، ومثله قولهم «جاء الناس قاطبة».

وقد تكون الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين نحو «زيد أبوك عطوفاً» ونحو قول سالم بن دارة:

أنا ابنُ دارَةَ معروفاً بها نَسَبِي ... وهل بِدارَةَ يا للنّاس مِنْ عارِ

(1) من الآية 35 من سورة التوبة.

(2) من الآية 142 من سورة الأعراف.

واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو (فتبسم ضاحكاً) أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله؛ لأن (شهراً) في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه (اثنا عشر) وهو العامل في التمييز، وليس التمييز مؤكداً للاثني عشر، بل هو مبين له، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه: (إن عدة الشهور) وليس هو العامل فيه، وكذلك الآية الثانية، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى.

107 ــ هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عم النبي صلى الله عليه وسلم، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومعناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد : حرف تحقيق «علمت» فعل وفاعل والجملة لا محل لها من

ومنه قول الشاعر:

108 ــ والتَّغلبِيُّون بئسَ الفحلُ فحْلُهُمُ   فحْلاً، وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

الإعراب جواب القسم «بأن» الباء حرف جر، أن : حرف توكيد ونصب «دين» اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، ودين مضاف و «محمد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وخير مضاف و «أديان» مضاف إليه، وأديان مضاف و «البرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم «ديناً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ديناً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لما سبقه، ومما أسلفنا ذكره في بيان التأكيد في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

108 ــ هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن عقيل (رقم 271).

اللغة: «الفحل» أراد به هنا أباهم «زلاء» بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة ــ هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين «منطيق» المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجيزتها.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال، حتى إن أمهم لتمتهن في الأعما؛ فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل ــ وذلك عند العرب مماتذم به المرأة ــ فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «بئس» فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الفحل» فاعل بئس، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من بئ س وفاعلها في محل رفع خبر مقدم «فحلهم» فحل: مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغلبيين مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله التغلبيون «فحلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالاً مؤكداً «وأمهم» الواو حرف عطف، أم : مبتدأ، وضمير الغائبين مضاف إليه «زلاء» خبر المبتدأ «منطيق» صفة لزلاء، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ

وسيبويه ــ رحمه الله تعالى ! ــ يمنع أن يقال : «نعم الرَّج ل رجلاً زيدٌ »
وتأوَّلوا «فحلا» في البيت على أنه حال مؤكدة.

والشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

***

ص ــ والمُستَثنى بإلاَّ من كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ، نحو : (فشَ ربوا مِنْ ُه إلاَّ قليلاً مِنْهُمْ) فإن فُقِد الإيجاب ترجَّح البدل في المُتَّصل، نحو : (ما فَ عَلُ وهُ إلاَّ قليلٌ مِ نْهُمْ) والنَّصب في المنقطع عند بني تميم، ووجب عند الحجازيِّينَ، نحو: (ما لَ هُ مْ بـِهِ مِ نْ عِلْ مٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ) ما لم يتقدَّمْ فيهما فالنَّصب، نحو قوله:

وما لِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ   وما لِيَ إلاَّ مَذْهبَ الحقِّ مذهَبُ

أو فُقد التَّمامُ فعلى حَسَب العوامل، نحو : (وما أمرُنا إلاَّ واحدةٌ) ويُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش ــ من المنصوبات: المستثنى في بعض أقسامه:

الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله «فحلاً» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه. وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب «نعم» وهو مما لا يجيزه سيبويه وجمهور النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً ا كتفى به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب، وفي المسألة قولان آخران، أحدهما : أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما : إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيده الفاعل ــ كما في بيت الشاهد ــ لم يجز الجمع بينهما، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيده الفاعل جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَخَيَّرَه فَلَمْ يَعْدِلْ سِواهُ   فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رجُلٍ تِهامِ

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلاّ، وكانت مسبوقةً ب كلام تامٍّ، موجَب، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى، سواء كان الاستثناء متصلاً، نحو : «قامَ القومُ إلاَّ زيداً » وقوله تعالى : (فشَ ربوا مِنْ هُ إلاّ قليلاً مِ نْهُمْ)[1]، أو منقطعاً كقولك : «قام القَ وْمُ إلاَّ حِماراً »، ومنه في أحد القولين [2] قوله ت عالى : (فسَجَدَ الملائكةُ كُلُّهم أجمعون

---

(1) من الآية 49 من سورة البقرة.

فإن قلت: التمثيل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجب لا يجوز غيره، وقد قرأ بعض القراء برفع «قليل» وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منفي.

(2) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بشيئين، الأول : أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم، والثاني: استثناؤه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أنه إبليس ليس من جنس الملائكة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية 5 من سورة الكهف : (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية، ومنه قول النابغة الذبياني:

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْيـــاءِ فالسَّـــنَدِ ... أَقْوَتْ وطال عَلَيْها سالِفُ الأَمَدِ
وقَفْتُ فيها أصيلاً كي أُسائلها ... عَيَّتْ جَوَاباً، وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ
إلا الأواريَّ لأيــاً ما أُبَيِّنُهـــا ... والنُؤْيُ كالحوض بالمَظْلومةِ الجَلَدِ

فاللّؤْم: مبتدأ مؤخر، و «في الأراجيز» في موضع رفع؛ لأنه خَبَرٌ مُقدَّمٌ، وألغيت «خِلْتُ» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواء، أو الإعمال أرجح؟ فيه مذهبان[1].

ومثال تأخّرها عنهما قولك : «زيدٌ عالمٌ ظننتُ» بالإهمال، وهو الأرجح بالاتفاق، ويجوز «زيداً عالماً ظننتُ» بالإعمال، قال الشاعر:

72 ــ القوْمُ في أثري ظَنَنْتُ، فإنْ يكُنْ
ما قدْ ظننْتُ فقد ظَفِرْتُ وخابوا

---

(1) إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر ــ سواء أكان الخبر مقدماً (كما في البيت 71) أم كان مؤخراً ــ فإنه يجوز الإعمال على الأصل، ويجوز الإهمال وهل الإعمال أرجح أم الإهمال؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لأن لكل واحد منهما مرجحاً، فيرجح الإعمال بأنه الأصل، ويرجح الإلغاء لأن العامل هنا لفظي، ولو أهملناه لكنا قد أعملنا الابتداء وهو عامل معنوي، ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من ا لعامل المعنوي، وظاهر عبارة ابن هشام في أوضح المسالك أنه يختار هذا الرأي، وهو أن الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء.

72 ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «في أثري» بفتح الهمزة والثاء ــ معناه خلفي، يريد أنهم يتعقبونه «خابوا» لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي.

المعنى: يقول: إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيعة، فأخيب فألهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: «القوم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «في» حرف جر «أثري» أثر: مجرور بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ظننت» فعل وفاعل «فإن» الفاء حرف دال على التفريع، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل = [ملاحظة: هنا يوجد سقط في الأصل].

مثال النفي قوله تعالى : (ما فَعلُوهُ إلاَّ قليلٌ منْهُمْ)[1]، قرأ السبعة ـــ غير ابن عامرٍ ـــ بالرفع على الإبدال من الواو في (ما فعلوه)، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

ومثال النهي قوله تعالى : (ولا يَلْتَفِتْ منْكُمْ أحدٌ إلاَّ امْرَأَتَكَ)[2]، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من (أحد)، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان؛ أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد)، وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح؛ لأن مَرْجِعَ القراءة الرواية لا الرأي، والثاني : أن يكون مستثنى من (أهلك) فعلى هذا يكون النصب واجباً.

ومثال الاستفهام قوله تعالى : (ومَنْ يَقْنَطُ من رَحْمَةِ رَبّهِ إلا الضّالُّونَ)[3] قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في (يقنط) ولو قرئ «إلا الضالين» بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سُنَّة مُتَّبعةٌ.

وإن كان الاستثناء [4] منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النَّصب فيقولون :

---

(1) من الآية 66 من سورة النساء.

(2) من الآية 81 من سورة هود.

(3) من الآية 56 من سورة الحجر.

(4) علماء البصرة يقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بلكن الاستدراكية، فإذا قلت «ما رأيت القوم إلا حماراً» فكأنك قد قلت «ما رأيت القوم لكن حماراً» وكثيراً ما نرى في كتب التفسر التعبير بمثل قولهم «الاستثناء هنا بمعنى لكن» فإذا رأيت هذه العبارة أو نحوها فاعلم أن قائلها يريد أن الاستثناء منقطع، وأما علماء الكوفة فيقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بسوى، ونحن نرى تقدير البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين، لأربعة أسباب، أولها : أن «إلا» و «لكن» يشتركان في الحرفية بخلاف سوى فإنها اسم، وتقدير حرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم، والثاني : أن «إلا، ولكن» يشتركان في أنهما لا محل

«ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً» وبلغتهم جاء التنـــزيل، قال الله تعالى : (ما لهم به من علمٍ إلاَّ اتِّباع الظَّنِّ)[1]، وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال، ويقرءون (إلاَّ اتِّباعُ الظَّنِّ) بالرفع، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لأن الخافض له «من » الزائدة، و (واتِّباعُ الظنّ) معرفة موجَبَة، و«مِنْ » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستَفْهَمِ عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى : (ما ترى في خلق الرّحمن من تفاوتٍ فارجع البَصَرَ هل ترى مِنْ فُطورٍ)[2].

وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبُهُ مطلقاً، أي سواء كان الاستثناء منقطعاً، نحو: «ما فيها إلاَّ حِماراً أحدٌ» أو متصلاً، نحو : «ما قام إلاَّ زيداً القَوْمُ» قال الكُمَيت:

109 ــ وما لِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لِيَ إلاّ مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

لهما من الإعراب، أما سوى بسبب كونها اسماً ذات محل من الإعراب، وتقدير ما لا محل له بما لا محل له أولى من تقدير ما لا محل له بما له محل، والثالث : أن «إلا، ولكن» يشتركان في أن كلا منهما يقتضي نصب ما بعده، فأما سوى فتقتضي جر ما بعدها، وتقدير ناصب بناصب أولى من تقدير ناصب بخافض، والرابع : اتفاق إلا ولكن في المعنى، إذ أن لكن للاستدراك ــ وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه ــ والاستثناء الذي تدل عليه «إلا» لا يخرج عن ذلك المعنى.

(1) من الآية 157 من سورة النساء.

(2) من الآية 3 من سورة الملك.

109 ــ هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد أنشده ابن عقيل (رقم 166) والمولف في أوضحه (رقم 262) وفي شذور الذهب (رقم 124) وأنشده الأشموني (رقم 448).

وإنما امتنع الإتباع في ذلك لأن التابع لا يتقدَّم على المتبوع.

وإن كان الكلام السابق على «إلا» غير تامٍّ ــ ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكوراً ــ فإن الاسم المذكور الواقع بعد «إلا» يُعطى ما يستحقه لو لم توجد «إلاّ»[1] فيقال : «ما قام إلاّ زيدٌ» بالرفع، كما يقال : ما قام

اللغة: «شيعة» أشياع وأنصار، أشايعهم وأجرى معهم فيما يذهبون إليه «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» منصوب على الاستثناء من شيعة الآتي، وآل مضاف و «أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة «وما» الواو عاطفة. ما: نافية «لي» جار ومجرور متعلق محذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و «الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه تقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت، ومالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق.

(1) يريد الشيخ أن يقول : إذا كان الكلام السابق على «إلا» ناقصاً ــ بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون حينئذ إلا منفياً، لأن نفي حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته لواحد منهم أمر معقول، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير معقول في مجرى العادة، لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع، ومن جهة أخرى اتفاق جميع أفراد نوع الإنسان مثلاً في عمل واحد في وقت واحد غير معقول عادة.

ففي هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه لإلا، بل العمل لما قبلها؛ فإن اقتضى ما قبل إلا الرفع كان ما بعدها مرفوعاً، ومن شواهد هذه الحالة قوله تعالى : (وما أمرنا إلا واحدة) وإن اقتضى ما قبل إلا النصب كان ما بعدها منصوباً: إما على أنه مفعول به نحو قوله تعالى : (ولا تقولوا على الله إلا الحق) وإما على أنه مفعول

زيدٌ، و «ما رأيتُ إلاّ زيداً» بالنصب، كما يقال : ما رأيت زي داً، و «ما مررتُ إلاّ بزيدٍ» بالجر، كما يقال: ما مررتَ بزيدٍ، ويُسمَّى ذلك استثناء مُفرَّغاً؛ لأن ما قبل «إلاّ» قد تفرَّغ لطلب ما بعدها و لم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف؛ فتقدير «ما قام إلاّ زيدٌ » ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ، وكذا الباقي.

***

ص ـــ ويُستثنى بغير وسوى خافضَين مُعرَبين بإعراب الاسم الّذي بعد «إلاّ» وبِخَلا، وعَدا، وحاشا، نواصب أو خَ وافضَ، وبما خلا، وبما عدا، وليس، ولا يكون، نواصب.

ش ـــ الأدوات التي يستثنى بها ـــ غير إلاّ ـــ ثلاثة أقسامٍ : ما يخفض دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفض تارة وينصب أخرى.

فأما الذي يخفض دائماً فغيرٌ وسِوى، تقول : «قام القوم غير زيدٍ » و «قام القوم سوى زيدٍ » بخفض زيدٍ فيهما، وتُعرَب «غير » نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إلاّ» في ذل ك الكلام؛ فتقول : «قام

لأجله نحو قوله تعالى: (ما ضربوه لك إلا جدلاً) أي ما ضربوه إلا لأجل الجدال وقصد الغاية، لا للرغبة في التمييز بين الحق والباطل، وإما على أنه مفعول فيه نحو قوله تعالى : (إن لبثتم إلا يوماً) وإما على أنه حال نحو قوله تعالى: (ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين) فأما المفعول المطلق فإن كان مبنياً بوصف ولو تقديراً صح أن يقع في هذا الباب نحو قوله تعالى : (لا تأتيكم إلا بغتة) ونحو قوله سبحانه (إن نظن إلا ظناً) وأما المفعول معه فلا يقع في هذا النوع من الأسلوب «فلا يجوز أن نقول «ما ذاكرت إلا والمصباح » ولا «ما سرت إلا والنيل» وإن اقتضى الكلام الذي قبل إلا الجر كان ما بعد إلا مجروراً، ومن شواهده قوله تعالى : (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن).

القوم غيرَ زيدٍ» بنصب غير، كما تقول: قام القوم إلاّ زيداً، بنصب زيد، وتقول: «ما قام القوم غير زيدٍ»، و «غير زيدٍ» بالنصب والرفع، كما تقول: ما قام القوم إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ، وتقول: «ما قام القوم غير حمارٍ» بالنصب عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين، وعلى ذلك فقِسْ، وهكذا حكم «سوى» خلافاً لسيبويه، فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً.

الثاني: ما ينصب فقط، وهو أربعة: ليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا[1]، تقول: «قاموا ليسَ زَيْداً» و «لا يكونُ زَيْداً» و «ما خلا زَيْداً» و «ما عدا زَيْداً». وفي الحديث: «ما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ الله عليه فَكُلُوا، ليس السِّنَّ والظُفُرَ» وقال لبيد:

110 ــ ألا كُلُّ شيءٍ ــ ما خلا اللهَ ــ باطلُ ... وكلُّ نَعِيمٍ ــ لا مَحالَةَ ــ زائِلُ

---

(1) لم يذكر المؤلف «ما حاشا» في هذا الموضع، وذكرها في النوع الثالث بدون «ما» وذلك مبني على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن «ما» لم يثبت عن العرب إدخالها على «حاشا» وقد ذكر ابن مالك أن «ما» تدخل على حاشا، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

رَأَيْتُ النّاسَ ما حاشا قُرَيْشاً ... فإنّا نَحْنُ أفْضَلُهُمْ فَعالا

وقد ورد عليه هذا الاستدلال بأنه بيت واحد جاء على وجه لا يتكلم به العرب، فهو خليق ألا يحتج به، على أنه يحتمل ألا تكون «حاشا» فيه هي حاشا الاستثنائية، الجامدة، بل يجوز أن تكون متصرفة، تقول: حاشيته أحاشيه، وقد جاء مضارع هذا الفعل في قول النابغة الذبياني:

ولا أرَى فاعلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ ... وما أُحاشي من الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

110 ــ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 267) وفي شذور الذهب (رقم 122) وأنشده الأشموني (رقم 3).

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «كل» مبتدأ، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «ما» مصدرية

وانتصابه بعد «لَ يَكُنْ» و «لا يكون» على أنه خبرهما، واسمهما مستتر فيهما [أي وجوباً] وانتصابه بعد «ما خلا» و «ما عدا» على انه مفعولهما، والفاعل مستتر فيهما.

الثالث : ما يخفض تارة وينصب أخرى، وهو ثلاثة : خلا، وعدا، وحاشا، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالاً ماضية : فإن قدَّرْتَها حروفاً خفضت بها المستثنى، وإن قدَّرتها أفعالاً نصبته بها على المفعولية، وقدَّرْتَ الفا عل مُضمراً فيها.

***

«خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق «الله» منصوب على التعظيم، مفعول به لخلا، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو حرف عطف، كل : مبتدأ، وكل مضاف و «نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة، مثلاً، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن «ما» هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كان «خلا» حرفاً وهي لا تكون حرفا متى سبقها الحرف المصد ري، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا مجمله في شرحنا على «أوضح المسالك» ولا يليق ذكره في هذه اللمحة اليسيرة.

ص ــ بابٌ، يُخفَض الاسم إمّا بحرفٍ مشتَرَكٍ، وهو : مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعلى، وفي، واللاّم، والباء للقسم وغيره، أو مختصٍّ بالظّاهر، وهو : رُبَّ، ومُذ، ومنذ، والكاف، وحتّى وواو القسم. وتاؤه.

ش ــ لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمن صوبات، شرعتُ في ذكر المجرورات، وقسَّمتُ المجرورات إلى قس مين[1]: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة، وبدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

---

(1) فإن قلت: فلماذا لم يذكر المؤلف الجر على التبعية للمجرور، ولا الجر بالمجاورة للمجرور؟

فالجواب عن ذلك : أن الجر بالتبعية ليس نوعاً جديداً من المجرورات، بل هو راجع إلى أحد النوعين اللذين ذكرهما، لأن العامل في التابع ــ ما عدا البدل ــ هو نفس العامل في المتبوع، والبدل على نية تكرار العامل، فعامله مثل عامل المبدل منه، فلا يخرج التابع عن كونه مجروراً بالمضاف أو بحرف الجر، فأما الجر بالمجاورة فإنه شاذ في التوكيد قليل في النعت، فلهذا لم يذكره، ومثال الجر للمجاورة في التوكيد قول الشاعر :

يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزَّوْجاتِ كُلِّهِمُ

أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذا انْحُلّتْ عُرَى الذّنبِ

الرواية بجر «كلهم» لمجاورته «الزوجات» المجرور، مع أنه توكيد لذوي المنصوب لأنه مفعول به لبلغ، ومثال جر النعت للمجاورة قول امرئ القيس:

كأنَّ ثبيراً في عَرَانينِ وَبْلِهِ كبير أُناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

الرواية بجر «مزمل» لمجاورته لبجاد المجرور، مع أن مزملاً نعت لكبير أناس المرفوع لأنه خبر «كأن» في أول البيت.

وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنعوت ليس مرفوعاً، في قول الشاعر :

السّالكُ الثُّغرة اليقظانُ كالِئُها مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخيعل الفُضُلُ

فقد رفع «الفضل» لمجاورته للخيعل المرفوع، مع أن «الفضل» نعت للهلوك المجرور، بإضافة مشي، كذا قالوا، وفيه نظر.

والحروف الجارَّة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعةً ـــ وهي : خلا، وعدا، وحاشا، ولعلَّ، ومتى، وكَي، ولولا ـــ وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأول لأني ذكرتها في الاستثناء؛ فاستغنيتُ بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «لَعَلَّ » لا يجرُّ بها إلاّ عقيلٌ : قال شاعرهم:

111 ـــ لعلَّ اللهِ فضّلكُمْ علينا بشيءٍ أنَّ أُمَكُمُ شَرِيمُ

---

111 ـــ هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم 194) والمؤلف في أوضحه (رقم 277) والأشموني (رقم 522).

اللغة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر المنسبك مجروراً بدلاً من «شيء» المجرور بالباء، ويجوز في الهمزة الكسر على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكم «شريم» هي المرأة المفضلة التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها: شرماء وشروم ـــ بفتح الشين ـــ أيضاً.

المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون ا لله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد الذم بما يشبه المدح.

الإعراب: «لعل»حرف ترج وجر شبيه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب . والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «علينا» جار ومجرور متعلق بفضل «بشيء» جار ومجرور متعلق بفضل أيضاً «أن» حرف توكيد ونصب «أمكم» أم: اسم أن، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطب «شريم» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شيء».

الشاهد فيه: قوله «لعل الله» حيث جر بلعل ما بعدها لفظاً، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضحناه في إعراب البيت، والجر بلعل لغة عقيل، دون سائر العرب:

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي، ويقال إنه لسهل الغنوي أخيه:

فقلتُ: ادعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعلَّ أبي المغوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

و «متى» لا يَجُرُّ بها إلا هُذَيل، قال شاعرهم يصف السحاب:

112 ــ شرِبْنَ بماء البَحْرِ ثُمَّ ترَفَّعَتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نئيجُ

---

112 ــ البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقد أنشده ابن عقيل (195) والمؤلف في أوضحه (287) وصاحب أدب الكاتب (ص 408 بتحقيقنا) والأشموني (رقم 523).

اللغة: «ترفعت» تصاعدت وتباعدت «لجج» جمع لجة بزنة غرفة وغرف، واللجة : معظم الماء «نئيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ــ كما ورد في بيت قبل هذا البيت ــ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجهه، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع «والبيت المشار إليه هو قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كلَّ آخرِ ليلةٍ   حَناتِمُ سُودٌ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل «بماء» جار ومجرور متعلق بشرب، إما على تضمين شرب معنى روى : فتكون الباء سببية . وإما على أن شرب باق على معناه فتكون الباء في قوله «بماء» بمعنى من الابتدائية، وماء مضاف و «البحر» مضاف إليه «ثم» حرف عطف «ترفعت» ترفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون النسوة العائد إلى حناتم «متى» حرف جر بمعنى من «لجج» مجرور بمتى، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب «خضر» صفة للجج «لهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «نئيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله «متى لجج» حيث استعمل «متى» حرف جر. فجر به قوله لجج.

و «كي» لا يُجَرُّ بها إلا «ما» الاستفهامية، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلّة .
الشيء: «كيمَهْ» بمعنى لِمَه، و «لولا » لا يُجَرُّ بها إلا الضمير في ق ولهم: لَ وْلايَ، ولوْلاكَ، وَلوْلاهُ، وهو نادر، قال الشاعر:

113 ــ أوْمَتْ بعَيْنَيْها من الهوْدَجِ لولاكَ في ذا العامِ لم أَحْجُجِ

---

113 ــ ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة، القرشي، المخزومي ويروى بعده:

أنتَ إلى مكَّةَ أخرجْتَني ولو تركْتَ الحجَّ لم أخرُجِ

اللغة: «أومت» معناه أشارت، وأصله أومأت، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً لانفتاحها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين «الهودج» مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء.

المعنى: يقول: أشارت هذه الفتاة إلى بعينيها من داخل مركبها مخافة من الرقباء، وحدثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «بعينيها» الباء حرف جر، عيني: مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بأومأ «من الهودج» جار ومجرور متعلق بأومأ أيضاً «لولاك» لولا: حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى متعلق، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ ــ قال الأخفش: مبني على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور . له محلان، أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولوحظ الأول فجيء به متصلاً ــ والخبر محذوف وجوباً تقديره : لولاك موجود مثلاً «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي «العام» بدل من اسم الإشارة «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» حيث دخلت «لولا» على الضمير المتصل فجرته محلاً كما هو مذهب

وأنكر المبرد استعماله، وهذا البيت ونحوه حجَّةٌ لسيبويه عليه [1] والأكثر [في العربية] لولا أنا، ولولا أنتَ، ولولا هو، قال الله تعالى : (لَ وْلا أَنْ تُمْ لَكُنّا مؤْمِنينَ)[2].

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرفٍ واحد، وهو خمسة : الباء، واللام والكاف، والواو، والتاء، وما وضع على حرفين، وهو أربعة : مِنْ، وعَنْ، وفي، ومُذْ؛ وما وضع على ثلاثة أحرف، وهو ثلاثة : إلى، وعلى، ومُنذ؛ و ما وضع على أربعة وهو «حتّى» خاصة.

سيبويه، وفي هذه المسألة كلام طويل، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأشموني ولا يليق ذكره بهذه العجالة.

(1) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم 524).

أَتُطمِعُ فينا مَنْ أراق دماءَنا ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأحسابنا حَسَنْ!

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يخاطب ابن عمه، وهو أيضاً من شواهد الأشموني (رقم 525).

وكَمْ موطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى
بأَجْرامِهِ مِنْ قُنّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وعليه جاء قول التهامي:

لولاه لم يَقْضِ في أعْدائِه قَلَمٌ ومِخْلَبُ اللّيثِ لولا اللّيثُ كالظُّفُرِ

(2) من الآية 21 من سورة سبأ، ومراد المؤلف أن الإتيان بالضمير المنفصل بعد «لولا» أكثر من الإتيان بالضمير المتصل، فأما الأكثر على الإطلاق فهو وقوع الاسم الظاهر، نحو قول المتنبي:

كفى بجسمي نُحولاً أنني رجلٌ لَوْلا مُخاطَبَتِي إيَّاكَ لم تَرَنِي

ونحو قوله أيضاً:

لَوْلا العُقُول لكان أَدْنى ضيغم أَدْنى إلى شَرَفٍ من الإنْسانِ

وقد استعمل التهامي في البيت الذي أنشدناه قريباً الضمير المتصل في عبارة، وذلك قوله «لولاه» والاسم الظاهر في عبارة أخرى وذلك قوله «لولا الليث».

وتنقسم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهر دون المضمر، وهو سبعة : الواو، والتاء، ومُذْ، ومنذ، وحتى، والكاف، ورُبَّ؛ وما يجر الظاهر والمضمر، وهو البواقي.

ثم الذي لا يَجُرُّ إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجر إلا الزمان، وهو مذ، ومنذ . تقو ول: ما رأيتُهُ مذْ يومين، أو مُنذُ يوم الجمعة وما لا يَجُرُّ إلا النكرات وهو «رُبَّ» تقول : ربّ رجلٍ صالح. وما لا يَجُرُّ إلا لفظ الجلالة، وقد يجر لفظ الرَّبِّ مضافاً إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن، وهي التاء، قال الله تعالى : (وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامَكم)[1]. (تاللهِ لقَدْ آثَرَكَ الله عَلَيْنَا)[2] وهو كثير . وقالوا : «تَرَبِّ الكعبة لأفعلنَّ كذا» وهو قليل. وقالوا : «تالرَّحمنِ لأفعلنَّ كذا » وهو أقلُّ . وما يجرُّ كل ظاهر وهو الباقي.

***

ص ـــ أو بإضافة اسمٍ على مَعْنَى اللاّم كـــ «غُلام زَيْدٍ» أو مِنْ كـــ «خاتم حديدٍ» أو في كـــ «مَكْرِ اللّيل » وتُسمَّى معنويَّة؛ لأنَّها للتَّعريف أو التَّخصيص، أو بإضافة الوصف إلى مَعْمُوله كـــ «بالغ الكعبة » و «معمور الدّار » و «حَسَنِ الوَجْهِ» وتُسمَّى لفظيَّةً لأنَّها لمجرَّد التَّخفيف.

ش ـــ لما فرغتُ من ذكر المجرور بالحرف شَرَعْتُ في ذكر المجرور بالإضافة وقسمته إلى قسمين:

---

(1) من الآية 64 من سورة الأنبياء.

(2) من الآية 91 من سورة يوسف.

أحدهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها ويخرج من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن ينتفي الأمران معاً كـــ «غُلام زيدٍ».

الثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة نحو : «كاتب القاضي» و «كاسب عياله».

والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف وليس المضاف صفة، نحو : «ضرب اللِّصِّ».

وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية، وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو : «غلام زيدٍ »، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، كـــ «غلام امرأة»[1].

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون على معنى «في»[2] وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو: (بل مكر اللّيل)[3].

الثاني: أن تكون على معنى «مِنْ» وذلك إذا كان المضاف إليه كلاًّ للمضاف

---

(1) اعلم أن النحاة يختلفون في العامل في المضاف إليه، أهو المضاف، أم الإضافة، أم هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه؟ فذهب الجمهور إلى أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهذا هو الصواب، والدليل عليه أن الضمير إذا كان مضافاً إليه يتصل بالمضاف نحو «غلامه» و «غلامي» و «غلامك» ومن المقرر أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وذهب الأخفش إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة وعبارة المؤلف تقتضيه، وذهب قوم إلى أن العامل هو حرف الجر الذي تكون الإضافة على معناه.

(2) اختلف العلماء في مجيء الإضافة على معنى «في» الظرفية، وممن أثبت هذا النوع ابن مالك ـــ سواء عنده أكان المضاف إليه ظرف زمان كالآية التي تلاها المؤلف، أم كان ظرف مكان نحو «شهيد الدار» ـــ ونفى هذا النوع كثير من النحاة، وتبعهم ابن الناظم (وهو ابن ابن مالك) وحملوها على معنى اللام مجازاً.

(3) من الآية 33 من سورة سبأ.

ويصح الإخبار به عنه، كـــ «خاتم حديد، وباب ساجٍ» بخلاف نحو: «يد زيدٍ»
فإنه لا يصح أن يُخْبَر عن اليد بأنها زيد[1].

الثالث: أن تكون على معنى اللام [2]، وذلك فيما بقي، نحو : «غلام زيد »
و «يد زيد».

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، ولهذا
أيضاً ثلاث صور: إضافة اسم الفاعل، كـــ «هذا ضارب زيد، الآن أو غداً » وإضافة
اسم المفعول كـــ «هذا معمور الدّار، الآن أو غداً» وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل
كـــ «هذا رجلٌ حَسَن الوجه» وتسمى إضافة لفظية؛ لأنها تفيد أمراً لفظيّاً وهو
التخفيف؛ ألا ترى أن قولك «ضارب زيدٍ » أخفُّ من قولك «ضاربٌ زيداً »،
وكذا الباقي، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ ولهذا صح وصف «هدياً » بـــ «بالغ »
مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : (هدياً بالغ الكعبة)[3]، وصحَّ مجيء
«ثاني» حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: (ثانيَ عِطْفِهِ)[4].

***

ص ـــ ولا تجامع الإضافة تنويناً ولا نوناً تاليةً للإعراب مُ طْلَقاً، ولا
«أل» إلاّ في نحو : «الضّاربا زَ يْ دٍ» و «الضّاربو زَ يْ دٍ» و «الضّارب الرّجل »
و «الضارب رأس الجاني» و «الرّجل الضّارب غلامه».

ش ـــ اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين، ولا مع النون التالية للإعراب،
ولا مع الألف واللام، تقول : جاءني غلامٌ يا هذا، فتنون، وإذا أضفتَ تقول :

---

(1) إذا انتفى كون المضاف إليه كلا للمضاف نحو «يوم الخميس» فإن الخميس ليس كلا لليوم، أو انتفى جواز الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو «يد زيد» أو انتفى الشرطان معاً نحو «ثوب زيد» ونحو «غلام زيد» كانت الإضافة على معنى اللام.

(2) المراد لام الملك أو شبهه نحو «غلام زيد» ولو تقديراً نحو «ذو مال» بمعنى صاحب مال.

(3) من الآية 95 من سورة المائدة.

(4) من الآية 9 من سورة الحج.

جاءني غلام زيدٍ، فتحذف التنوين، وذلك لأنه يدلّ على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً، وتقول : جاءني مسلمان، ومسلمون، فإذا أضفتَ قلت : مُسلماكَ، ومسلموكَ، فتحذف النون، قال الله تعالى : (والمُقيمي الصّلاة)[1] (إنّكم لذائقو العذاب)[2] (إنّا مرسلو النّاقة)[3] والأصل : المقيمين، والذائقون، ومرسلون، والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين؛ لكونها قائمةً مقام التنوين.

وإنما قيّدتُ النون بكونها تالية للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التكسير، وذلك كنوني حينٍ وشياطين فإنهما متلوّان بالإعراب لا تاليان له، تقول : هذا حينٌ يا فتى، وهؤلاء شياطين يا فتى ؛ فتجد إعرابهما بضمة واقعةٍ بعد النون؛ فإذا أضفتَ قلت: آتيكَ حين طلوع الشمس، وهؤلاء شياطين الإنس، بإثبات النون فيهما؛ لأنها متلوّة بالإعراب، لا تالية له.

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام، فإذا أضفت قلت : جاء غلام زيدٍ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، والإضافة للتعريف؛ فلو قلت : «الغلام زيدٍ » جمعت على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز.

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.

أحدها: أن يكون المضاف مثنّى نحو: «الضّاربا زيدٍ»[4].

---

(1) من الآية 35 من سورة الحج.

(2) من الآية 38 من سورة الصافات.

(3) من الآية 37 من سورة القمر.

(4) من ذلك قول عنترة بن شداد العبسي:

والثاني: أن يكون المضاف جمع مذكّرٍ سالماً نحو: «الضّاربو زَيْدٍ»[1].

والثالث: أن يكون المضاف إليه بالألف واللام نحو: «الضّاربُ الرّجُلِ».

والرابع: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو : «الضّارب رأس الرّجُلِ».

والخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللام، نحو: «مررتُ بالرّجل الضاربِ غُلامِهِ».

***

ص ـــ بابٌ، يعمل عمل فعله سبعةٌ : اسم الفعل كهيهات، وصَهْ، وَوَيْ، بمعنى : بَعُدَ، واسكُتْ، وأعجب، ولا يحذف، ولا يتأخّر عن معموله و (كتابَ الله عليكم) مُتأوّلٌ ولا يُبْرَز ضميرُه، ويُجزم المضارع في جواب الطّلبيِّ منه نحو * مكانكِ تُحمدي أو تستريحي * ولا يُنصَب.

ش ـــ هذا الباب معقود للأسماء التي تعمل عمل أفعالها، وهي سبعة[2]:

ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ و لم تدُرْ	للحرْبِ دائرةٌ على ابنيْ ضَمْضَمِ
الشّاتِمَيْ عِرضي و لم أشتُمْهُما	والنّاذرَيْنِ إذا لم القَهُما دَمِي

(1) ومن ذلك قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه والأشموني:

الحافظو عورَة العشيرة لا	يأتيهُمُ مِنْ ورائهم نَطَفْ

(2) زاد المؤلف في كتابه شذور الذهب على ما ذكره هنا ثلاثة أشياء تعمل عمل الفعل،

الأول: اسم ا لمصدر، وهو ما دل على معنى المصدر، ونقص عن حروف فعله، نحو «أعطيته عطاء، وكلمته كلاماً، وسلمت عليه سلاماً » ومن شواهد إعماله قوله عليه الصلاة وا لسلام: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» فقبلة: اسم مصدر؛ لأن مصدر الفعل ـــ وهو «قبل» بتضعيف الباء ـــ هو التقبيل، وقد أضيف اسم المصدر هذا إلى فاعله وهو «الرجل» ثم جيء بمفعوله منصوباً وهو «امرأته».

أحدها: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أقسام:

(1) ما سمي به الماضي كـــ «هيهات» بمعنى بَعُدَ، قال الشاعر:

114 ــ فهَيْهاتَ هيهاتَ العقيق ومَنْ به   وَهَيْهاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ

والثاني: الظرف المعتمد على نفي أو شبهه، نحو «أعندك زيد» فإنه يجوز في «عندك» أن يكون متعلقاً باستقر محذوفاً، وزيد فاعل بهذا الظرف، ويجوز أن يكون «عندك» خبراً مقدماً، وزيد مبتدأ مؤخراً.

والثالث: الجار والمجرور المعتمد أيضاً، وشاهده قوله تعالى: (أفي الله شك؟) ويجوز فيه الوجهان الجائزان في الظرف.

114 ــ هذا البيت من كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 461) وفي شذور الذهب (رقم 212).

اللغة: «هيهات» معناه بعد، وقد روي «أيهات» في المواضع الثلاثة، بقلب الهاء همزة «العقيق» اسم مكان، ورواه ياقوت «العزيز» بضم العين وبزاءين، قال: هو ماء يقع على يسار القاصد إلى مكة عن طر يق اليمامة «خل» صديق، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام.

المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا سكانه؛ وبعد الأخلاء الذي كنا نواصلهم فيه، يتحسر على فراق خلانه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «هيهات» توكيد للأول «العقيق» فاعل بهيهات الأول مرفوع بالضمة الظاهرة «ومن» الواو حرف عطف، من: اسم موصول معطوف على العقيق، مبني على السكون في محل رفع «به» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول «وهيهات» الواو حرف عطف هيه ات: اسم فعل بمعنى بعد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «خل» فاعل لاسم الفعل «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل «نواصله» نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والهاء ضمير الغائب مفعول به، مبني على الضم في محل نصب، وسكنه لأجل القافية وللوقف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل.

الشاهد فيه: قوله «هيهات العقيق» وقوله «هيهات خل» حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلاً، كما يرفعه بنفس بعد؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون

(2) وما سمي به الأمر كـــ «صَهْ » بمعنى اسكت، وفي الحديث «إذا قلت لصاحبك والأمام يَخطب صَهْ فقد لَغَوتَ» كذا جاء في بعض الطرق.

(3) وما سمي به المضارع كـــ «وَيْ» بمعنى أعجَب، قال الله تعالى : (ويكأنّهُ لا يُفلحُ الكافرون)[1] أي أعجب لعدم فلاح الكافرين، ويقال فيه «وا» قال الشاعر:

115 ـــ وا، بأَبي أَنْتِ وفوكِ الأشنبُ كأَنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ

بمعناه.

(1) من الآية 82 من سورة القصص.

115 ـــ هذا البيت من كلام راجز من بني تميم، و لم يعين أحد اسمه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 459) وفي المغني (رقم 604) والأشموني (رقم 934).

اللغة: «وا» معناه أعجب «بأبي» يريد أفديك بأبي، أو أنت بأبي «الأشنب» الذي فيه الشنب، وهو ـــ بفتح الشين والنون جميعاً ـــ عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها، أو نقط بيض فيها «الزرنب» نبت من نبات البادية طيب الرائحة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباًتقديره أنا «بأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «أنت» ضمير منفصل مؤخر «وفوك» الواو حرف عطف، فو : معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ . مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وفو مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «الأشنب» نعت لفوك، مرفوع بالضمة الظاهرة «كأنما» كأن: حرف تشبيه، وهو هنا مهمل، وما : كافة «ذر» فعل ماض مبني للمجهول «عليه» جار ومجرور متعلق بذر «الزرنب» نائب فاعل لذر، والجملة من الفعل ـــ الذي هو ذر ـــ ونائب الفاعل في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه: قوله «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وي» بفتح الواو وسكون الياء،

و «واهاً» قال الشاعر:

116 ــ واهاً لسلمى ثمَّ واهاً واها   يا ليتَ عيناها لنا وفاها

والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً، كالذي يرتفع بنفس أعجب؛ فدل ذلك على أن اسم الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع يعمل عمل الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

116 ــ نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون لأ بي النجم الفضل ابن قدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع بيت الشاهد، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم 460) والأشموني في باب أسماء الأفعال والأصوات.

اللغة: «واهاً» معناها أعجب «عيناها» جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح «يا ليت عينيها» وهو صحيح، بل هو اللغة الفصحى، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مبني على السكون لا مح ل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل «ثم» حرف عطف «واهاً» اسم فعل كالسابق «واهاً» توكيد لاسم الفعل الذي قبله «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلاً «ليت» حرف تمن ونصب «عيناها» عينا: اسم ليت منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت «وفاها» الواو حرف عطف، فا : معطوف علي اسم ليت، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وفا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «واها» في المواضع الثلاثة؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل وي ومثل وا، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في «عليكَ زيداً» بمعنى الزم زيداً، أن يقال: زيداً عليك، خلافاً للكسائي، فإنه أجازه محتجّاً عليه بقوله تعالى: (كتاب الله عليكم)[1] زاعماً أن معناه: عليكم كتاب الله، أي الزموه. وعند البصريين أن (كتاب الله) مصدرٌ محذوف العامل و(عليكم) جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدَّر، والتقدير: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، ودلَّ على ذلك المقدَّر قوله تعالى: (حُرِّمَت عليكم)[2] لأن التحريم يسلتزم الكتابة.

ومن أحكامه: إنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه، تقول: «نَزَالِ نحدِّثْكَ» ــ بالجزم ــ كما تقول: «انزِلْ نُحدِّثْكَ»، وقال الشاعر:

117 ــ وقَوْلِي كلّما جَشَأتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحْمَدي أو تستريحي

---

(1) من الآية 24 من سورة النساء.

(2) من الآية 23 من سورة النساء.

117 ــ هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة، وهو المعروف بن الإطنابة، والإطنابة أمه، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم 305) وأنشده في شذور الذهب (رقم 174) وقال قبل إنشاده: «وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الف جاءة، ا هـ وقد أنشد البيت في مغني اللبيب أيضاً (رقم 336) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم 1040) هذا، وقبل البيت الشاهد قول الشاعر:

أَبَتْ لي عفّتي وأبى بلائي وأخذي الحمدَ بالثّمن الرّبيح

وإقحامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المُشيحِ

اللغة: «جشأت» الحديث عن نفسه، وجشوءها: نهوضها. وثورانها من فزع أو حزن «جاشت» غلت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من المعنى الأول «تحمدي» يحمدك الناس ويشكروا لك الثبات «تستريحي» تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

فـــ «مكانَكِ» في الأصل ظرف مكانٍ، ثم نقل عن ذلك المعنى، وجُعل اسماً للفعل، ومعناه: اثبُتِي، وقوله: «تحمدي » مضارع مجزوم في جوابه، وعلامة جزمه حذف النون.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، وقول : معطوف على فاعل أبي في البيت ا لسابق على بيت الشاهد، وقد ذكرناه في نسبة الشاهد، فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كلما» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله «جشأت» جشأ: فعل ماض، والتاء للتأنيث «وجاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماض. والتاء تاء التأنيث «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى اثبتي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع «أو» حرف عطف «تستريحي» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله.

الشاهد فيه: قوله «مكانك تحمدي» حيث جزم «تحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع، بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله : «مكانك» وهو منقول عن ظرف المكان، ومتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول، وستعرف لهذا الكلام بقية.

وقولنا إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب، فقيل : في محل نصب وقيل : في محل رفع، وقيل : في محل جر، وبيان هذه الأقوال وتوجيهها مما لا يحتمله هذا المختصر.

ومن أحكامه: أنه لا يُنصَبُ الفعل بعد الفاء في جوابه؛ لا تقول: «مكانَكِ فتُحمَدي، وصَهْ فنُحَدِّثَكَ» خلافاً للكسائي، وقد قدَّمْتُ هذا الحكم في صدر المقدمة؛ فلم أحتجْ إلى إعادته هنا(1).

***

ص ــ والمصدر كضربٍ وإكرامٍ، إنْ حلَّ محلّه فعلٌ مع أنْ، أو مع ما، لم يكن: مُصغَّراً، ولا مُضمَراً، ولا محدوداً، ولا منعوتاً قبل العمل،

---

(1) اسم الفعل على ضربين: قياسي، وسماعي، فأما القياسي فهو ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال ــ بفتح أوله وبناء آخره على الكسر ــ الدلالة على الأمر، نحو كتاب من كتب، ونظار من نظر، وصمات من صمت، وهلم جراً، وشذ صوغه من الرباعي نحو قرقار في قول الراجز:

قالتْ له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ

وأما السماعي فألفاظ وردت عن العرب لا ضابط لها مثل صه ومه وهيهات وأف.

ومن جهة أخرى ينقسم اسم الفعل إلى قسمين: مرتجل، ومنقول، فلما المرتجل فهو: ما لم يستعمل في شيء آخر قبل كونه اسم فعل كصه وأخواته، والمنقول: هو ما استعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخر، والمنقول منه إما ظرف مكان نحو «مكانك» بمعنى اثبت و «دونك هذا الكتاب» بمعنى خذه، وإما جار ومجرور نحو «عليك به» ومنه قوله تعالى (عليكم أنفسكم).

ثم اعلم أن الكثير الغالب في الضمير المتصل بالظرف أو بالحرف أن يكون ضمير مخاطب كما رأيت في الأمثلة من «دونك» و «عليك» وربما جاء ضمير غائب كقولهم «عليه رجلاً ليسني» وفي الحديث «من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم» وربما جاء ضمير متكلم، كقول بعضهم «عليّ» وقولهم «إليّ» بتشديد الياء فيهما خلافاً لبعضهم، قال في اللسان «تقوّل عليّ زيداً، وعليّ بزيد، بمعنى أعطني» اهـ، وربما دخل الظرف أو حرف الجر على اسم ظاهر كما تقول «علي محمد بزيد» وهذا غريب جداً، والأكثر ــ كما قلنا ــ اتصال الظرف وحرف الجر بضمير المخاطب كالذي ورد في القرآن الكريم (عليكم أنفسكم).

ولا محذوفاً، ولا مفصولاً من المعمول، ولا مؤخَّراً عنه، وإعمالُهُ مُضافاً أكثر، نحو: (ولولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ) وقول الشاعر:

* ألا إنّ ظُلْمَ نفسهِ المرءُ بيِّنٌ *

ومُنوّناً أقيس نحو : (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغَبَ ةٍ يتيماً) وبِألْ شاذٌّ، نحو:

* وكيف التَّوَقِّي ظَهْرَ ما أنتَ راكِبُهْ *

ش ــ النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر.

وهو: «الاسم الدالُّ على الحدث، الجاري على الفعل، كالضَّرب والإكرام».

وإنّما يعمل بثمانية شروط:

(1) أحدها: أن [يصح أن] يَحُلّ محلّه فعلٌ مع «أنْ» أو فعلٌ مع «ما».

فالأول كقولك: «أعجبني ضربُكَ زيداً »، و «يعجبني ضربُكَ عمراً » فإنه يصح أن تقول مكان الأول: أعجبني أن ضربْتَ زيداً، ومكان الثاني : يعجبني أن تَضْرِبَ عمراً.

والثاني نحو: «يعجبني ضربُكَ زيداً الآن » فهذا لا يمكن أن يحلَّ مح لّه «أن ضَرَبْتَ» لأنه للماضي، ولا «أن تضرب» لأنه للمستقبل، ولكن يجوز أن تقول في مكانه «ما تَضربُ» وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى : (بما رَحُبَتْ)[1] وقوله تعالى: (ودُّوا ما عنِتُّمْ)[2] أي: برُحبها، وعَنَتَكُمْ.

ولا يجوز في قولك «ضرباً زيداً » أن تعتقد أن «زيداً » معمولٌ لضرباً، خلافاً لقوم من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محلّه الفعل وحده بدون أنْ،

---

(1) من كل من الآيتين 25 و 118 من سورة التوبة.

(2) من الآية 118 من سورة آل عمران.

وما، تقول: اضرِبْ زيداً، وإنما «زيداً» منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، ولا يجوز في نحو: «مَررْتُ بزيد فإذا له صوتٌ حمارٍ» أن تنصب «صوت» الثاني بصوت الأول؛ لأنه لا يحلُّ محلَّ الأول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبى ذلك، لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به.

(2) الشَّرط الثاني: أن لا يكون مُصَغَّراً [1]، فلا يجوز «أعجبني ضُرَيْبُكَ زيداً» ولا يختلِف النحويون في ذلك، وقاس على ذلك بعضُهم المصدر المجموع، فمنع إعماله حملاً له على المُصغَّر، لأن كلاً منهما مُباينٌ للفعل، وأجاز كثير منهم إعمالَه، واستدلوا بنحو قوله:

118 ـــ وعَدْتَ وكان الخُلْفُ مِنكَ سجيَّةً مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بِيَترِبِ

---

(1) اعلم أولاً أن النحاة قد اختلفوا في تعليل إعمال المصدر؛ فذهب فريق منهم إلى أن العلة هي شبه المصدر بالفعل في المعنى، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق؛ فإن ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل في المعنى ـــ وهو الدلالة على الحدث ـــ كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن التصغير من خصائص الأسماء، فإذا كان الاسم مصغراً بعد من الفعل، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسبب كونه الأصل الذي أخذ منه الفعل كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصيغة المصغرة ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، فافهم ذلك وتدبره.

118 ـــ هذا البيت قد نسبه في اللسان (ج2 ص 85) وفي مجمع الأمثال (ج2 ص 222) للأشجعي بدون تعيين.

اللغة: «سجية» خصلة وخليقة «عرقوب» رجل يضرب به المثل في خلف الوعد «يترب» حكاه في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة ـــ وهو اسم مكان باليمامة، ومنهم من يرويه بالثاء

(3) الثالث : أن لا يكون مُضمَراً؛ فلا تقول : «ضربي زيداً حَسَنٌ وهو عَمْراً قبيح » لأنه ليس فيه لفظُ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون، واستدلوا بقوله:

المثلثة وكسر الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» علماً بالغلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل «وكان» الواو واو الحال، كان : فعل ماض ناقص «الخلف» اسمها «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجية، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً «سجية» خبر كان «مواعيد» مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت، منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف و «عرقوب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «أخاه» أخا: مفعول به لمواعيد، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه «بيترب» جار ومجرور متعلق بمواعيد.

الشاهد فيه: قوله «مواعيد عرقوب أخاه » فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء ، (انظر شرح الشاهد 124) وموعد: مصدر ميمي لوعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصب به المفعول؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد.

وجواز إعمال المصدر المجموع مذهب لجماعة من النحاة، وذهب ابن مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المثنى ولا المجموع، لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فوجود واحد منهما يبعد شبه المصدر بالفعل، أو تكون علة المنع أن صيغة المثنى وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، كما سمعت في تعليل عدم إعمال المصدر المصغر، وهذا البيت يعتبر عند هذا ا لفريق من العلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر؛ فلا يقاس عليه.

119 ـــ وما الحرْبُ إلاّ ما علمتُمْ وذُقْتُمُ   وما هو عَنْها بالحدِيثِ المُرَجَّمِ

---

119 ـــ هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، من معلقته المشهورة، وقد استشهد به العلامة رضي الدين في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة (ج3 ص345 بولاق).

اللغة: «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفناء، يحذر القوم من أن يعودوا إليها «وما هو» الضمير يعود إلى العلم الذي يشير إليه قوله «علمتم» وقوله «بالحديث» أراد الخبر، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمع ونه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً، يؤكد أن أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه «المرجم» الأصل في هذه الكلمة الرجم، وهو القذف بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلاناً، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه، ثم قالوا: رجم بالظن، يريدون رمي به، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجم، ورجم ـــ بالتخفيف والتشديد ـــ وهم يريدون ظن، وقالوا : لقد قال فلان الكلام رجماً، وهم يريدون قاله ظناً، فقول زهير «المرجم» يريد به المظنون الذي ليس في موضع اليقين.

الإعراب: «ما» نافية «الحرب» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «علمتم» علم: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة على الجمع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف، والتقدير: إلا التي علمتوها «وذقتم» الواو عاطفة، ذاق: فعل ماض وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة الصلة، فلا محل لها من الإعراب «وما» الواو عاطفة، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس «هو» اسم ما، وهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع «عنها» جار ومجرور متعلق بهو، وسيأتي إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به «بالحديث» الباء حرف جر زائد، الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «المرجم» نعت للحديث باعتبار لفظه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب؛

أي: وما الحديث عنها بالحديث المُرَجَّمِ، قالوا : فعنها متعلق بالضمير، وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل، فلا تُبْنَى، عليه قاعدة.

(4) الرابع: أن لا يكون محدوداً [1]؛ فلا تقول : «أعجَبَني ضَرْبَتُكَ زيداً »، وشذ قوله:

120 ـــ يُحابِي به الجَلْدُ الّذي هُوَ حازِمٌ بِضَرْبةِ كَفّيْهِ المَلا نَفْسَ رَاكِبِ

لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى؛ إذ لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله «الحديث المرجم» أي المظنون، فكأنه قال: وليس الحديث عن الحرب بالحديث المظنون، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به، فلما كان الضمير كناية عن القول أو الحديث تعلق به الجار والمجرور، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني؛ إذ الظرف والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل ، هذا بيان كلامهم، ومن تقريره على هذه الوجه تعلم ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافت فافهمه، ولا تكن أسير التقليد.

(1) السر في عدم تجويزهم إعمال المصدر المحدود ـــ بسبب لحاق تاء الوحدة به مثلاً ـــ هو ما قررناه لك في عدم تجويزهم إعمال المصدر المصغر، وهو أ ن صيغة المصدر المقترن بالتاء ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، أو لأن المصدر المحدود قد بعد شبهه بالفعل من جهة أن الفعل يدل على الحدث من غير تقيد بمرة واحدة أو مرتين، وهذا المصدر ذو التاء يدل على الحدث مقيداً بالمرة الواحدة؛ فلما اختلفت الدلالة بعد الشبه بينهما؛ فلم يسغ حمل أحدهما وهو المصدر على الآخر وهو الفعل.

120 ـــ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم 682).

اللغة: «يحابي» أراد يحبي «الجلد» الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره «حازم» هو الضابط لأموره «الملا» التراب.

المعنى: قال شراح الشواهد ـــ ومنهم المصنف، وتبعه عامة أرباب الحواشي ـــ : إن قائل هذا البيت يصف رجلاً كان معه (اناء)، وقد احتاجه آخر ليشربه، فأعطاه إياه وتيمم بدلاً من أن يتوضأ،

فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا : يحابي بالماء نفس ر اكب الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا، وستعرف ما فيه، ووجه ما ذكروه أنهم يروونه «يحابي به» ولا يروون شيئاً قبله، فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير في قوله «به» فتخيلوه الماء، وإن لم يجر له ذكر، والبيت ثاني بيتين رواهما غير واحد من حملة اللغة والأدب، والذي قبله هو قوله:

وداوِيةٍ قَفْرٍ يَحارُ بها القَطا أدِلةُ رَكْبَيها بَناتُ النَّجائِبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد «يحابي بها» والضمير عائد على الداوية وهي الصحراء الواسعة، والباء بمعنى في، و «نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازم؛ فوضع الظاهر موضع المضمر، والأصل: يحابي فيها الجلد نفسه، بأن يتيمم بدلاً عن الوضوء ليشرب الماء.

الإعراب: «يحابي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «به» أو «بها» جار ومجرور متعلق بيحابي «الجلد» فاعل يحابي «الذي» اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع «هو» مبتدأ «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة «بضربة» جار ومجرور متعلق بيحابي، وضربة مضاف وكفى من «كفيه» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وكفى مضاف وهاء الغائب ال عائدة إلى الجلد مضاف إليه، مبنى على الكسر في محل جر «الملا» مفعول به لضربة، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «نفس» مفعول به ليحابي، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف و «راكب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ضربة كفيه الملا» فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله؛ فأضافه إلى فاعله ــ وهو قوله «كفيه» ــ ثم نصب به المفعول به ــ وهو قوله «الملا» ــ وذلك شاذ، بسبب كون المصدر المحدود بعيد الشبه بالفعل كما قلناه لك قريباً، أو بسبب كون صيغة المصدر المحدود ليست هي الصيغة التي أخذ منها الفعل، وذلك نظير ما قلناه في المصدر المصغر والمثنى والمجموع.

فأعمل الضَّربة في الملا، وأما «نفس راكب» فمفعول ليحايي ومعناه أنه عَدَل عن الوضوء إلى التيمم وسقَى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه.

(5) الخامس: أن لا يكون موصوفاً قبل العمل، فلا يقال : «أعجبني ضربُكَ الشّديدُ زيداً» فإن أخّرْتَ «الشديد» جاز، قال الشاعر:

121 ــ إنّ وَجْدِي بِكَ الشّديدَ أرابي
عاذِراً فيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا

فأخّر «الشّديد» عن الجار والمجرور المتعلق بوَجْدِي.

---

121 ــ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «وجدي» الوجد: العشق أو أشده «عاذرا» اسم فاعل من قولك: عذر فلان فلاناً يعذره ــ على وزن ضربه يضربه ــ إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له عذراً «عذولاً» فعول بمعنى فاعل: أي عاذل أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل، والعذل: اللوم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدي وبان للناس تهيامي بك، حتى صار الذين كانوا يلومونني على محبتي إياك يلتمسون لي الأعذار.

الإعراب: «ان» حرف توكيد ونصب «وجدي» وجد: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «بك» جار ومجرور متعلق بوجد «الشديد» صفة لوجد، منصوبة بالفتحة الظاهرة «أرابي» أرى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وجد، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأرى «عاذراً» مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثاني «فيك» جار ومجرور متعلق بعاذر «من» اسم موصول: مفعول ثان لأرى، مبني على السكون في محل نصب «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول «عذولاً» حال من مفعول عهدت، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله في محل رفع خبر إن، وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أرابي الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك.

الشاهد فيه: قوله «وجدي بك الشديد» فإن «وجد» مصدر، وهو موصوف بقوله «الشديد» وقوله «بك» متعلق بهذا المصدر؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف بقوله «الشديد» جاز، ولو أخره فقال «إن وجدي الشديد بك» لامتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكون موصوفاً قبل العمل، هكذا قالوا، وفي كلامهم مقال.

(6) السادس: أن لا يكون محذوفاً، وبهذا رَدُّوا على مَنْ قال في «مالَكَ وزيداً»: إن التقدير ومُلابَستَكَ زيداً، وعلى من قال في «بسم الله»: إن التقدير: ابتدائي بسم الله ثابتٌ؛ فحذ المبتدأ والخبر، وأبقى معمول المبتدأ، وجعلوا من الضرورة قوله:

122 ـــ هل تَذْكرُون إلى الدّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ
ومَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رحْمانُ قُرْبانا؟

لأنه بتقدير «وقولكم يا رحمن قُربانا».

---

122 ـــ هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وأول هذه القصيدة قوله:

بانَ الخَليطُ، ولو طُووِعْتَ ما بانا، وقطَّعوا مِنْ حِبالِ الوَصْلِ أقْرَانا

اللغة: «بان» فارق «الخليط» أراد العشراء المخالطين «الديرين» تثنيته دير، وهو معبد من معابد النصاري «صلبكم» جمع صليب، وأصله بضمتين مثل نذير ونذر، ولكنه سكن اللام تخفيفاً «قرباناً» أي: تقرباً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتي «هجرتكم» هجرة: مفعول به لتذكرون وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. والميم حرف دال على الجمع «ومسحكم» الواو عاطفة، ومسح: معطوف على هجرة، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف دال على الجمع «صلبكم» صلب: مفعول به لمسح، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق «رحمان» منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم يا رحمن، على ما ذكره المؤلف «قرباناً» مفعول لأجله أي: تفعلون ذلك كله قرباناً، أي تقرباً.

الشاهد فيه: قوله «رحمن» فإنه ـــ على ما بينا في الإعراب، وعلى ما أشار إليه المؤلف معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر، فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة، فإن أعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج؛ فكأنه مستثنى من امتناع إعمال المصدر محذوفاً.

(7) السابع: أن لا يكون مفصولاً عن معموله؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في (يومَ تُبلى السّرائر)[1]: إنه معمول لرَجْعِهِ؛ لأنه قد فُصِل بينهما بالخبر.

(8) الثامن: أن لا يكون مؤخّراً عنه؛ فلا يجوز : أعجبني زَ يْ داً ضَ رْبُكَ، وأجاز السُّهَيلِيْ تقَدْيمَ الجار والج؛ رور، واستدل بق وله تعالى : (لا يبغون عنها حِوَلا)[2]، وقولهم: اللّهُمّ اجعلْ لنا من أمرنا فَرَجاً ومَخْرَجاً.

***

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

(1) أحدُها: المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو

(1) الآية 9 من سورة الطارق، والذي علق (يوم) برجعه هو الزمخشري، ومن إنكارهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول ــ ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ــ لا يجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر.

(2) من الآية 108 من سورة الكهف.

ضربان؛ مضاف للفاعل، كقوله تعالى : (ولولا دَفْعُ اللهِ النّاسَ)[1]، (وأَخْ ذِهِمُ الرِّبا وقد نُهُوا عَ نْ هُ، وأكْلِهِمْ أَ مْ والَ النّاس بالْ باطلِ)[2]، ومضاف للمفعول، كقوله:

123 ــ ألا إنّ ظُلْمَ نفسه المرْء بَيِّنٌ إذا لم يَصُنها عَنْ هَوًى يَغْلب العَقْلا

---

(1) من الآية 251 من سورة البقرة، ومن الآية 40 من سورة الحج.

(2) من الآية 161 من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد 118 و 120 و 122.

123 ــ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «ظلم» هو مجاورة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه «يصنها» يحفظها «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها «يغلب العقل» أراد يمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «إن» حرف توكيد ونصب «ظلم» اسم إن، وظلم مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، ونفس مضاف والضمير العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه «المرء» فاعل بظلم مرفوع بالضمة الظاهرة «بين» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها «عن هوى» جار ومجرور متعلق بيصن «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هوى «العقلا» مفعول به ليغلب، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «ظلم نفسه المرء» حيث أضاف المصدر وهو قوله «ظلم» إلى مفعوله؛ الذي هو قوله «نفسه» ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله «المرء»، وليس يجوز لك أن تجعل قوله «نفسه» فاعل المصدر، وقوله «المرء» مفعوله؛ لأمرين:

وقوله عليه الصلاة والسلام : «وحَجُّ البيت مَنِ استطاعَ إ ليه سبيلاً » وبيت الكتاب ـــ أي كتاب سيبويه ـــ وهو قول الشاعر:

124 ـــ تَنْفِى يَداها الحصى في كلّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّياريفِ

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء» فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، على ما علمت مراراً منها ما ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثل هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم 30 من المفضليات).

وكُنْتُ إذا ما الخيلُ شَمَّصَها القنا لَبِيقاً بتصريف القناة بَنانيا

فقد أضاف المصدر وهو قوله «تصريف» إلى مفعوله وهو قوله «القناة» ومعناه الرمح، ثم أتى بالفاعل وهو قوله «بنانيا» وأراد به يده.

124 ـــ هذا البيت من كلام الفرزدق، يصف ناقته، وهو من شواهد سيبويه (ج1 ص10) كما قال المؤلف، وقد أنشده ابن عقيل (رقم 353) والمؤلف في أوضح المسالك (رقم 568) والأشموني (رقم 690).

اللغة: «تنفي» أراد تدفع «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر «الدراهيم» جمع درهم وأصله الدراهم ولكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء (انظر شرح الشاهد 118) وقيل: مفرده درهام، كقرطاس وقراطيس، ويروى «نفي الدنانير» جمع دينار، ويروى «نفي الدراهم» من غير الياء المشبعة عن الكسرة «تنقاد» هو مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: يقول: إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها.

الإعراب: «تنفى» فعل مضارع «يداها» يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ويدا مضاف وها : مضاف إليه و «الحصى» مفعول به لترفي «في كل» جار ومجرور متعلق بتنفى، وكل مضاف، و «هاجرة» مضاف إليه «نفى» مفعول مطلق، عامله تنفى منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفي مضاف و «الدراهم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «تنقاد» فاعل نفي، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتنقاد مضاف و «الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «نفى الدراهم تنقاد» حيث أضاف المصدر، وهو قوله نفى، إلى مفعوله، وهو قوله الدراهم، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً، وهو قوله تنقاد، ومثله في ذلك الشاهد الآتي (رقم 125) وكذلك

(2) الثاني: المُنَوِّن، وإعماله أَقْيَس من إعمال المضاف؛ لأنه يُشبه الفعل بالتنكير، كقوله تعالى : (أو إطعامٌ في يومٍ ذ ي مَسغَبةٍ يتيماً)[1] تقديره : أو أن يُطعِم في يوم ذي مسغبة يتيماً.

(3) الثالث: المُعَرَّف بأل، وإعماله شاذٌّ قياساً واستعمالاً، كقوله:

125 ــ عجبْتُ من الرَّزْق المُسيء إلهُهُ ومِنْ تَرْكِ بعض الصّالحين فَقيراً

أي: عجبت من أنْ رَزَقَ المسيءَ إلهُهُ، ومن أنْ تَرَكَ بعض الصالحين فقيراً.

***

قول الأقيشر الأسدي:

افنَى تلادي وما جَمَّعْتُ منْ نَشَبِ قَرْعُ القَواقيز أفواه الأباريقِ

الرواية برفع أفواه؛ فقرع مصدر، وهو مضاف إلى «القوافيز» من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله «أفواه» فاعل لذلك المصدر.

(1) من الآيتين 14 و 15 من سورة البلد.

125 ــ وهذا البيت مما لم أقف له نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون ــ في نظره ــ أن يرزقهم، ويوسع عليهم، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقتراً عليه، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كم عالِمٍ عالِمٍ أعْيَتْ مذاهبُهُ وجاهِلٍ جاهِلٍ تلْقَاهُ مَرْزوقا

هذا الّذي تركَ الأوهامَ حائرةً وصيّرَ العالِمَ النِّحْريرَ زِنديقاً

الإعراب: «عجبت» فعل وفاعل «من الرزق» جار ومجرور متعلق بعجب، والرزق مضاف و «المسيء» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «إلهه» إله: فاعل المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة، وإ له مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، و «بعض» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف و «الصالحين» مضاف إليه «فقيراً» حال من بعض الصالحين.

الشاهد فيه: قوله «الرزق المسيء إلهه » حيث أضاف المصدر المقرون بأل، وهو قوله : الرزق، إلى مفعوله، وهو قوله : المسيء، ثم أتى بفاعله، وهو قوله : إلهه، وإعماله مع كونه مقترناً بأل شاذ في القياس والاستعمال، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر.

ص ـــ واسم الفاعل كضاربٍ ومُكرِمٍ، فإنْ كان بأل عمل مطلقاً، أو مُجَرَّداً فبشرطين : كونُه حالاً أو استقبالاً، واعتماده على نفيٍ أو استفهامٍ أو مُخبَرٍ عنه أو موصوفٍ، و (باسِطٌ ذراعيه) على حكاية الحال، خلافاً للكسائي، و «خبيرٌ بنو لِهْبٍ » على التّقديم والتّأخير، وتقديره : خبيرٌ كظهير، خلافاً للأخفش.

والمثال، وهو: ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَّالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْ ع الٍ، بكَثْرَةٍ، أو فعيلٍ أو فَعِلٍ، بقلّة، نحو «أمّا العسل فأنا شَرَّابُ».

ش ــ النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفاعل.

وهو : «الوصف، الدَّالُّ على الفاعل، الجاري علي حركات المضارع وسكناته »[1]، كضارب، ومُكرمٍ، ولا يخلو : إما أن يكون بأل، أو مجرداً منها.

فإن كان بأل عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً، تقول : جاء الضارب زيداً أمسِ، أو الآنَ، أو غداً، وذلك لأن أل هذه موصولة، وضاربٌ حالٌّ محلَّ ضَرَبَ إن أردت المُضيَّ، أو يضرب إن أردت غيره [2]، والفعل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حلَّ محلّه، وقال امرؤ القيس:

126 ــ القاتلين الملكَ الحُلاحِلا خير مَعدّ حَسَباً ونائلا

---

(1) يجب أن تعلم أن اسم الفاعل يدل على ذات حصل منها حدث مع الدلالة على أن هذا الحدث قد حدث بعد أن لم يكن، فضارب وآكل وشاتم، كل واحد من هذه الأسماء يدل على ذات وقع منها الحدث ــ وهو الضرب والأكل والشتم ــ بعد أن لم يكن، وأن الصفة المشبهة تدل على ذات وحدث ثابت لها، فنحو شجاع وكريم: كل منها يدل على ذات وحدث ــ وهو الشجاعة والكرم ــ ثابت ملازم لها.

ثم اعلم أن اسم الفاعل ــ وإن كان يعمل عمل الفعل ــ يفارق الفعل في أمرين:

الأول: أن اسم الفاعل يضاف إلى معموله، نحو قولك: زيد ضارب عمرو.

والثاني: أن معمول اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لتقويته نحو قولك : «زيد ضارب لعمرو» وأما الفعل فلا تدخل هذه اللام على معموله المتأخر، فلا تقول: زيد ضرب ــ أو يضرب لعمرو.

(2) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة، وعدل عن هذا الأصل في صلة أل تشبيهاً لأل الموصولة بأل المعرفة، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالاً محل الفعل وواقعاً في الموقع الذي كان من حق الفعل أن يقع فيه.

126 ــ هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلب ثأره منهم، وقبل هذا البيت قوله:

واللهِ لا يذهب شيخي باطلا حتّى أُبيرَ مالكاً وكاهلا

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين[1].

اللغة: «شيخي» أراد أباه، والكلام على تقدير مضاف محذوف، وأصل الكلام : لا يذهب دم شيخي باطلا، يريد لا يذهب دمه هدراً، يعني أنه سيأخذ بثأره «أبير» أهلك «مالكاً وكاهلاً» قبيلتان الحلاحل» بضم الحاء الأولى ـــ السيد الشجاع، أو العظيم المروءة «حسباً» هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه «نائلاً» عطاء وجوداً.

الإعراب: «القاتلين» صفة لقوله مالكاً وكاهلاً في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين جمع اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل «الحلاحل» صفة للملك، وصفة المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق «خير» صفة ثانية للملك، وخير مضاف و «معد» مضاف إليه «حسباً» تمييز «ونائلاً» معطوف على قوله حسباً.

الشاهد فيه: قوله «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله «القاتلين» في المفعول به، مع كونه دالاً على المضي؛ لأنهم قتلوه من قبل، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلى بأل، ولو كان مجرداً منها لما أعمله.

(1) ذهب جمهور النحاة إلى أنه يشترط لإعمال اسم الفاعل شرطان آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف:

الأول: ألا يكون مصغراً، فلا يجوز أن تقول «زيد ضويرب عمرا» وأما قولهم «أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً» وسوير: تصغير سائر، وأصله سويئر، فسهلت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت في ياء التصغير، فلا يخالف ما شرطوه، لأن «فرسخاً» منصوب على الظرفية، وليس مفعولاً به، والكلام في نصبه المفعول به.

والشرط الثاني: ألا يكون موصوفاً؛ فإن وصف لم ينصب المفعول به، أما قول الشاعر :

إذا فاقد خَطْباءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخليط المُزابل

حيث يدل ظاهره على أنه أعمل قوله «فاقد» في قوله «فرخين» فنصبه به مع كونه موصوفاً بقوله «خطباء» فإنه ليس على ما يقتضيه الظاهر، وإنما قوله «فرخين» معمول لفعل محذوف، والتقدير : فقدت فرخين.

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المُضِيِّ، وخالف في ذلك الكسائيَّ وهشامٌ وابن مَضاء[1]؛ فأجازوا إعمالَه إن كان بمعنى الماضي، واستدلوا بقوله تعالى: (وكلبُهُم باسطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصيدِ)[2]، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن المضارع يصحُّ وقوعه هنا، تقول : وكلبهم يبسُطُ ذراعيه . ويدلُّ على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال، وقوله سبحانه وتعالى : (ونُقَلِّبُهُمْ) و لم يقل وقَلَّبناهم.

الشرط الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مُخْبَر عنه، أو موصوفٍ.

مثال النفي قوله:

38 ــ *خليلَيَّ ما وافٍ بعهدي أنتُما*

فأنتما: فاعلٌ بوافٍ؛ لاعتماده على النفي، ومثال الاستفهام قوله:

39 ــ *أقاطنٌ قومُ سَلْمى أم نَوَوا ظَعَناً*

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى: (إنَّ اللهَ بالغ أمره)[3]

ومثال اعتماده عل ى الموصوف قولك : «مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً »

وقول الشاعر:

127 ــ إنِّي حَلَفْتُ برافعينَ أَكُفَّهُمْ بين الحطيمِ وبين حَوضَيْ زمزمِ

---

(1) في نسخة «ابن جني».

(2) من الآية 18 من سورة الكهف.

38 ــ قد مضى قولنا في هذا البيت، وبينا وجه الاستشهاد به، انظر مباحث المبتدأ والخبر الماضية.

39 ــ وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء عنه، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً.

(3) من الآية 3 من سورة الطلاق، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة تنوين «بالغ» ونصب «أمره».

127 ــ لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين.

أي: يقوم رافعين:

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بقوله :

128 ـــ خبيرٌ بَنُو لِهْبٍ؛ فلا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ

اللغة: «الحطيم» بحاء مهملة مفتوحة ـــ اسم لحجر الحرام في مكة «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام، وهي الآن في داخل المسجد بعد توسعته.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «برافعين» جار ومجرور متعلق بحلف «أكفهم» أكف: مفعول به لرافعين، لكون رافعين جمع اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «بين» ظرف متعلق برافعين، وبين مضاف و «الحطيم» مضاف إليه «وبين» الواو عاطفة، وبين ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف و «حوضي» مضاف إليه، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وحوضي مضاف و «زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «برافعين أكفهم» حيث أعمل جمع اسم الفاعل، وهو قوله «رافعين» عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله «أكفهم»؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف، إذ التقدير : حلفت برجال رافعين أكفهم، وأنت خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور.

128 ـــ نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيئ، و لم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 66) والأشموني (رقم 139) وابن عقيل (رقم 42).

اللغة: «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء ومعرفته «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أبتَغِي العلمَ عندها وقد صار علمُ العائفين إلى لِهْبِ

«ملغياً» اسم فاعل من الإلغاء، بمعنى مهمل.

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عاف.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وبنو مضاف و «لهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفريع لا ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبرتك، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «مقالة» مفعول به لقوله ملغياً، ومقاله مضاف و «لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «مرت» مر: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغياً مقالة لهبي.

الشاهد فيه: قوله «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خبير» مبتدأ، وأن قوله «بنو لهب» فاعل سد مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام.

والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره

وذلك لأن «بنو لِهْبٍ» فاعلٌ بخبير، مع أن خبيراً لم يعتمدْ، وأجيب : بأنا نحمله على التقديم والتأخير، فبنو لهب : مبتدأ، وخبير : خبره، ورُدَّ : بأنه لا يُخْبَرُ بالمفرد عن الجمع، وأجيب: بأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى : (والملائكةُ بعدَ ذلكَ ظهيرٌ)(1)*.

الأخفش، وقالوا: إن قوله «خبير» خبر مقدم، وقوله «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير؛ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله «بنو لهب» جمع، و «خبير» مفرد، فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور وذلك لا يجوز، والجواب على ذلك أن نقول : إن صيغة فعيل ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى : (والملائكة بعد ذلك ظهير)، وفي نحو قول الشاعر:

هن صديق الذي لم يشب

فسقط هذا الاعتراض، وسلم قول الجمهور، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك.

(1) من الآية 4 من سورة التحريم.

(*) خاتمة: الأصل في عمل اسم الفاعل أن ينصب مفعوله، فتقول : أنا ضارب زيداً، بتنوين ضارب ونصب قولك زيداً، وتجوز إضافته إلى هذا المعمول للتخفيف، فتقول : أنا ضارب زيد، بحذف تنوين ضارب وإضافته إلى زيد، وإنما كان الأصل هو نصب المعمول لأن اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل، والفعل لا يضاف، فكان يستوجب ألا تجوز إضافته أصلاً، ولكن العرب استجازوها نظراً إلى حقيقته وكونه اسماً، وجرى استعمالهم على أن ينصبوا به معموله أحياناً وأن يجروا المعمول بالإضافة أحياناً أخرى مراعاة للحقين.

واعلم أنك إذا أردت إتباع المعمول بمعطوف نظرت، فإما أن يكون المعمول منصوباً على ما هو الأصل، وإما أن يكون مجروراً.

النوع الرابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : أمثلة المبالغة، وهي [خمسة]: فعَّالٌ، وفَعولٌ، ومِفعالٌ، وَفَعيلٌ، وفَعِلٌ، قال الشاعر:

129 ــ أخا الحرب لبّاساً إليها جِلالها وليس بولاّجِ الخوالِف أعْقَلا

فإن كان المعمول منصوباً لم يجز لك في تابعه إلا النصب، تقول : أنا ضارب زيد وعمرا، ولا يجوز جر عمرو، لأن الجر غير موجود في لفظ المتبوع ولا هو أصل فيه.

وإن كان المعمول مجروراً جاز لك في تابعه وجهان : الجر، تبعاً للفظ المتبوع والنصب تبعاً لمحله الأصلي، فقول: «أنا ضارب زيد وعمرو » بجر زيد وعمرو، ولك أن تقول «وعمرا» بنصبه، وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ عمرٍو أخا عون بن مِخْراقِ

وقد جاء قول امرئ القيس:

فظلَّ طُهاةُ اللّحم ما بين مُنضجٍ صفيفَ شِواء أو قديرٍ مُعَجَّلِ

بنصب «صفيف شواء» على أنه مفعول به لمنضج الذي هو اسم فاعل من الإنضاج، وبجر «قدير معجل» بدليل أن قوافي ا لقصيدة كلها مجرورة، وظاهره أنه معطوف على المنصوب، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل قوله «قدير» له اسم فاعل آخر محذوف، وكان قبل الحذف مضافاً فهو من باب حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله الذي كان قبل الحذف، وكأنه قد قال : ما بين منضج صفيف شواء ــ بالتنوين ــ أو منضج قدير معجل ــ بالإضافة ــ

129 ــ البيت للقلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ : بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم 255) والمؤلف في أوضحه (رقم 372) وفي الشذور (207).

اللغة: «أخا الحرب» أراد الذي يعالجها ويخوض غمر اتها ويلازمها ولا يفر منها «جلالها» بكسر الجيم ــ جمع جل، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب «ولاج» كثير الولوج وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادة كله «أعقل» الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، وكنى بولاج الخوالف عن الإغارة على جاراته.

المعنى: افتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب، آخذ لها أهبتها، وبأنه عف لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله «بأرفع» في بيت سابق سنذكره آخر الإعراب، وأخا مضاف و «الحرب» مضاف إليه «لباساً» حال ثانية «إليها» جار ومجرور متعلق بلباس، وإلى بمعنى اللام «جلالها» جلال: مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة، وجلال مضاف وضمير الحرب مضاف إليه «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «بولاج» الباء حرف

وقال الآخر:

130 ــ *ضَرُوبٌ بنَصل السّيف سُوقَ سِمَانها*

وقالوا : «إنّه لِمِنْحارٌ بَوَائِكَها »[1]، و «اللهُ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ »،

جر زائد، ولاج: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف، و «الخوالف» مضاف إليه «أعقلا» خبر ثان لليس منصوب بالفتحة الظاهرة.

والبيت الذي وعدنا بإنشاده هو قوله:

فإنْ تَكُ فاتَتْكَ السَّماءُ فإنَّني بأرفع ما حولي من الأرض أطوَلا

الشاهد فيه : قوله «لباساً جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ـــ وهي قوله «لباساً» ـــ إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به ـــ وهو قوله «جلالها» لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفت صاحب الحال في إعراب البيت.

130 ـــ هذا الشاهد صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم، من كلمة يرثي فيها أمية بن المغيرة المخزومي، وعجزه قوله:

إذا عَدِمُوا زاداً فإنّكَ عاقِرُ

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 373) وفي الشذور (رقم 208).

اللغة: «سوق» جمع ساق «سمان» جمع سمينة، يريد أنه لا ينحر للأضياف إلا السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي : أنت ضروب، أو نحوه «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف و «السيف» مضاف إليه، «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط «عدموا» فعل وفاعل «زادا» مفعول به لعدموا، الجمة من عدم وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي شرطها «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن : حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم إن «عاقر» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب إذا، لأنها شرطية غير عاملة جزما .

الشاهد فيه: قوله «ضروب سوق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة ـــ وهي قوله ضروب ـــ إعمال اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله «سوق سمانها»؛ لأن هذه الصيغة معتمدة على مخبر عنه وإن كان محذوفاً، كما قررناه في الإعراب.

(1) البوائك: جمع بائكة. وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، والضمير المضاف إليه يرجع إلى النوق، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم، وأنه ينحر لضيفانه السمين الفتي الحسن من النوق، وهي التي اعتادت النفوس أن تبخل بها.

وقال الشاعر:

131 ــ أتاني أنّهم مزِقونَ عِرْضِي

[جحاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَها فَدِيدُ]

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاث الأوَل، وأقلّ ها استعمالاً الأخيرانِ، وكلها

---

131 ــ هذا البيت لزيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم 358) والمؤلف في أوضحه (رقم 370).

اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الحمار «الكرملين» تثنية كرمل ــ بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة، بزنة زبرج ــ وهو ماء بجبل طيء «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنـــزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر أن، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «عرضي» عرض: مفعول به لمزقون، م نصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى، أي أتاني تمزيقهم عرضي «جحاش» خبر مبتدأ محذوف، وتقديره : هم جحاش، وجحاش مضاف و «الكرملين» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو جحاش.

الشاهد فيه: قوله «مزقون عرضي» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون؛ فإنه جمع مزق ــ بفتح فكسر ــ ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله عرضي، واسم المبالغة هذا معتمد على مخبر عنه مذكور في الكلام، وهو اسم أن، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به.

تقتضي تكرارَ الفعل؛ فلا يقال «ضَرَّاب» لمن ضرب مرةً واحدةً، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه، وحُجَّتُهُم في ذلك السماع، والحمل على أصلها ـــ وهو اسم الفاعل ـــ لأنها مُحوَّلة عنه لقصد المبالغة، و لم يُجزِ الكوفيون إعمال شيء منها، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب: «أما العسل فأنا شَرَّابٌ»[1].

و لم يُجزْ بعض البصريين إعمال فعيلٍ، وفعلٍ . وأجاز الجَرْمِيّ إعمال فعلٍ، دون فعيل؛ لأنه على وزن الفعل كـــ «عَلِمَ وفَهِمَ».

***

ص ـــ واسم المفعول، كمضروبٍ ومُكْرَمٍ، ويعمل عمل فعله، وهو كاسم الفاعل.

ش ـــ النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسم المفعول، «كمضروبٍ، ومُكْرَمٍ».

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا، تقول : «جاء المضروب عبدُهُ» فترفع العبد بمضروب على أنه قائمٌ مقام فاعله، كما تقول : «جاء الذي ضُرِبَ عبدُهُ»، ولا يختص إعمال ذلك بزمانٍ بعينه؛ لاعتماده على الألف واللام، وتقول : «زيدٌ مضروبٌ عبدُه» فتُعمِلُهُ فيه إن أردتَ به الحال أو

---

(1) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهذلي:

قَلَى دينَه واهتاج للشَّوق إنَّها على الشَّوق إخوانَ العزاء هَيُوجُ

فإن قوله «إخوان العزاء» مفعول به لهيوج، وقد تقدم عليه كما ترى، ونظائره كثيرة.

الاستقبال، ولا يجوز أن تقول: «مضروب عبدُهُ» وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائي، ولا أن تقول: «مضروبٌ الزّيدان» لعدم الاعتماد، خلافاً للأخفش[1].

***

ص ـــ والصِّفة المُشبّهة باسم الفاعل المُتعدّي لواحدٍ، وهي: الصّفة المصوغة لغير تفضيلٍ لإفادة الثّبوت، كـــ «حَسَنٍ، وظريفٍ، وطاهرٍ، وضامرٍ» ولا يتقدَّمها معمولها، ولا يكون أجنبيّاً، ويُرفع على الفاعليّة أو الإبدل، ويُنصَب على التّمييز أو التّشبيه بالمفعول به والثّاني يتعيّن في المعرفة، ويُخفض بالإضافة.

ش ـــ النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبهة باسم الفاعل المُتعدِّي لواحد.

---

(1) اسم المفعول: هو ما دل على ذات وحدث وقع عليها، ومثاله مضروب ومكرم ـــ بفتح الراء ـــ فإن كل واحد من هذين المثالين يدل على ذات وحدث ـــ وهو الضرب والإكرام ـــ وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدل عليها اللفظ.

والفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول ـــ في صناعة الإعراب ـــ أن اسم الفاعل الدال على الحدوث لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه؛ فلا يجوز أن تقول: «محمد ضارب أبيه زيداً» وذلك لأن الذات التي يدل عليها ضارب هي الأب. فلو أضفت «ضارب» إلى الأب كنت قد أضفت الشيء إلى نفسه، وقد تقرر أنه لا تجوز إضافة الشي إلى نفسه، فيجب في هذا المثال أن تقول: محمد ضارب أبوه زيداً، بتنوين ضارب ورفع «أبوه» على أنه فاعل، أما اسم المفعول فيجوز أن تضيفه إلى مرفوعه، فتقول: «زيد محمود المقاصد» بإضافة محمود إلى المقاصد، وأصله «زيد محمودة مقاصده» برفع مقاصد على أنه نائب فاعل.

وشيء آخر يفرق بينهما؛ وهو أن اسم الفاعل يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي نحو ضارب ومكرم؛ ومن مصدر الفعل اللازم، نحو خارج وقاعد؛ أما اسم المفعول فلا يؤخذ إلا من مصدر الفعل المتعدي نحو مضروب ومأسور؛ إلا أن يكون مع الظرف أو الجار والمجرور.

وهي: «الصفة، المصوغة لغير تفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث»[1].

مثال ذلك : «حَسَنٌ » في قولك : «مررتُ برجلٍ حسن الوجه »

فحسن: صفة، لأن الصفة ما دلّ على حدث وصاحبه، وهذه كذلك، وهي مصوغة لغير تفضيل قطعاً، لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركةٍ وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر، وهذه ليست كذلك، وإنما صيغتْ لنسبة الحدث إلى موصوفها، وهو الحُسن، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تفيد أن الحُسن في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل، وليس بحادث متجدّد، وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول، فإنهما يفيدان الحدوث والتجدّد، ألا ترى أنك تقول : «مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً » فتجد «ضارباً » مفيداً لحدوث الضرب وتجدّده، وكذلك «مررتُ برجلٍ مضروبٍ».

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب، لكونها مأخوذةً من فعل قاصر، ولكونها لم يُقصَد بها الحدوث، فهي مُباينة للفعل،

---

(1) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدث لذات، فإذا قلت : «زيد شجاع » أو قلت : «زيد جميل» كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في جميع أوقات وجود زيد، ولا تدل على الحدوث ولا التجدد، والدليل على ذلك أنك إذا أردت الدلالة على الحدوث حولت الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «زيد حسن»: «زيد حاسن» تريد أن الحسن حدث له بعد أن لم يكن، وتقول في «زيد ضيق صدوره»: «زيد ضائق صدره» وقال الله تعالى: (وضائق به صدرك) لما أريد أن الضيق حدث بعد أن لم يكن؛ فلو كانت صيغتها تدل على الحدوث لما حولت إلى صيغة أخرى.

والصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، وهذا أحد وجوه الفرق بينها وبين اسم الفاعل، وستأتي مفصلة.

لكنها أشبهت اسم الفاعل، فأعطيت حكمه في العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنَّث وتُثنّى وتُجمع؛ فتقول : «حَسَنٌ، وحَسَنةٌ، وحَسَنانِ، وحَسَنتانِ، وحَسَنونَ، وحَسَنات» كما تقول في اسم الفاعل : «ضارب، وضاربة، وضاربان، وضا ربتان، وضاربون، وضاربات» وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر؛ فإنه لا يُثنّى ولا يجمع ولا يؤنث، أي: في غالب أحواله؟ فلهذا لا يجوز أن يُشبّه باسم الفاعل.

وقولي: «المُتعدِّي إلى واحدٍ» إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

و لم تُشبّه باسم المفعول لأنه لا يدلّ على حدثٍ وصاحبه كاسم الفاعل؛ ولأن مرفوعها [فاعل] كاسم الفاعل، ومرفوعه نائب فاعل.

***

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور[1].

(1) أحدها: أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته، وتارة تجري.

فالأول: كـــ «حَسَنٍ، وظريف» ألا ترى أنهما لا يجاريان يَحْسُنُ ويَظْرُفُ.

والثاني نحو: «طاهر، وضامر» ألا ترى أنهما يجاريان يطهر ويضمر.

والقسم الأول هو الغالب، حتى إن في كلام بعضهم أنه لازم، وليس كذلك.

ونبَّهْتُ على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يُجار ى، وهذا بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه لا ي كون إلا مُجارياً للمضارع كضارب فإنه مُجارٍ ليضرب.

---

(1) ومن وجوه مفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكرناه فيما سبق، من أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم، نحو شجاع وحسن، أما اسم الفاعل فيصاغ من مصدر اللازم كداخل وجالس وقاعد، ومن مصدر المتعدي كضارب وآكل.

فإن قلت: هذا مُنتَقِض بداخلٍ ويدخل، فإن الضمة لا تقابل الكسرة.

قلت: المعتبر في المجاراة تقابُل حركة بحركة، لا حركة بعينها.

فإن قلت: كيف تصنع بقائم ويقوم، فإن ثاني قائمٍ ساكن، وثاني يقوم متحركٌ؟

قلت: الحركة في ثاني يقوم منقولة من ثالثه، والأصل يقوم كيدخل؛ فنقلت [الضمّة] لعلة تصريفية[1].

(2) الثاني: أنها تدلّ على الثبوت، واسم الفاعل يدلّ على الحدوث.

(3) الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكون للماضي المنقطع، ولا لما لم يقع، وإنما تكون للحال الدائم، وهذا هو الأصل في باب الصفات.

وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني، والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحدّ، ومن الأمثلة.

(4) الرابع: أن معمولها لا يتقدّم عليها؛ لا تقول: «زيدٌ وجهَهُ حَسَنٌ» بنصب الوجه ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: «زيدٌ أباه ضاربٌ» وذلك لضَعف الصفة؛ لكونها فرعاً عن فرع؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي؛ لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل.

(5) الخامس: أن معمولها لا يكون أجنبياً، بل سببيّاً، ونعني بالسببي واحداً من أمور ثلاثة:

---

(1) استثقلت الضمة على الواو في «يقوم» فنقلت الضمة إلى الحرف الساكن الصحيح، فصار «يقوم» بضم القاف، ومثله يؤول ويسوغ ويجوز ويصول ويهول، وكذلك كل فعل أجوف ـــ أي أن عينه معتلة ـــ واوياً كان ويكون من باب نصر كهذه الأمثلة؛ أو يائياً ويكون من باب ضرب مثل يبيع ويصير ويميل ويسير ويعيب.

الأول: أن يكون متصلاً بضمير الموصوف، نحو: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ».

الثاني: أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره، نحو: «مررتُ برجلٍ حسن الوجه» لأن «أل» قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أن يكون مقدّراً معه ضمير الموصوف، كـ «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهاً» أي: وجهاً منه.

ولا يكون أجنبيّاً، لا تقول: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ عَمراً» وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإن معموله يكون سببيّاً كـ «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه»، ويكون أجنبيّاً، كـ «مررتُ برجلٍ ضاربٍ عَمراً»[1].

***

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

(1) أحدها: الرفع، نحو: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ» وذلك على ضربين:

---

(1) ذكر الشيخ وجون الافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولم يذكر وجوه الاتفاق بينهما تصريحاً، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضها، وهي:

الأول: أن كلا منهما يدل على الحدث وصاحبه، وإن كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدث بعد أن لم يكن، والصفة المشبهة تدل على ثبوت الحدث ولزومه لصاحبه.

والثاني: أن كل واحد منهما يذكر ويؤنث ويفرد ويثنى ويجمع، فكما تقول: ضارب وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات، كذلك تقول: حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات، بخلاف اسم التفضيل فإنه في بعض أحواله يلزم الإفراد والتذكير، وفي بعضه ا يجب فيه التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع تبعاً لموصوفه، وفي بعضها يجوز فيه الوجهان، وسيأتي ذلك مفصلاً.

والثالث: أن إعمال كل واحد من الصفة المشبهة واسم الفاعل لا بد فيه من الاعتماد على واحد مما ذكر في إعمال اسم الفاعل.

أحدهما: الفاعلية، وهو متَّفق عليه، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان.

الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف، أجاز ذلك الفارسيّ، وخرّج عليه قوله تعالى : (جنّاتِ عدنٍ مُفتّحةً لهم الأبواب)[1] فقدَّر في (مفتحة) ضميراً مرفوعاً على النيابة من الفاعل، وقدر (الأبواب) مبدلةً من ذلك الضمير بدل بعض من كل.

(2) الوجه الثاني: النصب؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك : «وجهاً » أو معرفة كقولك: «الوجه».

فإن كان نكرة فنصبه على وجهين:

أحدهما: أن يكون على التمييز، وهو الأرجح.

والثاني: [أن يكون منصوباً] على التشبيه بالمفعول به.

فإن كان معرفة تعيّن أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون معرفة، خلافاً للكوفيين.

(3) الوجه الثالث: الجرّ، وذلك بإضافة الصفة.

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.

وأصل هذه الأوجه الرفع، وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن النصب الخفض.

***

ص ـــ واسم التفضيل، وهو : الصّفة الدّالّة على المشاركة والزّيادة،

---

(1) من الآية 50 من سورة ص.

كـ «أكرم» ويُستعمل بمِنْ، ومضافاً لنكرةٍ، فيُفرَد ويُذَكَّر، وبأَلْ فيُطابق، ومُضافاً لمعرفةٍ فوجهان، ولا يَنصِب المفعول مطلقاً، ولا يرفع في الغالب ظاهراً إلاّ في مسألة الكحل.

ش ــ النّوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم التفضيل.

وهو: «الصفة، الدالّة على المشاركة والزيادة»[1] نحو: «أفضل، وأعلم، وأكثر».

وله ثلاث حالات:

(1) حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين:

---

(1) المراد أن هذه الصيغة ــ وهي «أفعل» ــ تدل على مشاركة صاحبها لغيره في أصل الفعل وزيادة صاحبها على غيره فيه، وتصاغ من مصدر الفعل اللازم نحو أكرم، وأجبن، وأبخل، وأظرف، ومن مصدر الفعل المتعدي مثل أضرب وأنصر ومثل أعلم، وقد ورد «خير» و «شر» بدون الهمزة في أولهما، مثال «خير» قول الراجز:

بِلالُ خيرُ النّاس وابنُ الأخيَرِ

ومثال «شر» قول حسان:

فشرّكما لخيركما الفِداءُ

فقيل: كثر استعمال هاتين الكلمتين فخففوهما بحذف الهمزة، وقال الأخفش: لما كان «خير، وشر» لا فعل لهما خالف لفظهما لفظ نظائرهما من الصفات، فعلى قول الأخفش هذا يكون في «خير» و «شر» شذوذان، أحدهما في لفظهما، والثاني في اشتقاقهما حيث جاءا ولا فعل لهما، وقد جاء «حب» بغير همزة في قول الشاعر:

وزادني كَلَفاً بالحُبِّ أنْ مَنَعَتْ وحَبُّ شَيء إلى الإنسان ما مُنِعا

فقيل: الرواية «أحب شيء» ــ بغير الواو، وبالهمزة على الأصل ــ قيل: شاذ وقع في ضرورة.

إحداهما : أن يكون بعده «مِنْ » جارَّةً للمفضول [1]، كقولك : «زيدٌ أفضل من عمروٍ، والزّيدان أفضل من عمرو، والزّيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهِندانِ أفضل من عمرو، والهِنداتُ أفضل من عمرو » ولا يجوز غير ذلك، قال الله تعالى: (قالوا لَيُوسُفُ وأخوهُ أحبُّ إلى أبينا مِنّا)[2]، وقال الله تعالى: (قل إنْ كان آباؤكم وأبناؤكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموالٌ اقترفتموها وتجارةٌ تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله وجهادٍ في سبيله)[3] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الثانية مع الجماعة.

---

(1) النحاة على أن «من» الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعاً أو انحطاطاً، على هذا اتفق سيبويه والمبرد، إلا أن سيبويه أشار إلا أنها ـــ مع إفادتها لابتداء الغاية ـــ تفيد معنى التبعيض، وأبطل ابن مالك إفادتها التبعيض، وله في هذا الإبطال دليلان،

الأول: أنه لا يصح حلول لفظ «بعض» محلها، وقد علمنا أن «من» الدالة على التبعيض هي التي يصح حلول لفظ بعض محلها.

والثاني: أن المجرور بها قد يكون عاماً، نحو قولك. الله أعظم من كل عظيم، وأكبر من كل كبير، وأبطل ابن مالك أيضاً دلالة «من» هذه على الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصح وقوع «إلى» بعدها، كما صح في قولك: «ذهبت من البيت إلى المسجد» ولا يصح وقوع إلى بعد «من» الجارة للمفضول، ومن أجل ذلك كله ذهب ابن مالك إلى أن «من» الجارة للمفضول دالة على المجاوزة، فإذا قلت: «زيد أفضل من عمرو» كان المعنى: جاوز زيد عمرا في الفضل.

واعلم بعد ذلك أنه لا يجوز أن تتقدم «من» هذه مع مجرورها على أفعل التفضيل، إلا إذا كان مجرورها اسم استفهام، نحو قولك: «ممن أنت أفضل» كما أنه لا يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل وبين «من» هذه بأجنبي، وقد وقع في الشعر العربي الفصل بينهما بلو وشرطها، كما في قول الحماسي:

ولَفوكِ أطيَبُ ـــ لو بذَلْتِ لنا ـــ مِنْ ماء موهبةٍ على خَمْرِ

(2) من الآية 8 من سورد يوسف.

(3) من الآية 34 من سورة التوبة.

الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرةٍ؛ فتقول : زيدٌ أفضل رجلٍ، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون وأفضل رجالٍ، وهِندٌ أفضل امرأةٍ، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نِسوةٍ.

(2) وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه، وذلك إذا كان بأل، نحو : «زيدٌ الأفضل، والزّيدان الأفضلان، والزّيدون الأفضلون، وهندٌ الفُضلى، والهِندانِ الفضليانِ، والهنداتُ الفُضلَياتُ، أو الفُضَّلُ».

(3) وحالة يكون فيها جائز الوجهين : المطابقة، وعدمها، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة؛ تقول: «الزّيدان أفضل القوم » وإن شئ ت قلت : «أفضلا القوم » وكذلك في الباقي، وعدم المطابقة أفصح، قال الله تعالى : (وَلَتَجدنَّهُم أحرص النّاس)[1]، و لم يقل «أحرَصِي » بالياء، وقال الله تعالى : (وكذلك جعلنا في كلّ قريةٍ أكابر مجرميها)[2] فطابق، و لم يقل «أكبر مجرميها » وعن ابن السَّرَّاج أنه أوجب عدم المطابقة، ورُدَّ عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً، ولهذا قالوا في قوله تعالى : (إنّ رَبَّكَ هو أعلم مَنْ يضلّ عن سبيله)[3]: إن «مَنْ » ليست مفعولاً بأعلم؛ لأنه لا ينصب المفعول، ولا مضافاً إليه؛ لأن أفعلَ بعض ما يضاف إليه؛ فيكون التق دير أعلم المضلين بل هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلّ عليه أعلم، أي: يعلم مَنْ يضلّ.

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول : «زيدٌ أفضل من عمرو» فيكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد، وهل يرفع الظاهر، مطلقاً، أو في بعض المواضع؟ فيه خلاف بين العرب؛ فب عضهم يرفعه به مطلقاً؛

---

(1) من الآية 96 من سورة البقرة.

(2) من الآية 123 من سورة الأنعام.

(3) من الآية 117 من سورة الأنعام.

فتقول: مررتُ برجل أفضل منه أبوه، فتخفض «أفضل» بالفتحة على أنه صفةٌ لرجل، وترفع الأب على الفاعلية، وهي لغة قليلة، وأكثرُهُم يوجب رفع «أفضل» في ذلك على أنه خبرٌ مقدّمٌ، و «أبوه» مبتدأ مؤخر [1]، وفاعل «أفضل» ضميرٌ مستتر عائدٌ عليه، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل.

وضابطها: أن يكون في الكلام نفيٌ، بعده اسم جنسٍ، موصوفٌ باسم التفضيل، بعده اسمٌ مفضَّلٌ على نفسه باعتبارين، مثال ذلك قولهم: «ما رأيتُ رجلاً حسن في عينه الكحل منه في عينِ زيدٍ» وقول الشاعر:

132 ــ ما رأيتُ امرَأً أحبَّ إليه البـــــذلُ منه إليكَ يابن سِنان

---

(1) وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين:

الأولى: أن النعت في الوجه الأول مفرد، وهو في الوجه الثاني جملة.

والجهة الثانية: أن أفعل التفضيل غير متحمل الضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له.

132 ــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى المزني، لذكر ابن سنان فيه، وممدوح زهير هو هرم بن سنان المري، ولكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأعلم الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب.

اللغة: «البذل» العطاء والجود.

الإعراب: «ما» نافية «رأيت» فعل وفاعل «امرأ» مفعول به لرأى «أحب» نعت لامرأ «إليه» جار ومجرور متعلق بأحب «البذل» فاعل أحب «منه، إليك» جاران ومجروران يتعلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و «سنان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أحب... البذل» حيث رفع أفعل التفضيل، الذي هو قوله: «أحب»، الاسم الظاهر

وكذلك لو كان مكان النفي استفهامٌ، كقولك : «هل رأيتَ رجلاً أحسن في عينه الكُحلُ منه في عين زيدٍ؟» أو نهيٌ نحو : «لا يكن أحدٌ أحبَّ إليه الخير منه إليك».

***

ص ــ باب التّوابع: يتبع ما قبله في إعرابه خمسةٌ.

ش ــ التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيل التّبع لغيرها [1]، وهي خمسة : النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف

غير السببي، وهو قوله «البذل» لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله «امرأ» واسم الجنس مسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله : «ما رأيت» والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين، ألا ترى أن «البذل» باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة الكحل.

(1) لم يعرف الشيخ «التابع» بالتعريف المشهور بين النحاة، وإنما ذكر عبارة قريبة على المبتدئين لتكون تقدمة لذكر أقسام التابع، وأما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبراً» فالمشارك لما قبله في إعرابه جنس في التعريف يشمل التوابع وغ يرها مما ستعرفه، وقولنا «الحاصل» فصل أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما مرفوعاً أو مجروراً، وقولنا «والمتجدد» فصل ثان يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما منصوباً، والمفعول الثاني من باب «أعطى» فإنك لو رفعت أول المفعولين نيابة عن الفاعل لم يتبعه الثاني في الرفع، بل يبقى منصوباً، وقولهم «وليس خبراً» فصل ثالث يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك «الرمان حلو حامض» فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد لكنه ليس تابعاً، وإنما هو خبر.

النسق، والبدل، وعدَّها الزجاجيّ وغيره أربعة، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم «العطف».

***

ص ـــ النّعت، وهو : التّابع، المُشتقّ أو المؤوَّل به، المُباين للفظ متبوعه[1].

ش ـــ «التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة، و «المشتق أو المؤول به » مخرج لبقيّة التوابع؛ فإنها لا تكون مشتقةً ولا مؤولة به [2] ألا ترى أنك تقول في التوكيد [3] «جاء القوم أجمعون »، و «جاء زيد زيدٌ » وفي البيان

---

(1) إن قلت: هل لفظ «النعت» ولفظ «الصفة» أو «الوصف» مترادفان يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل الآخر على معنى غيره؟

فالجواب على هذا: أن بين حملة اللغة خلافاً في ذلك، فذكر ابن هشام في شرح اللمحة أنهما مترادفان كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر وذهب جماعة إلى أنهما متغايران، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل منهما، فذهب قوم إلى أن لفظ النعت يكون في الحلي مثل الطويل والقصير وأما الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث كضارب وفاهم وذاهب، وذهب قوم إلى أن النعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب، وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير.

(2) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد له علم بما يتكلم به العرب، فمعنى قول الشارح : إن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه، من كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وصف به المعطوف عليه، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله.

(3) أصل المشتق: ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على شيء منسوب إلى المصدر؛ فيشمل الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، ويشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشمل اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة؛ فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يقال له «مشتق» بالمعنى الذي ذكرناه،

والبذل «جاء زيد أبو عبد الله » وفي عطف النّسق «جاء زيدٌ وعمرٌو » فتجدها توابع جامدةً، وكذلك سائر أمثلتها، و لم يبق إلا التوكيد اللفظيّ، فإنه قد يجيء مشتقاً كقولك «جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ» الأول نعت والثاني توكيد لفظي، فلهذا أخرجته بقولي: «المباين للفظ متبوعه».

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعتٍ، مثال ذلك في البيان والبدل

ولما كانت هذه الأشياء بعضها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً فسر ا بن مالك في شرح الكافية المشتق الذي يقع نعتاً (أو خبراً أو حالاً) بأنه ما دل على حدث وصاحبه، وذلك يشمل أربعة من هذه العشرة، وهي : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وإطلاق لفظ المشتق على هذه الأربعة وحدها من باب إطلاق اسم العام على الخاص.

وأما المؤول بالمشتق فهو: ما يقوم مقام الاسم المشتق من الأسماء العارية عن الاشتقاق؛ لدلالته على معنى المشتق، وذلك خمسة أشياء:

الأول: اسم الإشارة، نحو قولك «زارني زيد هذا» فإنه في قوة قولك: زيد المشار إليه.

الثاني: «ذو» التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو قولك «جاءني رجل ذو جاه » فإنه في قوة قولك: رجل صاحب جاه.

الثالث: الاسم المنسوب، نحو قولك «جاءني رجل دمشقي » فإنه في قوة قولك : رجل منسوب إلى دمشق.

الرابع مما هو في تأويل المشتق : الجملة الخبرية، نحو قولك «جاءني رجل أبوه عالم » ونحو قوله تعالى (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) ولا بد من ارتباطها بالمنعوت بضمير يعود منها إليه.

والخامس من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً : المصدر، نحو قولك «جاءني رجل عدل » أي عادل، وهذا تأويل الكوفيين، والبصريون يقدرون في النعت بالمصدر مضافاً في قوة المشتق، فتقدير هذا المثال عندهم : رجل ذو عدل.

قولك: «قال أبو بكرٍ الصّدّيق، وقال عمر الفاروق » وفي عطف النسق : «رأيت كاتباً وشاعراً».

قلت: الصّدّيق والفاروق وإن كانا مشتقّين إلا أنهما صارا لَقَبَين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو، و «شاعراً » في المثال المذكور نعتٌ حذف منعوته، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفة للمفعول، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

***

ص ـــ وفائدته تخصيص، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترحّ مٌ، أو توكيدٌ.

ش ـــ فائدة النعت [1]: إما تخصيص نكرةٍ، كقولك : «مررتُ برجل كاتبٍ » أو توضيح معرفةٍ، كقولك : «مررتُ بزيدٍ الخيّاط » أو مدح، نحو : (بسم الله الرّحمن الرّحيم)[2] أو ذمٌّ نحو : «أعوذ بالله من الشيطان الرّجيم » أو ترحّمٌ، نحو : «اللّهمّ ارحم عبدك المسكين » أو توكيدٌ، نحو : قوله تعالى: (تلك عشرةٌ كاملةٌ)[3] (فإذا نُفخ في الصّور نفخةٌ واحدةٌ)[1].

---

(1) زاد جماعة من النحاة على هذه الفوائد الستة أربع فوائد أخرى، وهي:

الأولى: التعميم، نحو «إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين».

الثانية: التفصيل، نحو قولك «زارني رجلان عربي وتركي».

الثالثة: الإبهام، نحو قولك «تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة».

الرابعة: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المحدث عنه، نحو «رأيت أخاك العالم».

(2) الآية 1 من سورة الفاتحة، وفي عدها آية منها وحدها أو من كل سورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل الذيل، عميق السيل.

(3) من الآية 196 من سورة البقرة.

ص ــ ويتبع منعوتَه في واحدٍ مِنْ أوجه الإعراب، ومن التَّعريف والتّنكير، ثمّ إنْ رفع ضميراً مستتراً تبع في واحدٍ من التّذكير والتّأنيث، وواحدٍ من الإفراد وفرعيه، وإلاّ فهو كالفعل، والأحسن «جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُهُ» ثمّ «قاعدٌ» ثمّ «قاعدون».

ش ــ اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاث أحوال : رفع، ونصب، وجر، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد، وتثنية، وجمع، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان، وبحسب التنكير والتعريف حالتان؛ فهذه عشرة أحوالٍ للاسم.

ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد؛ لما في بعضها من التضادّ، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا معرفاً منكراً، ولا مفرداً مثنى مجموعاً، ولا مذكراً مؤنثاً.

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور، وهي من كل قسمٍ واحدٌ، تقول: «جاءني زيد» فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه؛ فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه؛ فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه، فإن قلت : «رأيتُ زيداً» أو «مررتُ بزيدٍ» ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه.

ووقع في عبارة [بعض] المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة، ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها، وليس كذلك[2]، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً، وهما : واحد من أوجه الإعراب،

(1) من الآية 14 من سورة الحاقة.

(2) الاختلاف بينه وبين المعربين لفظي، فإنهم يريدون النعت الحقيقي، لا مطلق النعت، وهو يقصد مطلق النعت، وسيأتي (ص 406) ما يفيد اعتراف المؤلف بأن الخلاف لفظي.

وواحد من التعريف والتنكير، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب، ولا أن يخالفه في التعريف والتنكير.

فإن قلت: هذا منتقض بقولهم : «هذا جحر ضبٍّ خَرِبٍ »[1]، فوصفوا المرفوع، وهو الجحر، بالمخفوض، وهو «خرب » وبقوله تعالى : (ويلٌ لكلّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الّذي جمع مالاً وعَدَّدَهُ)[2] فوصف النكرة، وهي (كل همزة لمزة) بالمعرفة، وهو (الذي) وبقوله تعالى : (حم، تنـــزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذّنب وقابل التّوب شديد العقاب

---

(1) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته:

كأنَّ ثَبيراً في عَرَانين وَبْلِهِ كبير أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

فإن قوله: «مزمل» نعت لكبير أناس، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في تخريج المثل عند من جر «خرب».

ومن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يخرج شيء منها عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبع النعت منعوته في إعرابه، لأن ذلك إما أن يكون لفظاً نحو «جاءني رجل فاضل» وإما أن يكون تقديراً نحو «زارني علي المرتضى» وإما أن يكون محلاً نحو «زارني خالد هذا» ومن الذي يوافق منعوته تقديراً مثال الشارح وبيت امرئ القيس؛ فإن كل نعت فيهما مرفوع تبعاً للمنعو ت، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة.

(2) الآيتان 1، 2 من سورة الهمزة، وادعاء الشيخ أن (الذي جمع) نعت لكل همزة لمزة ليس صحيحاً، لأن (الذي جمع) بدل من كل همزة لمزة، والبدل لا يلزم فيه أن يتطابق مع المبدل منه في التعريف والتنكير، ويجوز أن تجعل (الذي جمع مالاً) نعتاً مقطوعاً لمجرد الذم فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير : هو الذي جمع مالاً، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير : أذم الذي جمع مالاً، وسيأتي مبحث النعت المقطوع في آخر هذا الباب.

ذي الطّول)[1] ، فوصف المعرفة ـــ وهو اسم الله تعالى ـــ بالنكرة، وهي (شديد العقاب) وإنما قلنا: إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى : شديدٌ عقابُهُ، لا ينفكُّ في المعنى عن ذلك؟

قلت: أما قولهم: «هذا جُحر ضبٍّ خربٍ » فأكثر العر ب ترفع خرباً، ولا إشكال فيه، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض، كما قال الشاعر:

133 ــ *قد يؤخذ الجارُ بجُرْمِ الجارِ*

---

(1) الآيات 1، 2، 3 من سورة غافر، وادعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة وهي قوله «غافر الذنب» بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية ـــ غير مسلم، لأن الكلام ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافته إلى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما إذا لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإن أريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية، ونظير هذه الآية الكريم قوله تعالى (الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين).

133 ـــ هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصف بيت من الرجز، وانظره في مجمع الأمثال للميداني (ج2 ص17 طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح ابن جني في كتاب الخصائص (464) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته، ولم يعينه، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين، وذكر الشريشي شارحها الأبيت والقصة التي ذكرها ابن جني!

الإعراب: «قد» حرف تقليل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يؤخذ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجار» نائب فاعل يؤخذ، مرفوع بالضمة الظارهة «بظلم» جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ، وظلم مضاف و «الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل المعاملة التي يستحقها جاره لا المعاملة التي يستحقها هو نفسه، ونظيره أن

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خرب» ضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب، كما أنا نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [البصري] (الحمد لله)[1] بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية «مَنْ زيداً» بالنصب، أو «مَنْ زيدٍ» بالخفض، إذا سألت من قال: رأيت زيداً، أو مررت بزيدٍ، وأردتَ أن تربط كلامكَ بكلامه بحكاية الإعراب.

وقد تبين بهذا صحة قولنا: إن النعت لابد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره[2].

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية ـــ وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث ـــ فإنه يُعطى منها ما يُعطى الفعل الذي يحلّ محلّه في ذلك الكلام؛ فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه في اثنين منها، وكملت له حينئذٍ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون[3]، تقول: «مررتُ [برجُلٍ قائم» و] «برجلين قائمين» و «برجال قائمين» و «بامرأةٍ قائمةٍ» و «بامرأتين قائمتين» و «بنساء قائمات» كما تقول في الفعل «مررتُ [برجلٍ قام، و]

العرب عاملت «خرب» المعاملة التي يستحقها «ضب» فجروا لفظه ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً.

(1) من الآية 2 من سورة الفاتحة، ومن آيات أخرى.

(2) لم يتكلم المؤلف على الآيتين الكريمتين ـــ وهما قوله سبحانه (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده) وقوله جلت كلمته (حم تنـــزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب) وقد تكلمنا عليهما فيما سبق.

(3) قد اعترف المؤلف هنا بأن كلام المعربين صحيح إذا أريد النعت الحقيقي.

برجلين قاما، وبرجالٍ قاموا، وبامرأة قامَتْ، وبامرأتين قامتا، وبنساء قُمنَ »
وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر؛ فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحلّ محلّه يكون كذلك، تقول :
«مررت برجل قائمةٍ أُمُّه »؛ فتؤنث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل : قامَتْ أُمُّه، وتقول في عكسه : «مررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها » فتذكّر الصفة لتذكير الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً؛ لأنك تقول في الفعل : قام أبوها، قال الله تعالى : (ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظّالم أهلها)[1]، ويجب ذلك في الفعل؛ فتقول : «مررتُ برجلين قائمٍ أبواهما» و «برجالٍ قائمٍ آباؤهم » كما تقول : قام أبواهما، وقام آباؤه م،
ومن قال: «قام أبواهما » و «أكلوني البراغيث [2]» ثنّى الوصف وجمعه جمع السلامة، فقال: «قائمين أبواهما » و «قائمين آباؤهم » وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً، فتقول : «مررتُ برجالٍ قيامٍ آباؤهم» و «برجلٍ قُعودٍ غلمانه» ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح.

***

ص ـــ ويجوز قطع الصّفة المعلوم موصوفها حقيقةً أو ادّعاءً، رفعاً

(1) من الآية 75 من سورة النساء، ونظير الآية الكريمة قول عبدة بن عمروبن شريح:

لحا اللهُ وفدينا وما ارتحلا به من السّوءة الباقي عليهم وبالها

(2) يريد من ألحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

بتقدير هو، ونصباً بتقدير أعني أو أمدح أو أذمّ أو أرحم.

ش ــ إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة [1] جاز لك في الصفة الإتباع والقطع.

مثال ذلك في صفة المدح «الحمد لله الحميد» أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع، والنصب بتقدير أمدح، والرَّفع بتقدير هو، وقال : «سمعنا بعض العرب يقول : (الحمد لله ربّ العالمين)[2] بالنصب؛ فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية» ا هـــ .

ومثاله في صفة الذمّ : (وامرأتُهُ حمّالةَ الحطب)[3] قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصم بالنَّصْب على الذم.

ومثاله في صفة الترحّم «مررتُ بزيدٍ المسكينُ» يجوز فيه الخفض على الإتباع، والرّفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أرحم.

ومثاله في صفة الإيضاح : «مررتُ بزيدٍ التّاجرُ» يجوز فيه الخفض على الإ تباع، والرّفع بتقدير هو، والنّصب بتقدير أعني.

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاء؛ فالأول مشهور، وقد ذكرنا أمثلته، والثاني نصّ عليه سيبويه في كتابه، فقال : «وقد يجوز أن تقول : مررتُ بقومكَ الكرامُ » يعني بالنصب أو بالرفع «إذا جعلت المخاطب كأنه قد عَرَفهم »... ثم قال : «نزلتهم هذه المنـــزلة، وإن كان لم يعرفهم» ا هـــ .

---

(1) ومما ورد من هذا عن العرب قول الخرنق، وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمه:

لا يَبْعَدَنْ قومي الّذين هُمُ — سمُّ العُداة وآفة الجُزْرِ

النازليـــن بكلّ معتَـــركٍ — والطّيِّبين معاقِدَ الأزرِ

(2) من الآية 2 من سورة الفاتحة.

(3) من الآية 4 من سورة المسد.

ص ـــ والتّوكيد، وهو إمّا لفظيٌّ، نحو *أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أخا له *
أتاكِ أتاكِ اللاّحقونَ احْبِسِ احْبِسِ * ونحو *لا لا أبوح بحبّ بَثْنَةَ إنّها * وليس منه (دَكّاً دَكّاً) و (صفّاً صفّاً).

ش ـــ الثاني من التوابع : التوكيد، ويقال فيه أيضاً : التوكيد ـــ بالهمزة ـــ وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو: «فأس، ورأس».

وهو ضربان: لفظيٌّ، ومعنويٌّ.

والكلام الآن في اللفظي، وهو : «إعادة اللفظ الأول بعينه » سواء كان اسماً، كقوله:

134 ـــ أخاكَ أخاكَ، إنّ مَنْ لا أخا لَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

---

134 ـــ هذا البيت من شواهد سيبويه (ج1 ص 129) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أ نشده المؤلف في أوضحه (رقم 458) وفي شذور الذهب (رقم 106).

اللغة: «الهيجا» بالقصر ههنا ـــ الحرب، ونظيره ـــ في قصر هذا اللفظ ـــ قول لبيد:

يا رُبَّ هيجا هي خيرٌ مِنْ دَعَهْ

وتمد أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشَقّتِ العَصا فحسبُكَ والضَّحَّاكُ سَيفٌ مُهَدَّ

المعنى: يحض على الاعتصام بالأخ. والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره الزم أخاك، مثلاً، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف ضمير المخاطب م ضاف إليه. مبني على الفتح في محل جر «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب «من» اسم موصول اسم إن، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية للجنس «أخا» سم لا «له» خبر لا، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجالة فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني، والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا، بغير »

وانتصاب «أخاك» الأول: بإضمار احفَظْ أو الزَمْ أو نحوهما، والثاني : تأكيد له، أو فعلاً، كقوله:

135 ـــ فأينَ إلى أينَ النّجاةُ بِبَغْلَتِي أتاكِ أتاكِ اللاّحقونَ احْبِسِ احْبِسِ

جاران ومجروران يتعلقان بساع، وغير مضاف و «سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، ألا ترى أن المتكلم يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره، بسبب أنه كرر الاسم الواحد وذكره مرتين، فكأن اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه.

135 ـــ هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، و لم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين، وممن أنشده ابن عقيل (رقم 288) والمؤلف في باب التنازع من أوضحه (رقم 240).

الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير: فأين تذهب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فإلى أين، لم تسكن قد أبعدت، لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار (محذوفاً) ضعيف «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النجاة» مبتدأ مؤخر «ببغلتي» الجار والمجرور متعلق بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به، «أتاك» تأكيد للسابق «اللاحقون» فاعل لأتى الأول «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «احبس» فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله «احبس احبس» فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً؛ فأما الأولى فإن «أتاك» الثانية ذكرت تأكيداً للأولى، ولا فاعل للثانية، ومن النحاة من زعم أن قوله «اللاحقون» تنازعه كل من العاملين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحد العاملين في

وتقدير البيت: فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتي؟ فحذف الفعل العامل في أين الأول، وكرّرَ الفعل والمفعول في قوله : «أتاكِ أتاكِ » و «اللاحقون »: فاعل بأتاكِ الأوّل، ولا فاعل للثاني؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد، لا ليُسنَدَ إلى شيء، وقيل : إنه فاعل بهما معاً، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظاً ومعنىً نُزِّلا منـــزلة الكلمة الواحدة، وقيل: إنهما تنازعا قوله «اللاحقون»، ولو كان كذلك لزم أن يُضمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: أتوكِ أتاكِ اللاّحقون، على إعمال الثاني، وأتاكِ أتوكِ، على إعمال الأول، وقوله: «احْبِسِ احْبِسِ » تكرير للجملة؛ لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به، أو حرفاً، كقوله:

136 ــ لا لا أبوحُ بحبِّ بَثنَةَ، إنّها أخذَتْ عَليَّ مواثقاً وعُهُودا

المعمول المذكور، وأن يضمر في المهمل ضمير المعمول؛ فكان يقال على إعمال الأول «أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه لم يجر على سنن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله «احبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار، وهو مع ضميره تأكيد لل فعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظياً.

136 ــ هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وإنما الصواب أنه لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم 404).

اللغة: «أبوح» مضارع باح بما في نفسه، إذا أظهره للناس «مواثقاً» جمع موثق، وفي التنـــزيل من الآية 66 من سورة يوسف : (حتى تؤتوني موثقاً من الله)، والموثق: العهد الذي توثق به كلامك وتؤكد به التـــزامك «وعهوداً» جمع عهد، وهو بمعنى الموثق والميثاق.

الإعراب: «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكد لسابقه «أبوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير م ستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح وحب مضاف و «بثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : (كلاَّ إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكَّاً دَكَّاً، وجاءَ ربُّكَ والمَلَكُ صَفَّاً صَفَّاً)[1]، خلافاً لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دَكَّاً بعد دك، وأن الدك كُرِّر عليها حتى صارت هباءً منبثاً، وأن معنى (صَفَّاً صَفَّاً) أنه تنــــزيل ملائكة كل سماء، فيصطفون صَفّاً بعد صف مُحدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير، كما يقال : عَلّمْتُهُ الحساب باباً باباً.

عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «إنما» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى بثنة اسم إن «أخذت» أخذ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضم ير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة، والجملة في محل رفع خبر إن «علي» جار ومجرور متعلق بأخذت «مواثقاً» مفعول به لأخذت، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق هذه الكلمة المنع من الصرف؛ لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولكن الشاعر صرفها ضرورة «وعهودا» الواو عاطفة، عهودا: معطوف على مواثق.

الشاهد فيه: قوله «لا لا» فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.

(1) الآيتان 21، 22 من سورة الفجر، ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة اللفظ في هاتين الآيتين الكريمتين وفي تكبير الأذان تعل أنه يشترط التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول، لا شبهه.

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن : «الله أكبر، الله أكبر » خلافاً لابن جني؛ لأن الثاني لم يُؤْتَ به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة» فإن الجملة الثانية خبرٌ [ثانٍ]، جيء به تأكيد الخبر الأول.

***

ص ــ أو معنويٌّ، وهو بالنّفس، والعين مؤخَّرةً عنها، إن اجتمعتا، وتُجمعانِ على أفعُلٍ مع غير المفرد، وبكلٍّ لغير مثنّى إنْ تَجَزَّأ بنفسه أو بعامله، وبكلا وكلتا له إنْ صحَّ وقوع المفرد موقعه واتّحد معنى المُسند، ويُضفْنَ لضمير المُؤكَّد، وبأجمع وجمعا وجمعهما غير مضافةٍ.

ش ــ النوع الثاني: التأكيد المعنويّ، وهو بألفاظ محصورة.

منها : «النفس، والعين » وهما لرفع المجاز عن الذات، تقول : «جاء زيدٌ »، فيحتمل مجيء ذاته، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه، فإذا قلت : «نفسُهُ» ارتفع الاحتمال الثاني [1]، ولا بُدَّ من اتصالهما بضمير عائد على

---

(1) الحق أنك إذا قلت «جاء الأمير» احتمل أن يكون الجائي هو الأمير وأن يكون الجائي تابعاً للأمير أو خبراً منه أو نحو ذلك، وأنك إذا قلت «جاء الأمير نفسه» بقي الاحتمالان، لكن الاحتمال الثاني ــ وهو كون الجائي تابعه أو خبره ــ قد ضعف والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل أنه يجوز لك أن تأتي بتوكيد آخر فتقول «جاء الأمير نفسه عينه» ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لما كنت في حاجة إلى لفظ التأكيد الثاني.

فإن قلت: فإذا كان الاحتمال لم يزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أفاده إذن زيادة على ما أفاده قولك «جاء الأمير» بدون توكيد؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك: إن قولك «جاء الأمير» بغير توكيد يحتمل عدة وجوه، منها: أن تكون قد سهوت فأسندت الفعل إلى الأمير، ومنها: أن يكون الجائي هو تابع الأمير أو خبره، ومنها: أن يكون الجائي

الموكَّد، ولك أن تُؤكِّد بكل منهما وحده، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس، تقول: «جاءَ زيدٌ نفسُه عينُهُ» ويمتنع «جاءَ زيدٌ عينُهُ نفسُهُ».

ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد، وجمعهما على وزن أفعُلٍ مع التثنية والجمع، تقول: «جاء الزّيدانِ أنفُسُهما أعيُنُهُما»، و «الزّيدونَ أنفُسُهُم أعيُنُهُم»، و «الهنداتُ أنفُسُهُنَّ أعيُنُهُنَّ».

***

ومنها: «كلٌّ» لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، تقول: «جاءَ القومُ» فيحتمل مجيء جميعهم، ويحتمل مجيء بعضهم، وأنك عبَّرْتَ بالكل[1] عن البعض؛ فإذا قلت: «كلهم» رفعتَ هذا الاحتمال[2].

وإنما يؤكد بها بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكد بها غير مثنى ــ وهو المفرد والجمع ــ .

الثاني: أن يكون متجزئاً بذاته، أو بعامله؛ فالأول كقوله تعالى: (فسَجَدَ الملائكةُ كلُّهُم أجمعون)[3]. والثاني كقولك: «اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ»

هو الأمير، فإذا قلت جاء الأمير نفسه، جار أن يكون الذي زال هو احتمال السهو، وبقي احتمالان أنت في حاجة إلى نفي أحدهما بتأكيد آخر.

وتختص النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كقول الشاعر:

هذا لعمرُكُمُ الصَّغَار بعينه لا أم لي إنْ كان ذاكَ ولا أبُ

(1) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ «كل» ولفظ «بعض» لا تدخل عليهما أل.

(2) يقال هنا مثل الكلام الذي قلناه في التوكيد بالنفس، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يزل بتة وإنما ضعف أنه قد ورد في أفصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر نحو قوله تعالى: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون).

(3) من الآية 30 من سورة الحجر.

فإن العبد يتجزَّأ باعتبار الشِّراء، وإن كان لا يتجزَّأ باعتبار ذاته، ولا يجوز «جاءَ زيدٌ كُلّه» لأنه لا يتجزَّأ، لا بذاته، ولا بعامله.

الثالث: أن يتصل بها ضمير عائدٌ على المؤكَّد؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم (إنّا كُلاًّ فيها)[1] خلافاً للزمخشري والفَرَّاء.

***

ومنها: «كِلا، وكِلْتا» وهما بمنـــزلة كلّ في المعنى، تقول: «جاء الزَّيدانِ» فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما، وأن المراد أحد الزيدين، كما قالوا في قوله تعالى: (لولا نُزِّلَ هذا القرآن على رَجُلٍ من القريتين عظيم)[2]: إن معناه على رجل من إحدى القريتين، فإذا قيل: «كلاهما» اندفع الاحتمال.

وإنما يؤَّدُ بهما بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكَّد بهما دالاًّ على اثنين.

الثاني: أن يصحَّ حلول الواحد محلّهما؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال: «اختصم الزّيدانِ كلاهما» لأنه لا يحتمل أن يكون المراد «اختصم أحدُ الزّيدينِ» فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندْتَهُ إليهما غير مختلف في المعنى، فلا يجوز: «مات زيدٌ وعاش عَمرو كلاهما».

الرابع: أن يتَّصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

***

ومنها: «أجمَعُ، وجَمعاءُ» وجمعهما، وهو «أجمعون»[3].

---

(1) من الآية 48 من سورة غافر.

(2) من الآية 31 من سورة الزخرف، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في قوله تعالى: (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان).

(3) وجمعاوات أيضاً.

وإنما يؤكد بهما غالباً بعد «كلٍّ» فلهذا استغنَتْ عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد، تقول : «اشتريتُ العبدَ كلُّه أجمَعَ »، و «الأمَةَ كُلّها جمعاء »، و «العبيدَ كلّهم أجمعين »، و «الإماء كلّهُنَّ جُمَعَ »، قال الله تعالى : (فسَجَدَ الملائكة كُلّهم أجمعونَ)[1]، ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم «كل »، قال الله تعالى : (لأغوينَّهُم أجمعينَ)[2]، (وإنّ جهنّم لموعدُهُم أجمعينَ »[3] وفي الحديث «إذا صَلّى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعونَ » يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وبالنصب على الحال وهو ضعيف، لاستلزامه [4] تنكيرها وهي معرفة بنية الإضافة.

وقد فُهِمَ من قولي: «أجمَعُ، وجَمْعاء، وجَمْعُهُما » أنهما لا يُثنَّيان، فلا يقال : أجمعانِ، ولا جمعاوانِ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح، لأن ذلك لم يسمع.

***

ص ـــ وهي بخلاف النّعوت : لا يجوز أنْ تتعاطف المؤكِّد اتُ، ولا أنْ يتْبَعْنَ نكرةً، ونَدَرَ:

يا ليتَ عدَّةَ حَوْلٍ كُلّه رجَبُ

ش ـــ ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مُخيَّر بين المجيء بالعطف

---

(1) من الآية 30 من سورة الحجر.

(2) من الآية 39 من سورة الحجر، ومن الآية 82 من سورة ص.

(3) من الآية 43 من سورة الحجر.

(4) من جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنه إذا وقع معرفة كان مما لا بد منه أن تؤول هذه المعرفة بنكرة، كما قالوا في مثل «جاء زيد وحده» إنه في قوة قولك منفرداً.

وتركه؛ فالأول كقوله تعالى: (سبِّحِ اسمَ ربِّكَ الأعلى، الّذي خلق فسوَّى والّذي قَدَّر فهَدَى، والّذي أخرجَ المَرْعَى)[1]، وكقول الشاعر:

137 ــ إلى الملك القرمِ وابنِ الهُمامِ
وليثِ الكتيبة في المُزْدَحَمْ

---

(1) الآيات 1 و 2 و 3 و 4 من سورة الأعلى.

137 ــ هذا بيت مشهور، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية 4 من سورة البقرة: (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) و لم ينسبه، ولا نسبه العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبه شراح شواهده.

اللغة: «القرم» بفتح القاف وسكون الراء ــ هو في الأصل الجمل المكرم الذي أعد للضراب ثم أطلق على الرجل العظيم «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث : الأسد، وأصل الكتيبة : الفرقة من الجيش «المزدحم» أصله مكان الازدحام، وأراد به هنا موطن الحرب.

الإعراب: «إلى الملك» جار ومجرور متعلق بأهدى، مثلاً «القرم» صفة للملك «وابن» معطوف على القرم، وابن مضاف و «الهمام» مضاف إليه «وليث» معطوف على القرم أيضاً، وليث مضاف و «الكتيبة» مضاف إليه «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة.

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً،ومثله قول ابن زيابة:

يا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحارث الــــصّابِحِ فالغانمِ فالآيبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب، وذلك ب سبب أن نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب فيغنم أموالهم، فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً.

والثاني كقوله تعالى : (ولا تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهينٍ، هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بنَميمٍ، مَنَّاعٍ للخير مُعتَدٍ أثِيمٍ)[1] الآية.

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مُخالفة للنعوت في الأمرين جميعاً، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت، لا يقال : «جاء زيدٌ نفسُهُ وعَيْنُهُ» ولا «جاء القومُ كُلّهم وأجمعون» وعلّة ذلك أنها بمعنًى واحدٍ، والشيء لا يُعطَفُ على نفسه، بخلاف النعوت، فإن معانيها متخالفة.

وكذلك[2] لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال :«جاءَ رَجُلٌ نفسُهُ» لأن ألفاظ التوكيد معارف؛ فلا تُجرَى على النكرات، وشذّ قول الشاعر :

138 ــ لكنّه شاقَهُ أنْ قيل ذا رَجَبٌ يا ليتَ عِدَّة حولٍ كُلِّه رَجَبُ

---

(1) الآيات 10 و 11 و 12 من سورة نون.

(2) قد ذكر الشيخ شيئين مما يخالف فيه التوكيد النعت، وعلل لكل واحد منهما، وبقي عليه ثالث، وه و أنه إذا تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتباع للمؤكد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتباع بعضها وقطع بعضها الآخر، بخلاف النعت، فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه، والفرق بين النعت والتوكيد أن التوكيد يراد به الذات كالمؤكد، وعلى هذا يكون ال توكيد هو عين المؤكد، فإذا قطعت كنت كمن قطع الشيء عن نفسه، أما النعت فإن المراد به الوصف في حين أن المراد بالمنعوت الذات، فهما متغايران، فلو قطعت لم تكن قد قطعت الشيء عن نفسه.

138 ــ هذا البيت من البسيط، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، من كلمة أولها قوله:

يا للرِّجالِ لِيومِ الأرْبَعاءِ، أما ينفكُّ يُحدِثُ لي بعد النُّهى طَرَبا؟

إذْ لا يزالُ غزالٌ فيه يفتِنُني ياتي إلى مسجد الأحزاب مُنْتَقَبا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد «ياليت عدة حول كله رجبا » على نصب الجزءين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب، ويقال : هم بنو تميم، ولكن النحاة غيروه حين لم

يعثروا على بقية الكلمة.

اللغة: «شاقه» أعجبه، أو أثار شوقه، ويروى «ساقه» من السوق.

الإعراب: «لكنه» لكن: حرف استدراك ونصب والهاء اسمه «شاقه» شاق: فعل ماض، والضمير الذي للغائب مفعول به «أن» حرف مصدري ونصب» قيل «فعل ماض مبني للمجهول «ذا رجل» مبتدأ وخبر، والجملة مقول القول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لكن «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف «ليت» حرف تمن ونصب «عدة» اسم ليت، وعدة مضاف و «حول» مضاف إليه «كله» كل: توكيد لحول، وكل مضاف والهاء مضاف إليه «رجب» خبر ليت، وهو على رواية النحاة مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى رواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة.

ونظيره في نصب الجزءين بليت قول الراجز:

* يا ليتَ أيّامَ الصّبا رَوَاجِعا *

الشاهد فيه هنا: قوله «حول كله» حيث أكد النكرة وهي قوله: «حول» بكل وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا، ولكن المؤلف قد اختار في أوضحه ــ تبعاً لابن مالك ــ صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ». وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة.

ومنه قول العرجي:

نلبثُ حولاً كاملاً كلّه لا نلتقي إلاّ على منهجِ

والنكرة هنا ــ وهي حول ــ محدودة: أي لها أول وآخر معروفان والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهو كله.

ص ــ و عطف البيان، وهو : تابعٌ، موضِّحٌ أو مُخصِّصٌ، جامدٌ، غير مُؤَوَّلٍ.

ش ــ هذا الباب الثالث من أبواب التوابع.

والعطف في اللغة: الرّجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح ضربان : «عطفُ نَسَقٍ» وسيأتي، و «عطْف بيانٍ» والكلام الآن فيه.

وقولي: «تابع» جنس يشمل التوابع الخمسة، وقولي : «موضح أو مخصص » مخرج للتأكيد، كـــ «جاء زيدٌ نفسُهُ» ولعطف النسق، كـــ «جاء زيدٌ وعَمرو » وللبدل كقولك : «أكلتُ الرّغيف ثُلُثَه »، وقولي : «جامد » مخرج للنعت؛ فإنه وإن كان موضِّحاً في نحو : «جاء زيد التاجر » ومخصصاً في نحو : «جاءني رجلٌ تاجرٌ» لكنه مشتق، وقولي : «غير مؤوَّلٍ » مُخرج لما وقع من النعوت جامداً نحو : «مررتُ بزيدٍ هذا » و «بقاعٍ عَرْفَجٍ » فإنه في تأويل المشتق، ألا ترى أن المعنى مررتُ بزيدٍ المشار إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ[1].

---

(1) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما:

الأول: فائدة عطف البيان توضيح المعرفة، وتخصيص النكرة، وقد ذكر المؤلف هاتين الفائدتين.

ومن فوائده التوكيد، ومثاله قول الشاعر:

إنِّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَ ... لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

ومن فوائده أيضاً المدح، وقد جعل الزمخشري في قوله تعالى : (جعل الله الكعبة البيت الحرام) البيت الحرام عطف بيان على الكعبة على جهة المدح.

والأمر الثاني: أن الأصل في النعت أن يكون مشتقاً، وإذا جاء غير مشتق فهو على التأويل بمشتق، وعلى عكس ذلك عطف البيان، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً، وقد يقع مشتقاً، لكن بشرط أن يكون مسمى به مثل الصديق والفاروق والصعق والحارث.

ص ـــ فيوافق متبوعه.

ش ـــ أعني بهذا أنّ عطف ا لبيان ـــ لكونه مفيداً فائدة النعت، من إيضاح متبوعه، وتخصيصه ـــ يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والإفراد [1]، وفروعهن، ما يلزم في النعت.

ص ـــ كأقسَمَ باللهِ أقو حفصٍ عُمر، وهذا خاتَمٌ حديدٌ.

ش ـــ أشرتُ بالمثالين إلى ما تضمَّنه الحدُّ، من كونه موضِّحاً للمعارف ومُخصِّصاً للنكرات، والمراد بأبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ولك في نحو : «خاتم حديد» ثلاثة أوجهٍ : الجرّ بالإضافة على معنى مِنْ، والنصب على التمييز ـــ وقيل : على الحال ـــ والإتباع؛ فمن خَرَّج النصب على التمييز قال: إن التابع عطف بيانٍ، ومَنْ خرجه على الحال قال : إنه صفة، والأول أولى؛ لأنه جامدٌ جموداً مَحضاً؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة.

ومنع كثير من النحويين كون [عطف] البيان [نكرةً] تابعاً للنكرة، الصحيح الجواز، وقد خُرِّج على ذلك قوله تعالى: (ويُسقى مِنْ ماءٍ صديدٍ)[2].

وقال الفارسيّ في قوله تعالى : (أو كَفّارةٌ طعامُ مساكينَ)[3]: يجوز في (طعام) أن يكون بياناً، وأن يكون بدلاً.

***

ص ـــ ويعرب بدل كلٍّ من كلٍّ، إن لم يمتنع إحلاله محلّ الأوّل،

كقوله: *أنا ابنُ التّاركِ البكريِّ بِشْرٍ*

وقوله: *أيا أخوينا عبد شمسٍ ونوفلا*

---

(1) أعرب الزمخشري (مقام إبراهيم) في قوله تعالى (فيه آيات بينات مقام إبراهيم) عطف بيان مع مخالفته لمتبوعه بالإفراد والتذكير، وأنكره الجماعة، وجعلوه مبتدأ خبره محذوف، أي منها مقام إبراهيم.

(2) من الآية 6 من سورة إبراهيم.

(3) من الآية 96 من سورة المائدة.

ش ـــ كلّ اسمٍ صحَّ الح كم عليه بأنه عطف بيانٍ مفيدٌ للايضاح، أو للتخصيص صحّ أن يحكم عليه بأنه بدل كلٍّ من كلٍّ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛ لكونه على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضهم من ذلك مسألةً، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك، ويجمع الجميع قولي: «إن لم يمتنع إحلاله مح لّ الأول» وقد ذكرت لذلك مثالين :[1] أحدهما قول الشاعر:

---

(1) ومن أمثلة ما يمتنع إحلاله محل الأول قولك «يا زيد الحارث» من كل منادى أتبع بما فيه أل، فإنه لا يجوز لك أن تقول «يا الحارث» فتنادي ما فيه أل، لأن الاسم المقترن بأل لا يقع منادى إلا في أحد ثلاثة مواضع: أن يكون نعتاً لأي نحو (يأيها النبي) أو يكون لفظ الجلالة نحو «ياألله» أو يكون علماً منقولاً من جملة نحو «يا المنطلق زيد» وعلى ذلك يكون قولك «الحارث» في قولك «يا زيد الحارث» عطف بيان، ولا يصح جعله بدلاً.

ومما يمتنع إحلاله محل الأول «زيد» من قولك «يأيها الرجل زيد» فإن «الرجل» نعت لأي، وزيد : عطف بيان عليه، ولا يصح إحلاله محل الأول فتقول «يأيها زيد» لأن نعت «أي» لا يكون إلا اسماً مقترناً بأل، فلا يصح جعل زيد بدلاً من الرجل. وإنما هو عطف بيان.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول «هذا» من قولك «يا زيد هذا» من كل منادى أتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بأل، لأنه لا يجوز لك أن تقول «يا هذا» فتضع اسم الإشارة تالياً لحرف النداء، لأنه يلزم عليه نداء اسم الإشارة من غير نعت، وهم لا يجيزونه.

ومما لا يجوز إحلاله محل الأول قولك «زيد أفضل الناس الرجال والنساء» من كل أفعل تفضيل أضيف إلى اسم عام ثم فصل الاسم العام بذكر أنواعه، وذلك لأن أفعل التفضيل يجب أن يكون بعض ما يضاف إليه، فلو أحللت التابع محل المتبوع لزم أن يكون زيد بعض الرجال وبعض النساء، وهذا فاسد.

والسر في ذلك كله أنهم يرون أن البدل على نية تكرار العامل، فالعامل في البدل مقدر مماثل للعامل في المبدل منه، فلزم اشتراط صحة حلول البدل محل المبدل منه.

139 ــ أنا ابنُ التّاركِ البكريّ بشْرٍ
عليه الطّير ترقُبُه وقوعاً

---

139 ــ هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر، الفقعسي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 411) وفي شذور الذهب (رقم 230) وابن عقيل (رقم 289).

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صير، وعليه يحتاج إلى مفعولين ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلى وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل «بشر» هو بشر بن عمرو بن مرثد «ترقبه» تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله، ويروى «تركبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و «التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف و «البكري» مضاف إليه «بشر» عطف بيان على البكري «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الطير» مبتدأ مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكري إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى، وفي محل نصب مفعول ثان للتارك إن جعلتهمن ترك بمعنى صير، وم فعوله الأول هو قوله البكري؛ لأن الإضافةمن إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «ترقبه» ترقب: فعل مضارع. وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، يعود إلى الطير، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره «وقوعاً» حال من الضمير المستتر في ترقبه.

الشاهد فيه: قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري»؛ ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلاً أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه؛ فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل وهو التارك إلى اسم خال منها وهو بشر، وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز، كما عرفت في باب الإضافة.

وقد عرفت السر في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلال البدل في محل المبدل منه، وأن هذا السر هو جعلهم العامل في البدل مقدراً مماثلاً للعامل في المبدل منه.

والثاني قول الشاعر:

140 ــ أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا   أعيذُكما بالله أنْ تُحدِثا حَرْبا

وبيان ذلك في [البيت] الأول أن قوله «بِشْرٍ» عطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل في نية إحلاله محلّ الأوّل، ولا يجوز أن يقال: أنا ابنُ التّارك بشرٍ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام، نحو: «التارك» إلا لما فيه الألف واللام، نحو: «البكري» ولا يقال: الضارب زيدٍ، كما تقدم

---

140 ــ هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، من كلمة له يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه، و يبكي فيها على من قتل يوم بدر من قريش، وهذه الكلمة في سيرة ابن هشام (ج2 ص13 طبق بولاق ــ 296/2 بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم 410).

الإعراب: «أيا» حرف نداء «أخوينا» أخوي: منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه «ونوفلا» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيذكما» أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطب مفعول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيذ «أن» مصدرية «تحدثا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما بالله من إحداث حرب، والجار والمجرور متعلق بأعيذ.

الشاهد فيه: قوله «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالمنادى المستقل؛ لأن البدل من المنادى يعامل معاملة نداء مستقل؛ لكونه على نية تكرار العامل الذي هو هنا حرف النداء، كما أوضحناه لك فيما سبق، وهذا يستدعي أن يكون قولاً «نوفلا» مبنياً على الضم؛ لكون علماً مفرداً، لكن الرواية وردت بنصبه، فدلت على أنه لا يكون قوله «عبد شمس» حينئذ بدلاً.

أي أن المانع من جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علماً مفرداً، والعلم المفرد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادى، ولو قال «ونوفل» بالضم لجاز، فافهم ذلك.

شرحه في باب الإضافة.

وبيان ذلك في البيت الثاني أن قوله «عبد شمس ونوفلا» عطف بيانٍ على قوله :
«أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلّ الأوّل؛
فكأنك قلت: «أيا عبد شمسٍ ونوفلا» وذلك لا يجوز، لأن المنادى إذا عُطف
عليه اسم مجردٌ من الألف واللام، وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى،
و «نوفلا» لو كان منادى لقيل فيه «يا نوفل» بالضم، لا «يا نوفلا» بالنصب؛
فلذلك كان يجب أن يقال[1] هنا «أيا أخوينا عبد شمس ونوفل»

***

(1) أي ليصبح كونه بدلاً، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم 140.

ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربية، لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً، فافهم ذلك .

وعند جماعة من المحققين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر:

أما أولاً: فلأنهم يقررون أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، والمبدل من الثواني بدليل أنه تابع فكيف لم يغتفروا فيه ما لا يغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل؟

وأما ثانياً: فلأن جماعة من النحاة قد أجازوا في نحو قولك «نعم الرجل زيد» أن يكون زيد بدلاً من الرجل، مع أنه لا يصح إحلاله محله؛ لأن فاعل نعم لا يكون إلا مقترناً بأل، كما أجاز بعض النحاة في قولك «إنك أنت الكريم» أن يكون «أنت» توكيداً وأن يكون بدلاً، مع أنه لا يصح إحلا له محل الكاف، فإنه لا يجوز لك أن تقول «إن أنت الكريم».

ص ـــ وعطف النّسق بالواو.

ش ـــ الرابع من التوابع: عطف النسق[1].

---

(1) اعلم أن عطف النسق ـــ بالنظر إلى الإعراب ـــ يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة أشياء:

الأول: أن يتبع الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه، نحو قولك «جاء زيد وعلي، ورأيت زيداً وعلياً، ومررت بزيد وعلي» وشرط هذا النوع أن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه. فإن لم يصلح المعطوف لأن يلي العامل، كأن يكون المعطوف معرفة في حين أن المعطوف عليه اسم للا النافية للجنس، نحو «لا رجل في الدار ولا فاطمة» لم يجز العطف على اللفظ؛ لأن اسم لا النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، وكأن يكون المعطوف معرفة أيضاً في حين أن المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة نحو قولك «ما في الدار من امرأة ولا زيد» لأن من الزائدة لا تجر إلا النكرات.

النوع الثاني: أن يتبع محل المعطوف عليه، ويشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط: أولها أن يكون ذلك المحل مما يظهر في فصيح الكلام، وثانيها أن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة، وثالثها أن يكون الطالب لذلك المحل باقياً في فصيح الكلام؛ فلا يجوز أن تقول «مررت بزيد وبكراً» فإنك تعلم أن محل الجار والمجرور نصب لأنه في معنى المفعول به، لكن لما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح «مررت زيداً» لم يجز لك أن تنصب المعطوف في هذا المثال ونحوه لأن ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام، ومثال ما لم يكن استحقاق المعطوف عليه للمحل بحسب الأصالة كل وصف مستكمل لشروط العمل لو نصبت مفعوله ثم عطفت على هذا المعمول لم يجز لك أن تجر المعطوف على محل ذلك المعمول المنصوب على فرض أنه مجرور بالإضافة، فلا تقول «زيد ضارب عمراً وأخيه» لأن استحقاق معمول الوصف الجر ليس بالأصالة، بل الأصل أن يكون منصوباً، والجر بالإضافة لقصد التخفيف وقد تقدم لنا ذكر هذه المسألة. ومثال انتفاء وجود الطالب لذلك المحل العطف على اسم إن المنصوب بالرفع، باعتبار أن محله على الابتداء لا يجوز فيه العطف بالرفع على الصحيح؛ لأن طالب الرفع وهو الابتداء قد زال، فلا تقول على الصحيح «إن زيداً وخالد في الدار».

النوع الثالث: العطف على التوهم. ويشترط هذا النوع صحة دخول العاطف المتوهم على المعمول، وإذا كان دخول العاطف المتوهم على المعمول كثيراً فإن العطف على التوهم حينئذ يكون حسناً، ولهذا النوع باب

وقد مضى تفسير العطف؛ فأما النّسق فهو «التابع، المُتوسِّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها» و لم أحُدّه بحدٍّ لوضوحه علي أنني فسّرْتُهُ بقولي: «بالواو ـــ إلخ» فإنّ معناه أنّ عطف النسق

يكثر فيه وهو خبر ليس، ونضرب لك الأمثلة المنوعة لهذا الباب، ونبين لك في كل مثال منها ما يجوز فيه من وجوه الإعراب ونوع كل وجه:

الثال الأول: أن تقول «ليس زيد قائماً» يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب. فتقول «ولا قاعداً» وهذا العطف حينئذ من باب العطف على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر، فتقول «ليس زيد قائماً ولا قاعد» وعليه جاء قول الشاعر، وينسب إلى زهير بن أبي سلمى المزني:

بَدَا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

عطف قوله «ولا سابق» بالجر على قوله «مدرك» المنصوب، ويسمى هذا العطف على التوهم، لأنه توهم أن الباء قد دخلت في خبر ليس لكثرة وقوعها فيه، ومن أجل هذا التوهم جر المعطوف.

المثال الثاني: أن تقول «ليس زيد بقائم» يجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالجر، فتقول «ليس زيد بقائم ولا قاعد» ويكون هذا عطفاً على لفظ المعطوف عليه، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب، فتقول «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» وعليه جاء قول الشاعر:

مُعاويَ إنّنا بَشَرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدا

عطف قوله «الحديدا» بالنصب على خبر ليس المجرور في قوله «لسنا بالجبال» وهذا عطف على المحل، وهو مستكمل لشروط جواز العطف على المحل؛ فنصب خبر ليس يظهر في الكلام الفصيح بل هو الأصل، واستحقاق ليس لنصب خبرها بحسب أصلها في العمل، وطالب النصب موجود في الكلام وهو ليس.

وقد أطلت عليك في هذا الموضوع، فاكتف بهذا، واحرص عليه، والله ينفعك به.

هو العطف بالواو والفاء وأخواهما، واعترضْتُ بعد ذكري كلّ حرفٍ بتفسير معناه.

***

ص ـــ وهي لمطلق الجمع.

ش ـــ قال السيرافي: «أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب» اهـــ .

وأقول: إذا قيل «جاء زيدٌ وعمرٌو » فمعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يحتمل الكلام ثلاثةَ معان؛ أحدها : أن يكونا جاءا معاً، والثاني : أن يكون مجيئهما على الترتيب[1]، والثالث: أن يكون على عكس الترتيب؛ فإن فُهِم أحد الأمور بخصوصه فمن دليلٍ آخر، كما فُهمت المعية في [نحو] قوله تعالى : (وإذْ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيتِ وإسماعيلُ)[2]، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى : (إذا زُلزِلتِ الأرضُ زلزالها، وأخرجتِ الأرضُ أثقالَها، وقال الإنسانُ ما لَها)[3]، وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن منكري البعث: (ما هي إلاّ حياتُنا الدّنيا نموت ونحيا)[4]، ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم [5]: من النحاة وغيرهم، وليس بإجماع كما قال السيرافي، بل رُوي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب،

---

(1) المراد ترتيب مجيئهما على ترتيب ذكرهما في الكلام، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال.

(2) من الآية 127 من سورة البقرة.

(3) الآيات 1، 2، 3، من سورة الزلزلة.

(4) من الآية 24 من سورة البقرة.

(5) قالوا: وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة دلالة اللفظ المشترك على أحد معانيه . ومع ذلك فدلالتها على المعية أكثر، وعلى الترتيب كثير. على عكس الترتيب قليل.

وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتُولَد صغارنا فنحيا، وهو بع ي د، ومن أوضح ما يرُدُّ عليهم قول العرب : اختصم زيدٌ وعمرٌو، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بثمّ؛ لكونهما للترتيب، فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهما.

***

ص ــ والفاء للتّرتيب والتّعقيب.

ش ــ إذا قيل : «جاء زيدٌ فعمرٌو» فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مهلةٍ، فهي مفيدة لثلاثة أمور: التشريك في الحكم، و لم أن ّبه عليه لوضوحه، والترتيب، والتعقيب.

وتعقيب كل شيء بحسبه [1]، فإذا قلت : «دخلْتُ البصرةَ فبغدادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادةً، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب، و لم يجُز الكلام.

وللفاء معنًى آخر، وهو التّسبّب، وذلك غالب في عطف الجمل [2]، نحو قولك : «سها فسجد » و «زنى فرُجم » و «سرق فقُطع » وقوله تعالى : (فتلقّى آدمُ من ربّه كلماتٍ فتاب عليه)[3]، ولدلالتها على ذلك استُعيرتْ للرّبط في جواب

---

(1) معنى التعقيب أن يكون وقوع المعطوف بعد وقوع المعطوف عليه بلا مهلة بينهما وهو ــ مع ذلك، كما قال المؤلف ــ في كل شيء بحسبه.

(2) وقد تجيء الفاء الدالة على التسبب في عطف الصفات، نحو قوله تعالى (لآكلون من شجر من زقوم، فمالئون منها البطون، فشاربون عليه من الحميم) ومن أمثلة الفاء الدالة على التسبب في عطف الجمل ــ سوى الآية التي تلاها المؤلف ــ قوله تعالى (فوكزه موسى فقضى عليه) وقول كعب بن زهير:

بانتْ سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ   مُتيَّم إثرها لم يُفْدَ مكبولُ

(3) من الآية 37 من سورة البقرة.

الشرط، نحو «مَنْ يأتني فإنّي أكرمه» ولهذا إذا قيل «مَنْ دخل داري فله درهم» أفاد استحقاق الدرهم بالدخول، ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له.

وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى، كقوله تعالى : (الّذي خلق فسوّى، والّذي قدّر فهدى، والّذي أخرج المرعى، فجعله غُثاءً أحوى)[1].

***

ص ــ وثُمَّ للتّرتيب والتّراخي.

ش ــ إذا قيل «جاء زيدٌ ثُمّ عمرٌو» فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلةٍ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التشريك في الحكم، و لم أنبّه عليه لوضوحه، والترتيب، والتراخي.

فأما قوله تعالى (ولقد خلقناكم ثمّ صوّرناكم ثمّ قلنا للملائكة)[2]

فقيل: التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا اباكم؛ فحذف المضاف منهما[3].

---

(1) الآيات 2، 3، 4، 5 من سورة الأعلى.

(2) من الآية 11 من سورة الأعراف.

(3) قد تأتي «ثم» بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) وإنما قلنا إن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو لأنه ورد في آية أخرى من سورة الأعراف : (هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها) والقصة واحدة، فكان حمل إحدى الآيتين على الأخرى أولى.

وقد تأتي «ثم» بمعنى الفاء، نحو قول الشاعر:

كهزِّ الرُّدَيْني تحتَ العَجاج جرى في الأنابيب ثمّ اضطرب

وزعم الأخفش ونحاة الكوفة أن «ثم» تقع زائدة، ومثلوا له بقوله تعالى (ثم تاب عليهم ليتوبو ا) من سورة التوبة؛ فجعلوا (تاب عليهم) جواباً، وثم زائدة، وهذا غير مسلم، بل الجواب محذوف، وثم عاطفة.

ص ــ وحتّى للغاية والتّدريج.

ش ــ معنى الغاية: آخر الشيء، ومعنى التدريج: أنّ ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه: إمّا تحقيقاً كقو ولك «أكلتُ السّمكة حتّى رأسها » أو تقديراً كقوله:

141 ــ ألقى الصّحيفة كي يُخفِّف رحله والزّاد حتّى نعله ألقاها

فعطف «نعله» بحتّى، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً، لكنها جزء تقديراً، لأن

---

141 ــ حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عام له يأمره فيه بقتل المتلمس، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحه واقترأه، فلما علم ما فيه رمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهد به قوله:

ومضى يظنّ بريدَ عمرٍو خلفه خوفاً، وفارق أرضه وقلاها

الإعراب: «ألقى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «الصحيفة» مفعول به لألقى «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدري ونصب «يخفف» فعل مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن قدرت كي تعليلية، وإما بكي نفسها إن قدرتها مصدرية ولام التعليل مقدرة قبلها، وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «رحله» رحل: مفعول به ليخفف، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه «والزاد» معطوف بالواو على الصحيفة «حتى» حرف عطف «نعله» نعل: معطوف على ما قبله، ونعل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه «ألقاها» ألقى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير العائد إلى النعل مفعول به لألقى، مبني على السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يرجح عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائية لا عاطفة.

الشاهد فيه: قوله «حتى نعله» على رواية النصب؛ فإن النعل وإن لم تكن جزأ من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام : ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويعوقه في سيره لأن يسير سير الهارب المتوجس.

معنى الكلام: ألقى ما يُثقله حتى نعله[1].

***

ص ـــ لا للتّرتيب.

ش ـــ زعم بعضهم أن «حتّى» تفيد الترتيب كما تفيده ثمّ والفاء[2]، وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة

---

(1) وكما يشترط في المعطوف بحتى أن يكون جزءاً من المعطوف عليه يشترط فيه أيضاً أن يكون اسماً، فلا يكون مع بعد حتى العاطفة فعلا، كما لا يكون جملة، ويشترط في الاسم أن يكون ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً، فلا تقول: «قام القوم حتى أنا».

وإنما وجب في المعطوف بحتى أن يكون اسماً ظاهراً، لأن حتى العاطفة منقولة من حتى الجارة، وهي تختص بالاسم ولو تأويلاً وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجح.

واشترط بعضهم شرطاً زائداً على ما ذكرنا، وهو أن يكون المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في معنى العامل، إذ لو لم يشاركه في معنى العامل لكان من جنس آخر غير جنسه، فلا يصح أن يكون غاية وآخراً له . فلا يجوز أن تقول : «صمت ما بقى من رمضان حتى يوم الفطر» لأن يوم الفطر لا يصام؛ فليس بمشارك في العامل؛ والحق أن هذا الشرط مستغنى عنه باشتراط أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، لأنه لا يكون غاية له إلا إذا كان جزءاً منه.

(2) الذي زعم أن «حتى» تفيد الترتيب هو جار الله الزمخشري، وقد رد ذلك عليه كثير من العلماء مرهم المؤلف وابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني؛ والحق أن المعتبر في «حتى» ترتيب أجزاء ما قبلها في الذهن، من الأضعف إلى الأقوى، أو من الأقوى إلى الأضعف؛ ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها حاصلة قبل ملابسته لما قبلها نحو «مات كل آبائي حتى آدم» أو أن تكون ملابسته لما بعد حتى في أثناء ملابسته لما قبلها نحو «مات الناس حتى الأنبياء»، أو تكون ملابسته لما بعد حتى مع ملابسته لما قبلها نحو أن تقول «جاءني القوم حتى خالد» إذا كان مجيئهم في وقت واحد، وكان خالد أضعف القوم أو أقواهم حتى يكون غاية لما قبله على المعنى الذي ذكره المؤلف.

والسلام: «كلّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتّى العجز والكيس » ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب في ظهور المقضيّات والمقدّرات.

***

ص ــ و «أو» لأحد الشّيئين أو الأشياء، مفيدةً بعد الطّلب التّخيير أو الإباحة، وبعد الخبر الشّكّ أو التّشكيك.

ش ــ مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى : (لبثنا يوماً أو بعض يومٍ)[1]، ولأحد الأشياء : (فكفّارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم، أو كسوتهم، أو تحرير رقبةٍ)[2]، ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال: «سواءٌ عليّ أقُمْتَ أو قعدتَ »[3]؛ لأن «سواء » لا بدّ فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: سواء عليّ هذا الشيء.

ولها أربعة معانٍ : معنيان بعد الطلب [4]، وهما : التخيير، والإباحة،

---

(1) من الآية 113 من سورة المؤمنين.

(2) من الآية 89 من سورة المائدة.

(3) سنحرر لك هذه المسألة في «مباحث أم» ص 435.

(4) المراد بالطلب هنا العبارة الدالة على الطلب، وإن لم يكن ثمة طلب نفسي، إذ كيف يكون هناك طلب نفسي وهي دالة على التخيير، واعلم أن هذين المعنيين إنما يحسنان بعد الصيغة الدالة على الأمر كمثالي المؤلف، وبعد الصيغة الدالة على التحضيض نحو : «هلا تتزوج هند أو أختها » في التخبير، و «هلا تصاحب الحسن أو ابن سيرين » في الإباحة؛ فأما الاستفهام نحو «أعندك زيد أو عمرو » فإنه لا يدل على تخيير ولا إباحة؛ وأما في التمني نحو «ليت لي ألف دينار أو حزانة كتب » فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدل على جواز الجمع بين المتعاطفين دائماً؛ وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر والتحضيض ليس غير، من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص.

ومعنيان بعد الخبر، وهما: الشك، والتشكيك[1].

فمثالها للتخيير «تزوّجْ هنداً أو أختها» وللإباحة «جالس الحسن أو ابن سيرين» والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوّج هندٍ وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً؟

ومثالها للشك قولك: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا لم تعلم الجائي منهما.

ومثالها للتشكيك قولك «جاء زيد أو عمرو» إذا كنتَ عالماً بالجائي منهما، ولكنك أبهمتَ على المخاطب.

وأمثلة ذلك من التنـــزيل قوله تعالى: (فكفّارتُهُ إطعام عشرة مساكين)[2] الآية، فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجمع هو الكفارة، وقوله تعالى: (ليس عليكم جُناحٌ أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم)[3] الآية، وقوله تعالى: (لبثنا يوماً أو بعض يومٍ)[4] وقوله تعالى: (إنّا أو إيّاكم لعلَى هُدًى أو في ضلالٍ مبينٍ)[5].

---

(1) الفرق بين الشك والتشكيك أن الشك يكون من المتكلم، وأما التشكيك فهو قصد المتكلم إيقاع المخاطب في الشك، وهو بين واضح من شرح المؤلف لمثاليهما.

(2) من الآية 89 من سورة المائدة.

(3) من الآية 61 من سورة النور؛ والتلاوة في الكتاب الكريم: (ليس على الأعمى حرج، ولا على الأعرج حرج، ولا على المريض حرج، ولا على أنفسكم أن تأكلوا).

(4) من الآية 113 من سورة المؤمنين.

(5) من الآية 14 من سورة سبأ.

وبقي عليه من المعاني التي ترد لها «أو» ثلاثة معان، الأول أن «أو» تأتي للدلالة على التقسيم؛ ومنه قول

ص ـــ و «أم» لطلب التّعيين بعد همزةٍ داخلةٍ على أحد المستويين.

ش ـــ تقول : «أزيدٌ عندك أم عمرٌو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده، ولكنك شككْتَ في عينه، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، لا بـــ «نعم» ولا بـــ «لا» وتسمى «أم» هذه معادلة، لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللّذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلت «أم» على الآخر، ووسّطْتَ بينهما ما لا تشك فيه ـــ وهو قولك «عندك» ؟ ـــ وتسمى أيضاً متّصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر[1].

النحاة: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ومنه قول الشاعر:

وقالوا: لنا ثِنتانِ لا بدّ منهما ... صدور رِماحٍ أشرعَتْ أو سلاسلُ

ومنه قوله تعالى (إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد) وقوله سبحانه: (أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها، أو آذان يسمعون بها).

والثاني: قال قوم: تكون «أو» للإضراب نحو قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون).

والثالث: قد تأتي «أو» بمعنى الواو، كقول جرير:

جاء الخلافةَ أو كانتْ له قَدَراً ... كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

واعلم أن التخيير والإباحة لا يقعان إلا بعد عبارة الطلب بالم عنى الذي بيناه، وأن الشك والإبهام يقعان بعد الكلام الخبري، واختلف فيما عدا هذه المعاني الأربع، فقيل: لا تقع إلا بعد الخبر وهو الصحيح، وقيل: تقع بعد الطلب أيضاً.

(1) اشتهر عند كثير من العلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم، وذلك لأن التسوية التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً؛ والعطف في هذه الحالة مما اختصت به الواو، وتشارك الواو في ذلك «أم» لأن وضعها على ألا يستغنى فيها بما قبلها عما بعدها ولا عكسه.

ص ـــ وللرّدّ عن الخطإ في الحك م «لا» بعد إيجابٍ، و «لكن »،
و «بل» بعد نفيٍ، ولصرف الحكم إلى ما بعدها «بل» بعد إيجابٍ.

ش ـــ حاصل هذا الموضع أن بين «لا» و «لكن » ، و «بل »
اشتراكاً وافتراقاً.

فأما اشتركها فمن وجهين، أحدهما : أنها عاطفة، والثاني : أنها تفيد ردّ
السّامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً، أحدهما : أنّ «لا» تكون لقصر القلب
وقصر الإفراد [1]، و «بل »، و «لكن » إنما يكونان لقصر القلب

لكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العلماء ليس على إطلاقه، بل في الكلام تفصي ل، وحاصله أنك إن جئت بعد سواء بالهمزة لم يجز أن تعطف إلا بأم كما في قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ومما نحب أن ننبهك إليه ههنا أن «سواء» خبر مقدم، والمصدر المنسبك بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس.

وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى التسوية، وجاز العطف بأو على معنى المجازاة، تقول: «سواء على قمت أو قعدت » ومعناه: إن قمت أو قعدت فالأمران عندي سواء، وعليه قرأ ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم) بدون همزة وبالعطف بأو؛ وعليه يكون سواء خبر مبتدأ محذوف، كما هو واضح في تقدير الكلام.

(1) اعلم أولاً أنك إذا قلت «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة على نفي شيء من الأوصاف عنه، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه، فإذا قلت : «إنما محمد عالم، أو قلت: «ما هو إلا عالم» دلت هذه العبارة على شيئين:

الأول: ثبوت العلم لمحمد.

والثاني: انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مثار جدل بينك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي

فقط، تقول: «جاءني زيدٌ لا عمرٌو » ردّاً على من اعتقد أن «عمرا » جاء دون «زيد » أو أنهما جاءاك معاً، وتقول : «ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو »، أو «بل عمرو » ردّاً على من اعتقد العكس، والثاني : أن «لا» إنما يُعطف بها بعد الإثبات، و «بل» يُعطف بها بعد النفي، و «لكن » إنما يُعطف بها بعد النفي، ويكون معناها كما ذكرنا، ويُعطف ببل بعد الإثبات [1]، ومعناها

يسمى قصراً.

ثم اعلم ثانياً أن المخا طب الذي يلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لضد الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل؛ فإذا قلت في هذه الحال «إنما محمد عالم» كنت قد قلبت عليه اعتقاده، فلهذا يسمى قصر قلب، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين؛ كأن يعتقد أن خالداً شاعر وناثر، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر؛ فتقول «إنما خالد شاعر» فهذا يسمى قصر إفراد، لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة و لكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها، كأن يكون متردداً في أن تكون هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر؛ فإذا قلت حينئذ «إنما خالد كاتب» كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه، وهذا يسمى قصر التعيين.

فالقصر على ثلاثة أنواع؛ قصر قلب، وقصر إفراد وقصر تعيين، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب؛ فإن كان المخاطب يعتقد

(1) في كل نسخ الأصل «ويعطف بها بعد الإثبات» فيعود الضمير إلى «لكن» لأنها أقرب شيء مذكور في الكلام وهو خطأ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن «لكن» يعطف بها بعد النفي وحده.

حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصيير ه كالمسكوت عنه، من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء، وذلك كقولك: «جاءني زيدٌ بل عمرٌو».

وقد تضمن سكوتي عن «إمّا» أنها غير عاطفةٍ، وهو الحقّ، وبه قال الفارسيّ، وقال الجرجاني: عدّها في حروف العطف سهوٌ ظاهر[1].

***

ص ـــ والبدل، وهو : تابعٌ، مقصودٌ بالحكم، بلا وا سطةٍ، وهو ستّةٌ : بدل كل، نحو : (مفازاً حدائق) وبعضٍ، نحو : (من استطاع)، واشتمال، نحو: (قتالٍ فيه) وإضراب، وغلطٍ، ونسيانٍ، نحو : «تصدَّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ » بحسب قصد الأوّل والثّاني، أو الثّاني وسبق اللّسان، أو الأوّل وتبيّن الخطأ.

ش ـــ الباب الخامس من أبواب التوابع: البدل.

---

(1) خاتمة ـــ كما يجوز عطف الاسم على الاسم يجوز عطف الفعل على الفعل، سواء أكانت صيغة المعطوف والمعطوف عليه واحدة ـــ بأن كان كل منهما ماضياً نحو قوله تعالى (فحشر فنادى فقال) أو كان كل منهما مضارعاً نحو قوله جل شأنه (لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه) ـــ أم اختلفت صيغة المعطوف والمعطوف عليه ـــ بأن كان المعطوف ماضياً والمعطوف عليه مضارعاً كقوله تعالى (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) أو بالعكس فكان المعطوف مضارعاً والمعطوف عليه ماضياً كقوله تع الى: (تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً) وأما فعل الأمر فعطف مثله عليه من باب عطف الجمل؛ لأن في فعل الأمر ضميراً مستتراً وجوباً.

ويجوز أيضاً عطف الفعل على اسم يشبه الفعل؛ نحو قوله تعالى (فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً) ويجوز عكس ذلك، وهو عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل، وجعل ابن مالك من هذا النوع قوله تعالى : (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) وليس ذلك بمتعين؛ فلا يصلح دليلاً، ولكنه يصلح مثالاً، لأن المثال يكفي فيه الاحتمال، وإنما كان ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون «مخرج» معطوفاً على (فالق الإصباح) قبله.

وهو في اللغة: العوض، قال الله تعالى : (عسى ربّنا أن يبدلنا خيراً منها)[1]، وفي الاصطلاح: «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة » فقولي : «تابع » جنس يشمل جميع التوابع، وقولي : «مقصود بالحكم » مخرج للنعت، والتأكيد، وعطف البيان؛ فإنها مكمِّلة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنّها هي المقصودة بالحكم، و «بلا واسطة» مخرجٌ لعطف النّسق، كـ «جاء زيدٌ وعمرٌو » فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم، ولكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه ستّة[2]:

أحدها: بدل كلّ من كلّ، وهو عبارة عما الثاني فيه عين الأوّل، كقولك : «جاءني محمّدٌ أبو عبد الله»، وقوله تعالى: (مفازاً حدائق)[3].

وإنما لم أقل : «بدل الكل من الكل » حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل، وقد استعمله الزجاجيّ في جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقةً للناس[4].

---

(1) من الآية 32 من سورة ن.

(2) زاد بعضهم بدل الكل من البعض، عكس النوع الأول، ومثل له بقولك «لقيته غدوة يوم الجمعة» بتنوين غدوة، واستشهدوا له بقول الشاعر:

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطّلحاتِ

وزعم السيوطي أن منه قوله تعالى : (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن) لأن الجنة مفرد وجنات عدن جمع.

(3) من الآيتين 31، 32 من سورة النبأ (عم يتساءلون).

(4) قد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا وذلك في كلامه على التوكيد بكل ونبهنا عليه هناك.

والثاني: بدل بعضٍ من كل [1]، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول
كقولك : «أكلتُ الرّغيف ثلثه »، وكقوله تعالى : (ولله على النّاس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً)[2]، فمن استطاع: بدلٌ من الناس، هذا هو المشهور؛
وقيل: فاعلٌ بالحج، أي: ولله على الناس أن يحجّ مستطيعهم.

وقال الكسائي: إنها شرطية مبتدأ، والجواب محذوف، أي : من استطاع فليحجّ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام؛ والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحجّ، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول.

وإنما لم أقل «البعض» ــ بالألف واللام ــ لما قدّمتُ في كلّ.

والثالث : بدل الاشتمال، وضابطه : أن يكون بين الأول الثاني ملابسة بغير الجزئية، كقولك : «أعجبني زيدٌ علمه » وقوله تعالى : (يسألونك

(1) إن قلت: هل يجب في بدل بعض من كل أن يضاف البدل إلى ضمير يعود إلى المبدل منه ليكون رابطاً للبدل بالمبدل منه؟

فالجواب عن ذلك أن أكثر النحويين ذهبوا إلى أنه لا بد في هذا النوع من البدل أن يضاف إلى ضمير المبدل منه، فإن لم يكن في الكلام ضمير قدر الضمير، فمثاله ما ذكر معه الضمير قوله تعالى: (قم الليل إلا قليلاً نصفه) ومثال ما لم يذكر معه الضمير قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فمن استطاع: بدل من الناس، ولا ضمير معه في اللفظ، وتقديره : من استطاع منهم، واختلفت كلمة ابن مالك، فذكر في التسهيل أنه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالألف واللام، وقال في شرح الكافية : الصحيح أنه لا يشترط، لكن وجوده أكثر من عدمه.

(2) من الآية 98 من سورة آل عمران.

عن الشّهر الحرام قتالٍ فيه)[1].

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين، نحو [قوله تعالى]: (مفازاً حدائق)، ومعرفتين مثل الناس ومَنْ، ومختلفتين مث ل الشهر وقتال.

والرابع والخامس والسادس[2]: بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النّسيان، كقولك: «تصدّقْتُ بدرهم دينارٍ » فهذا المثال محتملٌ لأن تكون قد أخبرتَ بأنك تصدقت بدرهم، ثم عنّ لك أن تخبر بأنك تصدّقْتَ بدينار، وهذا بدل الإضراب؛ ولأن تكون قد أردتَ الإخبار ب التصدّق بالدينار فسبق لسانك إلى الدّرهم، وهذا بدل الغلط، ولأن تكون قد أردتَ الإخبار بالتصدّق بالدرهم، فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد، وهذا بدل النّسيان.

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنّسيان،

---

(1) من الآية 217 من سورة البقرة.

(2) اختلف النحاة في جواز بدل الغلط، فذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى أن ه جائز في النثر والنظم، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز في الشعر، وعكس بعضهم فأجازه في النثر دون الشعر زاعماً أن الشعر يقال عن روية وتفكير، وما كان كذلك لا يسو غ فيه الغلط، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز مطلقاً، لا في النثر ولا في الشعر، وزعم أنه بحث عن مثال له من كلام ا لعرب فلم يجد، وأنه طالب من لقيه ممن يثبته بمثال، فلم يأت بشيء، فاستقر عنده أنه لا يجوز، لكن قال ابن السيد: إنه وجد له المثال المنشود، وذلك قول ذي الرمة:

لمياءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي للّثات وفي أنيابها شَنَبُ

والحوة ــ بوزن القوة ــ السواد، واللع س ــ بالتحريك ــ السواد المشرب حمرة والشنب : طيب ريح الفم، وهذا البيت يحتمل التأويل فلا يصلح دليلاً.

وقد بيّنّاه، ويوضّحه أيضاً أنّ الغلط في اللسان، والنسيان في الجنان[1].

***

ص ــ بابٌ : العدد من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يؤنّث مع المذكّر ويذكّر مع المؤنّث دائماً، نحو : (سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيّامٍ)، وكذلك العشرة إنْ لم تُركّب، وما دون الثّلاثة وفاعلٌ كثالثٍ ورابعٍ على القياس دائماً، ويُفرَد فاعلٌ، أو يضاف لما اشتقّ منه، أو لما دونه، أو ينصب ما دونه.

ش ــ اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري دائماً على القياس في التذكير والتأنيث، فيذكَّر مع المذكَّر، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد، والاثنان، وما كان على صيغة فاعل؛ تقول في المذكَّر: واحد، واثنان، وثانٍ، وثالث، ورابع ــ ــ إلى عاشر، وفي المؤنث : واحدة، واثنتان، وثانية، وثالثة، ورابعة ــ إلى عاشرة.

والثاني: ما يجري على عكس القياس [2] دائماً، فيؤنث مع المذكَّر، ويذكَّر مع المؤنث، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما؛ تقول : «ثلاثة رجالٍ » و «ثلاث نسوة »، قال تعالى: (سخّرها عليهم سبع ليالٍ وثمانية أيّامٍ حسوماً)[3].

والثالث: ماله حالتان، وهو «العشرة » فإن استعملت مركَّبة جرت على

---

(1) الجنان ــ بفتح الجيم بزنة السحاب ــ القلب، وهو موضع التفكير فيما ظن العرب.

(2) ذكر ابن مالك أن السر في حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر أن «ثلاثة» و «أربعة» وأخواتهما من أسماء الجماعات مثل زمرة وفرقة وأمة، فالأصل فيها أن تكون بالتاء، فوقعت أولاً على المذكر بالتاء لتقدم رتبته، فلما أريد إيقاعها على المؤنث لم يكن بد من الفرق، فحذفت التاء.

(3) من الآية 7 من سورة الحاقة.

القياس؛ تقول: «ثلاثة عشر عبداً» بالتذكير، و «ثلاث عشرةً أمةً » بالتأنيث

وإن استعملت غير مركبة جرتْ على خلاف القياس، تقول : «عشرة رجال » بالتأنيث، و «عشرة إماء» بالتذكير[1].

واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعلٍ أربع حالات:

إحداها : الإفراد، تقول : ثانٍ، ثالثٌ، رابعٌ، خامسٌ، ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مشتقٌّ منه؛ فتقول :«ثاني اثنين، وثالث ثلاثةٍ، ورابع أربعةٍ، ومعناه واحد من اثنين، وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة؛ قال الله تعالى: (إذ أخرجه الّذين كفروا ثاني اثنين)[2]، وقال الله تعالى : (لقد كفر الّذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثةٍ)[3].

الثالثة : أن يضاف إلى ما دونه، كقولك : «ثالث اثنين، ورابع ثلاثةٍ، وخامس أربعةٍ» ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثةً، وجاعل الثلاثة بنفسه أربعةً، قال الله تعالى : (ما يكون من نجوى ثلاثةٍ إلاّ هو رابعهم، ولا خمسةٍ إلاّ هو سادسهم)[4].

الرابعة: أن ينصب ما دونه؛ فتقول : «رابعُ ثلاثةً » بتنوين رابع، ونصب ثلاثة، كما تقول: «جاعل الثلاثة أربعةً » ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه، خلافاً للأخفش وثعلب.

---

(1) فإن قلت: فقد قال الله تعالى «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» فجاء بالعدد خالياً من التاء، مع أن المعدود مذكر، وهو الأمثال، لأنها جمع مثل، وإذا كان المعدود جمعاً نظر إلى مفرده، ومقتضى ما أصلتم من القواعد أن يقال: عشرة أمثالها:

فالجواب عن ذلك: أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهمت، بل المعدود هو الحسنات، والأمثال صفة لها. وكأنه قيل: فله عشر حسنات أمثالها. فاستقامت القاعدة التي أصلها النحاة، فأنت خبير بأنه لا (.....)

(2) من الآية 40 من سورة التوبة.

(3) من الآية 73 من سورة المائدة.

(4) من الآية 8 من سورة المجادلة.

ص ــ بابٌ: موانع صرف الاسم تسعةٌ، يجمعها.

وزن المركّب عُجمةٌ تعريفها عدلٌ ووصف الجمع زِدْ تأنيثاً

كأحمد، وأحمر، وبعلبكَّ، وإبراهيم، وعمر، وأُخَرَ، وأُحادَ، وموحَدَ إلى الأربعة، ومساجد، ودنانير، و سلمان، وسكران، وفاطمة، وطلحة، وزينب، وسلمى، وصحراء.

فألف التأنيث والجمع الذّي لا نظير له في الآحاد كلٌّ منهما يستأثر بالمنع، والبواقي لا بدّ من مجامعة كلّ علّةٍ منهنّ للصّفة أو العلميّة.

وتتعيّن العلميّة مع: التّركب، والتّأنيث، والعجمة.

وشرط العجمة علميّةٌ في العجميّة، وزيادةٌ على الثّلاثة، والصّفة : أصالتها، وعدم قبولها التّاء؛ فعريانٌ، وأرملٌ، وصفوانٌ، وأرنبٌ ــ بمعنى قاسٍ، وذليل ــ منصرفةٌ.

ويجوز في نحو «هند » وجهان، بخلاف زينب وسقر وبلخ؛ وكعمر عند تميمٍ باب حَذَامٍ، إنْ لم يُختم براءٍ كسفارٍ، وأمسِ لمعيّنٍ إنْ كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيهما؛ وسحر عند الجميع إنْ كان ظرفاً معيّناً.

ش ــ الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصّرف؛ وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذ وجد فيه علّتان من علل تسع[1]، أو واحدة منها تقوم مقامهما.

---

(1) المراد أن يكون فيه علتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى، فإن وجدت علتان ــ أو أكثر ــ ترجعان كلتاهما إلى اللفظ لم يمنعاه من الصرف، وذلك نحو «أذربيجان» فإن فيه التأنيث وزيادة الألف والنون والتركيب والعجمة.

وأريد أن أوضح لك أمر الممنوع من الصرف في إيجاز:

أنت تعرف أن الاسم إذا أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله يبنى؛ لأن هذه المشابهة تعطيه حكم الحرف المشبه به وهو البناء، واعلم الآن أن الفعل يشتمل على علتين فرعيتين عن الاسم، وإحداهما

وقد جمع العلل التسع في بيت واحد مَنْ قال:

اجْمَعْ، وزِنْ، عادلاً، أَنِّثْ، بمعرفةٍ
ركِّبْ، وزِدْ عُجمَةً، فالوصف قد كَمُلا

وهذا البيت أحسن من البيت الذي أثبتُّه في المقدمة، وهو لابن النحاس، وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول:

العلة الأولى: وزن الفعل، وحقيقته. أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مساوٍ له في وزنه؛ فالأول كؤن تسمى رجلاً «قتَّل» بالتشديد، أو «ضُرِبَ» أو نحوه من أبنية ما لم يُسمَّ فاعله، أو «انطلق» ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل؛ فإن هذه الأوزان كله ا خاصة بالفعل، والثاني مثل : «أحمد» و «يزيد» و «يشكر» و «تَغْلِبَ» و «نَرْجَسَ» علماً.

العلة الثانية: التركيب، وليس المراد به تركيب الإضافة كامرئ القيس؛ لأن الإضافة تقتضي الانجرار بالكسرة، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة

راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه، أما التي ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر، وعند كوفيين دلالته على معنى مركب من الحدث والزمان في حين أن المصدر دال على الحدث وحده والمركب فرع ما لا تركيب فيه، وأما العلة الراجعة إلى المعنى في الفعل فهي افتقاره إلى الاسم؛ لأنه دال على الحدث، وكل حدث لا بد له من فاعل؛ ولا يكون الفاعل إلا اسماً؛ وأنت تعلم أن من أحكام الفعل أنه لا يجر ولا ينون؛ فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان وكانت إحدى هاتين العلتين رجع إلى اللفظ كالتركيب والأخرى ترجع إلى المعنى كالعلمية كان هذا الاسم قد أشبه الفعل في وجود علتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى ترجع الى المعنى؛ وقد علمت أن العرب قد جروا في أساليب كلامهم على أن يعطوا المشبه حكم لامشبه به؛ ومقتضى هذا أن نمنع الاسم صاحب العلتين من الجر ومن التنوين، وهذا هو المنع من الصرف.

ولا تركيب الإسناد كشاب قرناها وتأبّط شرّاً، فإنه من باب المحكيّ، ولا التركيب المزجيّ المختوم بوَيْهِ مثل سيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ، لأنه من باب المبني والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب، وإنما المراد التركيب المزجيّ الذي لم يختم بوَيْه، كبعلبَكَّ وحضرموت ومعديكرِبَ.

العلة الثالثة: العُجمة، وهي : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية، كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب.

وجميع أسماء الأنبياء أعجميَّةٌ إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم، وصالح، وشعيب، وهود[1]، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين!

ويشترط لاعتبار العجمة أمران؛ أحدهما: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم كما مثلنا؛ فلو كانت عندهم اسم جنسٍ ثم جعلناها علماً وجب صرفها، وذلك بأن تسمى رجلاً بلجام، أو ديباج.

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف؛ فلهذا انصرف نوحٌ ولوط، قال الله تعالى : (إلاّ آلَ لوطٍ نجّيناهم)[2] وقال الله تعالى : (إنّا أرسلنا نوحاً إلى قومه)[3]، ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريف، والمراد به تعريف العلمية؛ لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب؛ لأنها مبنيات كلها، وهذا باب إعراب، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف

---

(1) وبقي اثنان على الراجح ــ وهما نوح؛ ولوط ــ وقد اعتبرهما المؤلف أعجميين بدليل ما بعده، وهو رأي فيهما.

(2) من الآية 34 من سور القمر.

(3) من الآية 1 من سورة نوح.

ثم دخلته الأداة أو أضيف انجرَّ بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرّ بالفتحة، وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريف العلمية.

العلة الخامسة: العَدْل، وهو: تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي.

وهو على ضربين: واقع في المعارف، وواقع في الصفات.

فالواقع في المعارف يأتي على وزنين، أحدهما : فُعَلُ، وذلك في المذكر، وعَدْله عن فاعل كعُمَر، وزُفَر، وزُحَل، وجُمَح [1]، والثاني : فَعَالِ، وذلك في المؤنث، وعَدْله عن فاعلة، نحو : حَذَام وقَطام ورَقاشِ [2]، وذلك في لغة تميم خاصّةً، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر، قال الشاعر:

142 ــ أتاركةٌ تدلُّلها قَطامِ؟ رضينا بالتّحيّة والسّلامِ

---

(1) وكذلك: مضر، وجشم، وهبل، وقزح، ودلف، وقثم، وأدد، وثعل.

(2) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهد الثالث قول جذيمة الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش ــ وقد زوجها ثم أنكر عليها ــ في قصة طويلة:

خَبِّريني رقاشِ لا تَكْذِبيني أبِحُرٍّ زَنَيْتِ أم بِهَجيـــنِ؟

أم بعَبْدٍ فأنتِ أهلٌ لِعَبْدِ أم بِدُونٍ فأنتِ أهلٌ لِدُونِ؟

142 ــ هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنابغة الذبياني، يمدح فيها عمرو بن هند، وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه المنذر.

اللغة: «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدللها» التدلل هو الدلال، وهو إظهار المرأة أنها تخالف وما بها مخالفة «قطام» اسم امرأة.

الإعراب: «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «تدللها» تدلل: مفعول به لتاركة، منصوب بالفتحة الظاهرة، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغني عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محل رفع

وقال الآخر:

1 ــ إذا قالتْ حَذَامِ فصدِّقوها فإنّ القول ما قالتْ حَذَامِ[1]

فإن كان آخره راء كسَفَارِ ــ اسم لماء، وحَضارِ ــ لكوكب، ووَبارِ ــ لقبيلة؛ فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر، ومنهم مَنْ لا يوافقهم، بل يلتـــزم الإعراب ومنع الصرف[2].

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً «أمسُ» الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدولٌ عن الأمس؛ فيقول: «مضى أمس بما فيه »، ويبنيه ع لى الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام؛ فيقول : «اعتكفْتُ أمسِ »، و «ما رأيتُهُ مُذْ أمسِ»، وبعضهم يُعرِبه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح[3].

وأما «سَحَرُ » فجميع العرب تمنعه من الصرف، بشرطين؛ أحدهما : أن

«رضينا» فعل ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضي «والسلام» معطوف بالواو على التحية، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «قطام» فإنه علم على زنة فعال ــ بفتح الفاء ــ فهو معدول عن قاطمة، وهو مكسور في حالة الرفع، فذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كان معرباً لارتفع لأنه في موضع الفاعل، والفاعل مرفوع ألبتة. فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكمنا ببنائه ليكون رفعه محلياً.

(1) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول هذا الكتاب (ص18)، وشرحناه هناك شرحاً وافياً، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه، واعلم أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك؛ فلا داعي لإعاد شيء من الكلام عليه.

(2) ارجع في بيان ذلك إلى (ص19).

(3) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص20) وما بعدها.

يكون ظرفاً، والثاني: أن يكون من يوم معيَّنٍ، كقولك : «جئتك يوم الجمعة سَحَر »
لأنه حينئذ معدولٌ عن السَّحَر، ما قدَّر التميميون «أمسِ » معدولاً عن الأمس،
فإن كان سَحَرَ غير يومٍ معينٍ انصرف، كقوله تعالى: (نجَّيناهم بِسَحَرٍ)[1].

والواقع في الصفات ضربان: واقع في العدد، وواقع في غيره.

فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فُعال، ومَفْعَلَ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما، تقول : أُحادَ ومَوْحَدَ، وثُناءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ ومَرْبَعَ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى: لا تتجاوز العرب الأربعة؛ فهذه الألفاظ الثماني ة معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة؛ لأن «أحاد » معناه واحد واحد، و «ثُناء » معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى : (أولي أجنحةٍ مَثنى وثُلاثَ ورُباع)[2]، فمثْنى وما بعده صفة لأجنحة، والمعنى والله أعلم : أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعةٍ أربعة، وأما قوله صلى الله عليه وسلم : «صلاة اللّيل مثنى مثنى »؛ فمثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادة التكرار؛ لأن ذلك حاصل بالأول.

والواقع في غير العدد «أُخَرُ » وذلك نحو قولك : «مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ لأَنها جمعُ الأخرى، وأُخرى أنثى آخَرَ، ألا ترى أنك تقول : «جاءني رجل آخر، وامرأةٌ أُخرى » والقاعدة أن كل فُعلى مؤنثة أفعل لا تُستَعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة، كالكُبرى، والصُّغرى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى : (إنّها لإحدى الكبر)[3]، ولا يجوز أن تقول

---

(1) من الآية 34 من سورة القمر.

(2) من الآية 1 من سورة فاطر.

(3) من الآية 35 من سورة المدثر.

«صُغرَى» ولا «كُبرَى» ولا «كُبَرَ » ولا «صُغَ رَ» ولهذا لَحَّنوا العروضيين في قولهم: فاصلة كُبرى، وفاصلة صُغرى، ولَحّنوا أبا نواس في قوله:

143 ــ كأنّ صُغْرى وكُبْرى مِنْ فقاقعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذّهَبِ

---

143 ــ هذا البيت من كلمة لأبي نواس ــ بضم النون، وفتح الواو مخففة ــ واسمه الحسن بن هاني، الحكمي، الدمشقي يصف فيه الخمر، وقبله قوله:

ساعٍ بكاسٍ إلى ناشٍ من الطَّرَبِ كِلاهما عَجَبٌ في منظَرٍ عَجَبِ

قامَتْ تُريني وأمْرُ اللّيل مُجتمِعٌ صُبحاً تولّدَ بين الماء واللّهَبِ

اللغة: «فقاقعها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين : الأولى «فواقعها» وهي علي هذه الرواية جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت الخمر بالماء، ويروى «فقاقعها» وهي جمع فقاعة ــ بضم فتشديد ــ ومعناه ما ذكرناه في الرواية الأولى، والموجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية «حصباء» هي صغار الحصى.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» معطوف عليه «من» حرف جر «فقاقعها» فقاقع: مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة، وحصباء مضاف و «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن «من الذهب» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض.

التمثيل به: في قوله «صغرى وكبرى» فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل واحدة من هاتين الكلمتين أفعل تفضيل، وبنوا ع لى ذلك تخطئة أبي نواس، لأن من حق أفعل التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقول : كأن أصغر وأكبر من فقاقعها ــ إلخ، أو يقول: كأن الكبرى والصغرى ــ إلخ.

فكان القياس أن يقال «الأخَرُ» ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا :
«أُخَرُ» كما عدل التميميون الأمسَ عن الأمس، وكما عدل جميع العرب سَحَر عن السَّحَر، قال الله تعالى: (فعدَّةٌ من أيّامٍ أُخَرَ)(1).

العلة السادسة: الوصف، كأحمر، وأفضل، وسكران، وغضبان.

ويشترط لاعتباره أمران، أحدهما: الأصالة، فلو كانت الكلمة في الأصل اسماً ثم طرأتْ لها الوصفيّة لم يُعتدَّ بها، وذلك كما إذا أخرجت «صفواناً، وأرنباً» عن معناهما الأصلي ـــ وهو الحجر الأملس، والحيوان المعروف ـــ واستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت : هذا قلبٌ صفوانٌ، وهذا رجلٌ أرنبٌ، فإنك تصرفهما، لعروض الوصفية فيهما، الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث، فلهذا ت قول : مررتُ برجل عُريانٍ، ورجل أرملٍ (2) بالصرف، لقولهم في المؤنثة عُريانة، وأرملة .
بخلاف «سكران» و «أحمر» فإن مؤنثهما سَكْرَى وحمراء، بغير التاء.

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى الصفة المشبهة : أي كأن الفقاعة الصغيرة والفقاعة الكبيرة من فقاقع هذه الخمر ـــ إلخ، والصفة المشبهة تطابق ما تجري عليه، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعله الشاعر؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس المطرد، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين : فاصلة كبرى، وفاصلة صغرى؛ فهم يريدون الفاصلة الكبيرة والصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر.

(1) من كل من الآيتين 184 و 185 من سورة البقرة.

(2) من مجيء الأرمل وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز:

هذي الأرامل قد قضّيْتَ حاجتها ... فمن لحاجة هذا الأرمل الذَّكَرِ؟

العلة السابعة: الجمع، وشرطه أن يكون على صيغةٍ لا يكون عليها الآحاد . وهو نوعان: مفاعل، كمساجد ودراهم، ومفاعيل، كمصابيح وطواويس.

العلة الثامنة: الزيادة . والمراد بها الألف والنون الزائدتان، نحو : سكران، وعُثمان.

العلة التاسعة: التأنيث. وهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف كحُبْلى وصحراء، وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة، وتأنيث بالمعنى كزينب وسُعاد.

وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقاً من غير شرط كما سيأتي . وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي . وتأثير الثالث كتأثير الثاني، ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور، وهي: إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُعاد وزينب، وإما تحرُّك الوسط كبقر ولظى، وإما العجمة كماه وجور وحمص وبلخ، والثاني فيما عدا ذلك كهنْدَ ودَعْد وجُمْلَ، فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

144 ــ لَمْ تتلَفَّعْ بفَضْل مِئزَرِها دَعَدٌ، و لم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فهذه جميع العلل وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر.

---

144 ــ هذا البيت من شواهد سيبويه (ج2 ص22) وقد نسبه الأعلم إلى جرير ابن عطية، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات، وقد استشهد به المؤلف في كتابه شذور الذهب (رقم 238).

اللغة: «تتلفع» تتقنع، ويقال: التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد «العلب» بضم ففتح ــ جمع علبة، وهي ــ بضم فسكون ــ وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية، رقيقة العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تتغذى غذاءهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتلفع» فعل مضارع مجزوم بلم «بفضل» جار ومجرور متعلق بتتلفع، وفضل مضاف ومئزر من «مئزرها» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ومئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه «دعد» فاعل تتلفع «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة «تسق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها «دعد» نائب فاعل تسق «في العلب» جار ومجرور متعلق بنسق.

الشاهد فيه: قوله «دعد» في المرتين؛ فإن هذا علم مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى، وغير منون في الجملة الثانية، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً، وكان مع ذلك ساكن الوسط، ولم يكن أعجمياً. جاز فيه الصرف وعدمه.

ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده . ولا يحتاج إلى انضمام علّة أخرى . وهو شيئان : الجمع، وألفا التأنيث[1].

والثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية وهو ثلاثة أشياء : التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعجمة، نحو : «فاطمة، وزينب، ومعديكرب، وإبراهيم ». ومن ثمّ انصرف صِنْجة وإن كان مؤنثاً أعجمياً، وصولجان، وإن كان أعجميّاً ذا زيادة، ومُسْلمة وإن كان مؤنثاً وصفاً، لانتفاء العلمية فيهن.

---

(1) أما أن هذا النوع قد اكتفى فيه بعلة واحدة فلأن هذه العلة الواحدة قامت مقام العلتين، وذلك بسبب أن لهذه العلة الفرعية جهتين : جهة راجعة إلى المعنى، وهي عدم النظير فيهما، وجهة راجعة إلى اللفظ، وهي كونه جمعاً والجمع فرع المفرد، أو كونه مؤنثاً والمؤنث فرع المذكر.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين : العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثة أيضاً: العدل، والوزن، والزيادة، مثال تأثيرها مع العلمية «عُمَرُ، وأحمد، وسلمان» ومثال تأثيرها مع الصفة «ثُلاث، وأحمَر، وسكران».

***

ص ــ بابٌ : التّعجّب له صيغتان : ما أفعل زيداً، وإعرابه : «ما» مبتدأ بمعنى شيء عظيمٍ، و «أفعل» فعلٌ ماض فاعله ضمير «ما» و «زيداً» مفعولٌ به، والجملة خبر «ما» وأفْعِلْ به، وهو بمعنى ما أفعَلَهُ وأصله، أفعَلَ أي صار ذا كذا، كأغَد البغير، أي : صار ذا غُدّةٍ، فغُيِّر اللّفظ، وزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللّفظ، فمن ثَمَّ لزمت هنا، بخلافها في فاعلِ كفى.

وإنما يُبنى فعلا التّعجّب واسم التّفضيل من فعل؛ ثلاثي، مثبَتٍ، متفاوت، تامّ، مبنيّ للفاعل، ليس اسم فاعله على أفعل.

ش ــ التعجب : تفعُّلٌ من العجب، وله ألفاظ كثيرة غير مبوَّب لها في النحو، كقوله تعالى : (كيف تكفرون بالله !)[1] وقوله عليه الصلاة والسلام : «سبحان الله ! إنّ المؤمن لا ينجُسُ حيّاً ولا مَيْتاً» وقولهم : لله درُّهُ فارساً ! وقول الشاعر:

145 ــ يا سيّداً ما أنتَ مِنْ سيّدٍ مُوَطّأَ الأكناف رَحْبَ الذّراعْ

---

(1) من الآية 28 من سورة البقرة.

145 ــ هذا هو البيت الثالث من المفضلية 92 للسفاح بن بكير اليربوعي، وصدره كما أنشده المؤلف إحدى روايتين، والأخرى * يا فارساً ما أنت فارس * وهو من شواهد المؤلف في شذور الذهب (رقم 121).

اللغة: «موطأ الأكناف» الأكناف: جمع كنف ــ على مثال سبب وأسباب، والكنف : هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنف فلان، إذا كنت تنـــزل في جواره وتستظل بظله، ويقال: فلان موطأ الأكناف،

فأما الصيغة الأولى فما: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

أحدهما: أنها نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لم فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

146 ــ عَجَبٌ لتلكَ قضيّةً، وإقامتي   فيكم على تلك القضيّة أعجب

إذا كان ممهدها، وكان يسهل النـــزول في حماه والاستجارة به «رحب الذراع» هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم استفهام مبتدأ «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسن الأعاريب لمثل هذه العبارة «من سيد» تمييز، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها «موطأ» نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار لفظه؛ فالكلمة على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، وموطأ مضاف و «الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس المنعوت الذي ينعت بالنعت السابق، ورحب مضاف و «الذراع» مضاف إليه.

الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب؛ لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوب له في علم النحو بعنوان التعجب.

وفي البيت شاهد آخر، وذلك في قوله «يا سيداً» وذلك أنه نكرة مقصودة، كما هو واضح؛ فكان حقه أن يبنيه على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة النكرة غير المقصودة، فنصبه منوناً.

146 ــ اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله؛ فمنهم من نسبه لزرافة الباهلي، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن الغوثبن طيئ ومنهم من نسبه لهنى بن أحمر الكناني ونسبه سيبويه لرجل من مذحج و لم يعينه؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (ج1 ص61) والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم146).

وإما لأنها في قوة الموصوفة، إذ المعنى شيء عظيم حَسَّن زيداً، كما قالوا في «شرٌّ أهَرَّ ذا ناب»: إن معناه شر عظيم أهرّ ذا ناب.

والثاني: أنها تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها : أن تكون نكرة تامّةً، كما قال سيبويه، والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها، والثالث : أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوفٌ، والمعنى شيء حسَّن زيداً عظيم، أو الذي حسَّن زيداً شيءٌ عظيم، وهذا قول الأخفش.

وأما «أفعل» فزعم الكوفيون أنه اسم، بدليل أنه يُصَغَّر، قالوا :

الإعراب: «عجب» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس عجب، وعليه إما أنه لا خبر لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو عجب خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمري عجب، فحذف المبتدأ «قضية» بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة، وإقامة: مبتدأ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق بإقامة أيضاً، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور محلا بعلى، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو إقامة.

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل إذ تدل على ما يدل عليه «عجب»؛ ففي هذا البيت قوله «عجب» نكرة ولدلالتها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها؛ فتكون «ما» التي في قولهم «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ؛ لدلالتها على معنى التعجب، فافهم هذا.

«ما أُحَيْسِنَهُ» و «ما أُمَيْلِحَهُ»[1]، وزعم البصريون أنه فعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح، لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: «ما أفقرني إلى عفو الله»، ولا يقال: «ما أفقري»

وأما التصغير فشاذٌّ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده، وأنه لا مصدر له، وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُبنَيانِ إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها وفي «أحسن» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما» وهو الذي دلّنا على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء.

و «زيداً» مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض، ومُشَبَّه بالمفعول به على القول بأنه اسم.

وأما الصيغة الثانية فأَفْعِلْ فِعْلٌ باتفاقٍ[2] لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجُّب

---

(1) من ذلك قول الشاعر:

يا ما أُمَيلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا ... من هؤُلَيّائكُنَّ الضّال والسّمر

والذي جرأ على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعل التفضيل كما قال المؤلف، وأفعل التفضيل مما لا غرابة في تصغيره لكونه اسماً.

(2) إذا قلت «أحسن بزيد» فإن أحسن من حيث المعنى فعل ماض، كما هو ظاهر من كلام المؤلف ولكن صورته صورة فعل الأمر، وهل يراعى لفظه في الإعراب فيقال: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وبحذف آخره إن كان حرف علة، أو يراعى معناه، فيقال: مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؟ اختلفت كلمة العلماء في هذا الموضوع، لكن الذي يترجح عندنا أن تعامله بالنظر إلى لفظه، فتقول: مبني على السكون، وتحذف آخره إن كان حرف علة، كما حذفه ذلك الذي يقول:

وأحْرِ إذا حالَتْ بأن أتحوَّلا

وهو خالٍ من الضمير، وأصل قولك : «أحسِنْ بزَيْدٍ » أحسَنَ زيدٌ : أي صار ذا حُسن، كما قالوا: أورق الشَّجَر، وأزهر البُستان، وأثرى فلانٌ، وأتْرَبَ زيدٌ، وأغَدَّ البعير [1]، بمعنى صار ذا ورق، وذا زهْر، وذا ثروة، وذا متربة ـــ أي فَقْر وفاقةٍ ـــ وذا غُدَّة [1]، فضُمِّن معنى التعجب، وحُوِّلَتْ صيغته إلى صيغة أفْعِلْ ـــ بكسر العين فصار: أحْسِنْ زيدٌ، فاستُقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ، فصار : أحسِنْ بزَيْدٍ، على صيغة امْرُرْ بزيدٍ، فهذه الباء تُشبه الباء في (كفى بالله شهيداً)[2] في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها[3] لازمة وتلك جائزة الحذف، قال سُحَيمُ:

147 ـــ عُمَيرَةَ وَدّعْ إنْ تجهَّزْتَ غازيا كفى الشّيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

---

(1) الغدة ـــ بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة ـــ طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول: أغد البعير فهو مغد، وأغد القوم: أي أصابت إبلهم الغدة.

(2) من الآيتين 87 و 116 من سورة النساء، ومن الآية 45 من سورة الرعد، ومن الآية 96 من سورة الإسراء، ومن الآية 25 من سورة الفتح.

(3) إنما يجب وقوع فاعل أفعل مجروراً بالباء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسماً مؤولاً من أن والمضارع أو من أن المشددة واسمها وخبرها، مثال الأول قول علي بن أبي طالب.

وقال أميرُ المسلمين تَقدَّموا وأحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ المُقَدما

ومثال الثاني قول الشريف الرضي:

أهْوِنْ عليَّ إذا امتلأتَ مِن الكَرَى أنّي أبيتُ بليلة الملسوعِ

147 ـــ هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم 736) والمؤلف في أوضحه (رقم 379).

اللغة: «عميرة» اسم امرأة «ودع» أمر من التوديع، وأراد اترك مواصلتها والتودد إليها «تجهزت غازياً» أراد أعددت العدة للغزو في سبيل الله، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس، ووقع في ديوان سحيم (ص16)

ولا يُبنى فعل التعجُّب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط:

أحدها: أن يكون فعلا، فلا يُبْنَيانِ من غير فعل، ولهذا خُطِّئ مَنْ بناه من الجِلْف، والحمار، فقال : ما أجْلَفَه، وما أحمَرَه، وشذّ قولهم : ما ألصَّه، وهو ألصّ مِنْ شِظاظ[1].

«إن تجهزت غاديا».

المعنى: اترك مواصلة الغواني والتودد إليهن إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الضلال، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك.

الإعراب: «عميرة» فمعول به تقدم على عامله وهو ودع، منصوب بالفتحة الظاهرة «ودع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تجهزت» تجهز: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع «غازياً» حال من الفاعل «كفى» فعل ماض «الشيب» فاعل كفى «والإسلام» معطوف عليه «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله «ناهياً» الآتي «ناهياً» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قوله «كفى الشيب» فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفى غير مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية 79 من سورة النساء: (كفى بالله شهيداً) فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفى بحيث لا يجوز حذفها، وهذا وجه مفارقة هذه الباء للباء في فاعل أفعل في التعجب في نحو قولك «أجمل بالمجتهد» فإن هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً.

(1) شظاظ ــ بزنة كتاب ــ اسم رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية فيقال : ألص من شظاظ، وأسرق من شظاظ (انظر مجمع الأمثال 1868 و 3745 ــ 3747 بتحقيقنا).

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً؛ فلا يُبنيان من نحو : «دَحْرَجَ، وانطَلَقَ، واستَخْرَجَ» وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه، بشرط حذف زوائده، وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل، نحو «أكرم، وأحسن، وأعطى».

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت، فلا يُبنيان من نحو «مات، وفَنِيَ » لأن حقيقتهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكون مبنيّاً للمفعول، فلا يبنيان من نحو «ضُرِبَ، وقُتِلَ».

الخامس: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل، فلا يُبنيان من نحو : «عَمِيَ، وعَرِجَ» وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو «سَوِدَ، وحَمِرَ » ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو «لَمِ ىَ ودَعِجَ » ونحوهما من أفعال الحِلي، التي الوصف منها على وزن أفعل، لأنهم قالوا من ذلك : «هو أعمى، وأعْرَجُ، وأسود، وأحمر، وألمى، وأدعج».

***

ص ــ بابٌ : الوقف في الأفصح على نحو «رحمةٍ » بالهاء، وعلى نحو «مسلماتٍ» بالتّاء.

ش ــ إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كانت ساكنة لم تتغير، نحو «قامَتْ » و «قعدَتْ » وإن كانت متحركة : فإمّا إن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء، أولا، فإن لم تكن كذلك فالأفصح ال وقف بإبدالها هاء، تقول : «هذه رَحْمَهْ » و «هذه شجرهْ » وبعضهم يقف بالتاء وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى : (إنّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين)[1]،

(1) من الآية 66 من سورة الأعراف.

و (وإنّ شجرة الزَّقُّوم)[1] بالتاء، وسُمع بعضهم يقول : يا أهل سورة البَقَرَتْ !
فقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آيتْ، وقال الشاعر:

148 ــ واللهُ أنجاكَ بكَفّيْ مَسْلَمَتْ مِنْ بعد ما وَبَعْدِ ما وَبَعْدِ مَتْ
كانَتْ نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعى أمَتْ

---

(1) من الآية 43 من سورة الدخان.

148 ــ هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة، أبي النجم، العجلي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم 554).

الإعراب: «الله» مبتدأ «أنجاك» أنجى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الله، وكاف المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكفى» جار ومجرور متعلق بأنجى، وك فى مضاف، و «مسلمت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف «من بعد» جار ومجرور متعلق بأنجى «ما» مصدرية «وبعدما» معطوف على سابقه «وبعدمت» كذلك «كانت» كان: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث «نفوس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، ونفوس مضاف و «القوم» مضاف إليه «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة، وعند مضاف و «الغلصمت» مضاف إليه، وما المصدرية مع كان ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه : أي من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة.

الشاهد فيه: قوله «مسلمت» وقوله «مت» وقوله «الغلصمت» وقوله «أمت» أما ا لأول فأصله مسلمة ــ بفتح الميم أوله ــ فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله الغلصمة وأمة، وقد نص ياقوت الحموي في معجم البلدان (مادة ظفار) على أن الموقف على هاء التأنيث بالتاء لغة حمير، وأما قوله «مت» فأصله «ما» فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء، تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحّ الوقف بالتاء، وبعضهم يقف بالهاء، وسُمع من كلامهم: «كيف الإخوة والأخَوَاهْ؟ » وقالوا : «دَفْنُ البَنَاهْ من المكْرُماهُ »

وقد نبَّهْتُ على الوقف على نحو: «رحمة» بالتاء، و «مسلمات » بالهاء بقولي بعدُ : «وقد يُعْكَسُ فيهنَّ».

***

ص ـــ وعلى نحو : «قاضٍ » رَفعاً وجَرًّا بالحذف، ونحو : «القاضي » فيهما بالإثبات.

ش ـــ إذا وقفْتُ على المنقوص ـــ وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها ـــ فإمّا أن يكون مُنوَّناً، أو لا.

فإن كان منوَّناً فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالحذف، تقول : هذا قاضْ، ومررتُ بقاضْ، ويجوز أن تقف عليه بالياء، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى : (ولكلّ قومٍ هادِي)[1] (وما لهم من دونه مِنْ والي)[2]، (وما لهم من الله من واقي)[3].

وإن كان غير مُنوّنٍ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات، كقولك : هذا القاضي ومررت بالقاضي، ويجوز الوقف عليه بالحذف، وبذلك وقف الجمهور على (المتعال) و (التلاق) في قوله تعالى : (وهو الكبير المُتَعالْ)[4] (لِيُنْذِرَ يومَ التَّلاقْ)[5]، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح.

***

---

(1) من الآية 7 من سورة الرعد.

(2) من الآية 11 من سورة الرعد.

(3) من الآية 24 من سورة الرعد.

(4) من الآية 9 من سورة الرعد.

(5) من الآية 15 من سورة (المؤمن).

ص ـــ وقد يُعكس فيهنَّ.

ش ـــ الضمير[1] راجعٌ إلى قلب تاء «رحمة» هاء، وإثبات تاء «مسلمات» وحذف ياء «قاض» وإثبات ياء «القاضي» أي: وقد يُوقَف على «رحمة» بالتاء، وعلى «مسلمات» بالهاء، وعلى «قاض» بالياء، وعلى «القاضي» بالحذف.

***

ص ـــ وليس في نصب قاضٍ والقاضي إلاّ الياء.

ش ـــ إذا كان المنقوص منصوباً وجب في الوقف إثبات يائه؛ فإن كان مُنوَّناً أبدل من تنوينه ألفٌ، كقوله تعالى: (ربَّنا إنّنا سمعنا مُنادياً)[2]، وإن كان غير مُنوَّن وقف على الياء كقوله تعالى: (كلاّ إذا بلغت التّراقي)[3].

***

ص ـــ ويُوقف على «إذا» ونحو: (لنسفعاً) و «رأيتُ زيداً» بالألف.

ش ـــ يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل:

إحداها: «إذا» هذا هو الصحيح، وجَزَمَ ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون، وبَنى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليس كما ذكر، ولا تختلف القُرَّاء في الوقف على نحو: (ولن تُفلحوا إذاً أبداً)[4] أنه بالألف.

---

(1) يريد الضمير في قوله «فيهن».

(2) من الآية 143 من سورة آل عمران.

(3) من الآية 26 من سورة القيامة.

(4) من الآية 20 من سورة الكهف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، كقوله تعالى : (لَنَسفَعاً)[1] (وليكوناً)[2] وقف الجميع عليهما بالألف، قال الشاعر:

149 ــ وإيّاكَ والمَيْتاتِ لا تقرَبَنّها ولا تعبد الشّيطانَ، والله فاعبُدا

أصله «اعبُدَنْ».

الثالثة: تنوين الاسم المنصوب، نحو : «رأيت زيداً » هذا وقف عليه العرب بالألف، إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو : «رأيتُ زيداً » بالحذف قال شاعرهم:

---

(1) من الآية 15 من سورة العلق.

(2) من الآية 32 من سورة يوسف.

149 ــ هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيأها لكي يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش أن يصل إليه، وأغرته بالما، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه (رقم 476).

الإعراب: «إياك» إيا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «لا» ناهية «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تعبد» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الشيطان» مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة «والله» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم «فاعبدا» الفاء زائدة، اعبدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أن ت، والنون المنقلبة ألفاً لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة؛ فلما أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً.

150 ــ ألا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حديثها

لقد تركَتْ قلبي بها هائماً دَنِفْ

***

---

150 ــ لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «حبذا» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلهما مركبة من «حب» الذي هو فعل ماض، و «ذا» الذي هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب؛ فقيل : هي الآن كلمتان، وقيل : هي كلمة واحدة، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا فمنهم من قال : هي فعل ماض تغليباً لصدرها، ومنهم من قال : هي اسم، تغليباً لعجزها، فأما الذين قالوا هي كلمتان فقد جعلوا «حبذا» فعلاً وفاعلاً والجملة خبر مقدم، والمرفوع بعدها مبتدأ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوها مبتدأ والاسم المرفوع بعدها خبراً، وكأنه قد قيل : الممدوح ــ أو المحبوب ــ غنم «هائماً» اسم فاعل فعله قولك : هام فلان على وجهه يهيم، إذا كان لا يدري أن يتوجه «دنف» صفة مشبهة من الدنف ــ بفتح الدال والنون جميعاً ــ وهو المرض، وفعله من باب فرح يفرح.

الإعراب: «ألا» حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب، إذ كان ما بعده من الكلا م مما يستدعي الاهتمام ولو ادعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حبذا» حب: فعل ماض دال على المدح، وذا: فاعل حب، والجملة في محل رفع خبر مقدم «غنم» مبتدأ مؤخر «وحسن» معطوف على غنم، وحسن مضاف وحديث من «حديثها» مضاف إليه، وحديث مضاف وضمير الغائبة العائد إلى غنم مضاف إليه «لقد» اللام موطئة للقسم قد : حرف تحقيق «تركت» ترك: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم «قلبي»: قلب: مفعول به لترك، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بقوله هائماً الآتي «هائماً» حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة «دنف» صفة لهائماً، أو حال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله «دنف» فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لسكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، على ما قررناه في الإعراب، ولكن الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لغة ربيعة، وليست لغة جمهرة العرب، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف.

ص ـــ كما يُكتَبْنَ.

ش ـــ لما ذكرتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في الخلط استطراداً؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصوَّر ألفاً على حسب الوقف، وعن الكوفيين أن نون التوكيد تُصوَّر نوناً، وعن الفراء أن «إذا» إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون؛ فرقاً بينها وبين «إذا» الشرطية والفُجائية، وقد تلخص [أن] في كتابة «إذا» ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقاً، والنون مطلقاً، والتفصيل.

***

ص ـــ وتُكتَبْ الألف بعد واو الجماعة كـــ «قالوا » دون الأصليّة كـــ «زيدٌ يدعو » وتُرسَم الألف ياءً إنْ تجاوزت الثّلاثة، كاستدعى والمُصطفى، أو كان أصلها الياء كرمى والفتى، وألفاً في غيره كقفا والعصا، وينكشف أمر ألف الفعل بالتّاء كرَمَيْتُ وعَفَوتُ، والاسم بالتّثنية كعَصَوَيْنَ وفتَيَيْنِ.

ش ـــ لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها :

إحداهما: أنهم فرقوا بين الواو في قولك : «زيدٌ يدعو » وبينها في قولك : «القوم لم يدعوا» فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة . وجرَّدوا الأصليّة من الألف قصداً للتفرقة بينهما.

الثانية: أن من الألفات المتطرفة ما يصوَّر ألفاً، ومنها ما يصوَّر ياء.

وضابط ذلك: أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف، أو كانت منقلبة عن ياء صُوِّرت ياء، مثال ذلك في النوع الأول «استدعى، والمصطفى » وفي النوع

الثاني «رمى، وهدى، والفتى، والهُدى» وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صُوِّرت ألفاً، وذلك نحو: «دعا، وعفا، والعَصا، والقفا».

ولما ذكرت ذلك احتجتُ إلى ذكر قانونٍ يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء.

فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصَلْته بتاء المتكلم أو المخاطب؛ فمهما ظهر فهو أصله؛ ألا ترى أنك تقول في «رمى، وهدى»: رَمَيتُ، وهَدَيتُ وفي «دعا، وعفا»: دعوتُ، وعفوتُ.

وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته، فمهما ظهر فيها فهو اصله، ألا ترى أنك تقول في «الفتى، والهدى»: الفتيان، والهُدَيَانِ؛ وفي «العصا، والقَفا»: العَصَوان، والقَفَوان، وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

وتثنية الأسماء تكشفها، وإنْ رَدَدْتُ إليكُ الفِعْل صادَفْتَ مَنْهَلا

وقال الحريري رحمه الله تعالى:

إذا الفعل يوماً غُمَّ عنكَ هجاؤه فألحِقْ به تاء الخطاب ولا تَقِفْ

فإنْ تَرَهُ بالياء يوماً كَتَبْتَهُ بياء، وإلاّ فهو يُكتَبُ بالألف

***

ص ـــ فصلٌ : همزة اسم بكسرٍ وضمّ، واسْتٍ، وابنٍ، وابنمٍ، وابنةٍ، وامرِئ، و امرأة، وتثنيتهنَّ، واثنين، واثنتين، والغلام، وايمُن الله ـــ في القسم ـــ بفتحها أو بكسرٍ في أيُمن ـــ همزة وصلٍ، أي تَثبُتُ ابتداءً وتُحذَف وَصلاً، وكذا همزة الماضي المُتجاوِز أربعة أحرفٍ

كاستخرج ، وأمره، ومصدره، وأمر الثّلاثيّ، كاقتل، واغْزُ، واغزي بضمِّهنَّ، واضرِبْ وامشوا واذهَبْ بكسر كالبواقي.

ش ـــ هذا الفصل في ذكر همزات الوصل ـــ وهي : التي تثبت في الابتداء وتُحذَف في الوصل ـــ والكلام فيها في فصلين:

الأول: في ضبط مواقعها؛ فنقول:

قد استقرَّ أن الكلمة إما اسم، أو فعل، أو حرف.

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي عشرة محفوظة : اسم، واست، وابن، وابنة، وابنُمٌ، وامرُؤ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وابنان، وابنتان، وابنمان، وامرآن، وامرأتان، قال الله تعالى: (فرجلٌ وامرأتانِ)[1].

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع؛ قال الله تعالى : (إنْ هي إلاّ أسماءٌ سَمَّيْتُموها)[2] (فقل تعالوا ندعُ أبناءنا وأبناءكم)[3].

النوع الثاني: أسماء هي مصادر؛ وهي مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق؛ والاقتداء[4] والسداسية: كالاستخراج.

وأما الفعل: فإن كان مضارعاً فهمزاته همزات قطعٍ، نحو : أعوذ بالله، وأستغفر الله، وأحمد الله، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزاته همزات قطعٍ، فالثلاثي نحو : «أخذ، وأكل » والرباعي نحو : «أخرج، وأعطى » وإن كان خماسياً أو سداسياً، فهمزاته همذات وصلٍ، نحو: «انطلق، واستخرج».

---

(1) من الآية 282 من سورة البقرة.

(2) من الآية 63 من سورة النجم.

(3) من الآية 61 من سورة آل عمران.

(4) في نسخة «الاقتدار» وكلتاهما صواب.

وأما الأمر: فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطعٍ، كقولك «يا زيد أكرِمْ عَمْراً» و «يا فلان أجِبْ فلاناً»[1].

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك «الغُلام، والفَرَس» وعن الخليل أنها همزة قطعٍ عُوملت في الدّرج معاملة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حذفت الهمزة من «خير» و «شرّ» في الحالتين للتخفيف، وبقية الحروف همزاتها همزات قطعٍ، نحو: «أم، وأو، وأنْ».

الفصل الثاني: في حركة همزة الوصل

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر، وبالضم في لغة ضعيفة، وهو «اسم» وقد أشرت إلى ذلك بقولي: «همزة اسم بكسر أو ضم» ومنها ما يحرك بالفتح خاصَّة، وهي همزة لام التعريف، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة، وهو «ايمُنُ» المستعمل في القَسَم في قولهم: «ايْمُنُ الله لأفعَلَنَّ» وهو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من اليُمْن، وهو البركة، لا جمع يمينٍ خلافاً للفَرَّاء، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي: «بفتحهما أو بكسر همزة ايمن» ومنها ما يحرك بالضم فقط، وهو أمر الثلاثي إذا انضمَّ ثالثُه ضمّاً متأصِّلاً نحو: «اقتُلْ، واكتُبْ، وادخُلْ» ودخل تحت قولنا «متأصلاً» نحو قولك للمرأة «اغزي يا هندُ» لأن أصله «اغزُوي» ـــ بضم الزاي وكسر الواو ـــ فأسكنت الواو للاستثقال، ثم حذفت، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء، وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزي، ومثَّلْتُ قبلها باغْزُ، لأنبه على أن الأصل «اغْزُوي» ـــ بالضم ـــ بدليل وجوده إذا لم توجد

---

(1) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

ياء المخاطبة، وخرج عنه نو قولك: «امشوا » فإنه يبتدأ بالكسر؛ لأنه أصله «امشِيُوا» بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الشين لتجانس الواو، ولتسلم من القلب ياء، ولهذا مَثَّلْتُ به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب؛ للتنبيه على أنهما من باب واحد، وإنما مَثَّلْتُ باذهب دفعاً لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل اكتُ بْ، وكسروا في مثل اضرِبْ فينبغي أن يفتحوا في مثل اذهَبْ، ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مُجانسة حركة الثالث، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ومنها ما يكسر لا غير ـــ وهو الباقي ـــ وذلك أصل الباب.

***

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّب المبا ني، مشيد المعاني، محكم الأحكام، مستوفي الأنواع والأقسام، تَقَرُّ به عين الودود، وتكمَد به نفس الجاهل الحسود:

إنْ يحسُدوني فإنِّي غير لائمهم	قبلي من النّاس أهل الفضل قد حُسِدوا
فدام لي ولهم ما بي وما بيهم	ومات أكثرنا غيظاً بــما يــجدُ
أنا الّذي يجدوني في صدورهم	لا أرتقي صَدَراً منها ولا أردُ[1]

(1) في قول الشاعر «يجدوني» من هذا البيت مقال؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون، وقد اتصلت به ياء المتكلم، والفعل إذا اتصلت به ياء المتكلم لزمت قبلها نون الوقاية؛ فكان ينبغي أن يقول «أنا الذي يجدونني» بنونين: إحداهما نون الرفع، وثانيتهما نون الوقاية، كما في قوله تعالى: (لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم) وكما في قوله سبحانه (أتعدانني أن أخرج) هذا هو الأصل.

وللعرب في مثل ذلك ثلاث لغات : إحداها: إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين اللتين تلوناهما، والثانية: إثباتهما وإدغامهما كما في قوله تعالى (أغير الله تأمروني أعبد) والثالثة: حذف إحداهما كما في البيت، والعلماء يختلفون في المحذوفة منهما : أهي نون الرفع أم نون الوقاية؟ ونحن نرجح أن المحذوفة نون الرفع، لأن

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً ! وعلى النفع به موقوفاً، وأن يكفينا شَرَّ الحُسَّاد، ولا يفضحنا يوم التَّنَاد ! بمنِّه وكر مه؛ إنه الكريم التواب، والرؤوف الرحيم الوهاب.

***

نون الوقاية أتي بها لغرض خاص، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخله، والمأتي به لغرض لا ينبغي أن يحذف، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة ــ من غير الاتصال بياء المتكلم ــ في نحو قول الشاعر:

أبيتُ أسري وتبيتي تَدْلُكي ... شَعْرَكِ بالعنبر والمِسْكِ الذَّكي

فإن الأصل أبيت أسرى وتبيتين تدلكين شعرك ــ إلخ.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو مما ينسب إلى امرئ القيس. وينسب لكليب بن ربيعة وينسب لغيرهما:

يا للكِ مِنْ قُبَّرة بمَعْمَرِ ... خَلا لَكِ الجوُّ فبيضي واصفِرِي

ونَقِّرِي ما شِئْتِ أنْ تُنَقِّري ... قد رُفِع الفَخُّ فماذا تَحْذَري

أصله «فماذا تحذرين» فحذف نون الرفع حين اضطر.

ونظيره قول أبي حية النميري:

أبالموت الّذي لا بدّ أنّي ... مُلاقٍ ــ لا أباكِ ــ تُخَوِّفيني

أصله «تخوفينني» فحذف نون الرفع حين اضطر، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر.

قال أبو رجاء: محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم، رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين والشهداء!!

قد تم ــ بحمد الله تعالى، وحسن توفيقه ــ مراجعة هذا الكتاب، و الكتابة عليه، وحسن تنسيقه، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام 1355 من الهجرة (الموافق 22 من أكتوبر سنة 1936 الميلادية).

وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله مقصوداً به وجهه الكريم؛ ليكون لي حجَّة يوم الدين. آمين.

***

وقد زدت في هذه الطبعة في كتابي «سبيل الهدى» زيادات كثيرة بلغت بالكتاب ضعف حجمه، أداءً لما وجب في عنقي للذين يُقبلون على هذا الكتاب ويلحفون في طلبه، ويكتبون لي من بليغ عبارات الثناء ما يعجز قلمي عن مقارضتهم أمثالها، فالله يتولى جزاءهم بفضله، ويعينني على أن أكون عند حسن ظنهم.